

1252

• میزان الانظام •

(شرکت صحافیه عثمانیه)

- شرکتی که بدایت تشکیل دینرو کتب و رسائل مرید و زکيه غایت
- صحیح و اهون فیئاته نشر اولندیغی کی له الحمد اشوبیک اوچبوز
- ابکی سنه سی دخی (میزان الانظام) نام کتابک نهجهجهنده اهتمام
- ابیه طبعنه موفق اولنوب برنجی شعبه سی حکا کرده
- (۳) وایکجه شعبه سی صحاقر چارشو سنه
- (۶۸) نومرولو دکانلرده اوچنجی شعبه سی
- از میرده کاغذ جیلر ایچنده بکری
- زاده حافظه احمد طلعت افندیگ
- (۱۶) نومرولی دکانلرده کرک
- و مصارفات نقلیه سی ضم
- ابیه استانبول فیئاتیه
- صائقده در

- و سلائیکه استانبول چارشو سنه مصطفی صدق
- افندیگ دکانلرده دخی
- صائقده در



Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kısım

H. Hüsnî

Yeni Kayıt No

Eski Kayıt No

1252



(ميران الانتظام)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا من ارشدنا بالانتقال من المبادئ الى المطالب العالية • ويا من شرفنا بترتيب
الامور المعلومة • وبالموجبة الغالية • صل على من بلغنا الاحكام الاصلية
والقرعية • وعلى الذين ينوها بالبراهين القوية والاسانيد السوية • اما بعد •
فبقول المفتقر الى رضا مولى الموالى • السيد احمد الصدقي ابن على البروسدوى •
عسى عنها البارى • لما كانت الرسالة التسمية في القواعد المنطقية لعم
الكاتب من العلماء الميرانية عليه الرحمة الالهية • مشتملة على القوائد الوفيرة •
ومطلوبة على القواعد الكثيرة • مع انها مجملة منضبطة واستفهام العوائد
العبارية منها عبر للهرة فضلا للكلمة • ومنها وضع الامتحان مرتين في نهاية
الاسنان الستة • لتمييز اولى الالباب الذين اصاب اسمهم القرعة الشرعية •
هذا الذى قدسار بل اغبى افهام الطلبة • ليكون شروحا مرتبة بعنوان
الحاشية • بل مؤلفة بالنظر الى حال الاذكياء والحذقة • والقاسمها بملاوة
كالمثل بالرموز الخفية • بل غير وافية لاستفادة الاخوان منها الاجوبة
الى الاسئلة الواردة اليهم من طرف السئلة • فراجع طلاب الزمان الى
في تدريسها • وطلبوا منى ان افصل مرورا بها • وايين مكنوناته •
واوضح مسنوراتها • فالتفت شرحا يكشف استلها • ويسهل اجوبتها
وثبتت فبيد حضرت من يهدى الى صراط العزيز الحميد • وهو مأثور
من مآثر عبد الحميد • ونظمت تام التاريخين جلوسه بالثر الشيد •

مشع البرايا جلوس عبد الحميد سنة ١٢٩٢ الذى سماه الله بالعليم اسمه الحميد سنة
وخصه بالخلافة وبالمالك التهيد • وهو فى السلالة العثمانية اوجد الوحيد •
وفى الانتحاق الى السلطنة الارثية افرد القريد • وفى المهارة والرحاوة
والهابة انجد الحميد • وفى انعام الصنق واكمال التصديق اسد السديد • وهو
الى حفص بضايغ الفنون الى جناب رفعة ارصد الرصيد • والى اهل العلم
اقرب من جبل الوريد • وفى اصابته الى اصوب الصواب عديم النديد •
ظل الله على البرايا باسباغ عدله العبد • وقه الله تعالى فى الملك الى الاصلاح
العبد • ويسره فى مقتضى آرائه لما يريد • وابدسلطنته الاكيد • وقهر اعداءه •
بالغضب الشديد • اثناب الله تعالى من قال آمين بالاجر الزيد • ولما تيسر
الاتمام • بعون الملك السلام • سميت ميران الانتظام • وارجو من العلماء
الاعلام • ان ينظروا اليه بالبصيرة والاهتمام • وان رده بعض الخدجة فانه
كالهوام • اسئل الله تعالى ان ينفع المطالعين الكرام • وهو الموفق والمرشد
للانام • قل المصنف (بسم الله الرحمن الرحيم) نينا وبركا وللانقاء الى
القرآن العظيم والفرقان الكريم (الحمد) اى حذكل واحد من المخلوقات
كائن (الله الذى ابدع) اى احدث بلامادة ولا اجزاء ولا زمان (نظام
الوجود) اى الكائنات المنتظمة من السموات والارضين وبما فيها
(واخترع ماهيات الاشياء بمقتضى الجود) اى احدث ماهيات
الموجودات الخارجية فى ضمن اشخاصها وفى ضمن جزئياتها الخارجية
على وفق مقتضى حكمته لان الماهيات كليات طبيعية موجودة فى ضمن
اشخاصها على الاصح كالحيوان الناطق الموجود فى افراد الانسان
الموجود فى الخارج ومع قطع النظر عن الاشخاص ان الكلى الطبيعى
موجود فى الذهن فقط دون الخارج كالحيوان الطائر فى القاف فى تعريف
العقلاء فان افراد العقلاء غير موجودة فى الخارج بل موجودة فى الذهن فرضا
وقولنا حيوان طائر فى القاف ماهية العقلاء الذى افراده موجودة فى الذهن
فرضا لا فى الخارج وان كان القاف من الموجودات الخارجية لكن طيران
افراد العقلاء فى جبل القاف مفروض فى الذهن فلا يرد النقض الى تعريف
العقلاء بانه مستلزم لتناقض فتأمل • فثبت فى قوله ابدع نظام الوجود

واخترع ماهيات الاشياء براعة لان ابداع نظام الوجود من قبيل الموجودات الخارجية وهي تصديقات واخترع ماهيات الاشياء من قبيل الموجودات الذهنية وهي تصورات والمقصود من الكتاب مبادئ التصورات ومبادئ التصديقات ومقاصدهما والبراعة ان يشير في اول الكتاب الى المقصود منه فظهر ان القولين المذكورين براعة فتأمل حق التأمل تصوير الحمد لله بهذا الله مستحق للحمد لان الله تعالى مخترع ماهيات الاشياء ومخترع ماهيات الاشياء مبدع نظام الوجود ومبدع نظام الوجود مستحق للحمد فينتج من الفصول التسايج ان الله تعالى مستحق للحمد وهو المطلوب (وانشأ بقدرته انواع الجواهر العقلية) يعني ان الله تعالى خلق بقدرته الباهرة انواع الملائك والجن التي لاتعلم بالحواس الخمس الظاهرة من اسباب العلم لان الملائك اجسام لطيفة نورانية غير محسوسة بالحواس الخمس الظاهرة والجن جسم لطيف ناري غير محسوسة بالحواس الخمس الظاهرة بل كل واحد منهما معلوم بالعقل فلذا عبر عنها بالجواهر العقلية وقيل ان المراد بانواع الجواهر العقلية هو المجردات كالعقول العشرة والنفوس الناطقة فتأمل (واقاض برحمته محركات الاجرام الفلكية) قوله محركات الاجرام فاعل اقاض والمراد بها الملائكة عند اهل السنة التي تحرك الاجسام التي تسب الى كونها في الافلاك كالكواكب الموجودة فيها وقطرات الامطار الموجودة فيها والسحاب العلوي فان الملائك تحرك بالحركة القسرية الكواكب من العلوي السفلي حتى تقرب ومن السفلي الى العلوي حتى تصعد الى وسط السماء وكذلك يحرك ويسوق الملائك المسمى بالرعد السحاب الى فوق البلاد التي اراد الله تعالى ازال المطر اليها وكذا ينزل قطرات الامطار الملائكة المأمورة بالامطار من بحر الرحمة الذي هو كائن في الكرسي الموجود فوق السموات السبع الى الفلك السابع ومنه الى السادس ومنه الى الخامس ومنه الى الرابع ومنه الى الثالث ومنه الى الثاني ومنه الى سماء الدنيا ومنه الى السحاب ومن السحاب الى الارض يعني ان الملائكة المحركة بالاجرام الموجودة في الافلاك يفيضون وينزلون قطرات الامطار الى

الارض واوصلوا النعم الالهية الى العباد واسبح الله تعالى نعمه العظيمة الى البرايا بواسطة الملائكة الكرام وقيل ان المراد بالمحركات هو الاجسام الفلكية التي هي مبادئ التحريكات الفلكية فتأمل (والصلوة على ذوات الانفس القدسية) يعني ان التصلية على الانبياء عليهم السلام الذين هم صاحب القوة القدسية لانهم يعلمون ظاهر الاشياء وباطنها بالقاء الله تعالى المعاني في قلوبهم بطريق التفيض (المنزلة) اي المعصومة (عن الكدورات) اي الذنوب (الانسية) اي النسوبة الى الانسان (خصوصا) خصت بالتصلية خصوصا (على محمد صاحب الايات) اي صاحب الادلة العقلية المستنبطة من القرآن الكريم التي دلالتها على الاحكام الاعتقادية والعملية ظاهرة (والهجرات) اي صاحب خوارق العادة كانشقاق القمر (وعلى الله) اي على اصحابه واتباعه وعلى جميع امته التابعين (بالحجج) اي بالادلة الساطعة (والبينات) اي بالبراهين القاطعة (وبعد هذا) اي متى وجد شيء ما بعد فراغي من تأدية التسمية والتحميد والتصلية فيلزم ادعاء ان اقول هذا الامر الموجود الكائن في ذهني (كتاب) اي الفاظ مؤلفة حاضرة كائنة (في) بيان مسائل (المنطق سميت) اي الكتاب (بالرسالة التسمية) اي الكائنة (في القواعد المنطقية) شبه الالفاظ التي الرسالة عبارة عنها بالشمس في الاظهار والايضاح وفي ازالة الجباب لان الفاظ الرسالة تظهر المسائل الميرانية وتوضحها وتزيل الجباب عن عقول العلماء والشمس تظهر وتوضح الارض والمسوايل النائية المركبة من العناصر الاربعة الموجودة في جو السماء وتزيل الجباب عن الابصار فيقيد تسمية الرسالة بالتسمية من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به بل من قبيل نسبة المشبه الى المشبه به ونسبة القواعد الى المنطق من قبيل نسبة العام الى الخاص فتأمل فلا تغفل (ورتيبه على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة) الضمير في قوله ورتبه عائد الى المسمى بالرسالة وهو عبارة عن الكتاب اما المقدمة فهي عبارة عن الالفاظ الدلالة على رسم المنطق وعلى غايته كما في البحث الاول منها وعلى موضوعه كما في البحث الثاني منها واما المقالة الاولى فهي عبارة عن الالفاظ الدالة على اقسام الدلالة

انما سمى منطقا لانه
يورث القدرة الى
المنطق منه

اللفظية الوضعية كالمطابقة وعلى اقسام اللفظ الدال بالمطابقة مثل المفرد
ومثل المركب التام والغير التام كما في الفصل الاول من المقالة الاولى وعن
الالفاظ الدالة على اقسام الكل مثل الجنس والنوع كما في الفصل الثاني
منها وعن الالفاظ الدالة على مباحث الكل والجزئي كما في الفصل الثالث
منها وعن الالفاظ الدالة على مباحث التعريفات وعلى انواع القول
الشارح كالمحدد التام والناقص كما في الفصل الرابع منها واما المقالة الثانية
فهى عبارة عن الالفاظ الدالة على تعريف القضية واقسامها الاولى
كما في المقدمة من المقالة الثانية وعلى اقسام اقسامها كما في الفصل الاول
والفصل الثاني منها وعن الالفاظ الدالة على احكام القضايا كما في الفصل
الثالث منها واما المقالة الثالثة فهى عبارة عن الالفاظ الدالة على
تعريف القياس وعلى اقسامها سواء كانت بحسب الصورة وهى الافتراضى
والاستثنائى او بحسب الهيئة وهى الاشكال الاربعة او بحسب الشروط
كالضروب الشمسية والاختلاطات المستقيمة للاشكال الاربعة او بحسب
التركيب والطريق كالطرق الستة للافتراضى والطرق الاربعة للاستثنائى
وعن الالفاظ الدالة على لواحق القياس كالقياس الخلفى والتخيلى
واما الخاتمة فهى عبارة عن الالفاظ الدالة على القياس بحسب المادة وهى
الصناعات الخمس كما فى البحث الاول منها وعن الالفاظ الدالة على اجزاء
العلوم وهى المسائل والموضوعات والمبادئ كما فى البحث الثانى منها
قوله ورتبه آه جلة فعلية وهى مؤلة بالجملة الاسمية عند الميرانيين لكون
الافعال من قبيل الروابط كما قال السيد الشريف ان قولنا قال زيد مؤل
بقولنا زيد قائل وان رده الفاضل العصام فى حاشية التصديقات فحاصل
المعنى ان الرسالة اما مقدمة واما مقالة اولى واما مقالة ثانية واما مقالة ثالثة واما
خاتمة وكل شئ شأنه كذا فهو مرتب على خمسة اجزاء فينتج ان الرسالة
مرتبة على خمسة اجزاء اعلم ان الرسالة الشمسية من اولها الى آخرها
مشتملة على تسميات كثيرة كما ينقسم مقدمة المنطق فيها الى رسم وهو آلة قانونية
تعصم مرادها الذهن عن الخطأ فى الفكر والى فائده وهى عصمة الذهن
عن الخطأ فى الفكر والى موضوعه وهو المعلومات التصورية والتصديقية وكما

يقسم الدلالة اللفظية الوضعية الى المطابقة والتضمن والالتزام وكما
يقسم الكل الى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام
فينبغى ان يعلم ههنا ان التقسيم وهو ضم اقسام متباينة او متخالفة الى
المقسم فحان الاول تقسيم الكل الى جزئياته وهو ما يصح فيه حل
المقسم على كل واحد من الاقسام كما يصح حل الكل على اقسامه
بان يقال كل جنس فهو كل وكل نوع فهو كل وكل فصل فهو كل
وكل خاصة فهى كلية وكل عرض عام فهو كل والثانى تقسيم الكل
الى الاجزاء وهو ما لا يصح فيه حل المقسم على كل واحد من الاجزاء
كما لا يصح ان يقال المقدمة رسالة والمقالة الاولى رسالة والمقالة الثانية
رسالة ثم اعلم ان ضم الاقسام المتباينة الى المقسم تقسيم حقيقى وضم
الاقسام المتخالفة الى المقسم تقسيم اعتبارى وشرط التقسيم ثلاثة الحصر
والنوع وتباين الاقسام لكن تباين الاقسام بحسب الحمل والتحقيق شرط
فى التقسيم الحقيقى وفى التقسيم الاعتبارى يكفى التباين بين الاقسام بحسب
الحمل وبحسب المفهوم فقط فلا يضر العموم والخصوص مطلقا او من
وجد بينها اليد كما لا يضر تحقق الجنس والنوع والفصل والخاصة
والعرض العام فى الملون الى تقسيم الكل الى الاقسام الخمسة فان مفهوماتها
متباينة (واما المقدمة قسمها بحثان) اى فى الالفاظ الواقعة حصة معينة نوعية
وجزا معينة نوعيا من الرسالة بحثان فحينئذ ظرفية المقدمة للبحثان من قبيل
ظرفية الكل للاجزاء فان البحثين عبارة عن الالفاظ الدالة على رسم
المنطق وعلى فائده وعلى موضوعه فهما جزآن من المقدمة وهى جزء
من الرسالة والجزء من الجزء من الرسالة جزء منها فيكون المقدمة كلا للبحثين
وجزا من الرسالة فان الكل ما يتركب من الاجزاء والجزء ما يتركب منه
الشئ ومن غيره والمقدمة تتركب من البحثين والرسالة مركبة منها ومن
غيرها من ثلث مقالات وخاتمة فيكون البحثان قطعتين معينتين نوعيتين
من الرسالة بواسطة المقدمة التى هى قطعة معينة نوعية من الرسالة
وكلمة اما قائمة مقام قولها المقدمة آه حلية فى الصورة وباعتبار كلمة
اما فى المال موجبة كلية شرطية متصلة اتفاقية حقيقية لزومية ادعائية

ولا يصح ان يقال
العمل سكتجيين
والشونيد سكتجيين
والحل سكتجيين
ومنه

فان التصور مهما وجد شي ما في المقدمة بحثان وادعى عليه وجود شي ما
ما الى كون البحثين جزئين بل قطعتين من المقدمة لقصد المسالفة في وقوع
التالي حتى يكون المقدم علة ادعائية للتالي فيكون الشرطية لزومية
ادعائية لوجود العلاقة الادعائية بين جزئيهما والزومية متصلة صدق
التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية
والتضاييف والاتفاقية متصلة صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم
للعلاقة بينهما بل بمجرد توافق الجزئين على الصدق كما سيجي ان شاء الله
تعالى والمراد بالمقدمة هنا مقدمة العلم وهي ما يتوقف عليه الشروع
في العلم البحث (الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه) اي الالتفات
لواقعة حصة معينة نوعية من المقدمة بالذات بل جزأ معيناً نوعياً من الرسالة
بواسطة كائنة في بيان رسم المنطق وغايته وشبه رسم المنطق وهو آلة قانونية
تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر بما هيته وهي علم يبحث فيه عن
الاعراض الذاتية للعلوم التصورية والتصديقية من حيث الاتصال
الى الجهولات في تمييز هنا المسائل المنطقية عن الاغيار فالماهية تميزها
بالكنه والرسم يميزها بوجه مامع ان الانسب للشروع الكامل هو تمييز
المسائل بوجه ما تستعيرت الماهية في الرسم فانهم وانما عبر بالماهية من رسم
المنطق تبيينها الى ان تمييز المسائل بالماهية مناسب للشروع الكامل وان كان
تمييز المسائل برسم العلم انسب الى الشروع الكامل كما قال صاحب منافع
الدقائق في شرح مجامع الحقائق وعبر عن غاية المنطق بالحاجة اليه بطريق
ذكر اللازم واردة المألوم لتناسب الى قوله ماهية المنطق في الجازية
واللام في البحث الاول للعهد النوعي لكون مدخوله عبارة عن الالتفات
لواقعة جزأ معيناً نوعياً من الرسالة لاجزأ معيناً شخصياً لكون الالتفات
كلياً في نفس الامر حينئذ لا يمكن حل اللام على العهد الشخصي فيكون
قوله البحث الاول آه قضية شخصية وهو المشهور ومهمة وهو التحقيق
وان قال نحول بعض العلماء ان اللام المحمول على العهد النوعي سور
الموجبة الكلية تدبر (العلم اما تصور فقط) اي تصور لاحكم معه وهو
تصور ساذج (وهو حصول صورة الشيء في العقل) اي التصور المطلق

هو الصورة الحاصلة في العقل والهيئة المنقوشة في النفس كما ينطبق الصورة
في المرآة والصورة المنقوشة العارية عن المادة علم والصورة الخارجية
معلوم فالعلم متعلق الى المدرك بكسر الراء بالقاعلية والمعلوم متعلق الى المدرك
بتفتح الراء بالقاعلية فهما متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار والعقل قوة
لنفس بها تستعد للعلوم والا دراكات والشيء ما يصح ان يعلم ويخبر عنه
وهو هنا عبارة عن المعلوم بقريته العلم وفي ارجاع الضمير الى التصور
المطلق اشارة الى انها متراد فان وسبب ايراد تعريف العلمين قسمي العلم تنبيه
الى ترادفهما وهو توافق اللفظين المتغايرين في المعنى وفيما صدق (او تصور
مع حكم) اي تصور المحكوم عليه وبه ونصور النسبة بين بين مع الحكم بمعنى
ان العلم اما تصور لاحكم معه واما تصورات ثلث معها حكم فالاول تصور ساذج
والثاني تصديق فينتج العلم اما تصور ساذج واما تصديق و اشار الى الكبرى
الثانية بقوله ويقال للمجموع تصديق والكبرى الاولى مطوية
الاختصار (وهو) اي الحكم (استناد امر) اي المحكوم به الاعم
من المحمول والتالي (الى) امر (آخر) اي المحكوم عليه الاعم من الموضوع
والمقدم (ايحباباً او سلباً) اي ابقاها وانتزاعاً هذا التعريف عرفي والحكم
عند المتأخر بن ايقاع النسبة او انتزاعها هذا التعريف مائل الى التعريف
العرفي كما قال المحقق المدقق قول احد في حاشية الخبالي ان تعريف
الحكم بايقاع النسبة او انتزاعها راجع الى تعريفه باستناد امر الخ
واختار السيلكوني هذا القول في حاشيته عليه والحكم والتصديق
عند المتقدمين كلاهما ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها فهما مترادفان
عندهم لتوافق مفهومهما وانما اورد التعريف العرفي للحكم هنا لكونه
مناسباً لكون التصديق تصوراً معه حكم كما ذهب اليه المتأخرون وهو
المختار عنده فلذا قال (ويقال للمجموع تصديق) اي ويسمى بمجموع
التصورات الثلث مع الحكم تصديقاً لانه قديماً كقول و براديه معنى
التسمية اذا كان موصولاً باللام اعلم ان التصديق عند المتأخرين مركب
من الاجزاء الاربعة الاول تصور المحكوم عليه والثاني تصور المحكوم به
والثالث تصور النسبة بينهما والرابع الحكم وهذا الاجزاء الاربعة

داخلة في ماهية التصديق فالادراكات الثلاث شرط التصديق كما يكون الحكم شرطه وعند القدماء التصديق بسيط لانه عندهم ادراك وقوع النسبة اولا ووقوعهما كما مر والتصورات الثلاث خارجة عن ماهية التصديق بل شروط له عندهم والشرط هو الخارج الموقوف عليه مثل الوضوء للصلوة والشرط هو الداخل الموقوف عليه مثل الاركان الستة للصلوة ولكون التصديق بسيطا عند القدماء قالوا ان اجزاء القضية ثلاثة وليكونه مركبا من الادراكات الثلاث مع الحكم عند المتأخرين قالوا ان اجزاء القضية اربعة فثمة الخلاف بينهما ان الايمان من مقولة الفعل عند القدماء ومن مقولة الانفعال عند المتأخرين فان الايمان عند القدماء يكون عبارة عن ادراك وقوع نسبة المحمولات الى الموضوعات اولا ووقوعها في المسائل الاعتقادية كقولنا الله واحد وعالم ولا جسم ولا جوهر وعذاب القبر حق وادراك الوقوع واللاوقوع فعل قلبي فتعين ان الايمان من مقولة الفعل عند القدماء وعند المتأخرين يكون الايمان عبارة عن الادراك الحاصل من ايقاع النفس لنسبة المحمولات الى الموضوعات او انتزاعها في المسائل الكلامية كقولنا الله حي وقديم ولا عرض ولا مركب والجنة والنار حق والادراك الحاصل من ايقاع والانتزاع من قبل الاثر وانفعال النفس فتعين ان الايمان من مقولة الانفعال عند المتأخرين وان لم يرش لهذا التوجيه بعض الفحول لكن التوفيق بين المذهبين بان الحكم عند المتأخرين جزء صوري من التصديق لاحق فيكون التصديق مركبا صوريا وبسيطا حقيقيا عندهم فيثبت يرجع مذهبهم الى مذهب القدماء لان الايمان تصديق بالجناس وادراك قلبي بل فعل قلبي فيكون من مقولة الفعل فتأمل تنل (وليس الكل) اي المجموع (من كل منهما) اي من التصور والتصديق (بديهيا والا) اي ولو كان مجموع الصور والتصديقات بديهيا (لما جهلنا شيئا) لكن نجعل بعض الاشياء فنتج لا يكون المجموع بديهيا (ولا ننظر يا والا) اي ولو كان المجموع نظريا (لدارا وتسلسل) اي المجموع وينبغي ان يعلم هنا ان الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه وهو اما دور تقديمي والمراد هنا

دور تقديمي بقرينة المقام وهو محال لاستلزامه تقديم الشيء على نفسه وهو حصول الشيء قبل حصوله وهو باطل والتسلسل ترتيب امور غير متناهية وشرط بطلان التسلسل عند اقليني ثلاثة الاول وجود اجزاء السلسلة والثاني اجتماع الاجزاء في الوجود والثالث ترتيب الاجزاء ولا يشترط في بطلانه عند المتكلمين اجتماع الاجزاء والترتيب بل يكفي وجود اجزاء السلسلة سواء كانت مجتمعة او غير مجتمعة ومرتبة او غير مرتبة فاذا كان اجزاء السلسلة امورا اعتبارية غير موجودة فالتسلسل ليس بمحال لانثناء شرط بطلانه والمراد هنا التسلسل المحال بقرينة المقام واما لزوم الدور او التسلسل فلانه لو كان مجموع التصورات والتصديقات نظريا اما ان يمتد سلسلة النظريات الى غير النهاية او تعود وكما عادت لزوم الدور وكما امتدت لزوم التسلسل هذا الاستدلال اثبات الملازمة بطريق التوسط فينتج لو كان مجموع التصورات والتصديقات نظريا لزم الدور او التسلسل من سادس الافتراضي (بل البعض من كل) واحد (منهما) اي التصورات والتصديقات (بديهيا) وهو مالا يتوقف حصوله في العقل الى نظر وكسب (والبعض الآخر نظري) وهو ما يتوقف حصوله في العقل الى نظر وكسب (يحصل) اي النظر (بالفكر) والكسب (وهو) اي الفكر (ترتيب امور معلومة) اي ترتيب الصغرى والكبرى في الافتراضي وترتيب المقدمة الاستثنائية والشرطية في القياس الاستثنائي وترتيب الاعم والاخص من الجنس والعرض العام والفصل والخاصة في القول الشارح عند المتقدمين وان جوز المتأخرون التعريف بالقرن والمراد بالامور ما فوق الواحد بقرينة ذكره في كتاب المنطق (للتأدي الى مجهول) اي للتوصل ولتوجد الذهن الى مجهول تصوري والى مجهول تصديقي وكل واحد من المجهول التصديقي والتصوري ما يعرف اجمالا وكل واحد من المعلوم التصوري والتصديقي ما يعلم تفصيلا وتوصيف المجهول بالتصوري والتصديقي باعتبار مقابله اعني المعلوم التصوري والتصديقي والفكر الغوي بمعنى

الملاحظة والفكر العرف ههنا اصطلاحى وهذا التعريف مشتمل على
العلل الاربعه لان الاشتمال المذكور من اطائف التعريف فالترتيب يدل على
العلة الصوريه بالمطابقة لان صورة الفكر هي الهيئة التأبغية المعقولة كهيئة
الشكل الاول وكذا يدل على العلة الفاعلية بالانتماء لان كل ترتيب لابد له من
مرتب وهو القوة العاقلة للقياس والامور المعلومه تدل على العلة المادية للفكر
مطابقة كالصغرى والكبرى وقولنا للتأدى الى مجهول يدل على العلة الغائية
بالمطابقة كالنتيجة والعلة الفاعلية ما يؤثر في الشيء والعلة الصوريه
ما يحصل به الشيء بالفعل والعلة المادية ما يحصل به الشيء بالقوة والعلة الغائية
اول الفكر آخر العمل تدبر قوله وليس الكل من كل منهما آه جواب
عن المعارضة الواردة على الدعوى الضمنية في قوله الاول في ماهية
الناطق منتهيا الى قوله ويقال لمجموع آه وهي ان المنطق يحتاج
اليه في العلوم فعارض السائل عليها وقال المنطق لا يحتاج اليه
في العلوم لانه لما كان مجموع التصورات والتصديقات من قسمي العلم
بديهي فالمنطق لا يحتاج اليه في العلوم لكن مجموعها بديهي فينتج من الاستثنائي
الاول ان المنطق لا يحتاج اليه في العلوم ولما تم معارضة السائل
اجاب المص عنها بقوله وليس الكل آه بان يمنع المقدمة الاستثنائية
فصوره بان يقال لان لم ان مجموع التصورات والتصديقات من
قسمي بديهي كيف ان بعضها بديهي وبعضها نظري يحصل بالفكر
الاصطلاحى الذى هو ترتيب امور معلومة آه فيثبت قوله بل البعض آه
سند المنع المذكور وهو ما يقوى المنع عند زعم المانع وقوله وليس الكل آه
تنوير السند وقوله والا لما جهلنا شيئا والادار او تسلسل تنوير
التنوير والتنوير ما يؤيد السند وقوله بل البعض آه استدلال على
تقيض المنوع بالسند بعد المنع وقوله وليس الكل آه اثبات السند بالتنوير
وقوله والا لما جهلنا شيئا والادار او تسلسل اثبات التنوير بالتنوير
وهذا الاستدلال جائز عند المحقق التفازاني بطريق عزل المستدل نفسه
من الاستدلال الى المنع بان يقول ان مرادى من هذا الاستدلال تحقيق
المنع ومثاله لا يبطال من المنوع بعد المنع وان لم يحوز البعض هذا الاستدلال
كما قال الفقى زاده في حاشية الحسينية وتصوير الاستدلال بان يقال لما كان

بعض التصورات والتصديقات بديهي وبعضها نظري يحصل بالفكر المذكور
فالمنطق يحتاج اليه في العلوم ولكن بعضها بديهي وبعضها نظري يحصل
بالفكر المذكور فينتج من الطريق الاول من الاستثنائي المنطق يحتاج اليه
في العلوم لكون المنطق آلة بل ميرا للعلوم وتصوير اثبات المقدمة الواضحة
بقوله وليس الكل آه بان يقال اما ان يكون مجموع التصورات والتصديقات
بديهي واما ان يكون نظري واما ان يكون بعضها بديهي وبعضها نظري
يحصل بالفكر المذكور وهذا التردد مستفاد من كلمة بل لقيامها مقام اما
لترديد كما قال الطرسوسى في الاستدلالية فيستثنى قضيض الجزئين الاولين
بان يقال ولكن لا يكون مجموعها بديهي ولا نظري فينتج من الاستثنائي الرابع
بعضها بديهي وبعضها نظري يحصل بالفكر المذكور كما بين قطب الدين
الرازى رحمه الله تعالى ترتيب القياس المذكور من الطريق الرابع
من الاستثنائي حيث قال والاقسام منحصرة في الثلث ولما بطل الاولان
تعين الثالث انتهى كلامه وتصوير اثبات المقدمتين الرافعتين بقوله والا
لما جهلنا شيئا والادار او تسلسل بان يقال لو كان مجموعها بديهي لما جهلنا
شيئا ولكن نجعل بعض الاشياء فينتج من الطريق الثاني من الاستثنائي لا يكون
مجموعها بديهي او كان مجموعها نظري لازم الدور او التسلسل ولكن اللازمين
باطلان فينتج ايضا لا يكون مجموعها نظري فتعين ان كلمة ليس في قوله
وليس الكل آه بمعنى لا يكون والكل الاول بمعنى المجموع والبعض لم يفهم
فقال ما قل وكلمة بل بمعنى اما فيثبت يكون الفاء في قوله الا ترى فست
الحاجة آه من قيل تفريع تقيض المنوع على السند فيثبت ينبغي
ان يقدم قوله فست الحاجة منتهيا الى قوله عن الخطاء في الفكر على قوله
وذلك الترتيب ليس بصواب دائما آه وان يجعل قوله وليس كله
بديهي والا لاستغنى آه عطفًا تفسيرًا لقوله وذلك الترتيب ليس بصواب
دائمًا رعاية لسبك العبارة فاذا تفكرت كمال التفكير فتطلع على ان حق
العبارة كما وجهناه لكن المصنف علامة من بين الكملة بل شيخ من شيوخ
المهرة ولا تغفل في عبارة الشيوخ الى السبك بل يكنى فيها الارتباط
المعنى (وذلك الترتيب ليس بصواب دائما) والصواب اما بمعنى

الحق وهو مطابقة الحكم للواقع ويقابله الباطل واما بمعنى الصحيح الذي يقابله الفاسد والخطأ والمناسب لهذا المقام هو ان يكون الصواب بمعنى الصحيح فافهم وقوله ليس دائما بمعنى ليس كل وحينئذ ان قوله وذلك الترتيب ليس بصواب دائما سالية حزينة وهي قضية حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع لان لفظ ليس دائما سور السالبة الجزئية بطريق الالتزام وان دل بطريق المطابقة على رفع الايجاب الكلي كما يدل كلمة ليس كل على السلب الجزئي بطريق الالتزام وان دل بطريق المطابقة على رفع الايجاب الكلي اي بعض ترتيب الامور المعلومة ليس بصواب يعني ان ~~الذكر~~ الاصطلاحى المصروف بالتعريف المذكور قسمان الاول القول شارح والثاني المجلة وبعض الحجة صواب وبعضها ليس بصواب (لما قلنا بعض العقلاء بعضا في مقتضى افكارهم) كما يتأتى ويتوجه فكر اهل الحق الى حدوث العالم الذي هو مقتضى قواهم لان العالم متغير وكل متغير حادث وكما يتأتى فكر الفلاسفة الى قدم العالم الذي هو مقتضى قولهم لان العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر فهو قديم (بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين) وكلمة بل لا تترقى من السند الادنى الى السند الاعلى اي الانسان الواحد يفكر اولاً بان العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر فهو قديم ويتأتى فكره الى قدم العالم ثم يفكر بان العالم متغير وكل متغير فهو حادث ويتأتى فكره الى حدوث العالم ولما كان الحدوث والقدم متناقضين فكان التجهتان متناقضتين فحلم يكن الفكران بصوابين للسليلزم اجتماع التبعين بل فكر اهل الحق صواب وفكر الفلاسفة خطأ بل فاسد فحظير صدق قوله وذلك الترتيب ليس بصواب دائما فحظ قوله وذلك الترتيب آه جواب عن النقص الوارد على تعريف الفكر بان يقال تعريف الفكر مستلزم لكون مسائل المنطق كلها بديها وهو مستلزم لعدم الاحتياج الى تدوين المنطق ميرانا للعلوم وهو باطل فينتج من المقصول النتائج ومن الغير المتعارف ان تعريف الفكر باطل اما بيان الصغرى فهو بان يقال لما كان ترتيب الامور المعلومة صوابا دائما تعريف الفكر مستلزم لكون مسائل المنطق كلها بديها ولكن كان

ترتيب الامور المعلومة صوابا دائما فينتج من الطريق الاول من الاستثنائي تعريف الفكر مستلزم لكون مسائل المنطق كلها بديها ولما تم نقض السائل اجاب المص بقوله وذلك الترتيب آه بان يمنع المقدمة الاستثنائية وقال لانم ان ذلك الترتيب صواب دائما كيف ان مقتضى افكار العقلاء يتناقض بل مقتضى افكار الانسان الواحد يتناقض في الوقتين فافهم (فست الحاجة) اي الاحتياج (الى قانون يفيد) اي القانون (معرفة طريق اكتساب النظريات) بترتيب الامور المعلومة (من الضروريات) اي من البديهييات (والاحاطة) اي يفيد القانون معرفة احاطة الذهن (بالصحيح والفاقد) الكائنين (من افكار الواقع فيها) اي في الطرق (وهو) اي القانون (المنطوق ورسمه) اي عرفوا المنطق برسمه (بانه) اي المنطق (الله) وهي الواسطة بين الفاعل والمفعول في وصول اثره الى المفعول كالملة شار للنجار لانه واسطة بين النجار وبين قطع الخشب في وصول اثر النجار اليها (قانونية) اي منسوبة الى كونها قاعدة كلية معلوم وهي قضية كلية موجبة كلية منطبعة على جميع جزئياتها من حيث يستلزم احكام جزئياتها مثل قولنا كل افع دال على كية الافراد فهو سور ومثل قولنا كل لفظ دال على النسبة الحكيمة فهو رابطة ومثل قولنا كل قضية تقتضى نسبتها اجمال الطرفين فهي حلبة ومثل قولنا كل قضية تقتضى نسبتها تفصيل الطرفين فهي شرطية والاستنباط هو بان يقال مثلا قولنا زيد قائم قضية تقتضى نسبتها اجمال الطرفين وكل قضية تقتضى نسبتها اجمال الطرفين فهي حلبة فينتج قولنا زيد قائم حلبة (تدعم مرعاتها) اي تحفظ الرعاية بالآلة القانونية في المطالعات (الذهن عن الخطا في الفكر) اي من عدم الاصابة في الملاحظات وفي المطالعات وفي استخراج مسائل العلوم واقتادتها واستفادتها فافهم قوله قانونية احتراز عن الآلات الصناعية وقوله مراعاتها احتراز عن عدم استعمال قواعد المنطق في اعادة العلوم واستفادتها فان عدم استعمالها وعدم رعايتها في تعليم العلوم وفي تعليمها لم يحفظ الذهن من الخطا في الفكر والملاحظات وقوله في الفكر احتراز عن النحوي والصرف فان الرعاية اليها تحفظ الذهن عن الخطا في الاعراب والنساء والاعلال والادغام فينتج ظهور ان هذا التعريف رسم ناقص فان الآلة عرض عام

للمنطق وبمجموع قوله القانونية وتعصم آه خاصة لازمة له قتين وظهران
 التعريف المذكور رسم ناقص فافهم (وليس كله بديهيا) اى ليس جميع
 مسائل المنطق بديهيا (والا) اى ولو كان جميعها بديهيا (لاستغنى عن تعلمه)
 اى لم يكن لنا احتياج الى تعلمه وتدوينه ولكن لنا احتياجا الى تدوين
 المنطق وتعلمه فينتج من الاستثنائي لا يكون جميع مسائلها بديهيا (ولا نظريا ولا)
 اى ولو كان جميعها نظريا (ادارا وتسلسل) اى الجميع ولكن الدور
 والتسلسل بالملان فينتج من الاستثنائي الثاني لا يكون الجميع نظريا (بل بعينه)
 اى بعض مسائل المنطق (بديهيا وبعضه) اى بعض مسائله (نظريا يستفاد)
 اى النظرى (منه) اى من البديهى وتصوير قوله وليس كله بديهيا آه ان
 يستثنى ما قبل كلمة بل حتى ينظم قياس من الطريق الرابع من الاستثنائي
 وينتج ما بعد كلمة بل بان يقال مسائل المنطق اما ان يكون جميعها بديهيا
 واما ان يكون جميعها نظريا واما ان يكون بعضها بديهيا وبعضها نظريا
 يستفاد منه ولكن لا يكون جميعها بديهيا ولا نظريا فينتج مسائل المنطق
 بعضها بديهى وبعضها نظرى يستفاد منه وقوله والا لاستغنى آه والا
 لدار آه اثبات المتقدمين الراضين من الامتنان فى الثاني كامر غير مرفوع
 قوله وليس كله آه من قبيل عطف التفسير لقوله وذلك الترتيب ليس
 بصواب دائما كما سبق وان لم يرض بعض الشراح لهذا التوجيه فتوجه
 اليه ولا توجه خلاف الاوجه (البحث الثاني) اى الالفاظ الواقعة حصص معينة
 بل جزأ معينانوعيا من المقدمة الواقعة جزأ معينانوعيا من الرسالة (فى موضوع
 المنطق) اعلم ان موضوع العلم ما يتمايز بمسائل العلوم وكل ما يتمايز به المسائل
 فتصديقه موقوف عليه لتسروع الكامل فيه فينتج ان موضوع العلم تصديقه
 موقوف عليه لتسروع الكامل فيه وكذلك ان تصديق غاية العلم سبب
 لبصيرة الشارع ولتسعيه فى تحصيل المسائل وكل شئ شأنه كذا فهو
 موقوف عليه لتسروع الكامل فى العلم فينتج ان تصديق غاية العلم موقوف
 عليه لتسروع الكامل فيه وكذلك ان تصور مسائل العلم برسمه اجمالا
 سبب لصرف الشارع همه الى ما يعنيه ولكونه ايتا عن صرف همه الى
 ما لا يعنيه وكل شئ شأنه كذا فهو موقوف عليه لتسروع الكامل فيه

فنتج ان تصور مسائل العلم برسمه اجمالا موقوف عليه لتسروع الكامل فيه
 ثم اراد المص ان يعرف موضوع مطلق العلم لكون القواعد المنطقية عامة
 ولكون تعريفه باعتبار الاطراد قاعدة كلية وان لم يكن باعتبار الانعكاس
 قاعدة كلية بل كان من قبيل التصورات حتى يعلم موضوع المنطق منه فان
 معرفة المطلق تستلزم معرفة المتيقن لتحقيق المطلق فى ضمن المتقيد فقال (موضوع
 كل علم) اى موضوع مطلق العلم سواء كان علميا انا ونحوها او صرفا مثالا (ما)
 اى كلى بقرينة المقام فان موضوعات العلوم كلية مثل المعلوم التصورى
 الذى هو القول الشارح فانه كلى وهو موضوع طرف التصورات ومثل
 المعلوم التصديقي الذى هو القياس فانه كلى وهو موضوع طرف
 التصديقات فى المنطق وقيل كلمة ما فى هذا التعريف عبارة عن مطلق
 الموضوع سواء كان موضوع العلم او موضوع القضية وان كانت عبارة عن مطلق
 الموضوع فكان هذا التعريف حدا تاما فان مطلق الموضوع جنس قريب
 لموضوع العلم وان كانت عبارة عن الكلى فيكون التعريف حدا ناقصا فان
 الكلى جنس بعيد لهذا التعريف فافهم فان قلت موضوع علم الكلام
 ذات الله وهو ليس بكلى فاذا كان ما عبارة عن الكلى فموضوع الكلام
 يخرج عن تعريف موضوع العلم مع انه من افراد المعرفة قلنا ان موضوع
 علم الكلام هو المعلوم من حيث يتعلق به الاعتقادات الدينية عند المحققين فانه
 يبحث فى علم الكلام عن الاعراض الذاتية للمعلوم من حيث يتعلق به الاعتقادات
 الدينية وعن احوال المسائل الاعتقادية من حيث الصحة والفساد فالمسائل
 الكلامية الصحيحة هي اعتقادات فرقة اهل الحق والمسائل الكلامية
 الفاسدة هي اعتقادات الفرق النشأة وذلك كلى والمسائل الاعتقادية
 من قبيل جزئياته فتدبر (ببحث فيه) اى فى العلم (عن عوارضه) اى
 عن عوارض الكلى والبحث فى اللغة بمعنى التفتيش وفى الاصطلاح اما
 بمعنى حل الشئ على الشئ او بمعنى اثبات المدعى بالدليل او بمعنى المناظرة
 وههنا بمعنى حل الشئ على الشئ فان العرض الثانى اما ان يحمل على
 نفس موضوع العلم او يحمل على نوعه او يحمل على نوع نوعه او يحمل
 على جزئى من جزئياته فان كان الاول فموضوع المسئلة هو عين موضوع
 العلم كقولنا كل قياس فهو موصل الى الجهول التصديقي فان القياس هو

عين العلوم التصديقي وان كان الثاني فموضوع المسئلة نوع موضوع العلم كقولنا كل اقتراني فهو موصل الى المجهول التصديقي فان الاقتراني نوع العلوم التصديقي وان كان الثالث فموضوع المسئلة نوع نوع موضوع العلم كقولنا كل شكل اول فهو موصل الى المجهول التصديقي فان الشكل الاول نوع الاقتراني الذي هو نوع القياس وان كان الرابع فموضوع المسئلة جزئي من جزئيات نوع نوع العلم كما اذا قلنا قولنا العالم متغير وكل متغير حادث هو موصل الى المجهول التصديقي فان هذا القول جزئي حقيقي من جزئيات الشكل الاول الذي هو الجزئي الاضافي من الاقتراني الجزئي الاضافي من القياس الذي هو عين العلوم التصديقي فحينئذ ههنا رؤس ثمانية لان موضوع المسئلة اما عين موضوع العلم او نوع موضوعه او نوع نوع موضوعه او جزئي حقيقي من نوع نوع موضوعه كاييناه واما عين العرض الذاتي للموضوع او نوع العرض الذاتي او نوع نوع العرض الذاتي او جزئي من جزئيات نوع نوع العرض الذاتي وهذه الاربعة الاخيرة غير مشهورة والاربعة الاول مشهورة فمجموعها رؤس ثمانية اعلم ان موضوعات مسائل العلوم راجعة الى موضوع العلم ومحمولاتها راجعة الى الاعراض الذاتية للموضوع بلانها ويل في الاربعة الاول وبالتالي ويل في الاربعة الاخيرة فاستخرج امثلة الاخيرة كما استخرجنا امثلة الاربعة الاول (التي تلحقه) اي تعرض العوارض بالكلية المذكور لما هو هو اي لذاته) اي يقتضي بهامهية الكلي المذكور كالتجيب فانه مقتضى ماهية الانسان بلا واسطة لان التجيب ادراك الامور الغريبة وهو مقتضى ماهية الانسان (او لما يساويه) كالمضاحك فانه يعرض الانسان بواسطة التجيب المساوي للانسان فان المضاحك مستند الى التجيب وهو مستند الى الانسان والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء (او جزئه) الاعم كالحركة اللاحقة الى الانسان بواسطة الحيوان الاعم من الانسان فان الحركة مستندة الى الحيوان والحيوان مستند الى الانسان والمستند الى المستند الى الانسان مستند الى الانسان ويجب ان يعلم ههنا ان الاعراض ستة انواع لانها تلحق المعروض اما لاجل ماهيته او لما يساويه او جزئه كما مر اولاً من خارج اعم كالحركة اللاحقة

للأبيض بواسطة انه جسم فان الجسم اعم من الأبيض ومن غيره او لا من خارج اخص كالمضاحك اللاحق للحيوان بواسطة انه انسان وهو اخص من الحيوان او لا من مابين كالحرارة العارضة الى الماء بسبب النار وهي مابين للماء والثلاثة الاول تسمى اعراضاً ذاتية لاستنادها الى المعروض اما بالذات او بالواسطة والثلاثة الاخيرة تسمى اعراضاً غريبة لكون استنادها الى المعروض غريباً وان لم يستند البعض منها اليه فمجموعها ستة والمبحث في العلوم انما هو عن الاعراض الذاتية ولا يبحث فيها عن الغريبة فحينئذ قوله التي تلحقه آه وهو تعريف الذاتي احتراز عن الاعراض الغريبة اعلم ان الاتصال الى المجهولات يعرض الى القول الشارح والقياس الماذن هما موضوعان للمنطق عند المتأخرين لذاتهما ولما هيتهما فان ماهية القول الشارح ما يكون تصوره سبباً لاكتساب تصوره شئ آخر اما يمكنه او يوجد بغيره من كل ماعداً وماهية القياس اقوال يلزم عنها قول آخر فيكون منشأ الاتصال ماهيتهما ويعرض عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر الى مسائل المنطق بواسطة الاتصال المساوي لهما فتأمل (فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية) اي اذا عرفت ان موضوع مطلق العلم ما يبحث فيه الى آخره فاعلم ان موضوع المنطق في طرف التصورات هو القول الشارح الذي هو عبارة عن المعلوم التصوري وفي طرف التصديقات هو القياس الذي هو عبارة عن المعلوم التصديقي عند المتأخرين وان قال القدماء ان موضوعه هو المعقولات الثانية فحينئذ المراد من قوله المعلومات ما فوق الواحد بقربته ذكره في كتاب المنطق وان يقتضي التقييد بالتصورية والتصديقية ان يكون المعلومات جمعا انواعها بالنظر الى انواع القول الشارح والى انواع القياس وان يكون المراد بها ما فوق الاثنين كما قال البعض (لان المنطق) اي عالم المنطق (يبحث عنها) اي عن المعلومات التصورية والتصديقية (من حيث انها توصل) اي باعتبار اتصال المعلومات التصورية والتصديقية (الى تصور مجهول او تصديق مجهول) اعلم ان المجهول في الاول عبارة عن العرف الذي يتصور باتواع القول الشارح كما يتصور الانسان بحيوان ناطق او بحجم ناطق او بحجم ضاحك او بمش على قدميه ضحاك بالطبع وفي الثاني

عبارة عن المطلوب الذي يصدق بالواقع القياس باعتبار الصورة وهي الاقتراضي والاستثنائي والاشكال الاربعة والطرق الاربعة للاستثنائي وباعتبار المادة وهي الصناعات الخمس وان هذا البحث هو بان يحمل الايصال العارض الى المعلومات التصورية والتصديقية عليهما وبان يصور المسئلة كما اذا قلنا قولنا الحيوان الناطق موصل الى الانسان الذي هو المجهول التصوري وكما اذا قلنا قولنا هذا الشئ انسان وكل انسان حيوان موصل الى قولنا هذا الشئ حيوان الذي هو المجهول التصديقي المطلوب اثباته (ومن حيث يتوقف عليها) اي المعلومات التصورية (الموصل الى التصور) اي القول الشارح الموصل الى المجهول التصوري (ككونها) اي المعلومات التصورية (كافية) بمعنى ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الحركة (وجزئية) وهو الذي يمنع تصوره من وقوع الحركة وذكر الجزئية هنا استطرادى لعدم كونه من الكليات ولا من مبادئ التصورات (وذاتية) بمعنى ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته (وعرضية) بمعنى ما يخرج عن حقيقة جزئياته او بمعنى ما يدخل في حقيقة جزئياته (وجنساً) وهو كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو (وفصلاً) وهو كلى يعمل على الشئ في جواب اي شئ هو في جوهره (وخاصة) وهي كافية يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً (وعرضاً عاماً) وهو كلى مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً والنوع لا يقع في التعريفات الا في تعريف الاصناف بتأويل الجنس كما في قولنا الزنجي انسان تولد في بلد الحبش والرومي انسان تولد في بلد الروم كما ذكره المعاصم رحمه الله تعالى في حاشية التصديقات (ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق) اي على المعلومات التصديقية والتصورية اما توقفاً قريباً اي توقفاً بالذات (ككونها) اي كون المعلومات التصديقية (قضية) حلية كانت او شرطية (وعكس قضية) سواء كان عكساً مستوياً او عكساً النقيض والعكس المستوي هو جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والثاني اولاً مع بقاء الصدق والكيف وعكس نقيض القديما عبارة عن جعل نقيض المحكوم عليه محكوماً به ونقيض المحكوم به محكوماً عليه مع بقاء الصدق والكيف كما يعكس قولنا كل انسان حيوان الى قولنا كل لحيوان لانسان فانهم وعكس نقيض

التأخير عبارة عن جعل عين الجزء الاول من القضية ثانياً ونقيض الجزء الثاني اولاً مع الموافقة للاصل في الصدق والمخالفة في الكيف كما يعكس قولنا كل انسان حيوان الى قولنا لا شئ من الاحياء انسان (ونقيض قضية) احتراز بقوله قضية عن نقيض التصورات (واما توقفاً بعيداً) اي التوقف بالواسطة (ككونها) اي المعلومات التصورية (موضوعات) اي موضوعات القضايا (ومحمولات) اي محمولات القضايا مثل الانسان المعلوم المتصور بقولنا حيوان ناطق ومثل الحيوان المعلوم المتصور بقولنا جسم نام حساس متحرك بالارادة في قولنا كل انسان حيوان اعلم ان المطلوب الاعلى وامتد من الاقصى في علم الميزان هو القياس المسمى بالجهة والقضايا واحكامها الموقوف عليها الجهة والقول الشارح مع انواعه الاربعة الموقوف عليه القضايا واحكامها والكليات الخمس الموقوف عليها القول الشارح مع انواعه الاربعة كما سيجي (وقد جرت العادة) وهي ما انتهى خلافاً او فعل كثير او فعل دائم (بان يسمى الموصل) اي المعلوم التصوري الساذج الذي يوصل (الى التصور) اي الى المجهول التصوري (قولاً شارحاً) لان القول مركب غالباً مع ان المعلوم التصوري مركب غالباً واكتشف المعرف الذي هو عبارة عن المجهول التصوري (و) يسمى (الموصل) اي المعلوم التصديقي الذي يوصل (الى التصديق) اي الى المجهول التصديقي (جهة) اعلم ان المعلوم التصوري الساذج عبارة عن القول الشارح والقول الشارح ما يكون تصوره سبباً لا اكتساب تصور شئ اخر او بعينه عن كل ما عداه وان المعلوم التصديقي عبارة عن القياس والقياس يسمى جهة لان من يعرف القياس غلب على الخصم مع ان الجهة في اللغة بمعنى الغلبة فلذا سمي جهة (ويجب تقديم الاول) يعني التصور الساذج (على الثاني) اي القياس الذي هو عبارة عن المعلوم التصديقي والوجوب ثلثة انواع الاول شرعي وهو الذي يستحق تاكده عقاباً والثاني عقلي وهو الذي بمعنى امتناع الانفكاك والثالث استحصاني وهو الذي يمدح فاعله والوجوب ههنا عقلي لان التصور موقوف عليه والتصديق موقوف ومعنى التوقف اولاً لا متع وتقدم الموقوف عليه على الموقوف هو تقدم بالطبع لان التقدم بالطبع

هو تقدم الموقف عليه التفسير المؤثر على الموقف فتبين ان الوجوب
ههنا وجوب عقلي فانهم (وضعا) اي في الذكر (لتقدم التصور) فقط
(على التصديق) اي على ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها (طبعيا)
اي بحسب الفهوم اعلم ان التصديق والحكم لفظان مترادفان بمعنى ادراك
وقوع النسبة اولا وقوعها عند القدماء فيكون بسيطا حقيقيا بمعنى
مالا جزئه له ويكون التصورات الثلاث اعني تصور المحكوم عليه وبه
وتصور النسبة بين بين شروطا خارجية موقوفا عليها للتصديق عندهم
وهذا المتأخرين ان التصديق عبارة عن التصورات الثلاث مع الحكم والحكم
عبارة عن ايقاع النسبة وانزاعها فيكون التصديق عندهم مركبا من
التصورات الثلاث مع الحكم فيكون كل واحد من التصورات الثلاث والحكم
جزأ من التصديق بل شرطها داخلا موقوفا عليه للتصديق عندهم وعند
الاصفيائي ان التصديق عبارة عن الادراكات الاربعة كما يقول المتأخرون
والحكم عبارة عن ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها كما يقول القدماء
لا كما يقول المتأخرون من ان الحكم عبارة عن ايقاع النسبة وانزاعها
فالا صفيائي وافق للقدماء وخالف للتأخرين في الحكم وخالف للقدماء
ووافق للتأخرين في التصديق فقال ان التصديق مركب من الادراكات
الاربعة والحكم ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها عنده فيكون التصديق
مركبا من ادراك المحكوم عليه ومن ادراك المحكوم به ومن ادراك وقوع
النسبة بين بين ومن ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها عند الاصفيائي
وقول الاصفيائي يسمى مذهبا مستخدما والتوفيق بين المذاهب الثلاثة ان
الحكم جزء صوري للتصديق لاجزه حقيقي له عند المتأخرين مع الاصفيائي
فيكون التصديق مركبا صوريا لاحقيقيا فيرجع التصديق في الحقيقة الى
ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها عندهم كما يقول القدماء فيكون النزاع
بين المذاهب الثلاثة لفظيا كما قال فحول بعض الخذاق وذكر المصنف فيما
سبق مذهب المتأخرين حيث قال ويقال للمجموع تصديق وههنا اختار
مذهب القدماء فقال (لان كل تصديق لابد فيه) اي في التصديق (من
تصور المحكوم عليه) سواء كان موضوعا كافي الخليات او مقدما كافي

الشرطيات فان المحكوم عليه اعم منهما (اما بذاته) اي بحده المركب
من الذاتيات تاما كان او ناقصا (او بامر) اي برسم (صادق) اي محمول
(عليه) اي على المحكوم عليه انما قلنا اي محمول لان كلمة الصدق اذا
استعملت بعلى نجح بمعنى الحمل واذا استعملت بنجى بمعنى التحقيق
والثبوت كما ذكره عبد الحكيم السبكي في روضة الله تعالى عليه (و)
من تصور (المحكوم به) سواء كان محمولا كافي الخليات او تاليا كافي الشرطيات
لان المحكوم به اعم منهما (كذلك) اي اما بذاته او بامر صادق عليه
(والحكم) اي من تصور النسبة بين بين وانما خبر عنها بالحكم لان يناسب
الاجزاء الثلاثة في اللفظ والعلاقة المعبرة بينهما هي المشروطية فان النسبة
بين بين شرط للحكم كما يكون تصور الموضوع والمحمول شرطا له والحكم
مشروط عند القدماء لان الحكم عندهم ادراك وقوعها اولا وقوعها وقرينة
المجاز ههنا قوله لامتناع الحكم تدبر والمراد بالحكم الثاني مذهب القدماء
بمعنى ادراك الوقوع او الالا وقوع بقرينة قوله بمن جهل باحده هذه الامور
الثلاثة فظهر مما ذكرنا ان الص اختار ههنا كون الاجزاء ثلثة تصور
المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة بين بين وكذا اختار كون الحكم
ادراك الوقوع او الالا وقوع وهما مذهب القدماء والمعتبر في الفن مذهبهم
لما عرفت من ان الحكم جزء صوري للتصديق عند المتأخرين فيرجع
مذهبهم الى مذهب القدماء فيكون النزاع بينهم في كون التصديق
بسيطا بمعنى ادراك الوقوع والالا وقوع لفظيا سمع توحيد هذا المقام
بالقرينات المذكورة من فحول بعض النهره وان وجهه بخلاف الوجود
بعض الكلمة قوله (لامتناع الحكم بمن جهل باحده هذه الامور) الثلاثة علة
لقوله لا ينفيد آه يعني يمنع ادراك الوقوع او الالا وقوع بمن لم يتصور
المحكوم عليه وبه والنسبة بين بين لان التصورات الثلاث مشروط والادراك
مشروط وانقضاء الشرط مستلزم لانقضاء المشروط لكون الشرط اعم
من المشروط كالو ضوء لصلوة اعلم ان الاحتمالات في الاجزاء تبلغ الى سبعة
تصور المحكوم عليه فقط وتصور المحكوم به فقط وتصور النسبة بين بين
فقط وتصور المحكوم عليه مع المحمول وتصور المحكوم عليه مع النسبة

بين بين وتصور المحكوم به مع النسبة بين بين وتصور مجموع الثلاثة
فالأحاد ثلاثة والثنائيات كذلك ثلثة والثلاثية واحدة مجموعها سبعة
فيتحقق كل واحد من التصديق ومن الحكم بالثلاثية من هذه السبعة
عند القدماء لا بالثنائية ولا بالأحاد لا متنازع ادراك وقوع النسبة اولاً وقوعها
نعم لم يعلم ويجهل بأحد هذه الأمور الثلاثة وأما الاحتمالات عند المتأخرين
فالأحاد أربعة تصورات ثلث مع الحكم والثنائيات ستة والثلاثيات ثلثة
والرباعي واحد مجموعها أربعة عشر فيتحقق القضية من الرباعية وهي
تصور المحكوم عليه وبه وتصور النسبة بين بين وإيقاع النسبة
أو انتزاعها عندهم لأن غيرها فظهر بما بيناه أن قوله لا متنازع الحكم عن
جهل بأحد هذه الأمور ناظر إلى مذهب القدماء فافهم (أما المقالة الأولى)
أي الألفاظ التي وقعت حصة معينة نوعية من الرسالة الشمسية (في المفردات)
أي في الكليات الخمس وفي القول الشارح وفي أنواعه الأربعة
وقع في بعض النسخ وأما المقالات ثلث المقالة الأولى في المفردات
واعتبر الشراح إلى هذه النسخة النادرة وإنما عبر عن مقاصد التصورات
كما عبر عن مبادئ المفردات بطريق تغليب المبادئ على المقاصد رعاية
لما يستلزمه في الخلو عن الحكم وفي كون كل واحد منهما موقوفاً عليه للحمية
التي هي المطلب الأعلى والمقصد الأقصى في الفن كما عرفت فجمعتهما
في المقالة الأولى رعاية إلى مناسبتهما (وفيها) أي في المقالة الأولى (أربعة
فصول) أي أربعة قطعات من القائل الرسالة فحينئذ يكون ظرفية المقالة
الأولى إلى أربعة فصول من قبيل ظرفية الكل إلى الأجزاء بل من قبل
اشتمال الكل على الأجزاء الأربعة (الأول) أي القطعة التي وقعت حصة
معينة نوعية من المقالة الأولى التي وقعت حصة معينة نوعية من الرسالة
الشمسية (في الألفاظ) أي في بيان دلالة الألفاظ على معانيها الثلاثة أعني
المطابقة والتضمن والالتزام بأشئت وفي أفرادها وتركيبها كما سيأتي (دلالة
اللفظ على المعنى) أعلم أن مطلق الدلالة وهو كون الشيء بحالة يلزم
من العلم به العلم بشيء آخر فهو قسمان لفظية وغير لفظية فاللفظية وهي
ما يكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى للعالم بالوضع كدلالة الإنسان على

الحيوان الناطق وأما طبيعية وهي ما يكون الدلالة فيه باقتضاء الطبع
كدلالة أخ على وجع الصدر وأما عقلية وهي ما لا يكون الدلالة فيه
بالوضع ولا باقتضاء الطبع بل بالعقل كدلالة اللفظ المجموع من وراء
الجدار على وجود الالفاظ وغير اللفظية وهو ما يكون الدال فيه لفظاً
أما وضعية كالدوال الأربعة مثل الخطوط والعقود والإشارات والنصب
وأما عقلية كدلالة الأثر على المؤثر وأما طبيعية كدلالة حجرة الخجل على
العشق والمراد ههنا دلالة لفظية وضعية بقرينة ذكر اللفظ والوضع
ههنا فإن قلت لم قسموا الدلالة اللفظية الوضعية دون غيرها إلى المطابقة
والتضمن والالتزام وجعلوا الأقسام ثلثة مع أن الاحتمالات الحاصلة
بضرب الثلثة إلى الستة تبلغ إلى ثمانية عشر قلت إن الدلالة اللفظية
الوضعية مطردة لا تختلف فيها أصلاً وماعداها غير مطردة بل تختلف
بخصوص المادة والميراثيون يبحثون عن المطرد فلذا قسموها دون غيرها
فحينئذ إن خمسة عشر منها عقيدة لعدم إفرادها فافهم واللفظ صوت
من شأنه أن يصدر من الفم معتمداً على المخرج والمعنى صورة ذهنية من حيث
وضع أجزائها لفظاً أو ما يقصد بشيء (بتوسط الوضع له) أي
بطريق أن يوضع اللفظ بأزاء المعنى قوله (مطابقة) خبر قوله دلالة اللفظ
الخ لأنها مبتدأ وتعرف لها والمطابقة معرفة أعلم أن التعريف يعكس
جماً ويطرده منها الأول يسمى عكس التعريف وعند الميراثيين أن يجعل
عين المعرفة موضوعاً وعين التعريف محمولاً وعند العربية أن يجعل تقبض
المعرفة مبتدأ وتقبض التعريف خبراً والثاني يسمى طرد التعريف وهو
عند الميراثيين أن يجعل عين التعريف موضوعاً وعين المعرفة محمولاً وعند
العربية أن يجعل تقبض التعريف مبتدأ وتقبض المعرفة خبراً كما قال الرضي
رحمه الله تعالى في شرح الكافية في قوله ومن خوصه دخول اللام الخ
وعرف المصنف بالمطابقة طرداً من حيث قال دلالة اللفظ على المعنى بتوسط
الوضع له مطابقة وإن عكس التعريف قضية حالية طبيعية لكون الحكم
التصورى فيه على طبيعة الموضوع ولذا قال بعض فحول العلماء إن الطبيعية
من قبل التصورات في الحقيقة وإن كانت قضية في الصورة لعدم وجود

التعابير الذهنية بين موضوعها وتحويلها في المعنى كما قال القطب رحمه الله تعالى في تحقيق المحصورات قدبر وان شرد التعريف قضية كلية موجبة كلية منطقية على جميع جزئياتها من حيث يتم في احكام جزئياتها اجالا بالصغرى السهلة الحصول بقوله دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة فهو باعتبار الموضوع كلية محصورة مسورة موجبة كلية لان اضافة الدلالة الى اللفظ للاستغراق وهو سور الكلية لان السور دلالة اللفظ حقيقيا او حكما على كمية الافراد وان الاضافة الاستغرافية لفظ حكمي ويدل على كون قوله دلالة اللفظاء كلية محصورة مسورة قوله دلالة الانسان على الحيوان الناطق كما ينبغي من اثبات مطابقة المثال الى المثل له بطريق الصغرى السهلة الحصول ولم يفهم بعض المعاصرين الفاسدين ما آل قوله دلالة اللفظ آه فقال هذا القول قضية طبيعية ومن المجانب الغرائب عدم اطلاعهم على كون هذا القول كلية موجبة كلية وذهابهم الى كونه طبيعية قد برتل فكن الشاكرين ولا تكن من الغافلين والوضع جعل اللفظ بازاء المعنى وانما صدر البحث بالالفاظ مع ان البحث الميراني من المقولات وان المسائل الميرانية من قبيل المقولات لتوقف افادة المسائل الى المستفيدين على الالفاظ وعلى دلالتها على المعاني وفيد الدلالة باللفظ احترازا عن الغير اللفظية فيكون المراد بها دلالة افظية وقوله على المعنى احتراز عن حروف الهجاء وقوله بتوسط احتراز عن انتقض الوارد على حدود الدلالة الثلاث بلفظ الجرم والضموء والامكان وقوله الوضع احتراز عن الدلالة اللفظية العقلية والطبيعية (كدلالة الانسان على الحيوان الناطق) بمعنى ان دلالة الانسان على الحيوان الناطق فهي دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له ودلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له فهي مطابقة فينتج بطريق الصغرى السهلة الحصول ان دلالة الانسان على الحيوان الناطق هي مطابقة وهو المطلوب ويجوز ادخال كلمة كل على الكبرى وان يقال وكل دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة لتأكيد الاستغراق المستفاد من اضافة الدلالة الى اللفظ ولدفع احتمال الجنس في الاضافة المذكورة فانهم (وبتوسطه) اي بواسطة وضع اللفظ من غير قصد الواضع في ضمن الكل (لا) اي جزء

(دخول) اي الجزء (فيه) اي في المعنى الذي هو الموضوع له الكل ان وجد له جزء يعني ان دلالة اللفظ على الجزء الداخل في المعنى الموضوع له ان وجد له جزء بواسطة الوضع الغير القصدى الضمني الاضطراري (تضمن) اي تضمينية (كدلالته) اي دلالة الانسان (على الحيوان فقط او الناطق فقط) يعني ان دلالة الانسان على احدهما فقط هي دلالة اللفظ على الجزء الداخل في المعنى الموضوع له بواسطة الوضع الغير القصدى الضمني الاضطراري وكل دلالة هذا شأنه تضمينية فينتج دلالة الانسان على احدهما فقط تضمينية (وبتوسطه) اي بواسطة وضع اللفظ الاضطراري من غير قصد من الواضع (لا) اي اللازم الذي (خرج عنه) اي عن المعنى الموضوع له (الترام) يعني ان الدلالة اللفظية الوضعية اما دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له واما دلالة اللفظ على الجزء الداخل في المعنى بتوسط الوضع الغير القصدى الضمني له واما دلالة اللفظ على لازم خارج عن الموضوع له بتوسط الوضع الغير القصدى الالتزامي له والاولى مطابقة والثانية تضمينية والثالثة التزامية فينتج ان الدلالة اللفظية الوضعية اما مطابقة واما تضمينية واما التزامية وكل شيء شأنه كذا ثلثة اقسام فالدلالة اللفظية الوضعية ثلثة اقسام فاذا اعتبر الوضع في المقسم يلزم ان يعتبر في الاقسام ليصح التقسيم لكن الوضع المعبر في المطابقة هو وضع صريح والوضع المعبر في التضمن ضمني والمعتبر في الالتزامية وضع اضطراري والتزامي ولولم يعتبر الوضع الضمني في الدلالة التضمينية والوضع الالتزامي في الدلالة الالتزامية لخرجنا عن الدلالة اللفظية الوضعية مع انها داخلتان في التقسيم فينتقض التقسيم بانقضاء الشرط الثاني من الشروط الثلاثة المعبرة بالتقسيم وهي الحصر والنوع والتباين بين الاقسام بل يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره فظهر ان الوضع المعبر في المقسم هو مطلق الوضع سواء كان وضعيا صريحا او ضمنيا او التزاميا ولم يفهم البعض ولم يفت الى شروط التقسيم فقال ما قال فكن على البصيرة ولا تكن على الغفلة (كدلالته) اي كدلالة الانسان (على قابل العلم وصنعة الكتابة) يعني ان دلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة هي دلالة اللفظ على اللازم الخارج عن المعنى الموضوع

له بواسطة الوضع الغير القصدى الاضطرارى وكل دلالة شانه كذا فهي
الترامية فينتج دلالة الانسان على قابل العبارة صناعة الكتابة فهي الترامية وهو
المطلوب (ويشترط في الدلالة الترامية كون الامر الخارج) اى كون اللازم
الخارج عن المعنى الموضوع له ملتبسا (بحالة يلزم) اى بحيث يلزم فيها (من تصور
المسمى) اى من توجه العقل والتفاتة الى الملزوم والمماثلة (تصوره) فاعل يلزم
اى تصور الامر الخارج اللازم (والا لا يمنع فهمه من اللفظ) اى ولولم
يشترط في الدلالة الترامية اللزوم الذهني لفهم الامر الخارج الغير اللازم
الذهني سواء كان لازما خارجيا او غير لازم من اللفظ لكن لم يفهم الامر
الخارج الغير اللازم الذهني من اللفظ لا يمنع فهمه فح يشترط اللزوم الذهني
في الدلالة الترامية (ولا يشترط فيها) اى في الدلالة الترامية (كونه) اى
كون الامر الخارج ملتبسا (بحالة يلزم) فيها (من تحقق المسمى) اى من وجود
اللزوم (في الخارج تحققه) فاعل يلزم اى يلزم وجود الامر الخارج (فيه)
اى في الخارج يعنى ان اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك فحان الاول لزوم ذهني
وهو كون الشيء بحالة يلزم من تصور المسمى تصوره والثاني لزوم خارجي وهو
كون الشيء بحالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه (كدلالة لفظ المسمى
على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج) اعلم ان الميرانيين اشترطوا
في الدلالة الترامية اللزوم الذهني والاصولين لم يشترطوا اللزوم الذهني
في الترامية بل قالوا يكفي مطلق اللزوم في الترامية سواء كان ذهنيا
او خارجيا ومنشأ الخلاف وعمرة الاختلاف بينهما ان اللزوم الذهني مطرد
لا متناع انفكاكه عن الماهية كالمسمى للبصر واللزوم الخارجى غير مطرد
لامكان انفكاكه عن الماهية كالسواد للحبشى والميرانيون انما يعتبرون القاعدة
المطردة ويبحثون عنها فلذا اشترطوا اللزوم الذهني المطرد في الدلالة
الترامية وعرفوها بانها دلالة اللفظ على ما يلزمه في السمع
والاصوليون يعتبرون غير القاعدة المطردة وهي القاعدة الاكثرية كما
يعتبرون القاعدة المنردة وهي القاعدة الكلية مثل الميراني فانهم يقولون
للاكثر حكم الكل ويجعلون القاعدة الاكثرية دليلا للمسئلة القهية مع
انها غير مطردة كما جعلوا القاعدة الكلية والمنردة دليلا للمسئلة القهية

فلذا لم يجعل الاصوليون اللزوم الذهني شرطا في الدلالة الترامية وقالوا
اللزوم الخارجى يكفي في الترامية كما يكفي اللزوم الذهني وعرفوها بانها
دلالة اللفظ على ما يلزمه مطلقا ذهنيا كان او خارجيا هذا الكلام سمع
من يقول بعض الاساتيد والشرط ما يعتبر من الخارج لتحقيق الشيء وعند
جمهور الميرانيين شرط الدلالة الترامية هو اللزوم الذهني بالمعنى الاخص
وهو ان يكون تصور الملزوم كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما ولا يكفي
اللزوم البين بالمعنى الاعم فيها عندهم وان قال الامام فخر الدين الرازى
ان البين بالمعنى الاعم يكفي في الترامية قوله ويشترط آه موجهة بمحصلة
معملة وقوله ولا يشترط معملة موجهة معدولة المحمول والمحصلة ما لا يكون
حرف السلب جزأ من الموضوع والمحمول والمعدولة المحمول ما يكون
حرف السلب جزأ من المحمول كقولنا الجماد لا عالم والمعدولة
الموضوع ما يكون حرف السلب جزأ من الموضوع كقولنا اللاجى جاد
والمعدولة الطرفين ما يكون حرف السلب جزأ من الموضوع والمحمول
جميعا كقولنا اللاجى لا عالم والمحصلة اما موجهة بمحصلة كقولنا زيد قائم
واما سالبة بمحصلة وهي تسمى سالبة بسيطة اضافية كقولنا لاشئ من
الانسان يحجر والبسيط الاضافى ما يكون اقل جزأ مثل السالبة البسيطة
والبسيط الحقيقى ما لا جزء له كالنقطة والقول العشرة على قول الحكماء
(والمطابقة لا تستلزم) اى المطابقة (اتضمن) مع ان التضمن مستلزم
للمطابقة (كافى البساط) وهي كالنقطات والمجردات وهما بسيطتان
حقيقتان بمعنى ما لا جزء له قوله والمطابقة لا تستلزم الى آخره جواب
التقصى الوارد على تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية بانفاء الشرط الثالث
الذى هو التباين بين الاقسام وزعم السائل ان هذا التقسيم تقسيم حقيقى
بمعنى ضم اقسام متباينة بحسب المفهوم والتحقق معا الى القسم مع ان هذا
التقسيم اعتبارى بمعنى ضم اقسام متباينة بحسب المفهوم فقط فظهر ان شرط
التقسيم الحقيقى هو التباين الكلى بين الاقسام بحسب المفهوم والتحقق
معا وشرط التقسيم الاعتبارى هو التباين بحسب المفهوم فقط دون
التحقق والاقسام الثلاثة ههنا متباينة بحسب المفهوم تباينا كليا كما عرفت من

ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بواسطة الوضع الصريح
والتضمنية دلالة اللفظ على جزء ما وضع له بواسطة الوضع الضمني
والا لزامية دلالة اللفظ على ما يلزمه في الذهن بالوضع الاضطراري
الالتزامي ولا شك ان هذه التعريفات الثلاث متباينة بحسب الحمل دون التحقق
فلم ان تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى الاقسام الثلاثة فهو تقسيم
اعتباري لان كل واحد من الاقسام الثلاثة اعم مطلقا من الآخر بحسب التحقق
وان كانت متباينة بحسب الحمل فنشأ السؤال زعم السائل ان هذا التقسيم
حقيقي ونشأ الجواب بناء التقسيم على كونه اعتباريا وخلاصة
السؤال هي النقض ومورده هو التقسيم فخلاصة الجواب هو المنع
ومورده هو كبرى دليل النقض وتصوير السؤال ان هذا التقسيم مستلزم
لتداخل الاقسام لكون كل واحد من الاقسام اعم من الآخر وكل تقسيم
مستلزم للتداخل باطل فنتج هذا التقسيم باطل وتصوير الجواب هكذا
لا نسلم ان كل تقسيم مستلزم لتداخل الاقسام باطل كيف ان هذا التقسيم
اعتباري يكفي فيه التباين بين الاقسام بحسب المفهوم فلا يرد النقض على
تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى ثلاثة اقسام والبعض لم يطلع على
حقيقة الحال فقال ولادخل اعدم استلزام المطابقة للتضمن والالتزام
في الافة والاستفادة بل هو من تمة التعريفات الثلاثة موجب لزيد
اكتشاف الدلالات الثلاث فتأمل حق التأمل ولا تكن من الغافلين واللام
في قوله المطابقة محمول على الجنس الغير المشهور او على العهد الذهني
فحينئذ قوله والمطابقة الخ سالبة مبهمة مبسطة وماخوذة من قولنا ليس
متى تحققت المطابقة تحقق التضمن وهو شرعية متصلة من قبيل رفع
الايجاب الكلي لان لفظة ليس متى تدل على رفع الايجاب الكلي بطريق
المطابقة وعلى السلب الجزئي بطريق الالتزام فظهر ان هذه القضية
شرعية متصلة من قبيل رفع الايجاب الكلي واعلم ان المطابقة اعم من
التضمن مطلقا بحسب التحقق والعموم والخصوص المطلق بحسب التحقق
ان يصدق من طرف الاخص متصلة موجبة كلية ومن طرف الاعم رفع
الايجاب الكلي وهو ايجاب البعض وسلب عن البعض والايجاب البعض
موجبة جزئية والسلب عن البعض سالبة جزئية فحينئذ ان رفع الايجاب

الكلي يفرق الى موجبة جزئية والى سالبة جزئية لانه قضية كلية غير
مستعملة في البرهانيات بل مستعملة في الخطايات فحينئذ يحتاج في استعمالها
في البرهانيات الى تفريقها الى جزئيتين مذكورتين وهما اما اوليتان
او مشاهدتان او مجربتان او حدسيتان او متواترتان او قضيتان قياساتهما معهما
كما قال العصام رحمه الله تعالى في حاشية التصديقات فتصور النسبة الواقعة
بينهما هكذا متى صدق قولنا كلما تحقق التضمن تحققت المطابقة وليس متى تحققت
المطابقة تحققت التضمن اعني قد يكون اذا تحققت المطابقة تحقق التضمن وقد لا
يكون اذا تحقق المطابقة تحقق التضمن فيلزم ان المطابقة اعم مطلقا من
التضمن لكن المقدم حق والثاني مثله فيبينهما عموم وخصوص مطلق بحسب
التحقق وان كان بينهما تباين كلي بحسب المفهوم كما عرفت (واما استلزامها)
اي المطابقة (الالتزام) اي الدلالة الالتزامية (فغير متضمن) يعني ان
هذا الالتزام غير مسلم بل ممنوع اعلم ان الجمهور ذهبوا الى صدق
المتصلة الموجبة الكلية من طرف الالتزامية والى صدق رفع الايجاب
الكلي من طرف المطابقة فقالوا متى صدق قولنا كلما تحقق الالتزام تحقق
المطابقة وليس كلما تحققت المطابقة تحقق الالتزام فيلزم ان يكون بينهما
عموم وخصوص مطلق بحسب التحقق لكن المقدم حق والثاني مثله
وذهب الامام فخر الدين الى صدق المتصلتين الموجبتين الكليتين من طرفي
الالتزام والمطابقة معا قال الامام متى صدق قولنا كلما تحقق الالتزام تحقق
المطابقة وكلما تحقق المطابقة تحقق الالتزام فيلزم ان يكون بينهما مساواة بحسب
التحقق لكن المقدم حق والثاني مثله واثبت الامام ملازمة قوله كلما تحقق
المطابقة تحقق الالتزام بطريق التالي فقال لانه لما كان تصور كل ماهية
يستلزم تصور عدم كون تلك الماهية غير هاهنا فكما تحقق المطابقة تحقق
الالتزام لكن تصور كل ماهية يستلزم تصور عدم كون تلك الماهية غير هاهنا
فتصح من الطريق الاول من الاستثنائي قولنا كلما تحقق المطابقة تحقق
الالتزام ورد المصنف مذهب الامام بقوله اما الالتزام آء بان يمنع ملازمة
قوله في المقدمة الاستثنائية كلما تحقق المطابقة تحقق الالتزام بطريق ارجاع
المنع الى دليلها قال ملازمة قول الامام كلما تحقق المطابقة تحقق

الالتزام بمنوعة غير متينة بالعلم اليقيني لان استلزام تصور كل ماهية تصور عدم كون تلك الماهية غير متينة بطريق يطلب عليه دليل لجواز ذهول الذهن من عدم كون الشيء غيره وقيل هذا الاستلزام موجب لوجود الوازم الغير المتناهية لشيء واحد وهو محال فتدبر قوله (لان وجود اللازم الذهني لكل ماهية يلزم من تصورها تصور غير معلوم) زائد لا فائدة فيه لانه سندا مع انه عين تصور المنع وهما متغايران بحسب المفهوم فان المنع طلب الدليل على مقدمة معينة من الدليل والسند ما يقوى المنع عند زعم المانع وذلك لان حاصل المعنى ان وجود اللازم الذهني الكائن لكل ماهية يلزم من تصورها اي الماهية تصور اي اللازم الذهني فهو غير معلوم اي ممنوع فظهر ان هذا القول زائد لا فائدة فيه والوجود هو الكون في الاعداد عند اهل الحق وعند المعتزلة ان الوجود بمعنى الكون مظهر للآثار واللازم ما يمنع انفكاكه عن الماهية والذهن قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات والماهية ما يعلم به الشيء بالكثرة او ما به الشيء هو هو وقوله يلزم صفة جرت على غير ما هي له للماهية وقوله تصور فاعمل يلزم (وما) اي شيء (قيل) اي شيء (من ان تصور كل ماهية يستلزم) اي تصور كل ماهية (تصوراتها) اي تصور ان تلك الماهية (ليست) اي تلك الماهية (غيرها) اي غير تلك الماهية قوله (ممنوع) خبر لقوله ما قبل لانه مبتدأ وحاصل المعنى لان استلزام تصور كل ماهية تصور عدم كون تلك الماهية غيرها فهو ممنوع غير مسلم وهذا الكلام تصريح بان المنع السابق منع مجاز عقلي او حذف بطريق ارجاع المنع الى دليل الملازمة المنوعة كما عرفت ومن اراد ان يعلم ماهية المنع المجاز العقلي والحذف فليراجع الى رسالتنا الموسومة بتحريرات الانظار من الاكاديب واجيب من طرف الامام بان استلزام تصور كل ماهية تصور عدم كون تلك الماهية غيرها ملتبساً بالزوم البين بالمعنى الاعم فهو بدیهي مع ان منع البديهى مدفوع وعند الامام يكفي الزوم الذهني البين بالمعنى الاعم في الدلالة الالتزامية كما يكفي فيها الزوم

البين بالمعنى الاخص وان شرط الزوم الذهني بالمعنى الاخص في الدلالة الالتزامية عند الجمهور فتح ثبت ملازمة قول الامام كلما تحققت المطابقة تحقق الالتزام فاندفع منع الجمهور بما قررناه فظهر بما بيناه ان الامام ذهب الى المساواة بين المطابقة والالتزام بحسب التحقق وان كان بينهما تباين كلي بحسب المفهوم وبحسب الحمل بالاتفاق وان الجمهور ذهبوا الى العموم والتخصيص المطلق بينهما بحسب التحقق فثمره الخلاف ومنشأ الاختلاف بين المذهبين ان الزوم الذهني مطلقاً سواء كان بالمعنى الاخص او بالمعنى الاعم يكفي في الدلالة الالتزامية عند الامام وعند الجمهور يشترط الزوم البين بالمعنى الاخص فيها لعدم كفاية البين بالمعنى الاعم فيها عندهم وسمع من فعول بعض الاساتذة ان المعتزلة ذهب الامام لان الزوم البين بالمعنى الاخص نادر وقليل الوقوع لكونه بالنسبة الى سلطان الاذكار فلو شرط الزوم البين بالمعنى الاخص في الالتزامية كما قال الجمهور لزم كون الدلالة الالتزامية نادرة الوقوع لما عرفت لكن ندرتها خلاف الواقع فظهر ان مذهب الامام معتبر وقد اشار المص الى مرجوحية مذهب الامام بلغة قبل مجهولاً في قوله وما قبل ان تصور الخ وايضا اشار الى ندره الزوم البين بالمعنى الاخص فيما سيجي في الفصل الثاني من قوله وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصور فاعمل كمال التأمل (ومن هذا) اي من كون وجود اللازم الذهني لكل ماهية يلزم من تصورها تصور غير معلوم (بين) اي ظهر (عدم استلزام التضمن الالتزام) يعني ان التضمن والالتزام بينهما عموم من وجه بحسب التحقق لانه ثابت قولنا ليس كلما تحقق التضمن تحقق الالتزام وليس كلما تحقق الالتزام تحقق التضمن فثبت ان بينهما عموم من وجه لكن القدم حق والتأني مثله ولا يخفى على اهل الفهم ان اللازم من كون وجود اللازم الذهني لكل ماهية يلزم من تصورها تصور غير معلوم هو جواز تحقق التضمن بدون الالتزام لجواز وجود الماهية المركبة بدون اللازم الذهني لجواز ذهول الذهن عن اللازم

وحينئذ لا يتم الاستدلال على العموم من وجه بين التضمن والالتزام واما عدم
استلزام الالتزام التضمن فهو متيقن بتحقيق الالتزام بدون التضمن في النقطة على
ان يفرض ان لفظ النقطة موضوع لما صدق عليه دون وضعه لنهاية الخط
فان عدم الانقسام يلزم ذهنا لما صدق عليه النقطة كما يلزم لها ذو وضع اي
كون النقطة صاحب الاشارة الحسية فيجئ عند مثل الانسان هو مادة اجتماع
الالتزام والتضمن لدلائله على الحيوان فقط او على الناطق فقط تضمنا وعلى
قابل العلم وصناعة الكتابة التزاما ومثل النقطة هو مادة افتراق الالتزام
من التضمن فانها تدل على ما صدق عليه النقطة بناء على الفرض المذكور
مطابقة وعلى عدم الانقسام التزاما بدون التضمن لعدم وجود الجزء واما
مادة افتراق التضمن من الالتزام فلا يظهر عليها فان الماهية المركبة بدون
اللازم الذهني غير واقعة بل كاشنة في جواز العقل لجواز ذهول الذهن
عن لازم ذهني لكل شيء فظهر ان يكون بين الالتزام والتضمن عموم مطلق
وخصي ان يكون بينهما عموم من وجه ويميل شرح التفتايات بمباراة
المتن ههنا الى ما قلنا فتأمل حق التأمل ولانك من الغافلين (واما هما)
اي كل واحد من التضمن والالتزام (فلا يوجدان) اي التضمن والالتزام
مع شيء من الاشياء (الا) اي الا يوجدان (مع المطابقة) لانهما تابعا والمطابقة
متبوع والتابع انما يوجد مع المتبوع (لاستحالة وجود التابع من حيث انه)
اي التابع (تابع بدون المتبوع) حاصل الكلام كل واحد من التضمن
والالتزام يوجدان مع المطابقة لان كل واحد منهما تابعا والمطابقة
متبوع وكل تابع يوجد مع المتبوع فينتج من قياس جفته صغراي ان كل
واحد منهما يوجدان مع المطابقة فظهر قوله واما هما مع قطع النظر عن كلمة
اما ووجبة كلية باعتبار رجوع ضميرهما الى كل واحد من التضمن والالتزام
وكلمة مع داخلية على المتبوع وكلمة حيث للاطلاق لكون قيد الحثية ههنا عين المحي
والقييد بحيث احتراز عن الشايح الاعم مثل الحرارة تتأثر الشمس وقوله
لاستحالة وجود التابع آء دليل الكبرى فيجئ قوله واما هما آء بيان
للوجبة الكلية المتصلة من طرف الاخص يعني لما صدق قولنا كلما تحقق
التضمن والالتزام تحقق المطابقة وليس كلما تحقق المطابقة تحقق التضمن

والالتزام فيهما عموم مطلقا لكن المقدم حق والتالي مثله فظهر ان المطابقة
اعم مطلقا من التضمن والالتزام بحسب التحقق وان كانت مبينة لهما
بحسب الحل وبحسب القهوم كالايجي عليك فاعلم ان قوله واما هما فلا يوجدان
آء استدلال على ملازمة قولنا كلما تحقق التضمن والالتزام تحققت
المطابقة واثباتها انما هو بطريق الانتاج الذي هو عبارة عن ان يجعل
النتيجة المستفادة من جفته صغراي مقدما والشرطية تاليا وان يحصل
متصلة مركبة من جلية ومن منفصلة وان يستثنى عين المقدم وان ينتج عين
التالي الذي هو عين الشرطية المطلوب اثبات ملازمتها ويقال ههنا متى
تحقق كل واحد من التضمن والالتزام تحققت المطابقة لان كل واحد منهما
تابع والمطابقة متبوع وكل تابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع
فينتج ان كل واحد منهما لا يوجد بدون المطابقة من جفته صغراي ويعمل
هذه النتيجة مقدما والشرطية تاليا ويقال فكلمتا لم يوجد كل واحد منهما
بدون المطابقة فني تحقق التضمن والالتزام تحققت المطابقة لكن لم يوجد
كل واحد منهما بدون المطابقة فينتج من الطريق الاول من الاستثنائي قولنا
متى تحقق كل واحد من التضمن والالتزام تحققت المطابقة وهو المطلوب
كما استغف ان شاء الله تعالى في لواحق القياس (والدال بالمطابقة) اي اللفظ
الدال بالمطابقة لان المراد بالدال هو اللفظ الدال بالوضع بقريئة المطابقة
وانما قيده بالمطابقة لان تركيب التضمن والالتزام وافرادهما تابعا الى
تركيب المطابقة وافرادهما لانهما لا يوجدان بدون المطابقة فتأمل حق التأمل
فلانك انت الى الوجود الذي لم يتم بل هو نظري وذلك نظري عدم جريان الافراد
والتركيب في التضمن والالتزام تأمل (ان قصد) اي ان اريد (بجزء) كائن (منه)
اي من اللفظ الدال بالمطابقة (الدلالة على جزء معناه) اي على جزء معنى
اللفظ الدال بالمطابقة (فهو) اي اللفظ الدال بالمطابقة او ما يقصد بجزء
منه الدلالة على جزء معناه (المركب) يعني ان المركب ما يقصد بجزء منه
الدلالة على جزء معناه والقيود الخمسة معتبرة في تعريف المركب الاول
ان يكون لفظ جزء والتالي ان يكون للمعنى جزء والثالث ان يكون جزء
اللفظ يدل على جزء المعنى والرابع ان يراد دلالة جزء اللفظ على جزء

المعنى والخامس ان يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مقصودة والجزء ما يتركب الشيء منه ومن غيره والكل ما يتركب من الاجزاء والخاص ان اللفظ الدال بالمطابقة اما مقصود بجزء منه الدلالة على جزء المعنى واما لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه وان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فهو مركب وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو مفرد فينتج من الافتراض الشرطي ومن الطريق السادس ان اللفظ الدال بالمطابقة اما مركب واما مفرد (كرامى الجارة) يعنى قولنا رامى الجارة ما يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه وكل ما يقصد بجزء منه الدلالة على معناه فهو المركب فينتج قولنا رامى الجارة فهو المركب (والا) اى وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى (فهو) اى اللفظ الدال بالمطابقة او ما لا يقصد بجزء منه الدلالة على الجزء المعنى (المفرد) كالانسان لانه ما لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه وكل ما لا يقصد بجزء منه الدلالة على معناه فهو مفرد فينتج من الصغرى السهلة الحصول ان الانسان مفرد (وهو) اى المفرد (ان لم يصلح) اى المفرد (لان تجربته) اى بالمفرد (وحده) اى مفردا (فهو) اى المفرد او ما لم يصلح لان تجربته وحده (الاداة) يعنى ان الاداة مفرد لم يصلح لان تجربته وحده (كفى ولا) فانها ما لم يصلح لان تجربته وحده وكل شئ شانه كذا فهو اداة فينتج ان فى الاداة واما عدم صلاحيتها للتجربة وحدها فلعدم استقلالها فى المفهومية ومن اراد ان يعرف الفرق بين فى وبين لا فليراجع الى شرح القطب رحمه الله تعالى (وان صلح) اى المفرد (لذلك) اى للتجربة (فان دل) اى المفرد (بهيئته) اى بصيغته وبصورته المركبة من حروف الهجاء (على زمان معين) كالماضى والحال والمستقبل (من الازمنة الثلاثة فهو) اى ذلك المفرد (الكلمة) اى الفعل كلفظ ضرب فانه مفرد يصلح لان تجربته وحده ويبدل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة وكل مفرد شانه كذا فهو فعل فينتج ان لفظ ضرب فعل يعنى ان الفعل ما يصلح للتجربة وحده ويبدل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة فقوله ان صلح الخ احتراز عن الاداة وقوله بهيئته احتراز عن مثل اسم فانه انما يبدل على زمان معين بمادته لا بهيئته

قوله على زمان معين آه احتراز عن الاسم فان دلالة الاسم على الزمان هى باعتبار الاستعمال لا باعتبار الوضع واما دلالة الفعل على الزمان فهى باعتبار الوضع فتدبر وانما عبر عن الفعل بالكلمة لان الكلمة يعنى الجرح وهو مؤثر فى النفس والبدن ومعنى الفعل حدث وهو مؤثر فى القلوب فحينئذ شبه الفعل الى الكلمة فى التأثير فاستعير الكلمة فى الفعل (وان لم يبدل) اى المفرد الذى يصلح للتجربة وحده على زمان معين من الازمنة الثلاثة (فهو) اى ذلك المفرد (الاسم) كلفظ ضارب فانه مفرد يصلح للتجربة وحده ولا يبدل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة وكل مفرد هذا شانه فهو اسم فينتج ان لفظ ضارب اسم يعنى ان الاسم مفرد يصلح للتجربة وحده ولا يبدل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة (وحيثئذ) اى متى كان ذلك انفراد اسماء (فهو اما ان يكون معناه) اى معنى الاسم (واحدا او كثيرا فان كان) اى معنى الاسم (الاول) اى واحدا (فان تشخص ذلك المعنى) اى المعنى الواحد (يسمى) ذلك الاسم (عنا) كلفظ زيد فانه مفرد يصلح للتجربة وحده ولا يبدل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة ومعناه واحد متشخص ومعين وكل مفرد شانه كذا فهو علم فينتج ان لفظ زيد علم وانما سمى عنا لتعين معناه يعنى ان العلم مفرد يصلح للتجربة وحده ولا يبدل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة ومعناه واحد متشخص ومعين (والا) اى وان لم يتشخص ذلك المعنى الواحد (ف) يسمى ذلك الاسم كليا (متواطئا ان اسنوت افراده) اى جزئيات ذلك الاسم حقيقة او اضافية (الذهنية والخارجية فيه) اى فى ذلك المعنى الواحد يعنى ان الكلئ المتوائى مفرد يصلح للتجربة وحده ولا يبدل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة ومعناه واحد لا يتشخص وافراذه الذهنية والخارجية متساوية فى ذلك المعنى الغير المتشخص (كالانسان والشمس) فان معنى الانسان حيوان ناطق ومعنى الشمس كوكب درى كما ان معنى القمر كوكب ذو محق وافراد الانسان خارجية كانت او ذهنية متساوية فى كونها حيوانا ناطقا وافراد الشمس خارجية كانت او ذهنية متساوية فى كونها دريا كما ان القمر سواء كانت خارجية او ذهنية متساوية فى كونها ذا محق فمع الانسان مثال للكلئ الحقيقى والشمس كلئ منحصر

على الفرد الشخصي وهي مثال للكلّي القرضي (و) يسمى الاسم المذكور
كلية (مشككا ان كان حصوله) ذلك المعنى الواحد الغير المتخصص (في البعض
اولى واقدام واحد من الاخر) ان كان ذلك المعنى في بعض الافراد اقوى من البعض
الاخر فيسمى ذلك الاسم كلية مشككا يعني ان الكلّي المشكك مفرد يصلح التجزئة
وحده ولا يدل برئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة ومعنا واحد لا يتخصص
وحصول ذلك المعنى في بعض الافراد اقوى واشد من حصوله في البعض
الاخر (كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن) فان الوجود عند اهل الحق
هو الكون في الاعيان وان كان عند المعتزلة الكون مظهر الاثار وهو في
الواجب تعالى اقوى واقدم لكونه قدما وكون وجوده تعالى ازليا
وابديا بل سرمديا وفي الممكنات اضعف منه تعالى لكونها حادثا بل
مسيوفا بالعدم لظرو عدم عليها (وان كان) اي معنى الاسم
(الثاني) اي كثيرا فاذا كان معنى الاسم كثيرا (فان كان وضعه) اي وضع
ذلك الاسم (لتلك المعاني) اي للمعاني الكثيرة كثا (على
(السوية فهو) اي ذلك الاسم المفظ (المشترك كالعين) فان لفظ العين
ما وضع لمعان كثيرة على السوية كذهب والبصر وكل شيء شانه كذا
فهو لفظ مشترك فينتج ان لفظ العين مشترك (وان لم يكن) اي وضع ذلك
الاسم لتلك المعاني (كذلك) اي على السوية (بل وضع) اي ذلك الاسم
(لاحدهما) اي لاحد المعنيين لدلالة لفظ المعاني على طريق التضمن
او يرجع ضميرهما الى المعاني باعتبار الجمع المنطقي (اولاً ثم نقل) اي ذلك
الاسم نون اولاً ليناسب ثانيا المتفاد من قوله ثم كما قال العصام عصمه الله
تعالى في حاشية اتصديقات (الى) المعنى (الثاني وحيتذ) اي واذا نقل
ذلك الاسم الى المعنى الثاني (ان ترك موضوعه) اي معنى ذلك الاسم
(الاول يسمى) ذلك الاسم (متقولا عرفيا) اي تقلا منسوبا الى العرف
والعادة (ان كان الناقل هو العرف العام) وهو ان يكون الناقل غير معين
(كالدابة) فان لفظ الدابة وضع اولاً الى ما يدب في الارض سواء كان صاحب
القوائم الاربعة اولاً ثم نقل الى صاحب القوائم الاربعة بطريق تسمية الخاص
باسم العام (و) يسمى متقولا (شرعيا ان كان الناقل هو) اهل (الشرع كالصلوة

والصوم) فان الصلوة موضوع ابتداء الى الدنيا ثم نقلت الى الاركان المعلومة
والافعال المخصوصة والدنيا جزء الصلوة والصلوة كل فم هذا النقل من قبيل
نقل اسم الجزء الى الكل وكذلك ان الصوم موضوع للاسماء بما يشبهه النفس
ثم نقل الى الامساك عن المفطرات التثلاث بطريق نقل اسم العام الى الخاص
(ويسمى) متقولا (اصطلاحيا ان كان الناقل هو العرف الخاص) وهو
ان يكون الناقل معينا (كاصطلاحات الحجة والنظار وغيرهم) اي غير
اصطلاحات الصحة والنظار واما اصطلاحات الصحة فهي مثل
الفعل فان الفعل وضع لما صدر عن الفاعل كالكتابة والشية
الصادرتين من الانسان ثم ترك المعنى الاول ونقل الى كلمة دلت على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والنظار جمع ناظر وهو اهل المناظرة
كما قال السيلكوتي رحمة الله تعالى عليه واما اصطلاحات النظر فمثل
لفظ الوظيفة فان الوظيفة وضعت لتعين الانسان رزقه لنفسه ثم شبه
النوع الثلاثة من المنع والنقض والمعارض الى تعيين الانسان رزقه
لنفسه في دفع الامراض النفسانية فان النوع الثلاثة تدفع مرض الجهل عن
النفس وتعين الانسان رزقه لنفسه يدفع مرض الجوع عن النفس ثم
نقل لفظ المشبه به وهو لفظ الوظيفة الى المشبه وهو النوع الثلاثة (وان
لم يترك موضوعه) اي معنى ذلك الاسم (الاول يسمى) ذلك الاسم (بالنسبة
اليه) اي الى المعنى الاول (حقيقة) لانه يستعمل ذلك الاسم في المعنى الموضوع
له (و) يسمى (بالنسبة الى المتقول اليه مجازا) لانه يستعمل ذلك الاسم في غير
ما وضع له كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل التجماع فان لفظ
الاسد استعمل في الرجل التجماع بطريق الاستعارة فاعلم ان تقسيم المفرد
الى الاداة والفعل والاسم وتقسيم الاسم الى اقسامه التسعة من العلم
والتواطيء والمشكك والمشارك والمتقول العرفي والشرعي والاصطلاحي
والحقيقة والمجاز فهو باعتبار عرف الصحة لا باعتبار عرف الميراث فلا
يرد ان الفعل عند الميراثين من الرابطة وهي اداة فيلزم تداخل الاقسام
وان كل واحد من النقل والحقيقة والمجاز ليس بمخصوص بالاسم بل يع
الفعل والحرف قدبر (وكل لفظ) مفرد بقرينة العطف على المفرد بقرينة

تقدم هذا التقسيم على تقسيم المركب بادخال لفظ كل الافرادى على القسم
(فهو) اى اللفظ المفرد (بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له) اى الى اللفظ الآخر
(ان توافقا) اللفظان المفردان المذكوران (فى المعنى) كذا كل لفظ مفرد فهو
(مباين له) اى الى اللفظ الآخر (ان اختلفا) اى اللفظان المفردان (فيه) اى
فى المعنى حاصل الكلام تقسيم اللفظ المفرد بالنسبة الى اللفظ المفرد الآخر الى
المترادف والمباين يعنى ان كل لفظين مفردين اما توافقا فى المعنى او اختلفا
فيه ومتى توافقا فيه فهما مترادفان ومتى اختلفا فيه فهما مباينان فينتج ان كل
لفظين مفردين اما مترادفان واما مباينان اعلم ان الترادف اخص من التساوى
لان الترادف هو الاتحاد فى المفهوم والافراد كالاسد والحيث فان مفهومهما
حيوان مفترس وماصدقهما افراد الاسد وان التساوى هو الاتحاد
فى الذات فقط كالانسان والناطق فان مفهوم الانسان حيوان ناطق ومفهوم
الناطق من ثبت له النطق وماصدقهما افراد الانسان وكل متحدان
فى المفهوم متحدان فى الذات بدون العكس فمح انه كلما تحقق الترادف
تحقق التساوى ضرورة تحقق الاعم ضد تحقق الاخص من غير عكس
وان التباين اما تباين كللى ان صدق من الطرفين السالبان الكلبيان
كالانسان والفرس واما تباين جزئى وهو اما عموم وخصوص مطلق او عموم
من وجه فانهما ليسا بمناسوبين لمادة الافتراق ولا مباينين لمادة الاجتماع بل
واسطتان بين التساوى وبين التباين الكللى وانما اعتبر فى كل واحد من العموم
والخصوص المطلق ومن العموم من وجه طرف التباين الجزئى
دون التساوى الجزئى فانه اذا اجتمع التباين الجزئى التساوى الجزئى
رجح طرف التباين الجزئى لكون التباين الجزئى فرقا جزئيا ومقابلة
جزئية بين الشئين ولكون التساوى الجزئى مناسبة جزئية بين الشئين
فاذا اجتمع المقابلة الجزئية والمناسبة الجزئية بين الشئين يعتبر طرف
المقابلة الجزئية دون المناسبة الجزئية كما يكون المركب من الخارج والداخل
خارجا حيث مدلول قوله وكل لفظ فهو بالنسبة آه بطريق العبارة فهو تقسيم
كل لفظ مفرد بالنسبة الى لفظ مفرد آخر الى الترادف والتباين بينهما
وبطريق الاشارة فهو بيان النسب الاربع بين اللفظين المفردين

لان التساوى متحقق فى ضمن الترادف بالذات لا بالواسطة لكون الترادف
اخص مع ان التساوى اعم ولكون التباين يتناول للعموم المطلق والعموم من
من وجه لكونهما مباينين جزئيا كما يتناول التباين الكللى لخاصة الاشارة
ان كل لفظين مفردين اما مترادفان واما مباينان وكل مترادفين متساويان
وكل مباينين اما متباينان مباينان كلياً واما عموم وخصوص مطلق بينهما واما عموم
من وجه بينهما فينتج ان كل لفظين مفردين اما متساويان واما متباينان
تبايناً كلياً واما عموم وخصوص مطلق بينهما واما عموم من وجه بينهما
وادرج المصنف رحمه الله تعالى بطريق الاشارة النسب الاربع فى قوله
وكل لفظ فهو بالنسبة الخ كما ادرج بطريق العبارة الترادف والتباين
المطلق فيه ولم يطلع على المرام فحول العلماء الاعلام واقتصر على العبارة
بالكلام دون الاشارة فى هذا المقام (واما المركب فهو) اى المركب
(اما تام وهو) اى التام (الذى) وقوله الذى عبارة عن المركب بقرينة
قوله واما المركب الخ وحيث قد قوله الذى جنس قريب للمركب التام كما
يكون اللفظ الدال بالمطابقة جنساً بميداله (يصح السكوت) اى سكوت
المخاطب (عليه) اى على ذلك المركب يعنى ان المركب التام ما يفيد المخاطب
فائدة تامة ولا يكون مستقياً بلفظ آخر يفتقره المخاطب كما اذا قيل زيد يدينى
المخاطب منتظر الى ان يقال مثل قائم او قاعد وهذا التعريف حد تام لانه
مركب من الجنس القريب وهو قوله الذى ومن الفصل القريب وهو قوله يصح
السكوت عليه وكل مركب من الجنس القريب والفصل القريب حد تام فهذا
التعريف حد تام (واما غير تام وهو) اى التام (بخلافه) اى بخلاف التام قوله
بخلافه عبارة عما لا يصح السكوت عليه فمح حاصل التقسيم ان المركب اما ما يصح
السكوت عليه واما ما لا يصح السكوت عليه وكل ما يصح السكوت
عليه فهو مركب تام وكل ما لا يصح السكوت عليه فهو مركب غير تام
فالركب اما تام او غير تام اعلم ان المركب قسمان آخر وهو ان المركب اما تصور
ليس معه حكم واما تصور معه حكم فالاول مركب تصورى وهو انقول
الشارح والثانى مركب تصديقي وهو اما قضية واما قياس فالركب اما قول
شارح واما قضية واما قياس (واتام) باعتبار المفهوم اما يحتل الصدق

والكذب وامالم يحتمل الصدق والكذب (ان احتمل الصدق والكذب فهو) اى المركب التام او ما يحتمل الصدق والكذب (الخبر وان لم يحتمل) المركب التام بالصدق والكذب (فهو) اى المركب التام او ما لا يحتمل الصدق والكذب (الانشاء) فاذا كان المركب التام انشاء (فان دل) الانشاء (على طلب الفعل دلالة اولية اى وضعية فهو) اى ما دل على طلب الفعل دلالة اولية (مع الانشاء) (مع الاستعلام امر) هو كائن (كقولنا اضرب انت) وقوله انت دفع احتمال التكلم (و) الدال على طلب الفعل دلالة اولية (مع الخضوع سؤال ودعاء) الدال على طلب الفعل دلالة اولية (مع التساوى التماس وان لم يدل) اى الانشاء على طلب الفعل دلالة اولية اى وضعية (فهو) اى الانشاء او ما لا يدل على طلب الفعل دلالة اولية (التثنية و يندرج فيه) اى فى التثنية (التثنية والترجي والقسم والنداء) قدبر (واما التغير التام فهو) اى الغير التام (اما) ان يكون الجزء الثانى منه قيد الاول فهو (تقييدى) هو (كاخبر وان الشايق) فان الشايق صفة للانسان وكل صفة من قبيل القيود (واما) ان لا يكون الجزء الثانى قيداً لاولى فهو (غير تقييدى) هو (كالمركب من اسم واداة) مثل الرجل المركب من لفظ رجل ومن اللام التعريف (او) من (كلمة) اى من فعل (و) من (ادات) مثل ضربت فانها مركبة من لفظ ضرب ومن التاء للتأنيث فالغير التام اما تقييدى او غير تقييدى ولما فرغ من بيان الفصل الاول الدال على الالفاظ وعلى الدلالات الثلاث شرع فى بيان الفصل الثانى الدال على مبادئ التصورات وهى الكليات الخمس فقال (الفصل الثانى) اى الالفاظ التى تقع خمسة معينة نوعية من الرسالة وجزأ معينة نوعياً من المقالة الاولى التى تقع جزأ من الرسالة كما عرفت (فى) بان احوال (المعانى المفردة) وانما قيد المعانى بالمفردة للاحتراز عن المعانى المركبة والمعانى جمع معنى وهو صورة ذهنية من حيث وضع بارأها الالفاظ او ما يقصد بشئ) والمفهوم ما يحصل فى العقل فهما متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار فانهما حاصلان فى العقل وكل ما يحصل فى العقل باعتبار انتظامه من اللفظ يسمى مفهوماً وباعتبار القصد من شئ يسمى معنى والمعنى المفرد ما يعبر عنه

بلفظ مفرد والمعنى المركب ما يعبر عنه بلفظ مركب كما قال القليل رحمه الله تعالى وقال السيد قدس سره المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب اعلم ان الافراد والتركيب بوصف بهما الالفاظ اولا وبالذات وكذا بوصف بهما المعانى ثانياً وبالعرض فح توصيف المعانى بهما من قبيل توصيف الدال بصفة المداول فيكون الافراد والتركيب وصفي متعلق المعانى (كل مفهوم) اى كل ما حصل فى العقل (فهو) اى المفهوم (جزئى حقيقى ان منع نفس تصوره) اى تصور المفهوم (من وقوع الشركة فيه) اى فى المفهوم يعنى ان كل ما حصل فى العقل ان امتنع صدقه على كثيرين فهو الجزء الحقيقى كزبد فان حصول مفهوم زبد فى العقل يمنع صدقه على كثيرين فهو جزئى حقيقى ويستفاد فى ضمن التقسيم تعرف الجزئى الحقيقى من قوله ان منع آء وهو ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة وانما قيد الجزئى بالحقيقى للاحتراز عن الجزئى الاضافى كما سيجى فى الفصل الثالث اولا تمام مقابلة الجزئى للكلى فان المقابل التام الى الكلى هو الجزئى الحقيقى لا الاضافى لجواز كون الجزئى الاضافى كلياً كالانسان فانه اخص تحت الاعم لكونه تحت الحيوان وكل اخص تحت الاعم جزئى اضافى فالانسان جزئى اضافى مع انه كلى وزاد كلمة نفس فى التعريف للاحتراز عن منسل الشمس والواجب ذالهما من قبيل الكليات اقرضية لالجزئى الحقيقى بالنظر الى العقل وادخل فى المقسم كلمة كل تنبيهاً على ان تقسيم المفهوم الى الجزئى والكلى هو تقسيم عقلى بمعنى ما لا يجوز العقل فيه وجود القسم الاخر ويدور فيه الاقسام بين النفي والاثبات فهذا التقسيم كذلك فافهم وقوله ان منع نفس تصوره آء متصلة لزومية مهيأة لخلوها عن السور وتالها قوله فهو جزئى حقيقى محذوفاً عند البصريين او مقدماً على الشرط عند الكوفيين كما ذكره فى آخر الكافية ابن الحاجب رحمه الله تعالى ويحتمل ان يكون قوله كل مفهوم فهو جزئى حقيقى جلية وان يكون قوله ان منع نفس تصوره آء تنصيحاً للكل فان كل مفهوم اعم من الكلى والجزئى الحقيقى والجزئى الحقيقى اخص منه وكل اخص غير جامع لافراد الاعم فيكون قوله كل مفهوم

فهو جزئي حقيقي من قبيل كل حيوان انسان فانه اذا كان موضوع القضية في الكلية الموجبة اعم من محمولها فيصدق تقيضها واذا صدق تقيضها كاذب حينئذ لا يلزم اجتماع التقيضين كما يصدق تقيض قولنا كل حيوان انسان وهو قولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكما يحتاج الى التصحيح بان يقال كل حيوان انسان اذا كان الحيوان المطلق يحمل هنا ان يكون قوله ان منع نفس تصور آه لا يصح الخيل كما قال بعض الاساتيد (وكلي ان لم يمنع) نفس تصور من وقوع الشركة فيه فالكلي مالا يمنع نفس تصور من وقوع الشركة فيه وقوله نفس لادخال الكليات الفرضية كشريك الباري والشمس فانهما كايان فرضيان والكلي مقابل للجزئي تقابل العدم والملكية فان الكلي عبارة عن عدم الجزئية فيكون التقابل تقابل العدم والملكية والبعض لم يفهم فقال ما قل حاصل الكلام ان كل مفهوم فهو اما منع نفس تصور من وقوع الشركة فيه واما لم يمنع نفس تصور من وقوع الشركة فيه وان منع نفس تصور من وقوع الشركة فيه فينتج فهو جزئي حقيقي وان لم يمنع نفس تصور من وقوع الشركة فيه فهو كلي فينتج من الطريق السادس من الاقتراني الشرطي ان كل مفهوم فهو اما جزئي حقيقي واما كلي وهو المطلوب اعلم ان بحث المنطق انما هو عن الكليات ولا يبحث الميزاني والفلسفي عن الجزئيات لان علم الحكمة والمنطق لتحصيل الكليات للنفس الناطقة تبقى الكليات بقاء النفس الناطقة كاذهاب الحكماء اليه والجزئيات لا تبقى بقاءها لتغير آلائها وتبدلاتها والنفس الناطقة في ادراك الكليات لانفعالها ولا تفي لتحصيل الجزئيات وتفصيلها لعدم انفعالها ولعدم انحصارها لكثرتها فلا كسب ولا فكر في الجزئيات فلذا لم يبحث المنطقي من الجزئيات وانما ذكر المص الجزئي الحقيقي ليكشف الكلي كمال الانكشاف فان الاشياء تنكشف باضدادها كمال الانكشاف فافهم (واللفظ الدال عليهما) اي على الجزئي والكلي (يسمى) اي اللفظ الدال (جزئياً وكلياً) ثانياً وبالعرض يعني ان تسمية الالفاظ بالكلية والجزئية من قبيل التسمية للدال باسم المدلول لان الجزئية والكلية انما تعرضان

اولاً وبالذات الى المعاني وتعرضان ثانياً وبالعرض الى الالفاظ بواسطة المعاني وانما يتصف المعاني بالجزئية والكلية حقيقة ويتصف بهما الالفاظ بجازا والمعاني واسطة والالفاظ ذوا واسطة فاذا كان اتصاف الواسطة بما حقيقة واتصاف ذي الواسطة بما بجاز افكون الواسطة ههنا واسطة في العروض فان قيل ما الفرق بين الكلي والكل قلنا ان الكلي جزء للكل والكل جزئي للكلي كالانسان والحيوان فان الحيوان كلي وجزء اول من تعريف الانسان وهو الحيوان الناطق والانسان كل وجزئي اضافي من جزئيات الحيوان فظهر الفرق بين الكل والكلي والفرق بين الجزء والجزئي فان الكلي جزء للجزئي كما يكون الحيوان الكلي جزءاً للانسان الجزئي منه والكل جزئي للكل كما يكون الانسان جزئياً للحيوان وقيل الفرق بين الكلي والكل وبين الجزء والجزئي فهو ان الكلي يحمل على الكل وكذا لا يحمل الجزء على الجزئي ولا يحمل الكل على الكلي وكذا لا يحمل الجزئي على الجزء كما يحمل بالحيوان على الانسان ولا يحمل بالانسان على الحيوان ولا يقال كل حيوان انسان فافهم (والكلي اما ان يكون) اي الكلي (تمام ماهية ما) اي الافراد التي كانت (تحت) اي تحت الكلي و ماهية واخبرته عبارتان عما يعمله الشيء بكنهه او ما به الشيء هو هو حال كون تلك الافراد (من الجزئيات) اي من جزئيات ذلك الكلي (او) ان يكون ذلك الكلي (داخلاً فيها) اي في ماهية الجزئيات (او) ان يكون ذلك الكلي (خارجاً عنها) اي عن ماهية الجزئيات وكل ما يكون تمام ما تحت من الجزئيات فهو نوع حقيقي وكل ما يكون داخل في ماهية جزئياتها فهو اما جنس او فصل وكل ما يكون خارجاً عن ماهية الجزئيات فهو عرض فينتج من الطريق الخامس من الاقتراني الشرطي ان الكلي اما نوع واما جنس واما فصل واما عرض وهو اما خاصة واما عرض عام هذا زبدة المقام فح قوله تمام ماهية ما تحت آه اشارة الى المعنى الثاني الاعم من الجنس والنوع والفصل للذاتي وذات المعنى الثاني مالا يخرج عن حقيقة جزئياتها كالانسان فان حقيقة حيوان ناطق وكذا حقيقة جزئياته كريد وعمر وفان مفهومها حيوان ناطق مع قطع النظر عن العوارض الشخصية في الخارج فح يكون

ماهية الانسان تمام ماهية زيد وعمرو مثلاً مع قطع النظر عن الشخصيات الخارجية فيكون ماهية الانسان عين ماهيات جزئياتها وقوله اوداخلا فيها ناظر الى المعنى الاول الخاص بالجنس والفعل للذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته سواء كانت الجزئيات اضافية او حقيقية وقوله اوداخلا عنها ناظر الى العرض سواء كان خاصة او عرضاً عاماً (والاول ١٧ اي) وكل ما يكون تمام ماهية ما تحت من الجزئيات (هو النوع الحقيقي سواء كان) اي النوع الحقيقي (متعدد الاشخاص) اي سواء كان جزئياته الخارجية متعددة (وهو) اي المتعدد الاشخاص (المقول في جواب ما هو بحسب الشراكة والخصوصية معاً) هو كان (كلا انسان) فان جزئياته الخارجية متعددة (او غير متعدد الاشخاص) اي لم يكن جزئياته الخارجية متعددة بل هو منحصراً الى فرد شخصي (فهو) اي غير المتعدد الاشخاص (المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحض) هو كان (كالشمس) فانه اذا سئل من الشمس ما هذا الكوكب الذي فيصاح بان يقال هذا الكوكب الذي هو شمس فمع ان السؤال المذكور سؤال بحسب الخصوصية المحض وما وقع جواباً عنه هو النوع الغير المتعدد الاشخاص فافهم (فهو) اي النوع الحقيقي (اذن) اي على كونه متعدد الاشخاص (كل مقول) اي كل مقول فان كلمة القول المتعدى على معنى الجمل في الاغلب والكون الكلام في الاجزاء المكونة (على واحد) في الخارج لا في الذهن هذا القول ناظر الى غير متعدد الاشخاص (او على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو) يعني ان النوع الحقيقي اما مقول على واحد فقط في الخارج لا في الذهن وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحض او مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو بحسب الشراكة والخصوصية معاً فالاول غير متعدد الاشخاص والثاني متعدد الاشخاص هذا التعريف بالنظر الى الجزئيات الخارجية للنوع لا بالنظر الى الجزئيات الذهنية فلا يرد النقص بمثل العنقاء فانه من الافراد الغير المشهورة للنوع والمص قصد بالتعريف المذكور ان يبين بالافراد المشهورة للنوع بقرينة قوله على واحد فمع مثل العنقاء خارج عن المعروف كما يخرج

٧ وقيل كلمة كان محذوفة والتقدير وان كان الاول اي تمام ماهية ما تحت من الجزئيات فهو النوع الحقيقي فمع يوافق قوله فيما بعد وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك آء

عن التعريف فلا يرد النقص فافهم قوله على كثيرين ناظر الى النوع المتعدد الاشخاص وقوله متفقين بالحقائق احتراز عن الجنس وجموع قوله كثيرين متفقين بالحقائق احتراز عن الافراد النوعية لان الكثيرين المتفقين بالحقائق افراد شخصية وجزئيات حقيقية وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل والخاصة وقوله بالحقائق جمع حقيقة وهي ما يعلم به الشيء بالكنه وهذا التعريف رسم ناقص لان الكل جنس بعيد للنوع الحقيقي فان الذاتي جنس قريب لكل واحد من الجنس والنوع الحقيقي والفصل وقوله متفقين بالحقائق خاصة لازمة له وكل ما يتركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة رسم ناقص كما لا يخفى ولم يفهم بعض المعاصرين القاصرين حقيقة الحال فقال ان الكل جنس قريب للكليات الخمس ورسم كل واحد منهم رسم تام مع ان كونه رسماً ناقصاً اظهر من انهم لعدم بهرة ذلك البعض من الفن اعلم ان كون الكليات الخمس من مبادئ التصورات وكونها من اجزاء القول الشارح فهو باعتبار رسومها لان القول الشارح ما يكون تصور سبباً لا كسبب تصور شيء آخر او يميزه عن كل ما عداه فهو مقول على انفس طبائع الاشياء بالجلل الصوري وكذا ان الكليات الخمس مقولة على الافراد سواء كانت انواعاً او اشخاصاً صائراً مناسبة رسومها لقول الشارح في المقولية جعل الكليات الخمس اجزائه واما حدودها فلا تناسب له لان حد الجنس كل تحت انواع مختلفة بالحقائق وحد النوع كل تحت اشخاص مختلفة بالحقائق وحد الفصل ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس وحد الخاصة ما يختص بحقيقة واحدة وحد العرض العام ما لا يختص بحقيقة واحدة فمع لامتناع بين القول الشارح وبين حدود الكليات الخمس فذلك لم يجعل الكليات اجزاء لقول الشارح باعتبار حدودها فظهر عما ذكرنا ان الكليات الخمس انما تكون من مبادئ التصورات باعتبار رسومها المذكورة في المتن سمع هكذا من فحول بعض الاساتذة الاعلام اوصد لهم الله تعالى في الجنان الى اعلى المقام (وان كان) اي الكل (الثاني) اي داخلاً في ماهية جزئياتها فاما ان يكون تمام الجزء المشترك بين الساهية وبين نوع آخر واما ان

لا يكون تمام الجزء المشترك بينهما (فان كان) اى الكلى الثانى (تمام الجزء المشترك بينها) اى بين الماهية (وبين نوع آخر فهو) اى الجزء المشترك التام (المقول فى جواب ما هو بحسب الشركة المحضة) الحاصل ان ذلك الجزء المشترك هو الذى يقال فى جواب السؤال بما هو باقضاء الشركة الخالصة (كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فان الحيوان مشترك بينهما وجزء تام من ماهيتهما لكون ماهية الانسان حيوانا ناطقا وماهية الفرس حيوانا صاهلا فهو مقول فى جواب السؤال بما هو عن الانسان والفرس فظهر بما بينا ان قوله وان كان الثانى آء ناظر الى قوله اوداخلا فيها بطريق ان يكون كبرى لشق الثانى من الشقوق الثلاثة الكائنة من الصغرى المنفصلة التى هى قوله والكلى اما ان يكون تمام ماهية ما تحتها وبنتيجة القياس من اوله الى ههنا لكلى اما النوع الحقيقى سواء كان متعدد الاشخاص أو غير متعدد الأشخاص واما المقول فى جواب ما هو بحسب الشركة المحضة واما ان لا يكون تمام الجزء المشتركين الماهية وبين نوع آخر واما ان يكون خارجا عن حقيقة جزئياتها وبفرض هذه النتيجة صغرى وبضم اليها الكبرى الآتية الى قوله فالكليات اذن خمسة فبتحجج الكليات خمس ولا يخفى على من له معرفة لمثل الاقيسة اعلم ان المصنف رتب القياس فى ذلك الفصل من قوله والكلى اما ان يكون تمام ماهية ما تحتها من الجزئيات آء الى نهاية الفصل المذكور من المفصول النتائج ومن المقدمات الكثيرة وبنتيجة القياس المركب الكليات خمس وهذه النتيجة قوله فيما سيأتى فى ختام الفصل فالكليات اذن خمسة نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام فامل تل (ونسجى) ذلك المقول (جنسا) لتأوله الى الافراد والاغبار (ورسموه) يعنى انه رسم جمهور الميراثين الجنس وان ذهب البعض الى كون التعريفات المذكورة فى المتن حدود الكليات الخمس (بآء) اى الجنس (كلى مقول) اى بمحول (على كثيرين) اى على انواع كثيرة (مختلفين بالحقائق) مثل الانسان والفرس والجمار فان حقيقة الانسان حيوان ناطق وحقيقة الفرس حيوان صاهل وحقيقة الجمار حيوان

ناهق فظهر ان الحقائق مختلفة بالتصوّل والقبول فبحسب مجموع قوله كثيرين
مختلفين بالحقائق احتراز عن الجزئيات الحقيقية مثل زيد وعمر ومثل هذا
الفرس وذلك الفرس ومثل هذا الحمار وذلك الحمار فان حقايقها متفقة مع قطع
النظر عن الشخصيات الخارجية لكون حقيقة زيد وعمر وحيوانا مطلقا
ولكون حقيقة هذا الفرس وذلك الفرس حيوانا صاعلا وحقيقة هذا
الحمار وذلك الحمار حيوانا ذاهقا مع التجرد عن الشخص وقوله
مختلفين بالحقائق احتراز عن النوع الحقيقي فان النوع الحقيقي مقول
على المتفقين بالحقائق وقوله (في جواب ما هو) احتراز
عن الفصل والخاصة فان كل واحد منهما مقول في جواب اى
شئ فان السؤال بى شئ عن المميز المنطوق كما يكون السؤال بما هو
عن المساهية وقوله الحقائق جمع الحقيقة فان التفتازانى رحمه الله تعالى
في شرح العقائد الحقيقية والمناعية ما به الشئ هو هو وقوله كل مقول
على كثيرين آه رسم ناقص فان قوله كل جنس بعيد الجنس فانه جنس
بواسطة الذاتى مع ان الذاتى جنس للجنس ولا نوع ولا فصل بلا واسطة
والجنس القريب ما يكون جنسا بغير واسطة والجنس البعيد
ما يكون جنسا بواسطة جنس آخر فظهر ان الكل جنس
بعيد لكل واحد من الجنس والنوع والفصل وان الذاتى
جنس قريب لكل واحد منهما وقوله مختلفين بالحقائق في جواب ما هو
خاصة لازمة للجنس فبحسب هذا التعريف مركبة من الجنس البعيد
ومن الخاصة اللازمة فيكون رسما ناقصا فانهم (وهو) اى الجنس (قريب
ان كان الجواب) بالجنس مثل الحيوان عن السؤال (عن المساهية) مثل
الانسان (وعن بعض ما) اى عن بعض افراد الجنس الذى (يشارك)
ذلك البعض مثل الفرس (شا) اى الماهية (فيه) اى فى الجنس كما يشارك
الفرس الى الانسان فى الحيوانية (عين الجواب عنها) اى عن المساهية
(وعن كل ما يشاركها فيه) اى عن كل افراد نوعية تشارك تلك الافراد
النوعية الى الماهية النوعية فى جنسها مثل مشاركة الحمار وغيره من ذوى
الارواح الى الانسان فى الحيوانية فبحسب تعريف الجنس القريب عند المص

نون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها في الجنس عين الجواب
 عنها وعن كل مشاركتها فيه (كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس)
 فان الحيوان جواب عن السؤال عنهما كما يكون جوابا عن السؤال
 عن الانسان والحمار والبقر والبغل وعن سائر الانواع من ذوى الارواح
 فيكون الجواب عن السؤال الاول عين الجواب عن السؤال الثاني فيكون مثل
 الحيوان جنس اقربا (و) الجنس (بعيدان كان الجواب) عن السؤال (عنها)
 اى من الماهية مثل الانسان (وعن بعض ما) اى بعض الافراد (بشارك) اى بعض
 الافراد (ها) اى الماهية (فيه) اى في ذلك الجنس كشاركة الاشجار الى الانسان
 في الجنس النامي (غير الجواب) عن السؤال (عنها) اى عن الماهية
 (وهن البعض الآخر) مثل ان يسئل اولاً بان يقال ما الانسان
 والفرس وان يجاب بان يقال حيوان ومثل ان يسئل ثانياً بان يقال
 ما الانسان والاشجار وان يجاب بالجسم النامي فيكون الجواب الاول مقابرا
 الى الجواب الثاني فيكون الجواب الثاني جنسا بعيدا حاصل التقسيم ان
 الجنس اما بان يكون الجواب عن الماهية وعن البعض المشاركت عين الجواب
 عنها وعن كل المشاركات في الجنس واما بان يكون الجواب عن الماهية
 وعن بعض مشاركتها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر وكلما كان
 الجواب عنها وعن بعض المشاركات الجنسية عين الجواب عنها وعن كل
 المشاركات الجنسية فالجنس قريب وكلما كان الجواب عنها وعن
 بعض المشاركات الجنسية غير الجواب عنها وعن البعض
 الآخر فالجنس بعيد فينتج من الاقتراحي الشرطي ومن الطريق السادس
 منه ان الجنس اما قريب واما بعيد وهو المطلوب اذا كان الامر
 كذلك (فيكون هناك) اى في السؤال عنهما (جوابان اذا كان الجنس
 بعيدا بمرتبة) واحدة مثل ان يسئل اولاً عن الانسان والفرس عنهما
 وان يجاب بالحيوان ثم ان يسئل عن الانسان والاشجار عما هما وان يجاب
 بالجسم النامي هذا التمثيل ما قل قوله (كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان)
 فان الجسم النامي جواب ثان والحيوان جواب اول (و) يكون هناك
 (ثلاثة اجوبة ان كان) الجنس (بعيدا بمرتبتين) مثل ان يسئل في المرتبة

الثالثة عن الانسان والاشجار عنهما وان يجاب بالجسم كاي شمر قوله (كالجسم)
 هذا التمثيل (و) يكون هناك (اربعة اجوبة ان كان) الجنس (بعيدا
 بثلاث مراتب كالجوهر) فانه اذا سئل في المرتبة الثالثة عن الانسان والجزء
 الذي لا يتجزى عنهما فيجاب بالجوهر فيقتل يحصل ههنا اربعة اجوبة
 الاول حيوان والثاني جسم تام والثالث جسم والرابع جوهر (و)
 كائن (على هذا) البيان (القياس) اى قياس البواقي بمعنى انه اذا كان
 الجنس بعيدا باربعة مراتب فيكون ههنا خمسة اجوبة فظهر ان يزيد
 البعد بمرتبة واحدة والجواب بمرتبتين فافهم (وان لم يكن) اى الكلى
 الثاني الذي يكون داخلا في ماهية جزئياتها (تمام الجزء المشترك) اى
 كماله يكن هذا الكلى جزءا تاما مشتركا (بينها) اى بين الماهية مثل
 الانسان (وبين نوع آخر) مثل الفرس (فلا بدو) الواو للصوق اى من
 (ان لا يكون) الجزء المذكور (مشتركا اصلا) اى ان لا يكون ذلك الجزء
 مشتركا تاما ولا بعضا منه كالناطق (او) ان (يكون) ذلك الجزء (بعضا
 من تمام المشترك مساويا له) كما يكون الحساس بعضا وجزءا من تعريف
 الحيوان الذي هو تمام المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما من انواع
 ذوى الارواح وهما كليان متساويان لصدق الموجبتين الكليتين منهما بان
 يقال كل حساس حيوان وكل حيوان حساس ولما ثبت هاتان التفتيتان
 ثبت ان الحساس مساو للحيوان لكن المقدم حق والنسالي مثله ولما اراد
 المصنف توسيعا للدائرة قال باعتبار النسب (والا) اى ولو لم يكن ذلك
 البعض مساويا لتمام المشترك لزم اما ان يكون مساويا له واما ان يكون اخص
 منه واما ان يكون اعم منه لكن لا يكون مساويا له لان الكلام في الاجزاء
 المحمولة ولا يكون اخص منه لانه لزم وجود الكل بدون الجزء ولا يكون
 اعم منه لانه لو كان اعم (لكان) ذلك البعض مثل الحساس (مشتركا
 بين الماهية) مثل الانسان (وبين نوع آخر) كالاشجار (ولا يجوز ان
 يكون) ذلك البعض (تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر)
 اى المقروض (خلافه بل) يكون (بعضه) اى بعض تمام المشترك فيقتل
 يحصل تمام المشترك الثاني للانسان وهو الجسم النامي ونقل الكلام الى

ذلك الثاني ونقول ذلك البعض يكون مساويا الى تمام المشترك الثاني
لانه لو لم يكن مساويا له لزم اما ان يكون مبايناهما او اخص منه او اعم منه
لكنه لا يكون مبايناه لان الكلام في الاجزاء المحمولة ولا اخص منه لانه
او كان اخص منه لزم وجود الكل بدون الجزء ولا يكون اعم منه لانه
لو كان اعم منه لكان ذلك البعض مشتركا بين الماهية مثل الانسان وبين
نوع آخر مثل الحجر فينتج يحصل تمام المشترك الثالث للانسان وهو الجسم
فنقل الكلام الى ذلك فنقول ذلك البعض مساويا تمام المشترك الثالث لانه
لانه لو لم يكن مساويا له لزم اما ان يكون مبايناه او اخص منه او اعم منه
لكنه لا يكون مبايناه لان الكلام في الاجزاء المحمولة ولا يكون اخص
منه لانه لزم وجود الكل بدون الجزء ولا يكون اعم منه لانه او كان اعم منه لكان
مشتركا بين الماهية مثل الانسان وبين نوع آخر رابع مثل العقل فحصل تمام
المشترك الرابع للانسان وهو الجوهر فمح فرض مساواة تمام المشترك
الرابع الى ذلك البعض مثل الحساس فيحصل من الفروض المذكورة
اربعة تمام المشترك للانسان ثمة منها مفروضة وهي الجوهر والجسم
والجسم الثاني وواحد منها واقع وهو الحيوان (ولا يتسلسل) تمام المشترك
(بل ينتهي) اي تمام المشترك (الى ما) اي الى البعض الذي (يساويه)
اي يفرض مساواة ذلك البعض مثل الحساس الى تمام المشترك الرابع
مثل الجوهر فمح لا يلزم التسلسل لان تمام المشترك ينتهي الى البعض
المفروض مساواته اليه فاذا كان البعض مثل الحساس مساويا الى تمام
المشترك الرابع مثل الجوهر بناء على ما فرضنا لزم ان يكون ذلك البعض
مساويا الى تمام المشترك الاول مثل الحيوان بالطريق الاولى وانما وسع
المص الدائرة ههنا بالفروض والاعتبارات دفعا لجميع الاحتمالات الفاسدة
فتأمل تل (فيكون) اي ذلك البعض (فصل جنس) كما يكون الحساس
فصل الحيوان (وكيف كان) اي ذلك الجزء (يميز) اي ذلك الجزء (الماهية
عن مشاركتها في جنس) كما يميز التسلسل الانسان عن الفرس المشاركة
في الحيوانية اوفي وجوده كما يميز القائم بذاته الانسان عن العرض المشارك
به في وجوده وكلما ميزها عن المشاركات الجنسية فكان ذلك الجزء

فصلا وكلما ميزها عن المشاركات الوجودية فكان فصلا ذلك العبارة
من قوله وان لم يكن تمام الجزء آه الى قوله فكان فصلا قياس مركب
من الافتراضات الشرطيات فينتج من المرددة التالي ان لم يكن الكلي الثاني
الذي يدخل في ماعية جزئياتها تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر (فكان)
ذلك الجزء (فصل) فبصر كمال البصر بامر الله تعالى للتسلسل والاقيسة
الانسية (ورسوخه) اي الجمهور من الميرانيين الفصل (بانه) اي الفصل
(كلى) يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره اعلم ان الحمل
وهو كون التفسيرين ذهنا تحديق خارجا فهو اما حمل متواطىء وهو حمل
هو هو واما بتقدير ذو واما بالاشتقاق وحمل الاجناس على الانواع
بطريق التواطىء كما يحمل الحيوان على مثل الانسان والفرس بالحمل
المتواطىء وكذلك حمل الانواع على الجزئيات الشخصية بطريق التواطىء
كما يحمل الانسان على زيد وعمر وبكر وبشر مثلا بالحمل المتواطىء وحمل
الفصول والخاصة على الانواع وعلى الجزئيات الشخصية اما بالاشتقاق
واما بتقدير ذو مثل ان يقال كل انسان ناطق او ضاحك او ذونطق
او ذو ضحك وكل فرس صاعل او ذو صهيل وزيد ناطق وعمر وضاحك
او ذو نطق او ذو ضحك وذعب السيد اشريف رحمه الله تعالى الى رجوع
حمل ذو وحمل الاشتقاق الى الحمل المتواطىء فان قولنا كل انسان ذونطق
او ناطق يرجع الى قولنا كل انسان ذات ثبت له النطق فان هذا الحمل
بطريق التواطىء فينتج ان المراد بالحمل الذي يستفاد من قوله يحمل
على الشيء آه اما حمل الاشتقاق واما حمل ذو فتدبر والشيء في قوله على الشيء
عبارة عن المعرف المميز الحمل وقوله في جواب اي شيء احتراز عن الجنس
والنوع فانهما قولان في جواب ماهو وقوله في جوهره احتراز
عن الخاصة والعرض العام والمراد بالشيء الثاني هو المسؤول عنه وهو ههنا
الفصل والجوهر ما يقوم بهينه ولم يقل على كثيرين وقال كلى يحمل
على الشيء لتغز في العبارة هذا التعريف رسم ناقص على ما مر في تعريف
الجنس والنوع فتأمل حتى التسامع تل (فعلى هذا) اي على ان يكون
الفصل مرسوما بهذا الرسم (او تركبت حقيقة من امرين) اي كايين

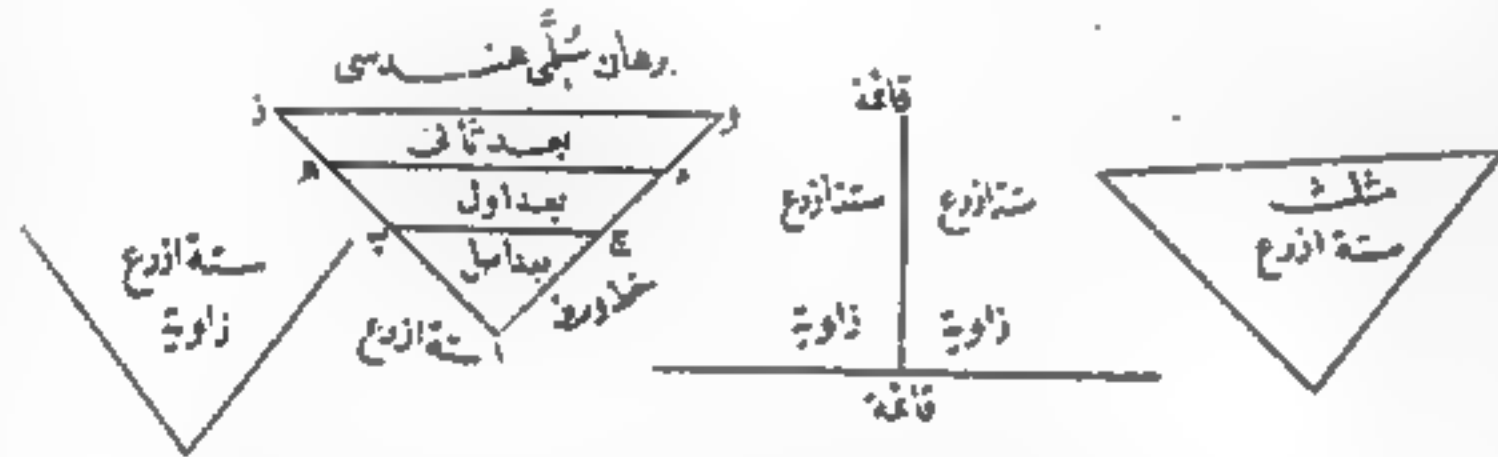
٤ وانما قلنا اي الجمهور
من الميرانيين لان البعض
ذهب الى كون هذا
التعريف حداً

(متساويين او امور) اي كليات (متساوية كان كل) واحد (منها)
 اي من الامور (فصلها) اي الحقيقة المركبة منها وعلى هذا التقدير يلزم
 ان يكون كل واحد منها فصلا لها (لانه) اي كل واحد (مميزها) اي الحقيقة
 (عن مشاركتها) اي الحقيقة (في الوجود) مثل الذات والعين للجوهر
 لانها مميزان الجوهر عن العرض المشترك اليه في الوجود اعلم ان تركيب
 التعريف من الكليتين المتساويتين يختلف فيه فان القديما لم يجوزوه لاستلزامه
 وجود الفصل لشيء بدون الجنس وهذا لا يجوز عندهم لان كل شيء يكون
 له فصل فيجب ان يكون له جنس عندهم وعند المتأخرين لا يجب ان يوجد
 جنس لكل شيء يكون له فصل ويكتفى بمميز الفصل لشيء عن البعض
 المشترك اليه في الوجود كما يميز الذات والعين بالجوهر عن العرض المشترك
 اليه في الوجود والشبهة مع انه لا يكون للجوهر جنس فيجوز ان يكون
 كل واحد من الذات والعين فصلا للجوهر عندهم وعند القديما لا يجوز ذلك
 لان ماهية كل واحد من الجوهر والذات والعين ما يقوم بنفسه فيكون
 كل واحد منهما من قبيل الالفاظ المترادفة ولا يجوز ان يكون شيء من الالفاظ
 المترادفة فصلا للآخر والاعتبار في علم المنابر الى المذهب المنتسب وهو
 مذهب المتأخرين لان القيام بنفسه فصل للجوهر بميزه عن العرض مع
 انه لا جنس له وقوله لانه يميزها آء دليل الملازمة حدا اوسط بين المقدم
 والنال فيحصل القياس الاقتراضي الشرطي فينتج من الملازمة كما سيح
 في الواحق القياس ان شاء الله تعالى وتصوير الاثبات هكذا لو تركبت
 حقيقة من كليتين متساويتين او من كليات متساوية لميزها كل واحد منها
 وكلما ميزها كان كل واحد منها فصلا لها فينتج من الصفري المتصلة
 ومن الكبرى المتصلة انه لو تركبت حقيقة عن كليتين متساويتين او من كليات
 متساوية كان كل واحد منها فصلا وهو المطلوب فان قلت افظ
 او اما عربي وهو لاتقاء الاول لاتقاء الثاني واما منطقي وهو لاتقاء الثاني
 لاتقاء الاول واما استمراري كافي قوله عليه السلام اولم يخف الله لم يعصه
 واما مني كافي قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين
 واما مندرى كافي قوله تعالى حكاية عن شعب عليه السلام في سورة

الاعراف قال اولو كنا كارعين فانه وقع في الشهاب على انقاض
 نقلا عن ابي البقاء ان كلمة لو في هذه الآية بمعنى ان المصدرية
 وهمة الاستغناء لتعجب واما وحلي فأي معنى يراد ههنا من هذه
 المعاني الستة قلت يصح ههنا ان يكون لفظا عربيا او منطوقا
 فاذا كان عربيا قوله لو تركبت حقيقة الخ قياس عربي بطريق استثناء
 نقبض المقدم واتاج نقبض التالي وبطريق ان يقال لكن لا يتركب حقيقة
 من امرين متساويين الخ عند القديما وان جاز هذا التركيب عند المتأخرين
 فينتج لا يكون كل واحد منها فصلا واذا كان لفظا او منطوقا فيكون
 القياس منطوقا بطريق استثناء نقبض التالي واتاج نقبض المقدم
 وبطريق ان يقال لكن لا يكون كل واحد منها فصلا فينتج لا يتركب حقيقة
 من امرين متساويين او امور متساوية عند القديما وان جاز هذا التركيب
 عند المتأخرين فينتج حاصل قوله فعلى هذا لو تركبت الخ بيان الاختلاف
 بين القديما وبين المتأخرين في صحة تركيب التعريف من امرين متساويين
 او امور متساوية وفي جواز التعريف بالفرد نفسا الاختلاف وثمره
 الخلاف بينهما ما مر من ان كل شيء له فصل فيجب ان يوجد له جنس عند القديما
 وعند المتأخرين لا يجب ان يوجد جنس لكل شيء له فصل كما لا يوجد
 للجوهر جنس مع ان القيام بنفسه فصل له يميزه عن العرض المشترك اليه
 في وجوده لانه او وجد جنس له فوقع امكن جنسا عاليا لكن الجوهر
 جنس عال بالاتفاق فلا يوجد له جنس وانما الميزنا الكلام لاقتضاء انقسام
 (والفصل المميز) مثل الناطق (النوع) مثل الانسان (عن مشاركته)
 اي النوع وذلك المشترك مثل الفرس (في الجنس) مثل الحيوان فهو
 (قريب ان ميز) اي الفصل (هـ) اي النوع (عند) اي عن المشترك
 (في جنس قريب كالناطق للانسان) فان الناطق يميز الانسان عن الفرس
 والمارك المشترك له في الحيوانية (و) الفصل (بعبء ان ميز) اي الفصل
 (هـ) اي النوع (عند) اي عن المشترك (في جنس بعيد كالحساس
 للانسان) فان الحساس يميز الانسان عن الائمة والنباتات المشتركة
 اليه في الجسم النامي وحاصل التفسير ان الفصل اما بميز الشيء عما

بشاركه في الجنس القريب واما ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس البعيد فالاول قريب والثاني بعيد فينتج ان الفصل اما قريب واما بعيد وكل شيء شانه كذا فهو قسمان فينتج ان الفصل قسمان فان قلت هذا التقسيم غير صادق على الفصل المميز للشيء عن المشارك في الوجود كما يكون القيام بنفسه فضلا للجوهر وبميزاله عن المشارك في وجوده لا في جنسه عند المتأخرين والمقسم صادق عليه وكل تقسيم هذا شانه غير حاصر لاقسام المقسم وكل تقسيم غير حاصر لاقسام المقسم فهو باطل فينتج ان هذا التقسيم باطل قلنا لا نسلم ان المقسم صادق على الفصل المميز في الوجود ككيف اراد المصنف ههنا تقسيم الفصل الى الاقسام المشهورة والفصل المميز في الوجود قسم غير مشهور لكونه مختلفا فيه بين القدماء وبين المتأخرين فينتج ان المقسم كما يخرج من التقسيم فلا يرد النقص بعدم صدق التقسيم عليه ندر (واما الثالث) اي الكلي الخارج عن ماهية جزئياتها فظهر ان قوله واما الثالث فاعلم ان قوله او خارجا عنها فيما سبق (فان امتنع انفكاكه) اي انفكاكه الكلي الخارج عنها (عن الماهية فهو) اي ما يمنع انفكاكه عن الماهية عرض (لازم والا) اي وان لم يمنع انفكاكه عن الماهية (فهو) اي ما لا يمنع انفكاكه عن الماهية عرض (مفارق) حاصل التقسيم ان الكلي الخارج عن الماهية اما ما يمنع انفكاكه عن الماهية واما ما لا يمنع انفكاكه عن الماهية فالاول عرض لازم والثاني عرض مفارق فينتج ان الكلي الخارج عن الماهية اما عرض لازم واما عرض مفارق (و) العرض (اللازم قد يكون) اي اللازم (لازما لوجود) وهو الكون في الاعيان (كالسواد) الكائن (المحبشي) فان السواد لازم لوجوده في الخارج (وقد يكون) اي اللازم (لازما لماهية) كالزوم والتعجب الى مادية الانسان والذعية ما يعلم به الشيء بكنهه (وهو) اي اللازم (اما بين وهو) اي بين (الذي) اي اللازم للماهية (يكون تصوره) اي اللازم (مع تصور ملزومه) اي ملزوم اللازم (كافيا) ذلك التصور (في جزم الذهن) والذهن قوة معدة لاكتسار التصورات والتعديقات (بانزوم بينهما) اي بين اللازم

لا كل واحد من العرض
اللازم والعرض المفارق
مفرد باعتبار كونهما علة
جنسين وان كانا مركبين
باعتبار كونهما موصوفين
يصفتان هذا المسالك
مسالك المميزين وهما
كايان ذاتيان نوعان من
مطلق العرض عندهم
فانهم



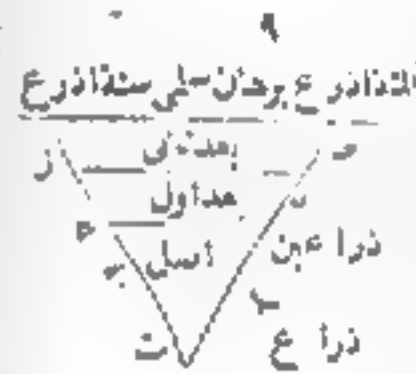
ماهية المثلث هي شكل يحيط به خطوط ثلاثة مستقيمة

تساوي الزوايا الثلثة المفروضة للمثلث الى زاويتي القائمة في الزراع فهو لازم لماهية المثلث لان تساوي الزوايا الثلثة المفروضة للمثلث الى زاويتي القائمة في الزراع فهو معلوم باجزاء البرهان التالي في كل واحد من المثلث ومن زاويتي القائمة وكل معلوم باجزاء البرهان التالي في كل واحد من المثلث ومن زاويتي القائمة فهو لازم لماهية المثلث فتنتج من متعارف الشكل الاول ان تساوي الزوايا الثلثة المفروضة للمثلث الى زاويتي القائمة في الزراع فهو لازم لماهية المثلث وهو المطلوب والقياس المرتب في الشرح من غير متعارف الشكل الاول فافهم والقياس المرتب في هذه الشقة من المتعارف كما لا يخفى لمن له ادنى بصيرة من الفن

مسألة

والمزوم (كالا تقسام بتساويين) الكائنة (للاربعة) فان التقسام
بتساويين ان لا يفضل احد القسمين على الآخر والاربعة مركب من
وحدات اربعة فاذا تصورنا الاربع مع الانقسام بتساويين يلزم له
الانقسام المذكور لزوما جزميا (واما غيرين وهو) اي غير البين (الذي)
اي اللازم لخاصية (يفترجزم الدهن بالزوم ينسما) اي بين اللازم والمزوم
(الى وسط ك تساوي الزوايا الثلث لقائمتين) اللام الجارية في قوله
لقائمتين متعلق الى التساوي وقوله (لثلاث) ظرف مستقر حال من قوله
الزوايا الثلث اي ك تساوي الزوايا الثلث الى قائمتين حال كون الزوايا
مفروضة لثلاث كما قال السيلكوتي رحمه الله تعالى فان الزوايا الثلث
المفروضة لثلاث تساويها الى الثلث لازم لخاصية المثلث وهي شكل
محيط به خطوط ثلثة مستقيمة بواسطة برهان هندي سمي هكذا ٩ والقائمتين
كذلك زاوية زاوية والثلث هكذا ٧ وتصور القياس هكذا ان الزوايا
الثلث المفروضة لثلاث تساويها الى زاويتي القائمتين فهو معلوم باجراء البرهان
السوي وكل معلوم باجراء البرهان السوي فهو لازم لخاصية المثلث فينتج ان الزوايا
الثلث المفروضة لثلاث تساويها الى زاويتي القائمتين لازم لخاصية المثلث
فتظهر ان البرهان الهندي السلي جدا وسط مقارن بلانه فلا يرد ما قيل فاحفظ
ما ينشأ فلا تلتفت الى القبل والقبال (وقد يقال) اي قد يطلق (البين
على اللازم الذي يلزم من تصور مزومه تصور) اي تصور ذلك اللازم
ويسمى هذا المزوم لزوما بينا بالمعنى الاخص فان تصور مزومه فقط كاف
في جزم الزوم بينهما (والاول اعم) يعني ان اللازم المنقسم بالزمين الاول
وهو قوله الذي يكون تصوره مع تصور مزومه كافيا آء يسمى لازما بينا
بالمعنى الاعم لان تصور اللازم مع المزوم كاف في الجزم بالزوم فتظهر ان
قوله وقد يقال آء جواب عن النقص الوارد على تقسيم اللازم للخاصية
الى البين بالمعنى الاعم والى الغير البين بطريق ان يقال ان هذا التقسيم غير
صادق على اللازم البين بالذات الاخص مع ان التقسيم صادق عليه وكل تقسيم
شانه كذا فهو تقسيم غير حاصر لاقسام التقسيم وكل تقسيم غير حاصر
لاقسام التقسيم فهو باطل فينتج من هذا التقسيم باطل واجاب المص انحرر

الزوايا الثلث المفروضة
لثلاث تساويها الى
زاويتي القائمتين في
المقدار والذراع لازم
لخاصية المثلث لان الثلث
ما يحيط به خطوط ثلثة
مستقيمة وكذا البرهان
ما يحيط به خطوط ثلثة
مستقيمة فظهر التساوي



لاكل واحد
اللازم وال
مفرد باء
جنسين و
باعتبار كو
بصفتيهما
مسلك
كبيان ذاته
مطلق ال
فانهم

المقسم وقال لانم ان المقسم صادق على البين بالمعنى الاخص كيف ان المقصود من هذا التقسيم بيان للاقسام المشهورة والبين بالمعنى الاخص وقوعه قليل فانه بالنسبة الى سلطان الاديان حتى اشار المص بكلمة قد الداخلة على المضارع الدال على التقليل وبصفة المجهول الى ندرة المعنى الاخص وقال وقد يقال البين على اللازم الذي آه فظهر ان اللازم البين بالمعنى الاخص غير داخل في اللازم للماهية وهو المقسم كما لا يدخل في التقسيم فلا يرد به النقص الى التقسيم سمع هذا التبرير من فحول بعض الاساتيد الاعلام (والعرض المقارن) فسمان لانه (اماسريع الزوال) هو كائن (كحمة الجمل وصفرة الوجل) الجمل هو التخيروالدعشة من اجل الجلاء والوجل بفحتمين بمعنى الخوف (واما بطي الزوال) هو كائن (كالتسبيب والشباب) فان قلت هذا التقسيم غير شامل الى ممكن الزوال كالقفر الدائم زيد مثلاً مع انه من اقسام المقسم قلت ان ممكن الزوال كالقفر الدائم خارج عن المقسم لانه غير مشهور فلا يفتقد التقسيم به (وكل واحد من) العرض (اللازم والمقارن) اما ان يختص بافراد حقيقة واحدة واما ان لا يختص بافراد حقيقة واحدة (ان يختص بافراد حقيقة واحدة فهو) اي ما يختص بافراد حقيقة واحدة (الخاصة كالضاحك) بالقوة والقوة والفعل للانسان (والا) اي وان لم يختص بافراد حقيقة واحدة (فهو) اي ما لا يختص بافراد حقيقة واحدة (العرض العام كالماشي) بالقوة او بالفعل للانسان ولغيره من الحيوانات (ورسم بانها) اي الخاصة (كلبية مقولة) اي محمولة فان الكلام في الاجزاء المحمولة (على ما) اي على الافراد التي كانت (تحت حقيقة واحدة فقط) احتز به عن العرض العام (قولا عرضيا) احتز به عن الفصل والجنس والنوع وهذا التعريف رسم ناقص لان الكلي جنس بعيد للخاصة وقوله فقط قولا عرضيا خاصة لازمة ايها وكل مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة رسم ناقص والجنس القريب للخاصة هو العرضي والبعض لم يفهم فقال هذا التعريف رسم تام فبصر فلا تلتفت اليه (و) رسم (العرض العام بانه) اي العرض العام (كلى مقول) اي محمول (على افراد حقيقة)

اي على جزئيات حقيقة (واحدة وغيرها) اي افراد غير حقيقة واحدة (قولا عرضيا) قوله وغيرها احتراز عن الخاصة وقوله قولا عرضيا احتراز عن الفصل والجنس والنوع هذا التعريف ايضا رسم ناقص (الكليات) القاء فذلكه تدخل على الجملة بعد استقصيل ويقال ايها فاه النتيجة والتفلكة مصدر من باب دحرج يدحرج دحرجة ومعناها ههنا قال المص فذلكت اي قلت ذلك الكليات (اذن) اي اذا فسرنا بالرسومات الخمسة المذكورة فهي (خمس) اقسام الاول (نوع و) الثاني (جنس و) الثالث (فصل و) الرابع (خاصة و) الخامس (عرض عام) يعني ان الكلي اما كلي مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ماهو واما كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو واما كلي يحمل على اشي في جواب اي شئ هو في جوهره واما كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما كلي مقول على افراد حقيقة وغيرها قولا عرضيا فالاول نوع والثاني جنس والثالث فصل والرابع خاصة والخامس عرض عام فينتج من الاقتراني الشرطي ومن الطريق الخامس ان الكلي اما نوع واما جنس واما فصل واما خاصة واما عرض عام ويضم كبرى اخرى الى هذه النتيجة بان يقال وكل شئ شأنه كذا خمسة اقسام فينتج ان الكلي خمسة اقسام وهي مبادئ التصورات والخاصة المقارفة والعرض العام المقارن المذكوران ههنا بالتعبئة الى الخاصة اللازمة والعرض العام اللازم لكون الاشياء منكشفة في كمال القرينة باضدادها فلا يرد النقص اليها الى التقسيم ولما فرغ المص من الكليات الخمس اراد ان يبين بعض الابحاث المتعلقة اليها وان يفيد الاحوال اللازمة لمبادئ التصورات فقال (الفصل الثالث) يعني الالتفات التي وقعت حصص نوعية وجزأ معيناً نوعياً من المقالة الاولى التي وقعت حصص معينة نوعية وجزأ معيناً من الرسالة الشمسية (في مباحث الكلى والجزئى) اي هذه الالتفات الواقعة قطعة من الرسالة بواسطة المقالة الاولى فهي الالتفات الدال على احوال الكلى والجزئى وكلف في ههنا زائدة للشاكلة الى قوله الفصل

الاول في الالفاظ والى قوله الفصل الثاني في المعاني المفردة فيما سبق
والالزام ظرفية الاجزاء الى الكل لان لفظ المباحث عبارة عن الالفاظ
كما يكون الفصل الثالث عبارة عن الالفاظ مع ان المباحث اجزاء خمسة
لفصل الثالث الذي هو الكل بالنسبة الى هذه الاجزاء الخمسة وان كان
جزأ بالنسبة الى الرسالة الشمسية وينبغي ما بيناه قوله (وهي) اي
المباحث التي هي عبارة عن الالفاظ واجزاء الفصل الثالث (خمس)
اعداد (المبحث الاول) اي الالفاظ الواقعة حتمية معينة نوعية من الفصل
الثالث مما سيذكر او انظر بمجموع قوله الكل قد يكون الى قوله الثاني
اذ قلنا وكذلك الحال في المباحث الآتية هذا المبحث تقسيم الكل باعتبار
الافراد الى ستة اقسام فحيث ان (الكل) باعتبار افراد (قد يكون)
هو (يمنع الوجود في الخارج) اي في الاعيان (لا) بمنع (لنفس
مفهوم اللفظ) اي لا يكون مفهوم لفظ الكل بمنع في الذهن وان امتنع
افراد في الخارج ويكون كونه بالنظر الى ذلك المفهوم قوله لانفس
مفهوم اللفظ معطوف بتقدير يمنع على قوله قد يكون بمنع الوجود واللام
اجارة في قوله انفس زائدة وهو فاعل لا يمنع المقدر (كشريك الباري
عز اسمه) قوله عز اما ما اخوذ من العزة بمعنى القلبة والكثرة واما ما اخوذ
من العزاة بمعنى القلة والندرة وعلى التقدير الثاني يرجع الضمير المحرور
الى شريك الباري فيكون معنى قوله عز اسمه اي قل ونذر ذكر شريك
الباري في الصفات والمحاورات وعلى الاول يرجع الضمير الى الباري
تعالى فيكون المعنى غلب وكثر ذكر الباري تعالى فلا يخفى اطرافه قوله
عز اسمه فان في ارجاع الضمير في قوله عز اسمه الى شريك الباري اعتذار
عن ذكر لفظ شريك الباري في الرسالة الشمسية ههنا مرة واحدة فقط
وهو ان تمثيل الكل بمنع الافراد في الخارج بحيث ينكشف انكشافا تاما
افتضى ذكره وان وجب تنزيه اللسان عنه في الكتب والمكالمات والمحاورات
وقوله الكل قد يكون اخ حلية موجبة جزئية ثلاثية لا فائدة قد الداخلة
على المضارع بمعنى البعض الذي هو سور الموجبة الجزئية ولكون كلمة
يكون رابطة زمانية وان كان ذلك القول في التظاهر قضية مخرفة فان

السور اذا اخر عن الموضوع ودخل على المحمول فالتضيئة تسمى مخرفة
وهي مستعملة في العلوم العربية وقال البعض المعاصر في توجيه ذلك
القول انه موجبة كلية واللام في الكل للاستغراق وكلمة قد تصحح الحمل
وعند اللام محمول على الجنس الغير المشهور فحيث هذا القول موجبة جزئية
تقديره بعض الكل هو بمنع الوجود في الخارج لانفس مفهوم اللفظ
بل الارجح ان قوله الكل قد يكون اخ منفصلة مركبة من ستة اجزاء لان لفظ
قد يكون اداة الترديد مثل اما واو وام وبل كما قال المفتي زاده في حاشية
الحسبية والحاصل ان الكل قد يكون بمنع الوجود وقد يكون بمنع
الوجود وقد يكون الوجود منه واحدا وغيره بمنع الوجود وقد يكون الوجود
منه واحدا وغيره ممكنا وقد يكون الوجود منه كثيرا متاعيا وقد يكون
الوجود منه كثيرا غير متناه وكل شيء شانه كذا ستة اقسام فينتج ان
الكل باعتبار الافراد ستة اقسام اطبقنا الكلام في هذا المقام رعاية لطلاب
المكرام فانهم يمتنعون من امثال هذا المرام (وقد يكون) اي الكل (ممكن
الوجود) والممكن ما ليس بمنع الوجود الذي هو الكون في الاعيان
(لكن لا يوجد) اي الكل (كالمنقاة) وهو طائر مفروض يطير في القاف
المفروض كما قال روضان افندي في حاشية شرح العقائد لمحمد رحمه الله
تعالى فان المنقاة ممكن بالامكان الذاتي والامكان الذاتي واسطة بين الوجود
والعدم فلا ضرورة في وجوده وعدمه بل وجوده وعدمه - بيان فيكون
افراد ممكنة الوجود في الخارج وان لم توجد بالفعل (وقد يكون الوجود
منه) اي من الكل (واحدا فقط مع امتناع غيره) اي غير الواحد
(كالباري تعالى) فانه تعالى واحد بالنظر الى برهانه ولا يحتمل التعدد
في الواقع وان كان كليا فرضيا بالنظر الى الذهن (او مع امكان غيره) اي
امكان غير الواحد (كالشمس) فان لفظ الشمس موضوع للكوكب دري
وهو كلى فرضي منحصر على فرد شخصي وغيره من افرادها مفروض وعين
بالامكان الذاتي (وقد يكون الوجود منه) اي من الكل (كثيرا اما متاهيا
كالكوكب السبعة السيارة) لان هذا اللفظ علم جنس فانجم السبعة فالاول يسمى
قراو الثاني عطاردا والثالث يسمى زهرة والرابع يسمى شمسا والخامس

مرئيا والسادس يسمى مشريا والسابع يسمى زخلا وكل علم جنس كلي
 (او غير متناه كالنفس الناطقة) فان افراد النفوس الناطقة كثيرة غير متناهية
 عند الفلاسفة فظهر ان الكلي باعتبار الافراد ستة اقسام كما قررنا آنفا
 البحث (الثاني) ماسيد كر (اذا قلنا للحيوان مثلا بانه) اي اذا حكمنا
 حكما طبيعيا بان الحيوان (كلي فهناك) اي فيكون في قولك الحيوان
 (كلي امور ثلثة) الاول (الحيوان من حيث هو) اي الحيوان (هو)
 اي حيوان يعنى ان الحيوان باعتبار ماهيته وهى جسم تام حساس
 متحرك بالارادة مع قطع النظر عن الافراد فهو كلي طبيعي فظهر ان كلمة حيث
 ههنا لاطلاق (و) الثاني (كونه) اي الحيوان (كليا) اي كونه ما يمنع
 نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة (و) الثالث هو (المركب منهما)
 اي المجموع من الحيوان من حيث هو هو ومن الكلي (والاول) اي الكلي
 المتبر بالماهية مع قطع النظر عن الافراد (يسمى كليا طبيعيا) لانه عبارة
 عن حقيقة الشئ وطبيعته (والثاني) اي الكلي الذى لا يمنع نفس
 تصور مفهومه عن وقوع الشركة يسمى كليا (منطقيا) لكون هذا الكلي
 عبارة عما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة (والثالث) اي
 المجموع من الحيوان من حيث هو هو ومن كونه كليا بمعنى ما لا يمنع نفس
 تصور مفهومه عن وقوع الشركة يسمى كليا (عقليا) لعدم تحققه الا
 في العقل وحاصل الكلام ان الكلي اما معروض مثل الجسم النامي
 الحساس المتحرك بالارادة واما عارض مثل ما لا يمنع نفس تصور عن وقوع
 الشركة فيه واما مجموع العارض والمعرض فالاول كلي طبيعي والثاني
 كلي منطقي والثالث كلي عقلي فينتج ان الكلي اما طبيعي واما منطقي واما
 عقلي وكل شئ شانه كذا ثلثة اقسام (والكلي الطبيعي موجود في الخارج
 لانه) اي الكلي الطبيعي (جزء من هذا الحيوان الموجود) في الخارج
 يعنى ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج في ضمن اشخاصه كما يكون
 الحيوان جزءا موجودا من زيد مثلا فان حقيقة زيد حيوان ناطق مع الشخص
 فيكون الحيوان موجودا في ضمن زيد مثلا (وجزء الموجود موجود)
 وحاصل الاستدلال ان الكلي الطبيعي جزء من الاشخاص والاشخاص

موجود في الخارج الكلي الطبيعي جزء من الموجود في الخارج وكل
 جزء من الموجود في الخارج موجود في الخارج فينتج الكلي الطبيعي موجود
 في الخارج هذا عند المشايخ فان الماهيات والطبايع غير موجودة مع قطع
 النظر عن وجود افرادها بل وجودها في الخارج محتاج الى وجود الاشخاص
 عندهم وعند الاشراقيين ان الماهيات بمجولة بدون وجود الاشخاص
 والوجود امر اعتباري والعقل يتزع الوجوه منها فثبت ان الكلي
 الطبيعي موجود في الخارج مع قطع النظر عن وجود الاشخاص عندهم
 فوجه الى الذهنيين واعتبر او جههما (واما الكليان الاخيران) اي
 المنطقي والعقلي (ففي وجودهما) اي في وجود الكلي المنطقي والعقلي
 (في الخارج خلاف والنظر فيه) اي وجود الكلي المنطقي والعقلي
 (خارج عن المنطق) لان البحث عن وجودهما من مسائل الحكمة الالهية
 الباحثة من احوال اعيان الموجودات من حيث انها موجودات على ما هي
 عليه بقدر الطائفة البشرية فان قلت هذا الوجه مشترك بينهما وبين
 الكلي الطبيعي فلا يوجد ليراد البحث عن وجود الكلي الطبيعي واحاطتهما
 الى العلم الآخر قلت وجه ذلك ان تمثيل الكليات الخمس هو بانواع
 الكلي الطبيعي فلذلك اورد البحث عن وجوده ههنا دون البحث عن
 وجودهما والبحث (الثالث) ماسيد كر (الكليان) من الكليات (متساويان
 ان صدق) اي ان حل لان كلمة الصدق اذا تعدى يعلى تكون بمعنى الحمل كما تكون
 بمعنى التحقق اذا تعدى بنى كذا قل سيلكوتى في حاشيته على التصدقات
 (كل واحد منهما) اي من الكليين (على كل ما) اي على كل الافراد
 الذى (يصدق) اي يحمل (عليه) اي على كل فرد من الافراد (الاخر)
 اي الكلي الاخر منهما وقوله الكليان متساويان حلية موجبة كلية
 وقوله ان صدق كل الخ تصحیح الحمل او قوله وان صدق كل واحد منهما
 الخ مقدم الشرطية وقوله الكليات متساويان تاليها لان تقدم الجزء
 على الشرط جائز عند الكوفيين وقال البصريون الجزء مخذوف في مثل هذا
 القام بقرينه ما قبله وهذه الاسئلة اوردت على الطلبة في الامتحان كرا
 مرارا والشرطية مبهمة لانها خالية عن السور (كالنسان والناطق)

اعلم ان مرجع المساوات الى صدق الموجبتين الكليتين من طرفي الكليتين
ويصدق من طرفي الانسان والناطق موجبتان كليتان بان يقال كل انسان
ناطق وكل ناطق انسان ولما ثبت القضيستان المذكورتان فالانسان
والناطق متساويان (و بينهما) اي بين الكليتين (عموم و خصوص
مطلق ان صدق) اي ان حل (احدهما) اي احد الكليتين (على كل ما)
اي على كل الافراد الذي (صدق) اي حل (عليه) اي على كل واحد
منهما الكلي (الاخر من غير عكس) لغوي فان العكس المنطقي ههنا موجبة
جزئية صادقة من طرف الاعم في ضمن رفع الايجاب الكلي كاستنباطه
ان شاء الله تعالى فرجع العموم المطلق الى صدق الموجبة الكلية
من طرف الاخص والى صدق رفع الايجاب الكلي من طرف الاعم وهو
عبارة عن الايجاب بالبعض والسلب عن البعض والايجاب بالبعض عبارة
عن موجبة جزئية والسلب عن البعض عبارة عن سالبة جزئية
والخاصل ان رفع الايجاب الكلي من طرف الاعم من حيث هو متحقق
في ضمن الايجاب بالبعض والسلب عن البعض فهو يفرق الى موجبة
جزئية والى سالبة جزئية فيثبت قوله من غير عكس احتراز عن المساوات
واشارة الى صدق رفع الايجاب الكلي من طرف الاعم تدبر (كالحیوان
والانسان) فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسانا بل بعض
الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان والموجبة الكلية الصادقة من طرف
الاخص مع الموجبة الجزئية الصادقة في ضمن رفع الايجاب الكلي الصادق
من طرف الاعم عبارتتان عن مادة الاجتماع والسالبة الجزئية الصادقة
من طرف الاعم في ضمن رفع الايجاب الكلي عبارة عن مادة الافتراق
(و بينهما) اي بين الكليتين (عموم من وجد ان صدق) اي ان حل كل
واحد (منهما) من الكليتين (على بعض ما) اي بعض الافراد الذي
(يصدق) اي يحتمل (عليه) اي على ذلك البعض الكلي (الاخر فقط)
قوله فقط احتراز عن العموم المطلق فيثبت مرجع العموم من وجه
الى صدق رفع الايجاب الكلي من طرفي الكليتين متحققا في ضمن الايجاب
بالبعض والسلب عن البعض (كالحیوان والایض) لانه ليس كل حيوان

ايض وليس كل ايض حيوانا بل بعض الحيوان ايض وبعضه ليس بايض
وبعض الايض حيوان وبعضه ليس بحيوان فظهر ان بين الحيوان
والايض عموما من وجهه لكون الموجبتين الجزئيتين عبارتتين عن مادة
الاجتماع كالفرس الايض ولكون السالبتين الجزئيتين عبارة عن مادي
الافتراق كالفرس الاسود والجدار الايض (و) الكليتان (متساويتان
ان لم يصدق) اي ان لم يحتمل (شيء) اي كلي (منهما) اي من الكليتين
(على شيء) اي على فرد (ما) اي من الافراد التي (يصدق) اي يحتمل
(عليه) اي على كل واحد من تلك الافراد الكلي (الاخر) فيثبت مرجع
التساوي الى صدق السالبتين الكليتين عن طرفي الكليتين (كالانسان
والفرس) لصدق قولنا لاشي من الانسان فرس ولاشي من الفرس باذنسان
فظهر انهما متساويتان ان قلت ان النسبة كما تكون بين الكليتين كذا تكون
بين الجزئيتين وبين الجزئي والكلي وبين القضيتين فيثبت ذكر النسب بين
الكليتين فتصحيحه بالاختصاص قلت ان النسبة بين الجزئيتين تبين كلي فقط
مثل زيد وعمر ولا تبينها متباينان تبينا كليا والنسبة بين الكلي والجزئي اما
عموم مطلق مثل زيد وحيوان فان زيدا اخص من الحيوان مطلقا واما
تبين كلي مثل زيد وفرس فانهما متباينان فلم تبلغ النسبة بين الجزئيتين
وبين الكلي والجزئي الى اربعة لعدم وجود المساوات مع العموم من
وجه هناك والنسبة بين القضيتين وان بلغت الى اربعة لكنها بحسب
التحقق فقط فان النسبة بحسب الحمل تقتضي الموضوع والمحمول مع ان
التضاي من حيث انها تضاي لا تصلح لان تقع موضوعات ومحمولات والاكثر
في النسب بين المفردين الكليين هو النسب بحسب الحمل وان صححت النسبة
بينهما بحسب التحقق وبلغ النسب بين المفردين الكليين الى الاربعة
فلذلك ذكر المستفهم هنا النسب الاربعة بين المفردين الكليين بحسب
الحمل فقط اكتفاء بذكر المشهور من غير التفات الى ذكر الغير المشهور
وامتحانا للاذكياء اعلم ان المساوات مناسبة كلية بين الشئيين فيما صدق
عليه والتباين مغايرة كلية بينهما وكل واحد من العموم المطلق ومن وجه
تبين جزئي ومغايرة جزئية بينهما بالنظر الى مادة الافتراق وتساو جزئي

ومناسبة جزئية بالنظر الى مادة الاجتماع واعتبار الفن الى الفرق الجزئي دون المناسبة الجزئية بينهما لانه اذا اجتمع التباين الجزئي والتساوي الجزئي اعتبر التباين الجزئي فلذلك جعلوا العموم المطلق ومن وجه مقابلين الى التساوي والتباين فبلغ النسب الى الاربعة وان المراد بالنسبة ههنا هي النسبة بين بين من اجزاء القضية بقرينة ذكر الصدق الذي بمعنى الحمل في تعريفات النسب الاربعة المستفادة من التقسيم ففي تقسيم الكلّي بانقياس الى الكلّي الآخر تنبيه الى ان يصح تركيب الموجبتين الكلّيتين من الطرفين غالباً اذا كانت النسبة بين بين تساويان وان صح تركيب الموجبتين الجزئيتين منهما بهما كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق انسان وبعض الانسان ناطق وبعض الناطق انسان والى ان يصح تركيب السالبتين الكلّيتين منهما غالباً اذا كانت النسبة بين بين تبايناً كلياً وان صح تركيب السالبتين الجزئيتين بهما كقولنا لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بانسان وبعض الانسان ايس بحجر وبعض الحجر ليس بانسان والى ان يصح تركيب الموجبة الكلية من طرف الاخص غالباً وان صح تركيب الموجبة الجزئية بهما والى ان يصح تركيب الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية من طرف الاعم اذا كانت النسبة بين بين عموماً وخصوصاً مطاقاً كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ايس بانسان والى ان يصح تركيب الموجبتين الجزئيتين والى تركيب السالبتين الجزئيتين من الطرفين اذا كانت النسبة بين بين عموماً وخصوصاً من وجه كقولنا بعض الحيوان ابيض وبعض الحيوان ليس بابيض وبعض الابيض حيوان وبعض الابيض ليس بحيوان وحاصل التقسيم ان الكلّيين اما ان يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر واما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس واما ان يصدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط واما ان لا يصدق شيء مما يصدق عليه الآخر ومتى صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر فهما متساويان ومتى صدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس فينبغي عموم

وخصوص مطلق ومتى صدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط فينبغي عموم وخصوص من وجه ومتى لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر فهما متباينان فينتج من الاقترازي ومن الطريق السادس المركب من الصغرى المنفصلة المطوية ومن الكبريات المتصلة الاربعة المذكورة في المقام الكلّيين اما تساويان واما تباينان وخصوص مطلق واما بينهما عموم وخصوص من وجه واما متباينان وكل شيء شأنه كذا فهو اربعة اقسام فينتج ان الكلّيين باصطبار النسب اربعة اقسام فبلغ النسب بينهما الى الاربعة اطبقنا الكلام لتفهيم المراد الى الطلاب الكرام في هذا المقام (وتقيضا) الكلّيين (التساويين متساويان والا) اي ولولم يكن تقيضا الكلّيين المتساويين متساويين (لصدق) اي لحمل (احدهما) اي عين احد الكلّيين (على ما) اي على كل فرد (كذب عليه) اي على ذلك الفرد (الآخر) واي صدق احدهما على ما كذب عليه الآخر (فيصدق) اي فيحمل (احد المتساويين على ما) اي على فرد (كذب عليه) اي على ذلك الفرد الكلّي (الآخر) فينتج من القياس الاقترازي الشرطي اولم يكن تقيضا المتساويين متساويين لصدق احدهما المتساويين على ما كذب الآخر لكن صدق عين المتساويين على ما كذب عليه الآخر فهو محال كما قال المص (وهو محال) فينتج من الخلق تقيضا المتساويين متساويين كالتساويان كالتساويان واللائق لصدق قولنا كل الانسان لائق وكل لائق لانسان لانه لو لم يصدق لصدق تقيضا هما اعني بعض الانسان ليس بلا ناطق وبعض اللائق ليس بلا انسان ولو فرض صدق التقيذين المذكورين لصدق بعض الانسان لائق وبعض اللائق انسان لكون في النبي اثباتا فيثبت يلزم صدق عين احد المتساويين على ما يصدق عليه الآخر فهو محال فظهر ان تقيضا المتساويين متساويين (وتقيضا الاعم من الشيء) اي من الكلّي (مطلقا اخص من تقيضا) الكلّي (الاخص مطلقا لصدق تقيضا الاخص) اي لعمولية تقيضا الكلّي الاخص (على كل ما) اي على كل افراد (يصدق عليه) اي يحمل على ذلك الافراد (تقيضا الاعم من غير عكس) اقوى دون الشطحي فان العكس المنطقي ههنا يصدق في ضمن رفع الايجاب الكلّي

وهو موجبة جزئية صادقة من طرف الاعم كما مر حينئذ قوله لصدق
 نقيض الاخص آه اشارة الى صدق الموجبة الكلية من طرف نقيض الاعم
 كقولنا كل لاجوان لا انسان وقوله من غير عكس اشارة الى صدق
 رفع الایجاب الكلي من طرف نقيض الاخص كقولنا ليس كل لا انسان
 لاجوانا بل بعض اللا انسان حيوان وليس بعض اللا انسان بلا حيوان
 فظهر ان اللا حيوان اخص من اللا انسان مطلقا (اما صدق (الاول) اي
 بصدق قولنا كل لاجوان لا انسان مثلا (فلانه اول ذلك) اي لو لم
 يصدق قولنا كل لاجوان لا انسان مثلا (لصدق نقيضه) اعني بعض
 اللا حيوان ليس بلا انسان مثلا (ولو صدق) النقيض المذكور (لصدق
 عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم) لكون نقيض النقيض
 اثباتا اعني بعض اللا حيوان انسان مثلا (وذلك) اي بحمولية عين
 الاخص على بعض الافراد الذي يحمل عليه نقيض الاعم (مستلزم
 لصدق الاخص) اي لتحقيق الاخص (بدون الاعم وهو) اي لتحقيق الاخص
 عند عدم الاعم (بحال واما الثاني) اي واما صدق قولنا ليس كل لا انسان
 بلا حيوان مثلا (فلانه) اي مثل هذا القول (لو لا ذلك) اي لو لم يصدق
 مثل قولنا ليس كل لا انسان بلا حيوان (لصدق) اي لحمل (نقيض الاعم
 على كل ما) اي على كل افراد (يصدق) اي يحمل (عليه) اي على كل
 افراد (نقيض الاخص) كقولنا ليس كل لا انسان لاجوان (وذلك) اي
 صدق مثل قولنا كل لا انسان لاجوان (مستلزم لصدق الاخص)
 اي بحمولية عين الاخص (على كل ما) اي على كل افراد (يصدق)
 اي يحمل (عليه) اي على كل افراد (الاعم) اي عين الاعم بعكس
 النقيض لتقديمه لازوم صدق مثل قولنا كل حيوان انسان لان عكس
 النقيض لتقديمه ان يحمل نقيض الموضوع محمولا ونقيض المحمول موضوعا
 حينئذ لو صدق مثل قولنا كل لا انسان لاجوان يلزم ان يصدق مثل
 قولنا كل حيوان انسان بعكس النقيض التقديم وكذا يلزم ان يكون مثل
 اللا انسان واللا حيوان متساويين لصدق الموجبتين الكليتين المعدولتين
 طرفا هما وكل شيئين متساويين فنقيضا هما متساويان كقيمتيهما

فيلزم خلاف المفروض ويلزم ايضا صدق مثل قولنا كل حيوان انسان
 على الفرض المذكور كما يصدق قولنا كل انسان حيوان (وهو) اي
 ذلك الاستلزام (بحال) لانه خلاف المفروض فان المقدر كذب كل
 حيوان انسان وكون الانسان اخص من الحيوان مطلقا وليس المفروض
 كون الانسان مساويا للحيوان والحاصل ان قوله اما الاول الخ اثبات
 الموجبة الكلية الصادقة من طرف نقيض الاعم بطريق الخلف مثل صدق
 كل لاجوان لا انسان وقوله واما الثاني فلانه الخ اثبات صدق رفع
 الایجاب الكلي من طرف نقيض الاخص بطريق الخلف مثل ليس كل
 لا انسان بلا حيوان والقياس الخلفي مركب من الافتراضي الشرطي ومن
 الاستثنائي فثابت كل (والاعم من شيء) اي من كل (من وجد ليس بين نقيضيهما)
 اي بين نقيض الشيء والاعم (عموم اصلا) اي مطلقا ولا من وجهه
 مطردا بل يكون بينهما في بعض المواد عموم من وجه وقد يكون
 بينهما تباین كلي في المواد الاخر اما وقوع العموم من وجه بينهما فهو
 كما يكون بين اللا حيوان وبين اللا ابيض فانهما صادقان على الحجر الاسود
 واللا حيوان صادق على الجدار الابيض بدون اللا ابيض واللا ابيض صادق
 القرس الاسود بدون اللا حيوان وح ظهران بين اللا حيوان واللا ابيض
 عموما من وجه كما يكون بين عينيهما عموم من وجه واما وقوع التباین
 الكلي بين النقيضين المذكورين فهو (لتحقق مثل هذا العموم) اي العموم من
 وجه (بين عين الاعم مطلقا) مثل الحيوان (و) بين (نقيض الاخص) مثل
 اللا انسان فانهما صادقان على القرس والحيوان صادق على زبد بدون
 اللا انسان واللا انسان صادق على الشجر بدون الحيوان فظهر ان
 بينهما عموما من وجه (مع التباین الكلي بين نقيض الاعم مطلقا) مثل
 اللا حيوان (وعين الاخص) مثل الانسان لصدق مثل قولنا لا شيء من اللا
 حيوان بانسان ولا شيء من الانسان بلا حيوان فظهر التباین الكلي بين اللا
 حيوان والانسان مع ان يكون بين الحيوان وبين اللا انسان عموم وخصوص
 من وجه فعدم افراد العموم من وجه بين النقيضين المذكورين قال

قال المص ايس بين تقيضيهما عموم اصلا اقول التباين الجزئي مطرد
بين التقيضين المذكورين لان التباين الجزئي متحقق في ضمن التباين الكلي
جزما والعموم من وجه من قبيل التباين الجزئي جزما فاذا كان بين الشئين
عموم من وجه فبين تقيضيهما تباين جزئي مطرد اجزما كما يكون بين تقيضي
التباينين تباين جزئي مطرد قطعيا كما يسمى (ونقيضا) الكليين (التباينين)
كليا (متباينان تباينا جزئيا) سواء كان ذلك التباين الجزئي عموما من
وجه او متحققا في ضمن التباين الكلي (لانهما) اي التقيضين (ان لم يصدق)
اي ان لم يحمل (اصلا على شئ) كاللا وجود واللا عدم كان بينهما
اي بين التقيضين (تباين كلي) فيتحقق التباين الجزئي في ضمنه قطعيا
(وان صدقا) اي وان حل التقيضان (معاً) على شئ (كاللا انسان
واللا فرس كان بينهما) اي بين التقيضين المذكورين (تباين جزئي)
وذلك التباين الجزئي عموم من وجه (ضرورة صدق) عين (احد المتباينين)
مثل الانسان والفرس (مع نقيض الآخر) مثل اللا انسان واللا فرس
(فقط) فان الانسان مع اللا فرس صادقان على زيد بدون اللا انسان
بالبداهة كما يصدق الفرس مع اللا انسان على الفرس الابيض بالبداهة بدون
اللا فرس فظهر ان قوله ضرورة صدق احدهما تباين اخ عبارة عن بيان مادي
افتراق مثل اللا انسان واللا فرس فان العموم من وجه يقتضي ثلث مواد
الاولى منها مادة الاجتماع والاخرى ان مادنا الافتراق فعادة اجتماع اللا انسان
مع اللا فرس هي مثل الحجر فانهما يصدقان عليه ومادة افتراق اللا انسان
عن اللا فرس هو مثل الفرس الابيض لأمراً فمادة افتراق اللا فرس
عن اللا انسان مثل زيد لأمراً فظهر ان بين اللا انسان وبين اللا فرس
عموماً من وجه مع ان العينين وهما الانسان والفرس متباينان تبايناً
كلياً فاذا كان تقيضا متباينين قد يكونان متباينين تبايناً كلياً مثل اللا
وجود واللا عدم وقد يكون بينهما عموم من وجه مثل اللا انسان
واللا فرس (فالتباين الجزئي لازم جزماً) اي لزوم جزم فان التباين الجزئي
الجزئي لازم الى التباين الكلي والى العموم من وجه بالبداهة فتأمل حق التأمل
تل المبحث (الرابع) اي الاقفاظ التي وقعت حصة معينة نوعية من الفصل

الثالث الذي وقع جزء معيناً نوعياً من المقالة الاولى التي وقعت حصة
معينة نوعية من الرسالة التسمية فهي ماسد كر وقبل ان خبر المبحث بمجموع
قوله الجزئي كما يقال على المعنى المذكور الى آخره كما نقل عنه (الجزئي كما
يقال) اي كما يطلق الجزئي (على المعنى) اي على ما يمنع نفس تصوره
من وقوع الشركة فيه (المذكور) اي المعنى الذي ذكر في
الفصل الثاني في ضمن تقسيم المعنى المفرد الى الجزئي الحقيقى والكلي
(السمى) اي المعنى الذي يسمى (ب) الجزئي (الحقيقى فكذلك يقال)
اي يطلق الجزئي بالاشتراك اللفظي (على كل اخص) مندرج (تحت الاعم)
وادخال كلمة كل على تعريف الجزئي الاضافي اشارة الى اضرار التعريف اعلم
ان عكس التعريف عند الميرانيين ان يجعل المعرف موضوعاً والتعريف
محمولاً وان يكون القضية الحاصلة من التركيب المذكور طبيعية غير مستعملة
في العلوم مسئلة وان طرد التعريف ان يجعل التعريف موضوعاً والمعرف
محمولاً وان يكون القضية الحاصلة من التركيب المذكور قضية حالية
موجبة كلية منطبقة على جميع جزئياتها من حيث يستتبعها احكام جزئياتها
بطريق التصغرى السهلة الحصول هذا التعريف رجع من فحول بعض
الفضلاء وكما قال الرضى في شرحه على الكافية في قول ابن الحاجب ومن خواصه
دخول اللام ان عكس التعريف عند المنطقيين ان يجعل المعرف مبتدأ
والتعريف خبر او طرد التعريف عكس عندهم انتهى كلامه (ويسمى) اي كل
اخص تحت الاعم (الجزئي الاضافي) فان جزئيه بالنسبة الى ما فوقه وقوله
كل اخص تحت الاعم يسمى الجزئي الاضافي فهو طرد التعريف له وكلمة
يسمى اشارة الى كون هذا التعريف حاداً اسماً كما قال العصام في حاشية
التصديقات في مثل هذا المقام وحاصل المبحث الرابع هو تقسيم الجزئي
الى الجزئي الحقيقى والاضافي بان يقال ان الجزئي اما ما يمنع نفس تصوره
من وقوع الشركة فيه واما اخص مندرج تحت الاعم وكل ما يمنع نفس
تصوره من وقوع الشركة فيه فهو جزئي حقيقى وكل اخص مندرج
تحت الاعم فهو جزئي اضافي فينتج من الافتراق الشرطى من الطريق
الحساس ان الجزئي اما جزئي حقيقى واما جزئي اضافى وكل شئ شأنه كذا

قسمان فينتج ان الجزئي قسمان وكل واحد من لفظي الجزئي الحقيقي والجزئي
الاضافي علم جنس وكل علم جنس كلي لاجزئي حقيقي لان الكلي لا ينافي
الجزئي الاضافي كما سيجي فيثبت انهما ذاتي ونوعان من مطلق الجزئي
والجزئي جنسهما (وهو) اي الجزئي الاضافي (اعم من الاول) اي من الجزئي
الحقيقي مطلقا (لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي دون العكس)
اي ليس كل جزئي اضافي جزئيا حقيقيا بل بعض الجزئي الاضافي جزئي
حقيقي وبعضه ليس بجزئي حقيقي فاما صدق من طرف الجزئي الحقيقي
موجبة كلية ومن طرف الجزئي الاضافي موجبة جزئية مع سالبة جزئية
فالجزئي الاضافي اعم مطلقا من الجزئي الحقيقي لكن التقدم حق والتالي مثله
(اما الاول) اي صدق قولنا كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي
(فلاندراج كل شخص تحت ماهية) اي ماهية الشخص (المعراة
عن الشخصيات) يعني ان كل جزئي حقيقي فهو شخص مندرج تحت الماهية
المجردة من قيد مع الشخص كاندراج زيد تحت الحيوان الناطق المجرد
عن قيد مع الشخص وكل ماهية مجردة من قيد مع الشخص فهو الاعم
فينتج من غير المتعارف ان كل جزئي حقيقي فهو شخص مندرج تحت الاعم
وتفرض النتيجة المذكورة صفري ونظم اليها كبرى بان نقول وكل شخص
مندرج تحت الاعم فهو جزئي اضافي فينتج من المتعارف ان كل جزئي
حقيقي فهو جزئي اضافي فظهر ان قوله اما الاول الخ اثبات الموجبة
الكلية الصادقة النظرية من طرف الاخص وهو الجزئي الحقيقي (واما
الثاني) اي اما صدق قولنا ليس كل جزئي اضافي جزئيا حقيقيا (فلجواز
كون الجزئي الاضافي كليا) مثل الانسان فانه كلي مع انه جزئي اضافي
لكون الانسان اخص تحت الحيوان الاعم منه (ولاستناع كون الجزئي
الحقيقي لذلك) اي لاستناع ان يكون الجزئي الحقيقي مثل زيد كليا فان مفهوم
زيد ما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه والكلي ما لا يمنع
نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه فينتج ان يكون زيد كليا فظهر
ان قوله واما الثاني الخ اثبات الموجبة الجزئية الصادقة مع سالبة الجزئية
الصادقة من طرف الجزئي الاضافي وهو الاعم فحيث ان قوله وهو اعم

قوله فلجواز آه استدلال
على السالبة الجزئية
الصادقة من طرف
الجزئي الاضافي الاعم من
الجزئي الحقيقي وترتيب
الاستدلال من الشكل
الثاني فهو بطريق
ان يقال ان بعض الجزئي
الاضافي كلي ولا شيء
من الجزئي الحقيقي بكلي
فينتج من الضرب
الثالث من الشكل الثاني
قولنا بعض الجزئي
الاضافي ليس بحقيقي
وهو المطلوب

من الاول آه جواب السؤال الوارد على تقسيم الجزئي وهو نقض التقسيم
باتضاء الشرط الثالث وهو التباين بين الاقسام وزعم الناقض ان هذا التقسيم
حقيق مع انه اعتباري ونقضه بان يقول هذا التقسيم باطل لانه قد تدخل فيه
الاقسام وكل تقسيم هذا شأنه فهو باطل فهذا التقسيم باطل فاجاب المص
بقوله وهو اعم من الاول آه عند تنوع الكبرى مستندا بكون التقسيم
اعتباري باذنه يكفي التمايز بحسب المفهوم فقط بين الاقسام المتباعدة في
التقسيم الاعتباري فانهم المبحث (الخامس) ما سذكر والخال فيه كما سبق
في المبحث الرابع من غير فرق فتوجه (النوع كإبدال) اي كما يطلق النوع
(على ما) اي على المعنى الذي (ذكرناه) اي ذلك المعنى في الفصل الثاني
بقولنا فهو اذن كلي متول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق
في جواب ما هو (وبقوله) اي ويسمى لذلك المعنى فان كلمة القول اذا
تعدى باللام الجارة تكون بمعنى اشية غالبا (النوع الحقيقي) فان نوعه
بالنسبة الى حقيقته (فكذلك يقال) اي يطلق النوع بالاشتراك (على كل
ماهية) وهي ما يعلم به الشيء بالكنه (يقال عليها) اي بحمل على
تلك الماهية (وعلى غيرها) اي على غير تلك الماهية (الجنس في جواب
ما هو قولنا اوليا) بلا واسطة كالانسان بالنسبة الى القرس فان الحيوان
وهو جنسهما مقول عليهما قولنا اوليا وايضا ان الجسم النامي مقول
على الانسان والنباتات والاشجار قولنا اوليا فمع يكون كل واحد من النباتات
والاشجار نوعا اضافيا كما يكون الانسان نوعا اضافيا فمع الانسان مادة
اجتماع النوع الحقيقي مع النوع الاضافي كما سيجي في بيان النسبة بينهما
وقوله قولنا اوليا احراز عن الاصناف مثل التركي والرومي تأمل (واسمى)
اي كل ماهية آه (النوع الاضافي) فان نوعيته بالنسبة الى ما فوقه وذكر
كلمة الكل في تعريف النوع الاضافي اشارة الى ملرد التعريف في ضمن
عكس التعريف فان قلت قوله ويسمى النوع الاضافي ملرد التعريف له
فمع يترجم التكرار بلا فائدة قلت قوله ويسمى النوع الاضافي تصريح بما
علم ضمنا لكمال الاهتمام الى شان النوع الاضافي وحاصل المبحث الخامس
تقسيم مطلق النوع الى النوع الحقيقي والى النوع الاضافي بان يقال

النوع اما ما يطلق على ذكرناه في الفصل الثاني واما ما حجة بقال
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قول اوليس الاول نوع حقيقي
والثاني نوع اضافي هذا التقسيم تقسيم النوع باعتبار المفهوم الى القسمين
المذكورين ثم اراد المصنف تقسيم النوع باعتبار المرتبة وبطريق التنازل
الى اربعة اقسام اقال (ومراتب) اي مراتب مطلق النوع قيل ان
الضمير الجورر عائدا الى النوع الاضافي اقول حيث ان يكون المقسم نوعا
اضافيا مع ان النوع المفرد مبين له كما سيجي فيلزم قسم الشيء قسميا منه
اما اذا كان الضمير الجورر راجعا الى مطلق النوع كما فسرناه فيكون
المقسم ههنا هو النوع المطلق مع ان النوع البسيط قسم منه فلا يرد
التقسيم المذكور على التقسيم فتدبر كان التدبر فتح الله تعالى لك هذا المقام
(اربعة) اقسام اي انحصر النوع المطلق في اربعة اقسام (لانه) اي
النوع المطلق (اما ان يكون) اي النوع (اعم الانواع وهو) اي ما يكون
اعم الانواع (النوع العالي كالجنس) فانه اعم من الجنس النامي ومن الحيوان
ومن الانسان بطريق التنازل (او) ان يكون النوع (اخصها) اي
اخص الانواع (وهو) اي ما يكون اخص الانواع (النوع السافل
كالانسان) لان الانسان اخص من الحيوان ومن الجنس النامي ومن الجنس
بذريق التمساعد (ويسمى) اي النوع السافل (نوع الانواع) فان
الانسان مثلا نوع من الحيوان بالذات ومن الجنس النامي ومن الجنس
بالواسطة بطريق التمساعد تدبر (او) ان يكون النوع (اعم من السافل
واخص من العالي وهو) اي ما يكون اعم من السافل واخص من العالي (النوع
المتوسط كالحيوان والجنس النامي) فان كل واحد منهما اعم من الانسان
واخص من الجنس (او) ان يكون النوع (مباينا لكل) اي ان يكون
النوع مباينا لكل واحد من النوع العالي والسافل والمتوسط (وهو)
اي ما يكون مباينا لكل واحد من هذه الاقسام الثلاثة (النوع المفرد)
اي النوع البسيط كالعقل وهي من قبيل العالم المجرى عند الحكماء لعقبة
ان فرضنا وجود العالم المجرى الغير المادي وان لم يكن موجودا في الاعيان
ههنا (ان قلنا) اي ان زعمنا (ان الجوهر جنس له) اي لا عقل التعروض

وجوده وايضا ان زعمنا ان العقل نوع ونحنه اشخاص وهي العقول
العشرة قائدة لا يكون اعم من نوع اصلا لان تحته اشخاص وهي العقول
العشرة وايضا لا يكون اخص من نوع قطعا اذ ليس فوقه نوع بل يكون
فوقه جنس وهو الجوهر فيكون مباينا لكل واحد من العالي والسافل
والمتوسط فيكون نوعا مفردا بل يكون نوعا بسيطا ويتقرر آخر ان النوع
اما ما يكون تحت نوع ولا يكون فوقه نوع واما ما يكون فوقه نوع ولا يكون
تحت نوع واما ما يكون فوقه ونحوه نوع واما ما لا يكون تحت نوع ولا يكون فوقه
نوع فالاول هو النوع العالي والثاني هو النوع السافل والثالث هو النوع
المتوسط والرابع هو النوع البسيط فينتج من الطريق الخامس من الافتراض
ان النوع المطلق باعتبار المرتبة اما النوع العالي واما النوع السافل واما
النوع المتوسط واما النوع البسيط وكل شيء شانه كذا فهو اربعة
اقسام فينتج النوع المطلق باعتبار المرتبة اربعة اقسام وهو المطلوب
ويسمى القسم الاول عالبا لفوقه على الانواع واقسم الثاني يسمى نوعا
سافلا لكونه تحت الانواع والقسم الثالث يسمى نوعا متوسطا لكونه
بين العالي وبين السافل والقسم الرابع يسمى نوعا بسيطا لكونه غير مادي
ولما قسم الجنس النوع المطلق باعتبار المرتبة وبطريق التنازل الى الانواع
الاربعة المذكورة اراد ان يجعل تقسيم الجنس المطلق باعتبار المرتبة فقال
(ومراتب الاجناس ايضا) اي مثل مراتب الانواع (هذه الاربعة)
يعني ان الجنس المطلق اما ما يكون اعم الاجناس واما ما يكون اخص
الاجناس واما ما يكون اعم من السافل واخص من العالي واما ما يكون
مباينا لكل وكل ما يكون اعم الاجناس فهو الجنس العالي وكل ما يكون
اخص الاجناس فهو الجنس السافل وكل ما يكون اعم من السافل
واخص من العالي فهو الجنس المتوسط وكل ما يكون مباينا لكل واحد
من الجنس العالي ومن السافل ومن المتوسط فهو الجنس البسيط فينتج
من الطريق الخامس من الافتراض ان الجنس المطلق اما الجنس العالي واما
الجنس السافل واما الجنس المتوسط واما الجنس البسيط وكل شيء
شانه كذا فهو اربعة اقسام فالجنس المطلق اربعة اقسام ويضمو

آخران الجنس المطابق اماما يكون تحته جنس ولا يكون فوقه جنس
واماما يكون فوقه جنس ولا يكون تحته جنس واماما يكون تحته جنس وفوقه
جنس واماما لا يكون تحته وفوقه جنس فالاول هو الجنس العالي والثاني هو
الجنس السافل والثالث هو الجنس المتوسط والرابع الجنس البسيط وكل شيء
شأنه كذا اربعة اقسام فالجنس اربعة اقسام واثلة الاجناس كما سيجي (لكن
العالي كالجوهر في مراتب الاجناس) اي من مراتب الاجناس (يسمى) اي العالي
(جنس الاجناس) بطريق التنازل وبالنسبة الى ما تحته من الاجناس
وكذلك يسمى عاليا لكونه فوق الاجناس ولعدم وجود الجنس الاخر
فوقه (لا) يسمى الجنس (السافل) جنس الاجناس لكونه جنسا
قريبا للانواع الحقيقية (كالحوان) ويسمى مثل الحيوان جنسا سافلا
لكونه تحت الاجناس ولكونه اخص من الجسم النامي ومن الجسم
ومن الجوهر بطريق التصاعد (ومثل المتوسط فيها) اي من مراتب
الاجناس (الجسم النامي والجسم) فانها اعمان من الحيوان واخصان
من الجوهر ويسميان جنسا متوسطا لوقوعهما بين العالي وبين السافل
(ومثال) الجنس (المفرد) اي البسيط (العقل ان قلنا) اي ان فرضنا
(ان الجوهر ايسر بجنس له) اي للعقل فنظهر بما قررنا ان تمثيل كل واحد
من الجنس البسيط والنوع البسيط بالعقل مبنى على الفرض فلا يردان
احد التمثيلين فاسد (والنوع الاضافي موجود بدون) النوع (الحقيقي
كالانواع المتوسطة) فانها اجناس والاجناس ليست بانواع حقيقية
فتوجد الانواع المتوسطة بدون النوع الحقيقي كما في الجسم النامي والحيوان
(و) النوع (الحقيقي موجود بدون) النوع (الاضافي كالحقائق
البسيطة) كالعقل والنفس الناطقة والنقطة فانها انواع حقيقية وليست
انواعا اضافية والالكانت مركبة لوجوب اندراج النوع الاضافي تحت جنس
فيوجد البساط بدون النوع الاضافي انواعا حقيقية والبسيط على ثلاثة معان
الاول ما لا جزئه والثاني ما يكون اقل جزأ والثالث ما لا يكون مركبا من اجزاء
مختلفة الطبايع والمراد من البسيط ههنا هو المعنى الاول كالابن في (فليس
بينهما عموم وخصوص مطلق) كما قال البعض (بل كل واحد منهما)

اي من النوع الاضافي ومن النوع الحقيقي (اعم من الاخر من وجهه
لصدقهما) اي لعموميتهما (على النوع السافل) كالانسان فان
النوع السافل نوع حقيقي من حيث انه مقول على كثيرين متفقين
بالحقيقة في جواب ماهو وكذلك انه نوع اضافي من حيث انه مقول
عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو قولا اوليا فنظهر ان بينهما عموما
وخصوصا من وجه فان مادة اجتماعهما مثل الانسان ومادة افتراق
النوع الاضافي عن النوع الحقيقي مثل الجسم النامي والحيوان ومادة
افتراق النوع الحقيقي عن النوع الاضافي مثل العقل والنفس الناطقة
والنقطة وقوله والنوع الاضافي موجوده آه جواب سؤال مقدر وارد
على تقسيم النوع المطلق باعتبار المفهوم الى الحقيقي والاضافي بان يقال
انه لما كان بين النوع الحقيقي وبين النوع الاضافي عموم وخصوص
من وجه لزم تداخل القسمين وهو باطل فاجاب المص عند بالمنع بان
يقول ان اريد تداخل القسمين بحسب المفهوم فاللازمة منوعة لان القسمين
الذكرين متباينان بحسب المفهوم فان مفهوم القسم الاول وهو النوع
الحقيقي مقول على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب ماهو ومفهوم القسم
الثاني وهو النوع الاضافي مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب
ماهو قولا اوليا ولما كان القسمان المذكوران متباينين بحسب المفهوم فلا
يلزم تداخل القسمين بحسب المفهوم وان لزم التداخل بحسب التحقق
وان اريد تداخل القسمين مطلقا فطلان اللازم ممنوع فان التقسيم
المذكور من قبيل ضم اقسام مخالفة الى المقسم فهو تقسيم اعتباري
وليس تقسيما حقيقيا بمعنى ضم اقسام متباينة الى المقسم ويكفي في التقسيم
الاعتباري التباين بين الاقسام بحسب المفهوم ولا يضره التداخل بحسب
التحقق كالمفهوم المطلق والمفهوم من وجه وان كان التداخل بحسب التحقق
مضرا الى التقسيم الحقيقي كما يضر التداخل بحسب المفهوم اليهما اعلم ان قوله
والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي آه فهو بطريق العبارة جواب
عن النقض المذكور كما عرفت و بطريق الإشارة رد لاعم من قال بينهما
عموم وخصوص مطلق فتأمل (وجزء القول) والجزء ما يتركب الشيء

منه ومن غيره والكل ما يتركب من الاجزاء (في جواب ماهو ان كان) اى
جزء القول (مذكورا) بطريق الدلالة على الماهية المسئول عنها (بالمطابقة
يسمى) اى جزء القول (واقعا في طريق ماهو كالحوان والناطق بالنسبة
الى الحيوان الناطق القول) مجموعهما (في جواب السؤال بما هو
عن الانسان) وحده فان قولنا الانسان ماهو سؤال عن تمام الماهية
المتخصصة فيجاب عنه بالحيوان الناطق فيكون كل واحد من الحيوان
والناطق واقعا في طريق ماهو لكونهما مذكورين في حقيقة الانسان
بطريق المطابقة فظهر ان الواقع في طريق ماهو حد تام تدبر (وان كان)
اى جزء القول (مذكورا) بالدلالة على الماهية المسئول عنها (بالتضمن
يسمى) اى جزء القول (داخلا في جواب ماهو كالجسم الناطق او الحساس
او المتحرك بالارادة السدال عليها) اى على المذكورات الثلاث فقط
(الحيوان) طريق (التضمن) لانه اذا اجيب عن السؤال عن
الانسان بما هو يجمع نام ناطق او بحساس ناطق او متحرك
بالارادة ناطق فيكون كل واحد من هذه الثلاث داخلا
في طريق ماهو لكون كل واحد منهما مذكورا في تعريف الانسان
بطريق التضمن فيكون الجواب الاول وهو جسم نام ناطق حدا تاما
لانسان لكونه مركبا من الجنس البعيد والفصل القريب ويكون كل واحد
من الجوابين الاخيرين راسما ناقصا للانسان لكونهما مركبين من الفصل
البعيد ومن القريب فان المركب من الفصل البعيد من الفصل القريب رسم ناقص
كما تعلم ان شاء الله تعالى (والجنس العالى) وهو ما يكون تحت جنس ولا يكون
فوقه جنس كالجوهر (جازا ان يكون له) اى للجنس (فصل يقوم) اى يميز
ذلك الجنس العالى عن مشاركته في وجوده مثل تمييز القيام بذاته بالجوهر
عن العرض المشارك له في وجوده (لجواز تركبه) اى لجواز تركب الجنس
العالى (من امرين) اى من كليتين (متساويتين او امور متساوية) كقيام بذاته
وعين بذاته ونفس بذاته للجوهر يعنى يجوز ان يوجد فصل يميز للجنس
العالى عند التأخيرين ولا يلزم ان لا يكون الجنس العالى عاليا لانه لا يجب

ان يوجد جنس لكل شئ له فصل يميز عند هم واما عند المتقدمين لا يجوز
ان يكون للجنس العالى فصل يميز والالزم ان لا يكون عاليا لان كل شئ له
فصل يميز فيجب ان يكون له جنس عند القدماء فظهر ان المعتبر مذعب
التأخيرين فان القيام بذاته فصل يميز للجوهر عن العرض المشارك له
في الوجود مع انه لا جنس له كما لا يخفى على من له ادنى عارضة (ويجب ان يكون
له) اى للجنس العالى (فصل يميز) اى يقسم ذلك الفصل بالجنس العالى مثل
المركب والمجرد للجوهر فان كل واحد منهما يقسم الجوهر الى الجسم والى
العقل بان يقال ان الجوهر اما مركب او مجرد وكل جوهر مركب فهو جسم
وكل جوهر مجرد فهو عقل او نفس ناطقة مثلا بل الجزء الذى لا يخفى
فانهم (والنوع السافل) وهو ما يكون فوقه انواع ولا يكون تحت
نوع مثل الانسان (يجب ان يكون له) اى للنوع السافل (فصل يقوم) اى يميز
كالتالى للانسان فان النوع السافل شئ له جنس فوقه وكل شئ له
جنس فوقه فيجب ان يكون له فصل يميز فينتج ان النوع السافل يجب ان يكون
له فصل يميز (ويمنع ان يكون له) اى للنوع السافل (فصل يقوم) اى النوع
السافل لانه شئ لا يكون تحت انواع بل يكون تحت اشخاص والام
يكن سافلا وكل شئ شانه كذا فيمنع ان يكون له فصل يميز (والوسطات)
اجناسا او انواعا (يجب ان يكون لها) اى للوسطات (فصول تقومها)
اى يميزها (و) كذلك يجب ان يكون لها (فصول تقسمها) فانها ما يكون
فوقها اجناس وتحتها انواع وكل ما يكون فوقها اجناس وتحتها انواع
فيجب ان يكون لها فصول يميزها وفصول تقسمها فينتج ان المطلوب المذكور
فانهم (وكل فصل يقوم العالى فهو يقوم السافل) مثل القيام بذاته للجوهر
والقابل للابعد الثالث للجسم والحساس للحيوان لان القيام بذاته يميز الجسم
والحيوان والانسان عن العرض المشارك لها في الوجود كما يميز الجوهر
عن المشاركات العرضية والقابل للابعد يميز الحيوان والانسان عن العقول
الذى هو مشاركاها في الجنس البعيد الذى هو الجوهر والحساس يميز
الانسان عن الاشجار التى تشاركه في الجنس البعيد الذى هو الجسم الناطق
فبان ان كل فصل يقوم العالى فهو يقوم السافل (من غير عكس كل) يعنى

انه ليس كل فصل يقوم السافل فهو يقوم العالي لانه لو كان فصل يقوم
لسافل مقوما للعالي على تقدير كون كل فصل يقوم العالي يقوم السافل
لكان العالي والسافل متساويان لصدق الموجبتين الكليتين من طرفي
فصليهما مع ان العالي اعم والسافل اخص بل بعض المقوم لسافل يقوم
العالي كما يميز القابل للابعاد بالانسان الذي هو النوع السافل وبالجم
الذي هو النوع العالي عن المشترك لهما في الجوهرية وبعض الفصل
المقوم لسافل ليس يقوم للعالي كالا يميز الناطق المقوم للانسان بكل جسم
عن العقل المشترك له وكالا يميز الحساس المقوم للحيوان الذي هو الجنس
السافل بجميع الجوهر الذي هو الجنس العالي عن المشاركات العرضية
(وكل فصل يقسم) الجنس (السافل فهو يقسم العالي) فان الناطق
والصاهل والناطق يقسم الجوهر الى الانسان والفرس والجمار كما يقسم
الحيوان اليها (من غير عكس كلي) يعني انه ليس كل فصل يقسم الجنس
العالي فهو يقسم الجنس السافل بل بعض المقسم للعالي مقسم لسافل كما
يقسم الناطق والصاهل والناطق بالحيوان الى الانسان والفرس والجمار
وكما يقسم كل واحد منها الجوهر الى هذه الاقسام وبعض المقسم للعالي
ليس يقسم للجنس السافل كالمركب والجرد المقسم للجوهر الى الجسم
والى العقل بل الجزء الذي لا يتجزى فان كل واحد من المركب والجرد
لا يقسم الحيوان الى شيء من الاشياء ولما فرغ من بيان مبادئ التصورات
وهي الكلبيات الخمس ومن بيان نتائجها شرع في بيان مقاصد التصديقات
وهي القول الشارح واتوا احد الاربعه فقال (الفصل الرابع) اي الالفاظ
التي وقعت حصة معينة وجزأ معيناً نوعياً من المقالة الاولى التي وقعت
حصة معينة من الرسالة الشمسية فيكون الفصل الرابع جزأ من الرسالة
الشمسية بواسطة المقالة الاولى فان الجزء من الجزء من الشيء جزأ من ذلك الشيء
(في) بيان (التعريفات) وفي بيان انواع القول الشارح وجمع التعريفات
لتعمد المشاكلة الى كل واحد من قوله في الالفاظ وفي المعاني المفردة وفي
مباحث الكلي والجزئي في الفصول السابقة فافهم (المعروف) اي القول
الشارح (لشيء) اي للعرف (الذي) اي الفكر الذي هو ترتيب امور

معلومة او تحصيل شيء لتأدي الى مجهول او القول (يستلزم تصور
ذلك الشيء) هذا القول ناظر الى الحد الثام (او احتيازه) اي امتياز
ذلك الشيء هذا ناظر الى غير حد الثام وكلمة او انقسم الحدود (عن كل ما)
اي عن كل الاغيار الذي (عدا) اي يتجاوز كل الاغيار عن ذلك الشيء
هذا التعريف حد ثام لان الفكر جنس قريب له والاستلزام المتداول بقوله
يستلزم فصل قريب له وكل مركب من الجنس القريب والفصل القريب
حد ثام وقوله يستلزم يشعر ان العلم الى التعريف يستلزم العلم بالمعرف
كما ان العلم بالدليل يستلزم العلم بالتداول حتى قال البعض ان المعرفة
لتعريف تستلزم المعرفة للمعرف بطريق التزوم العادي عند اهل الحق
وبطريق التزوم العقلي عند الميراثيين وبطريق التزوم الاعدادي عند
الفلاسفة وبطريق التوليد عند المعتزلة وقال البعض الآخر لا لزوم بين العلم
بالمعرف وبين العلم الى المعرفة اصلاً لان العلم بالمعرف من قبيل السبب
الى كسب العلم التصوري الى المعرفة حتى عرف ذلك البعض القول
الشارح بما يكون تصوره سبباً لا كغالب تصوره شيء آخر او بعبارة
عن كل ما عداه وقال يجوز مفارقة السبب عن المسبب ولا يجوز مفارقة
اللازم بالزوم العقلي عن المزوم وجوز ذلك البعض الآخر انفكاك معرفة
المعرف عن معرفة المعرفة والمختار عند المص ان العلم بالمعرف يستلزم
العلم الى المعرفة بطريق التزوم العقلي او العادي او الاعدادي او التوايدي
فلذلك اخذ في تعريف القول الشارح ههنا قوله يستلزم وقد ورد
الاعتراض الشهير على تعريف القول الشارح من سؤال الدور وبحاج
عنه بحواب مشهور فافهم (وهو) اي المعروف للشيء (لا يجوز ان يكون)
اي المعروف للشيء (نفس الماشية) اي عين المعرفة (لان المعرفة) بكسر
الراء (معلوم قبل المعرفة) يتضح الراء (والشيء لا يعلم قبل نفسه) وقوله
وهو لا يجوز الخ بعينه فساد قوله فيما سيأتي من قوله ويجب الاحتراز
عن تعريف الشيء بما يساويه ومن قوله وعن تعريف الشيء بما لا يعرف
الا به بمرتبة واحدة آه فيكون احده العبارتين زائدة بلا فائدة فيكون
احدهما تطويلاً فافهم (ولا) يجوز ان يكون التعريف (اعم) من المعروف

سواء كان اعم من وجه او مطلقا (نفسوره) اى لقصور الاعم (عن افادة التعريف) اما قصور الاعم عن افادة التعريف فلانه اذا كان اعم من المعرفة مطلقا لم يمنع عن دخول الاغيار فيه كتعريف المثلث بشكل مضلع فان المربع داخل فيه مع انه من اغيار المثلث وكل تعريف هذا شأنه باطل واذا كان اعم منه من وجه لم يمنع عن الاغيار ولا يكون جامعا للافراد كتعريف العالم بمن له قلنسوة عظيمة وعمامة كبيرة فان العالم الذى لم يلبس القلنسوة والعمامة لم يدخل فيه مع انه من افراد المعرفة وان من لم يكن عالما ولبس القلنسوة والعمامة يدخل فيه مع انه من اغيار المعرفة فلا يكون التعريف جامعا ولا مانعا فيكون باطلا (ولا) يجوز ان يكون التعريف (اخص) من المعرفة (لكونه اخفى منه) اى من المعرفة الاعم لوجود الاعم بدون الاخص كما يوجد الحيوان الاعم من الانسان فى القرس بدون الانسان فيزوم ان يكون التعريف ليس باجلى من المعرفة مع انه اذا كان اخص من المعرفة مطلقا لم يكن جامعا لافراد المعرفة فيكون باطلا يعنى ان التعريف اما مسا والمعرف فى الصدق على الافراد واما ان يكون اعم منه واما ان يكون اخص منه واما ان يكون مابينا له لكن لا يجوز ان يكون اعم منه لقصور الافادة ولا يجوز ان يكون اخص منه لكونه اخفى منه ولا يجوز ان يكون مابينا والازم التعريف بالبيان فينتج (فهو) اى المعرفة المسمى الذى هو عبارة عن التعريف (مساو اي للماهية التى هى عبارة عن المعرفة بفتح الراء) (فى العموم والخصوص) وفى الصدق على الافراد فظهر ان اشتراط مساواة التعريف الى المعرفة عبارة من ان يكون التعريف صادقا على كل ماصدق عليه المعرفة وان يكون المعرفة صادقا على كل ماصدق عليه التعريف (ويسمى) اى المعرفة المسمى (حدا تاما ان كان) ملتبسا (بالجنس والفصل القريين) مثل الحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان اما تسميته حدا فلان الحد فى اللغة بمعنى المنع والركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب مانع عن دخول الاغيار فيه فلذلك يسمى حدا واما تسميته تاما فلا شتماله على على الذاتين القريين (و) يسمى حدا (ماقصا ان كان بالفصل القريب وحده)

اي مفردا كتعريف الانسان بالناطق فقط هذا ناظر الى التعريف بالمفرد فانه جائز عند المتأخرين فى الحد التناقض والرسم الناقص دون التامين والتقدم لم يجوزوا التعريف بالمفرد فى الناقصين كما لم يجوزوا فى التامين فانهم قالوا مثل الناطق فى المثال المذكور من قبيل الوصف المحتاج الى الموصوف فان قلنا ان موصوفه المقدر حيوان فيكون تعريف الانسان بالناطق فقط حدا تاما مركبا فى المال وان قلنا ان موصوفه المقدر جسم مثلا فيكون حدا ناقصا مركبا من الجنس البعيد والفصل القريب فى المال وان كان موصوفه المقدر مثل الحساس فيكون حاصل تعريف الانسان بالناطق فقط عبارة عن الحساس الناطق فيكون هذا التعريف رسما ناقصا مركبا من الفصل البعيد ومن الفصل القريب لكن يمكن التوفيق بين المذهبين لان المتأخرين قالوا ان التعريف بالمفرد جائز ولم يوجب الجواز بالوقوع وقال القدماء ان التعريف بالمفرد ليس بواقع ونفى الوقوع لا يقتضى نفي الجواز لان الوقوع اخص والجواز اعم ولا يترى من انتفاء الاخص انتفاء الاعم فيكون التعريف بالمفرد من قبيل مجوزات العقل بناء على المذهبين والمصخصص تعريف الفكر بالتعريف بالركب فى اول الكتاب وقال وهو ترتيب امور معلومة آه ولم يقل تحصيل شئ او ترتيب امور معلومة للتأدى الى مجهول وقال ههنا وحدا ناقصا ان كان بالفصل القريب وحده ورسم ناقصا ان كان بالخاصة وحدها ناظرا الى التعريف بالمفرد فانه قصد التنبيه على ان النزاع بين القريين افضى فلا يتصور التناقض بين العبارتين وان قلنا فى دفع التناقض فى اول الكتاب ان تعريف الفكر من قبيل حذف المعطوف عليه وتقدير التعريف هكذا ان الفكر تحصيل شئ او ترتيب امور معلومة للتأدى الى مجهول فافهم (او) ان كان التعريف (به) اى بالفصل القريب (وبالجنس البعيد) كقولنا فى تعريف الانسان انه جسم ناطق وتسميته ناقصا لانه لم يذكر فيه ذاتي قريب بل يذكر فيه ذاتي بعيد وهو جنس بعيد (و) يسمى (رسما تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة) كقولنا الحيوان الضاحك بالنسبة الى الانسان اما تسميته رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان المركب من الجنس القريب ومن الخاصة

اللازمة تعريفها بالخارج اللازم الذي هو من آثار الشيء فيكون تعريفها بالآثار فلذا يسمى رسماً وأما تسميته تاماً فلشابهته الحد التام من حيث أنه وضع فيه الجنس القريب وقيد هذا الجنس بامر مختص به (و) يسمى رسماً ناقصاً (أن كان) أي المعرف للشيء يعني به التعريف (بالخاصة وحدها) أي منفردة هذا نأظر إلى مذهب المتأخرين وهو جواز التعريف بالقرود كقولنا في تعريف الإنسان أنه ضاحك فتأمل (أو) أن كان التعريف (بها) أي بالخاصة (وبالجنس البعيد) كقولنا في تعريف الإنسان أنه جسم ضاحك أوجوهر ضاحك أما تسميته رسماً فلما مر في الرسم التام وأما تسميته ناقصاً فلعدم اشتراكه على الذاتي القريب أصل أن التعريف المركب من الجنس والفصل القريين حد تام والمركب من الجنس البعيد والفصل القريب حد ناقص والمركب من الجنس القريب والخاصة اللازمة رسم تام وماعدا هذه الثلاثة من المركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة أو المركب من الجنس البعيد ومن الفصل البعيد أو المركب من الفصل البعيد ومن الفصل القريب أو المركب من العرض اللازم العام ومن الخاصة اللازمة كلها رسم ناقص وإن قال البعض لا فائدة في هذه المركبات فأنهم (ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء) أي من تعريف المعرف (بما) أي بتعريف (بساو به) أي بساوي هذا التعريف بذلك المعرف (في المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بمائس يسكون والزوج بما ليس بفرد) فإن الحركة في اللغة الكون في آئين في مكانين والسكون الكون في آئين في مكان واحد والحركة الحكمية هي الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدرج والسكون الحكمي هو عدم الخروج من القوة إلى الفعل أو السكون الحكمي عبارة عن عدم الحركة عما من شأنه الحركة فيكون تعريف الحركة بمائس يسكون تعريفاً مساوياً للمعرف في الجهالة أو المعرفة والزوج هو عبارة عن الانقسام بمساويين والفرد عبارة عن عدم الانقسام بمساويين فيكون تعريف الزوج بمائس يسكون تعريفاً مساوياً للمعرف في المعرفة أو الجهالة فيجب الاحتراز عن مثل هذين التعريفين لئلا يلزم أن يكون

التعريف ليس بأجل من المعرف أو أن يكون مشتقاً على تحصيل الحاصل (و) يجب الاحتراز (عن تعريف الشيء) أي عن تعريف المعرف (بما) أي بالتعريف الذي (لا يعرف) أي ذلك التعريف بشيء من الأشياء (الآية) أي بذلك المعرف حتى يلزم الدور التقديمي والدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه وهو أمدور تقديمي وهو باطل لكونه حصولاً قبل حصول بل وجوداً في حال العدم فلا شك في بطلان هذا القسم من الدور وأما دور معنى وهو جائز لكونه عبارة عن المعية الزمانية ولا تقدم للشيء فيه على نفسه (سواء كان) أي تعريف الشيء به لا يعرف الآيه يعني الدور (بمرتبة واحدة) وهذا الدور دور مصرح (كإيقال الكيفية ما) أي هيئة في الشيء (بها) أي بسبب هذه الهيئة (تقع المشابهة) أي يقع مشابهة الشيء إلى الآخر كما يقع مشابهة الرجل إلى الأسد في هيئة الشجاعة (تم يقال المشابهة اتفاق) أي اتحاد المشبه به (في الكيفية) أي في الهيئة التي هي وجد الشبه بينهما كما في المثال المذكور يظهر أن معرفة الكيفية موقوفة على معرفة المشابهة ومعرفتها موقوفة على معرفة الكيفية والموقوفة على الموقوفة على الشيء موقوفة على ذلك الشيء فيلزم الدور بمرتبة واحدة وهو دور مصرح وليس يجب أن يعرف الكيفية هي هيئة في الشيء لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة هكذا ذكر في هداية الحكمة (أو بمراتب) وهو دور مضمحل (كإيقال) في تعريف الاثنين (الإنسان هو زوج أول ثم يقال) في تعريف الزوج أن (الزوج هو التقسيم بمساويين ثم يقال المتساويان هما الشيئين اللذان لا يفضل أحدهما على الآخر ثم يقال الشيئان هما الاثنان) فإن معرفة الاثنين موقوفة على معرفة الزوج ومعرفة الزوج موقوفة على معرفة المتساويين ومعرفة المتساويين موقوفة على معرفة الشيئين ومعرفة الشيئين موقوفة على معرفة الاثنين فيلزم الدور المضمحل لأنه أن كان الدور بمرتبة واحدة يسمى دوراً مصرحاً وإن كان بمرتين أو أكثر منهما يسمى دوراً مضمحل كإيقال في محله (ويجب أن يحتد فيه عن استعمال الفاظ غريبة وحشية) أي غير مأثومة الاستعمال ولا مألوفة الذكر (غير ظاهرة الدلالة) على معناه (بالقياس) أي بالنظر

(الى السامع) المخاطب (لكونه) اى لكون الاستعمال المذكور
 (مفوتا لغرض) عن التعريف فان الغرض منه ايضاح المعرف
 واستعمال الالفاظ الغريبة الغير المألوفة والغير المألوفة محل
 للغرض المذكور ولما فرغ من مبادئ التصورات ومقاصدها اراد ان
 يشرع في بيان مبادئ التعميدات فقال (المقالة الثانية) اى الالفاظ
 التى وقعت حصرة معينة نوعية بل جزأ معينا نوعيا من الرسالة التسمية
 (فى) بيان احوال (القضايا واحكامها) اى فى احوال القضايا
 من التناقض ومن العكس المستوي وعكس النقيض وتلازم الشرطيات
 وانما عبر عن احوال القضايا بالاحكام لان احوال القضايا هى التى
 تحكم بها على القضايا وعلى انواعها اذا تصورت مسألة مثل ان يقال
 كل موجبة كلية تناقض سالبة جزئية وان يقال الموجبة الكلية تنعكس
 الى موجبة جزئية واطلق على احوالها الاحكام للنسبة المذكورة كذا
 قال الفاضل العصام رحمه الله تعالى وقوله المقالة الثانية آة قضية
 كلية موجبة محصلة وهى باعتبار الموضوع شخصية على المذهب
 المشهور لكون لام المقالة الثانية محمولا على العهد النوعى وعلى التحقيق
 قوله المقالة الثانية آة باعتبار الموضوع مبهمة لكون المقالة الثانية عبارة
 عن الالفاظ التى هى من قبيل الاعراض التى تشخصها تابع بشخص
 محلها ومحلها هو المتلفظ وان كانت الالفاظ اصواتا قائمة بالهواء المكيف
 بكيفية الصوت فى الحقيقة فاذا حل لام المقالة الثانية على العهد النوعى
 لم يبين كية المتلفظ واهمل عن كية المتلفظ فيكون القضية مبهمة على
 التحقيق وقال البعض لام العهد النوعى سور الموجبة الكلية وقوله
 المقالة الثانية موجبة كلية على مذهب ذلك البعض وان كان المتلفظ
 متعدد الكن الالفاظ المذكورة متصفة بالوحدة النوعية لكونها قطعة
 معينة من الرسالة التسمية وليست بمنصفة بالوحدة الشخصية
 فلا تكون القضية شخصية ولا مبهمة بل تكون موجبة كلية وهو مذهب
 ذلك البعض (وفيها) اى فى المقالة الثانية (مقدمة وثلاثة فصول)
 قيل كل واحد من المقدمة والفصول الثلاثة من قبيل الالفاظ كما يكون

المقالة الثانية عبارة عن الالفاظ فيكون ظرفية المقالة الثانية الى كل واحد
 من المقدمة والفصول الثلاثة من قبيل ظرفية الالفاظ للالفاظ فيلزم ظرفية
 الشئ لنفسه واجيب بان المقالة الثانية كل وكل واحد من المقدمة
 والفصول الثلاثة اجزاء للمقالة الثانية فقرفتها الى كل واحد منها ظرفية
 الكل على الاجزاء فلا يلزم ظرفية الشئ على نفسه (اما المقدمة) اى الالفاظ
 الواقعة حصرة معينة نوعية من المقالة الثانية وتلك الالفاظ ما يتوقف
 عليه الباحث الآتية (فى) بيان (تعريف القضية واقسامها الاولى)
 مثل الحماية والشرعية وغيرها هذه الاقسام ثمانية بمعنى ما ليس باول
 (القضية) اى ماهية القضية وطبيعتها وحقيقتها (قول يصح ان يقال
 اقالة) اى لما حكم هذا القول (انه) اى القائل (صادق فيه) اى فى ذلك
 القول يعنى ان ذلك القائل هو المخبر بالنسبة المطابقة للواقع (او كاذب
 فيه) اى فى ذلك القول يعنى ان ذلك الحاكم هو المخبر بالنسبة الغير
 المطابقة للواقع وانما عدل المص عن قول البعض بمقتضى الصدق والكذب
 وهو التعريف المشهور للقضية الى قول يصح ان يقال لقالة المخ احترازا
 عن الدور فان القضية جزأ من تعريف الصدق والكذب لكون الصدق عبارة
 عن مطابقة حكم القضية للواقع ولكون الكذب عبارة عن عدم مطابقة
 حكم القضية للواقع فلو كانا جزئين من تعريف القضية لزم الدور جزما
 وان امكن دفعه بطريق ان يعبر عن القضية بالالف واللام فى تعريفها
 بان يقال فى تعريفها مطابقة الحكم وعدم مطابقة الحكم بتبديل
 القضية الى الالف واللام واما الصادق فهو اخبار للنسبة المطابقة
 لمواقع والكاذب اخبار للنسبة الغير المطابقة لمواقع فحينئذ ليس كل
 واحد من الصادق والكاذب وصفي حكم القضية فانهما صفتان لقائل
 القضية وحاكمها كما قال سعد الدين التفتازانى فى شرح العقائد فحينئذ لا دور
 فى تعريف المص للقضية فانهم والقول بمعنى المركب ولو كان غير مركب
 نادرا مثل سمي الباء الجارة وهمزة الاستفهام وهو جنس قريب للقضية
 المنفوعة ان كان عبارة عن القول المنفوعة او جنس قريب للقضية المنفوعة
 ان كان عبارة عن القول المنقول ان قلت على هذا التدبير يكون القول

لفظا مشتركا بين القول الملقوظ وبين القول المعقول ولا يجوز ذكر اللفظ
المشترك في التعريف بلا قرينة قلت اذا صح ارادة كلا المعنيين من اللفظ
المشترك يجوز ذكره في التعريف بلا قرينة معينة ويجوز ههنا ارادة كلا
المعنيين تدبر وقوله يصح ان يقال الخ فصل قريب لها فيقتض التعريف
القضية حدثا لانه مركب من الجنس ومن الفصل القريبين فان قيل
ان مثل قولنا السماء فوقنا صادق ولا يحتمل الكذب فيخرج عن التعريف
بقوله او كاذب فيه ومثل قولنا السماء تحتنا كاذب ولا يحتمل الصدق فيخرج
عنه بقوله صادق فيه فلا يصدق التعريف على فرد من الافراد فيكون
تعريفا بالمباين قلنا مثل قولنا السماء فوقنا انما هو صادق بالنظر الى الخارج
ومثل السماء تحتنا انما هو كاذب بالنظر الى الخارج واما اذا نظرنا الى
مفهوميهما والى صورهما الذهنية فتمتلان الصدق والكذب فيكون
التعريف جامعا لكل من الافراد فان قلت ح يلزم ان لا يكون مثل قولنا
السماء فوقنا بالقياس الى الخارج قضية قلنا مثل هذا القول قضية بالقياس
الى مفهومه الذهني وتصدق بالقياس الى الخارج بمعنى ادراك وقوع
النسبة اولا وقوعها على مذنب القدماء وهما المنتسبان عند قول العلماء
الاعلام الذين لا يرى مثلهم بين الانام وقوله صادق فيه او كاذب فيه يخرج
عن التعريف الانشائيات فانها تصورات والاقوال الناقصة فانها
من قبيل الروابط (وهي) اي القضية باعتبار الموضوع (حلية) يعني
ان القضية باعتبار الموضوع اما ان يفرق طرفاها الى مفردين بان يترك
الرابطه وان يحمل القضية خالية عنها واما ان لا يفرقا الى مفردين (وان
انحلت بطرفيهما) اي افرقت طرفاها (الى المفردين) بالفعل او بالقوة
فهى حلية وانما فسرنا الانحلال بالافتراق فان الانحلال اذا تعدى الى
فيكون بمعنى الافتراق وقوله بطرفيهما فاعل انحلت والباء الجارة زائدة
وقيل ان فاعل انحلت ضمير مستتر تحت راجع الى القضية وقوله بطرفيهما
ظرف مستقر من الضمير المستتر فاعل حق التأمل (كقولنا زيد هو
عالم و زيد ليس هو عالم) لانا اذا تركنا الرابطة وهى لفظ هو ههنا بقي
موضوعيهما ومحموليهما مفردين بالفعل وهما زيد وعالم (وشرطية ان لم تحل)

اي وان لم يفرق طرفاه الى مفردين اذا تركنا الادوات فهى شرطية
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والمعدد اما زوج او فرد
لانه اذا حذف كلمة ان والقسم من الاولى واما او من الثانية بقي طرفاها
مركبين واعلم ان تعريف الجملة المستفاد من تقسيم المص هو ما ينحل
طرفاه الى مفردين بالفعل او بالقوة وتعريف الشرطية المستفاد منه هو ما لا ينحل
طرفاه الى مفردين فان قيل ان المفرد بالقوة ما يمكن ان يعبر عنه بالفاظ مفردة
مثل قولنا هذا ذاك او الموضوع محمول او هو هو او غير ذلك ويمكن
التعبير عن طرفي الشرطية بالفاظ مفردة بان يقال المقدم مستلزم للتالي
والمقدم معاند للتالي والتالي معاند للمقدم فح ينقض التعريفان طردا وعكسا
قلنا لا يمكن التعبير عن طرفي الشرطية بالفاظ مفردة مع ابقاء الشرطية على
حالتها وان امكن التعبير عن طرفيهما بالفاظ مفردة بطريق ان يؤل
الشرطية بالجملة كما مر واما التعبير عن طرفي الجملة بالمفرد مع ابقاء الجملة
على حالتها فهو ممكن كما مر عن قولنا الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه
بقولنا الموضوع محمول فلا ينتقض التعريفان طردا وعكسا لكن قوله
انحلت وقوله ولم تحل في التعريفين الضميرين في التفسير يقتضي عدم
امكان ابقاء الجملة والشرعية عند ترك الادوات فالاولى ان يترك الانحلال
عن التعريفين فتدبر والشيخ ابو علي سينا عرف الجملة بما يكون طرفاها
مفردين بالفعل او بالقوة وعرف الشرطية بما لا يكون طرفاها مفردين
والنقض المذكور بعينه وارد عليهما فيحتاج الى الجواب المذكور
وقال في تعريفهما بعض اولي الالباب وذوى الانقلاب ان الجملة قضية تقتضي
نسبتها اجمال الطرفين والشرطية قضية تقتضي نسبتها تفصيل الطرفين
وهذا ان التعريفان عاربان عن المقاسد لان الاجمال عبارة عن المفرد بالفعل
وعن المفرد بالقوة ههنا بقرينة المقابلة والتفصيل عبارة عن غير المفرد فيكون كل
واحد من التعريفين المذكورين اولى من تعريف المصنف والشيخ اعلم ان الجملة
لا تخلو عن الاحتمالات الاربعة الاول ان يكون الموضوع والمحمول مفردين
بالفعل كقولنا زيد كاتب والثاني ان يكون الموضوع والمحمول مفردين
بالقوة كقولنا الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه و غلام زيد مركب
والثالث ان يكون الموضوع مفردا بالفعل والمحمول مفردا بالقوة كقولنا

زيد ابوه كاتب والرابع ان يكون الموضوع مفردا بالقوة والمحمول بالفعل
كقولنا غلام الرجل كاتب فلا بد من ان يكون تعريف الجملة صادقا على
الاحتمال الاربع المذكورة بلا تكلف فتعريف بعض الافاضل الجملة
بقوله قضية تقتضي نسبتها اخ صادق عليها بلا تعسف فظهر وجه
اولوية تعريف الجملة بقضية تقتضي نسبتها اجمال الطرفين وتعريف
الشرطية بقضية تقتضي نسبتها تفصيل الطرفين (والشرطية) فسمان
لانها (اما متصلة) واما منفصلة وكل شيء شانه كذا فسمان فالشرطية
فسمان (وهي) اي المتصلة (التي) اي الشرطية التي (يحكم بها) اي
بدرك او بوقع في تلك الشرطية (بصدق قضية) اي تحقق التالي هذا
ناظر الى وجوبها (اولا صدقها) اي لا تحقق التالي هذا ناظر الى سلبها
(على تقدير صدق قضية اخرى) اي بناء على ان يفرض تحقق المقدم
ولو قل على تقدير قضية اخرى بترك الصدق لكان التعريف شاملا على
الاتفاقية العامة وقوله بصدق قضية الخ احتراز عن المتصلة وقوله التي
جنس قريب وقوله بصدق قضية الخ فصل قريب لانه بمسير المتصلة
عن المتصلة فيكون التعريف حادا تاما (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو
حيوان) لان هذا القول شرطية حكم فيها بصدق قضية على تقدير
صدق قضية اخرى وكل شرطية شأنها كذا متصلة موجبة فينتج هذا
القول متصلة موجبة (و) كقولنا (ليس ان كان هذا انسانا فهو جواد)
فان هذا القول شرطية يحكم فيها بلا صدق قضية على تقدير صدق قضية
اخرى فهي متصلة سالبة فينتج من الصفري السهلة الحصول ان هذا
القول متصلة سالبة (واما منفصلة وهي) اي المتصلة (التي) اي
الشرطية التي (يحكم بها) اي في هذه الشرطية (بالتأني) تعاندا
او اتفاقا (بين القضيتين) اي بين المقدم وبين التالي (في الصدق) اي
في تحققهما في شيء واحد (و) في (الكذب) اي في عدم تحققهما في ذات
واحدة (معا او) بالتأني (في احدهما) اي في الصدق فقط او في الكذب
(فقط او بنفيه) اي يحكم بنى التالي بين المقدم وبين التالي في التحقق
وعدم التحقق معا او في احدهما فقط فان حكم فيها بالتأني في الصدق

والكذب معا فهي موجبة منفصلة حقيقية (كقولنا اما ان يكون هذا
العدد زوجا او فردا) فانه يحكم فيه بمعاندة فردية العدد على زوجيته
في الصدق والكذب معا وان كان الحكم فيها بالتأني في الصدق فقط فهي
منفصلة موجبة مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر لان الحكم
فيه بمعاندة شجرية الشيء بمجربته وان كان الحكم فيها بالتأني في الكذب
فقط فهي موجبة منفصلة مانعة الخلو فقط كقولنا هذا الشيء اما لا حجر
واما لا شجر فان الحكم فيه بمعاندة لا شجرية الشيء بلا مجربته (و) ان كان
الحكم فيها بسلب المتناقضات في الصدق والكذب فهي منفصلة سالبة حقيقية
كقولنا (ليس اما ان يكون هذا الانسان كاتب او اسود) فان الحكم فيه
بسلب معاندة الاسودية بالكاتبة وان كان الحكم فيها بسلب المتناقضات
في الصدق فقط فهي منفصلة سالبة مانعة الجمع كقولنا ليس اما ان يكون
هذا الشيء حيوانا او اسود فان الحكم فيه بسلب معاندة اسودية الكاتب
بالحيوانية وان كان الحكم فيها بسلب المتناقضات في الكذب فقط فهي
منفصلة سالبة مانعة الخلو فقط كقولنا ليس البتة اما ان يكون العالم عابدا
واما نافعا فان الحكم فيه بسلب معاندة نافية العالم بعابدته فان قلت اراد
نوعي الشرطية في المقدمة مخالف او وضعها فان وضعها لبيان تعريف
القضية واقسامها الاولى وهما من قبيل الاقسام الثانوية قلنا ان ذكر
نوعي الشرطية من المتصلة والمنفصلة فيها استطراد فلا يلزم الاضافة
للموضع (الفصل الاول) منها كامن (في الجملة وفيه) اي في الفصل
الاول (اربعة مباحث) ظرفية قوله فيه لمباحث الاربعة من قبيل ظرفية
الكل الى الاجزاء كما مر غير مرة (المبحث الاول) اي الافاظ الواضحة حصرة
معينة نوعية وجزأ معينا نوعيا من الرسالة كما مر غير مرة (في اجزاء الجملة)
مثل الموضوع والمحمول والنسبة بين بين (واقسامها) اي وفي انواع
الجملة مثل الثلاثية والتنائية باعتبار الرابطة ومثل الموجبة والسالبة
باعتبار النسبة ومثل الشخصية والمحصورات الاربعة والمحملة والطبيعية
باعتبار الموضوع (والجملة) التي هي نوع من مطلق القضية وجنس
للانواع المذكورة (انما تحقق) اي انما تتركب الجملة (باجزاء ثلاثة)

اي اجزاء ثلاثة الاول (محكوم عليه ويسمى) اي المحكوم عليه الذي هو
الجزء الاول من الجملة (موضوعا) لانه وضع ليحمل عليه شيء (و) الثاني
(محكوم به ويسمى) اي المحكوم به الذي هو الجزء الثاني من الجملة
(محمولا) لمحمولته على شيء (و) الثالث (نسبة بينهما) اي بين الموضوع
والمحمول (بها) اي بالنسبة بين بين (يرتبط المحمول بالموضوع) والنسبة
بين بين عبارة عن التعاقب بين طرفي القضية الذي هو مورد الايجاب
والسلب وان انكر البعض بالنسبة بين بين والنسبة الثامنة الخيرية عبارة
عن وقوع النسبة بين بين اولاً وقومها فحينئذ وروود الايجاب على النسبة
بين بين عبارة عن وقوع النسبة وورود السلب عليها عبارة عن لا وقوعها
فالنسبة بين بين سبب لربط المحمول بالموضوع ووقوعها عبارة عن الربط
الايجابي ولا وقوعها عبارة عن الربط السلبي فظهر ان المراد بالنسبة
هنا النسبة بين بين وما قيل من ان المراد بالنسبة هنا الثامنة الخيرية
وهي دالة على النسبة بين بين بطريقي التضمن او الالتزام فهو ليس بشيء
فان قوله باجزاء ثلاثة يشيران انصاف بنى اجزاء الجملة هنا على مذهب
القدماء كما بينها في طرف التصورات في تقسيم العلم على مذهب المتأخرين
حيث قال او تصور منه حكم ويقال للمجموع تصديق (واللفظ الدال
عليها) اي على النسبة الحكمية (يسمى) اي اللفظ الدال عليها (رابطة)
لانه سبب لارتباط المحمول بالموضوع (كهو في قولنا زيد هو عالم)
والرابطة من قبيل الاداة فان كانت في قالب الاسم فتسمى رابطة اسمية
كلفظ هو في المثال المذكور وان كانت في قالب الفعل فتسمى رابطة زمانية
مثل كان في قولنا زيد كان طالما ومثل سائر الافعال الناقصة بل جميع
الافعال رابطة كما قال السيد قدس سره قولنا قال زيد مؤل بقولنا زيد
قائل لكون الفعل رابطة وقول السيد الشريف قدس سره يشيران
جميع الافعال من قبيل الروابط (وتسمى القضية) المفروضة (ح) اي
اذا ذكرت الرابطة (ثلاثية) لاشتغالها على الفاظ ثلاثة لثلاثة معان الاول
افعال الموضوع والثاني افعال المحمول والثالث افعال الرابطة (وقد تحذف) الرابطة
(في بعض اللغات) او في اللغة العربية اسمية كانت او زمانية فان لغة العرب

قد تحذف الرابطة (لشعور الذهن) والذهن قوة معدة لاكتساب
التصورات والتعديقات (بمعناها) اي بمعنى الرابطة وقد تستعملها عند
عدم قرينة حذفها واللفظ اليونانية توجب ذكر الرابطة الزمانية دون
غيرها على ما نقله الشيخ ولقد الجرم لا تستعمل القضية خالية عنها اما
بلفظ كقولهم هست وبود واما بحركة كقولهم زيد دير بكسر الراء
كما قال القطب رحمه الله تعالى وقوله ويسمى القضية ح آه تقسيم الجملة
باعتبار الرابطة الى الثانية والثالثة بطريقي ان يقال ان الجملة اما
ما يذكر فيها الرابطة واما ما يحذف فيها الرابطة وكل ما يذكر فيها الرابطة
فهو ثابته وكل ما يحذف فيها الرابطة فهو ثابته فينتج ان الجملة باعتبار
الرابطة اما ثلثية واما ثنائية فان قلت ان لفظ قام رابطة لكون جميع
الافعال رابطة عند الميرانيين وحينئذ الرابطة مذكورة في هذا القول مع
انه جملة ثنائية قلت اذا كانت الجملة جملة فعلية كانت مؤولة بالجملة
الاسمية عند الميرانيين لكون الافعال من قبيل الروابط كما قال السيد السند
قد سره فحينئذ ان ذكرت الرابطة بعد تأويلها بالجملة الاسمية فتكون ثلثية
بعد التأويل وان حذفت بعد التأويل فالجملة الفعلية جملة ثنائية مثل
ان يقال في مثل قولنا قام زيد وهو قائم ذكر الرابطة وزيد قائم يحذف الرابطة
وما قيل من انه اذا كانت الجملة جملة فعلية فتكون ثنائية ولا احتمال لها
لثلاثية فهو غير معتبر عند الميرانيين واذا كان الموضوع او المحمول محذوفاً
فان ذكرت الرابطة فالجملة ثلثية وان حذفت الرابطة فهي ثنائية فان اعتبار
ثلاثية الجملة وثانيتها انما هو بذكر الرابطة او بحذفها بدون ذكر الموضوع
او المحمول وبدون حذفهما فافهم (وهذه النسبة) اي النسبة بين بين (ان كانت) اي
النسبة بين بين (نسبة بها) اي بسبب النسبة (يصح ان يقال ان الموضوع محمول
فالقضية الجملة موجبة كقولنا الانسان حيوان وان كانت) اي النسبة بين
بين (نسبة بها) اي بسبب النسبة (يصح ان يقال ان الموضوع ليس) اي
الموضوع (بمحمول القضية) الجملة (سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر) اعلم
ان مطلق القضية جملة كانت او شرطية باعتبار النسبة اما ما كان الحكم
فيها بالايضاح واما ما كان الحكم فيها بالانتراع وكل ما كان الحكم فيها

بالإيقاع فهو موجبة وكل ما كان الحكم فيها بالانتزاع فهو سالبة وان قوله وهذه النسبة آه تقسم الجملة قط باعتبار النسبة الى موجبة وسالبة وحاصل التقسيم ان الجملة اما قضية كانت نسبتها نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع محمول واما قضية كانت نسبتها نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول فالاولى موجبة والثانية سالبة فالجملة اما موجبة واما سالبة فان قلت ان تعريف الموجبة الجملة في ضمن التقسيم غير صادق على الموجبة الجملة الكاذبة مثل قولنا كل انسان جرمه انه لا يصح ان يقال ان الانسان جرم مع انه من افراد المعرف بل من اقسام المقسم فان نقض التعريف الضمني في التقسيم بعدم الجمع راجع الى نقض التقسيم بعدم الحصر وتعريف السالبة الجملة صادق على المثال المذكور فانه يصح ان يقال فيه ان الانسان ليس بجرم مع انه من اقسام السالبة فالتعريفان الضمانيان متفقان طردا وحكما قلت لانسلم ان تعريف الموجبة الجملة غير صادق على المثال المذكور وكذا لانم ان تعريف السالبة الجملة صادق عليه لم لا يجوز ان يكون الصحة المذكورة في التعريفين اعم من الصحة الواقعة ومن الصحة الزعمية فلا ينتقض التعريفان واما الجواب بان المراد بالجملة ههنا الصادقة فهو وان كان دافعا بالنقض الوارد على تعريف الموجبة بعدم الجمع لكنه لا يدفع النقض الوارد بعدم النع على تعريف السالبة الجملة فتأمل (وموضوع الجملة ان كان) اي موضوع الجملة (شخصا معينا) وهو الذي يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة يعني ان كان موضوع الجملة جزئيا حقيقيا (سميت) اي القضية الجملة (مخصوصة وشخصية) كقولنا زيد كاتب فان زيدا شخص معين وجزئي حقيقي (وان كان) اي موضوع الجملة (كلية فان بين فيها) اي في الجملة (كبة افراد ما) اي كية ذوات الموضوع او جزئيتها (صدق) اي حل (عليه) اي على ذلك الموضوع (الحكم) اي حكم المحمول (ويسمى اللفظ) حقيقة او حكما فان حل الاضافة على الاستفراق سور الموجبة الكلية الجملة مع انها ليست بلفظ حقيق بل لفظ حكمي (الدال عليها) اي على كية افراد الموضوع (سورا) لاحاطته افراد الموضوع فان السور في اللفظ

بمعنى قلعة البلد فشيء اللفظ الدال على كية الافراد كل لفظ كل ولا شيء الى قلعة البلد في الحصر والاحاطة فنقل لفظ السور من قلعة البلد الى اللفظ الدال عليها وح تسمية اللفظ الدال عليها بالسور من قبل تسمية المشبه باسم المشبه به فظهر ان سور الجملة هو اللفظ الدال على كية افراد الموضوع وسور الشرطية هو اللفظ الدال على كية الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان كل لفظ كلا ومهما ومتى في الموجبة الكلية المتصلة ومثل دائما في المتصلة الموجبة الكلية ومثل قد يكون في المتصلة والمنفصلة والموجبة الجزئيتين ومثل ليس البتة في المتصلة والمنفصلة السالبتين الكليتين ومثل قد لا يكون في المتصلة والمنفصلة السالبتين الجزئيتين (سميت) اي (الجملة) محصورة لحصر السور لافراد الموضوع (ومسورة) لاشتغال القضية على السور بطريق اشتغال الكل على الجزء فان السور جزء من الموضوع والموضوع جزء من القضية والجزء من الجزء من شيء جزء من ذلك الشيء (وهي) اي الجملة المحصورة (اربع) اي اربعة اقسام بل منحصرة فيها (لانه ان بين فيها) اي في الجملة المحصورة (ان الحكم) كائن (على كل افراد فهي) اي الجملة المحصورة (الكلية وهي) اما موجبة (وسورها) اي سور الموجبة الكلية الجملة كلمة (كل) وطرا وقاطبة وكافة وعامة بمعنى الجميع ولا م الاستفراق مثلا (كقولنا كل نار حارة) فانه موجبة كلية لاشتغاله على سور الموجبة الكلية وقال البعض ان لفظ كل اذا كان افراديا فيكون سور الموجبة الكلية واما اذا كان مجموعيا فلا يكون سورا فقيده بحث فتأمل (واما سالبة وسورها) اي سور السالبة الكلية الجملة (لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الانسان بحمار) فان هذه القضية سالبة كلية لاشتغالها على سور السالبة الكلية (وان بين فيها) اي في الجملة المحصورة المسورة (ان الحكم فيها) اي الجملة المحصورة المسورة كائن (على بعض الافراد فهي) اي الجملة المحصورة (الجزئية وهي) (الجزئية) اما موجبة (وسورها) اي سور الموجبة الجزئية كلمة (بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان) فان هذه القضية موجبة

جزئية لاشتغالها على سور الموجبة الجزئية (واما سالية وسورها)
 اى السالبة الكلية الجملية لفظ (ليس كل وليس بعض وبعض ليس) والفرق
 بين الاسورة الثلاثة ان ليس كل دال على رفع الايجاب الكلى بطريق
 المطابقة وعلى السلب الجزئى بطريق الالتزام ولفظ ليس بعض وبعض
 ليس بدلان على السلب الجزئى بطريق المطابقة وعلى رفع الايجاب
 الكلى بطريق الالتزام كما قال القطب رحمه الله تعالى (كقولنا ليس
 كل حيوان انسانا) فان هذه القضية سالبة جزئية لاشتغالها على
 سور السالبة الجزئية وحاصل التقسيم ان المحصورة والسورة اما قضية
 حكم فيها على كل الافراد بالابقاع واما قضية حكم فيها على كل الافراد
 بالانزاع واما قضية حكم فيها على بعض الافراد بالابقاع واما قضية
 حكم فيها على بعض الافراد بالانزاع فالاولى موجبة كلية والثانية
 سالبة كلية والثالثة موجبة جزئية والرابعة سالبة جزئية وكل شئ
 شأنه كذا اربعة اقسام فالمصورة السورة اربعة اقسام (وان
 لم يبين فيها) اى فى الجملة (كيفية الافراد) اى مقدار ذوات الموضوع
 من الكلية والجزئية (فان لم تصلح) اى القضية الجملية (لان تصدق)
 اى الجملية حال كونها (كلية وجزئية سميت القضية) الجملية
 (طبيعية) لكون الحكم فيها على طبيعة الموضوع (كقولنا الحيوان
 جنس والانسان نوع) فان الحكم فيها بالجنسية والتوعية ليس على
 ما صدق عليه الحيوان والانسان من الافراد بل على نفس طبيعتها
 (وان صلت لذلك) اى لان تصدق كلية وجزئية (سميت) الجملية
 (مهمة) لانها اهمل فيها عن السور (كقولنا الانسان فى خسر
 والانسان ليس فى خسر) لان الالف واللام فى الانعام محمول على الجنس
 الغير المشهور وهو لام وضعت للاشارة الى مفهوم مدخولها متحققا
 فى ضمن الافراد مطلقا بحيث يكون الحكم بالخسران فيها على افراد
 الموضوع مطلقا سواء كان الحكم على جميع الافراد او على بعض الافراد
 فالتعريضتان مهملتان اعلم انه اورد على بعض الطلاب من طلبتي ان قولنا الانسان
 فى خسر موجبة وقولنا الانسان ليس فى خسر سالبة فليزم التناقض وان كان

هذا اليراد ههنا غير مناسب لكن الجواب عن اليراد المذكوران
 الموجبة المهمة راجعة الى الموجبة الجزئية وسالبتها راجعة الى السالبة
 الجزئية بالتأويل لكون المهمة فى قوة الجزئية ولاتناقض بين الجزئيتين
 لان الجزئيتين قد تصدقان فيرجع المثالان المذكوران بعد التأويل الى قولنا
 بعض الانسان فى خسر وبعض الانسان ليس فى خسر فهما صادقان
 فلاتناقض بينهما والنص ربع القسمة وان لم يستعمل الطبيعية فى المعلوم
 لكون القواعد المنطقية عامة وان ثلث البعض القسمة لكون الحكم
 فى الطبيعة على التفهيم وحاصل التقسيم ههنا ان الجملة باعتبار
 الموضوع اما ما كان موضوعها شخصا معينا واما ما بين فيها كلية
 الافراد كلا او بعضا واما ما لم يبين فيها كلية الافراد وصليت
 القضية الى الكلية والجزئية واما ما كان الحكم فيها على طبيعة
 الموضوع وكل ما كان موضوعها شخصا معينا فهى شخصية
 وكل ما بين فيها كلية الافراد كلا او بعضا فهو محصورة مسورة
 وكل ما لم يبين فيها كلية الافراد وصليت القضية للكلية والجزئية فهى
 المهمة وكل ما كان الحكم فيها على طبيعة الموضوع فهو طبيعية وكل
 شئ شأنه كذا اربعة اقسام فالجملة باعتبار الموضوع اربعة اقسام
 وتصوير آخران الجملة اما ان يكون موضوعها جزئيا حقيقيا بمعنى
 شخص معين لكونها من قبيل الالتقاط المترادفة واما ان يكون
 الموضوع كليا فان كان الموضوع جزئيا حقيقيا فالجملة
 شخصية وان كان الموضوع كليا اما ان يكون الحكم فيها على طبيعة
 الموضوع وعلى نفس مفهومه واما ان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع
 وان كان الحكم فيها على نفس مفهوم الموضوع فالجملة طبيعية وان كان
 الحكم فيها على الافراد اما ان يبين فيها كلية الافراد كلا او بعضا ولم يبين
 وان يبين فيها كلية الافراد كلا او بعضا فالجملة محصورة مسورة وان لم
 يبين فيها كلية افراد الموضوع فالجملة مهمة (وهى) اى المهمة (فى قوة
 الجزئية) والقوة بمعنى تسمى شئ شئ والتفصيل الذى يقابلها بمعنى
 خروج الشئ من المعدم الى التحقق كما قال الكلبي رحمه الله تعالى يعنى

ان المهمة يؤل بالجزئية وان صح تأويلها بالكلية لكان
تأويلها بالكلية غير مطردة لعدم صحة تأويل الثالث المذكورين
بالكلية بان يقال كل انسان في خسر ولا شيء من الانسان في خسر فانهما
كاذبتان واما تأويل المهمة بالجزئية فطردة لانها اذا اولت بالجزئية لم تكن
كاذبة اصلا فبطرد تأويلها بالجزئية فلذلك تكون في قوة الجزئية (لا بد اذا
صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس)
يعني متى صدق المهمة تحقق الجزئية في ضمن المهمة ومتى تحقق الجزئية
تحقق المهمة فان تعيين ذات الموضوع في مفهوم الجزئية غير معتبر فان
مفهومها قضية حكم فيها على بعض الافراد اي بعض كان من الافراد
فالمراد بالعكس ههنا لغوي تدبر (البحث الثاني) اي الالفاظ الواقعة
من الرسالة جزأ معينا نوعيا كائنة (في) بيان (تحقق) معنى (المحسورات)
الاربع اعلم انه يراد من موضوع الجملة ذات سواء كانت بمعنى ما يقوم
بيده كزيد وعمر او بمعنى ما يقوم به الغير او بمعنى ما يستقل بالفهم و
يراد من محمولها مفهوم ولو اراد من الموضوع والمحمول فيها مفهوم
فلا يوجد التفسير الذهني بينهما فلا يفيد الحمل بل يزم ان يكون الجملة
طبيعية غير مستعملة في العلوم مسألة ولو اراد من الموضوع والمحمول
فيها ذات لزم انحصار الجملة باعتبار الجهة في الضرورية المنطقية لكون
نسبة الشيء الى نفسه ضرورية فلا تصح تقسيم الجملة باعتبار
الجهة الى ثلاثة عشر قضية كما ذكره قطب الدين الرازي رحمه الله تعالى
ولو اراد من الموضوع مفهوم ومن المحمول ذات فهذا لزم ان يحمل
التأصيل على المتفرع لكون الذات اصلا والمفهوم فرعاً وهذا غير صحيح
كما قال الفاضل العصام رحمه تعالى واذا قلنا كل انسان حيوان
فهنا ثلثة امور الاول ذات الموضوع كزيد وبكر وعمر وبشر والثاني
وصف الموضوع وضوان الموضوع فهو مفهوم الانسان اندي هو
موضوع ذكرى والثالث وصف المحمول ومفهومه فهو مفهوم الحيوان
ههنا فحيث ان مفهوم كل جملة من المحسورات الاربع يرجع الى عقدين
مقد الوضع وهو اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعقد الحمل وهو

اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول والاول تركيب تقيدي بل
من قبيل الوسيلة الى حكم القضية والثاني تركيب تام خبري وهو حكم
القضية واتصاف ذات الموضوع بوصفه بالامكان العام الجامع الى
الفعل عند الفارابي فانه لو كان الامكان استعداداً بالكذب قولنا كل
انسان حيوان لدخول نفذة الانسان في الموضوع مع انه خارج
عن المحمول وهو الحيوان كما ذكره الفاضل العصام رحمه الله تعالى
وعند الشيخ اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل سواء كان الفعل
تحقيقاً او فرضياً كما قال السيلكوتي فانه لو كان الفعل تحقيقياً لزم ان لا
يصح تقسيم المحسورات الاربع الى الحقيقية والخارجية على مذهب
الشيخ بل ينحصر المحسورات الاربع في الخارجية مع ان التقسيم صحيح
عنده كما يصح عند الفارابي كما سيجي قبل ان منشأ الاختلاف وثمره
اختلاف بين المذهبين قولنا كل مركوب سلطان حار صادق على
مذهب الفارابي وكاذب على مذهب الشيخ اذا فرض عدم ركوب
السلطان على الحمار قطعاً وركوبه على الفرس بالفعل قلنا هذا القول
صادق على المذهبين لانه يصح التوفيق بينهما لأن مراد الفارابي
بالامكان هو الامكان الجامع للفعل لا الامكان الاستعدادي ولا الامكان
الذاتي و مراد الشيخ بالفعل هو الفعل الفرضي كما قال العلماء الاعلام
رحمهم الله تعالى واما صدق وصف المحمول على ذات الموضوع فقد
يكون بالضرورة وبالامكان وبالفعل وبالذات والى ما سيجي في بحث
الموجهات فملنا هذا البحث في شرحنا الموسوم بتدوير الاستدلال
على الاستدلالية في بيان شروط الاشكال بحسب الكيف وبحسب الكم
وبحسب الجهة فن اراد كمال الاطلاع فليراجع اليه ثم القضية الجملة
المستعملة في علم الحكمة مأخوذة في الاغلب بالاعتبارين الاول اعتبار
الحقيقة والثاني اعتبار الخارج واستعمال القضية الذهنية فيها نادرة
والقضية الطبيعية لا يعتبر فيها الحقيقة والخارج لانها لا يوجد فيها عقد
الوضع لكون الحكم فيها على طبيعة الموضوع ولعدم وجود ذات
الموضوع فيها ولا بد في الحقيقة وبعض الخارجية من عقد الوضع وتوقف

الحقيقية عليه فحينئذ لا يكون الطبيعية حقيقية ولا خارجية والتخصية
الحالية راجعة الى المحصورات لكونها في قوة الكلية ولكونها مؤلة
بالكلية وكذا المهمة راجعة الى المحصورات لكونها في قوة الجزئية
ولكونها مؤلة بالجزئية ولا يعتبر الحقيقة والخارج في الشرطية من حيث
انها شرطية وان ذهب الى اعتبارهما فيه فلذلك حصر المصير بيان تحقيق
معنى القضية الى المحصورات الاربع وقال البحث الثاني في تحقيق المحصورات
الح (قولنا كل ج ب يستعمل) اي هذا القول والاستعمال ذكر المفظ
وارادة المعنى (تارة) اي يستعمل هذا القول مرة بعد مرة اهني استعمال
تارة (بحسب الحقيقة) اي باقتضاء الحقيقة وباعتبارها اعلم ان عادة
القوم في تحقيق المحصورات وفي غيرها جرت بان يعبروا عن الموضوع
بج وعن المحصول بب حتى انهم اذا قالوا كل ج ب فكأنهم قالوا كل موضوع
محمول وانما فعلوا ذلك لفائدتين احدهما الاختصار فان قولنا كل
ج ب اخصر من كل انسان حيوان وهو ظاهر وثانيهما دفع توهم
الانحصار فانهم لو وضعوا للكلية الموجبة مثلا قولنا كل انسان
حيوان واجروا عليه احكام الحقيقة والخارج مثلا لمكان ان يذهب الوهم
الى ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة دون الموجبات الكلية السارة
فنصروا مفهوم القضية وجردوها عن المواد تبليها على ان الاحكام
الجارية عليها شاملة على جميع جزئياتها غير مقصورة على البعض
دون البعض حتى يكون قولنا كل ج ب بمنزلة القاعدة الكلية الموجبة
الكلية منطبقة على جميع جزئيات الموجبة الكلية بان يقال قولنا كل فرس
حيوان فهو كل ج ب وكل ج ب موجبة كلية فيتبع بطريق الصغرى
السهلة الحصول ان قولنا كل فرس حيوان موجبة كلية مثلا وقولنا
لاشي من ج ب بمنزلة القاعدة الكلية السالبة الكلية منطبقة على
جميع جزئيات السالبة الكلية بطريق ان يقال قولنا لاشي من الانسان
بحجر هو لاشي من ج ب وكل لاشي من ج ب سالبة كلية فيتبع بطريق
الصغرى السهلة الحصول قولنا لاشي من الانسان بحجر هو السالبة
الكلية وكذا قولنا بعض ج ب شاملة على جميع جزئيات الموجبة

الجزئية وكذا بعض ج ليس ب بمنزلة القاعدة الكلية السالبة الجزئية
منطبقة على افرادها بطريق ان يقال قولنا بعض الحيوان ليس بانسان
سالبة جزئية لان هذا القول بعض ج ليس ب وبعض ج ليس ب سالبة
جزئية فيتبع قولنا بعض الحيوان ليس بانسان سالبة جزئية كما
انهم في قسم التصورات اخذوا مفهومات الكلبيات الخمس من غير اشارة
الى مادة من المواد وبمحتوا عن احوالها بحثا مشاؤلا لجميع طبائع الاشياء
كقولنا كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ماهو
فهو جنس وكل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
في جواب ماهو فهو نوع مثلا فان الاول مشاؤل على جميع افراد
الجنس بطريق ان يقال ان الحيوان مقول على كثيرين مختلفين
بالحقايق في جواب ماهو وكل مقول على كثيرين مختلفين
بالحقايق في جواب ماهو فهو جنس فيتبع بطريق الصغرى السهلة
الحصول ان الحيوان جنس مثلا والثاني مشاؤل على جميع جزئيات النوع
بطريق ان يقال ان الانسان مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
في جواب ماهو وكل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
في جواب ماهو فهو نوع فيتبع بطريق الصغرى السهلة الحصول ان
الانسان نوع مثلا فلذلك صار مباحث هذا الفن قوانين منطبقة على
جميع الجزئيات كما قال قطب الدين الرازي عليه راحة الباري (ومعناه)
اي معنى قولنا كل ج ب يعني ان تعريف الموجبة الكلية الحقيقية (ان
كل ما لو وجد) اي لو فرض وجوده (كان) اي يلزم ان يكون المفروض
الوجود (ج) حال كونه (من الافراد الممكنة فهو) اي الموصوف
بكونه ج من الافراد الممكنة (بحيث اذا وجد) اي الموصوف بكونه
ج (كان) اي يلزم ان يكون الموصوف بالجمعية (ب) اي يلزم ان يكون
موصوفا ايضا بالباية والاتصاف بالجمعية عقد الوضع والاتصاف بالباية
عقد الحمل كقولنا كل عتقاء طائر فان الحكم فيه على كل الافراد المقروضة
فيكون موجبة كلية حقيقية وتعريف السالبة الكلية الحقيقية لاشي ما
لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث اذا وجد كان ب كقولنا لاشي

من العتقاء بحجر فان الحكم بسلب الجبرية عن الافراد المفروضة للعتقاء
وتعريف الموجبة الجزئية الحقيقية ان بعض ما لو وجد كان ج من الافراد
الممكنة فهو بحيث اذا وجد كان ب كقولنا بعض العتقاء طائر فان الحكم
فيه بايقاع الطائرية على بعض الافراد المفروضة للعتقاء وتعريف السالبة
الجزئية الحقيقية ليس بعض ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو
بحيث اذا وجد كان ب كقولنا بعض العتقاء ليس بحجر فان الحكم فيه
بسلب الجبرية عن بعض الافراد المفروضة للعتقاء وانما قيد الافراد بالامكان
لانها لو اطلقت لم يصدق الخمية الكلية سواء كانت موجبة او سالبة اما عدم
صدق الموجبة الكلية فلكون الموضوع اعم من المحمول لتناول الموضوع الى
الممكنات والامتناعات مع ان المحمول خاص بالممكنات فكما كان موضوع
الكلية الموجبة اعم من محمولها فيصدق نقيضها وكما صدق نقيضها
فيكون عينها كاذبة لئلا يلزم اجتماع النقيضين كما يكذب قولنا كل حيوان
انسان وكما يصدق نقيضه وهو قولنا بعض الحيوان ليس بانسان فاذا قلنا
مثلا كل انسان حيوان باعتبار عدم تقييد افراد الانسان بالامكان وباعتبار
اطلاقها سواء كانت الافراد ممكنة او متمنعة فنفرض دخول الجبر مثلا
في الانسان مع خروجه عن الحيوان فيثبت يصدق نقيضه وهو قولنا
بعض الجبر الذي فرض دخوله في افراد الانسان باعتبار عدم تقييدها
بالامكان فهو من حيث انه انسان ليس بحجر فظهر عدم صدق الموجبة
الكلية على كل فرد من افراد الموجبة الكلية واما عدم صدق
السالبة الكلية فانه اذا قلنا لاشي من الانسان بحجر باعتبار اطلاق
افراد الانسان فنفرض دخول الجبر في افراد الانسان فيثبت يصدق قولنا
بعض الجبر الذي فرض دخوله في افراد الانسان فهو حجر مع ان هذا
القول نقيض قولنا لاشي من الانسان بحجر فظهر عدم صدق السالبة
الكلية فلا يكون تقييد الافراد بالامكان في تعريف الحقيقية مستدركا كما
زعم البعض (اي كل ما هو ملزوم لج فهو ملزوم لب) يعني ان كل افراد
متصفة بوصف الموضوع بالضرورة الفرضية او التحقيقية فهي متصفة
بوصف المحمول بالضرورة لكون الضرورة والضرورة من قبيل الاتفاقات

الترادفة لكونهما بمعنى امتناع الانتكاس اعلم ان القوم عرفوا الموجبة
الكلية الحقيقية بكل ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث اذا وجد
كان ب ونقل صاحب الكشف هذا التعريف منهم وحل المتصلتين
الذكرتين في عقد الوضع وعقد الحمل على الزومية وفسرها بالزوم
مع ان مراد القوم من هاتين المتصلتين اعم من الزومية والاتفاقية لئلا
يلزم ان يخرج عن التعريف غير الضرورية المطلقة من الموجهات كالدائمة
المطلقة والشروطية والمرفقة مع انها من افراد المعرفة والمصنف تبع الى
صاحب الكشف وفسر المتصلتين المذكورتين في تعريف الحقيقية بالزوم
بقول اي كل ما هو ملزوم لج فهو ملزوم لب فريد عليهما ان تفسير المتصلتين
الواقعتين في تعريف القوم بالحقيقة بالزوم توجيه العبارة بما لا يرضى
صاحبها وقائلها وكل توجيه هذا شأنه فهو باطل فان تعريف الحقيقية
اذ فسر المتصلتان بالزوم لا يصدق على غير الضرورية المطلقة الحقيقية
من الموجهات انثقة عشر مع ان كل الموجهات الحقيقية من افراد المعرفة
فلا يكون التعريف جامعا ولا يمكن الجواب من هذا الاراد الا بتحمل الزوم
على الزوم العادي لكنه يخالف مذهب الميرانيين فان الزوم عند هم
عقلي وقد وقع في بعض النسخ كل ما لو وجد وكان ج بالواو العاطفة وهو
خطا فاحش لان كان ج لازم لوجود الموضوع على التفسير المذكور
ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم وبين الملزوم مع ان ذلك ليس بمشبه
ايضا على اهل العربية فان لو حرف شرط ولا بدله من جواب وجوابه
ليس قولنا فهو بحيث آء لانه خبر مبتدأ بل الجواب كان ج وجواب
الشرط لا يعطف عليه كما قال قطب الدين الرازي عليه رحمة الباري (و)
يستعمل قولنا كل ج ب (تارة) اي مرة بعد مرة اخرى (بحسب
الخارج) اي باقتضاء الخارج عن المشاعر من الحس المشترك والخيال
والواهمة والحافظة والقوى المتصرفة كما قال الحكماء ان هذه القوى هي
الحواس الخمس الباطنة مع انها راجعة الى الوجود ايات عند المتكلمين
كما قال المحقق الفخازي رحمه الله تعالى فيثبت ان الخارج عبارة عما يدرك
بواسطة الحواس الخمس الظاهرة (ومعناه) اي معنى قولنا كل ج ب



على هذا التقدير يعني ان تعريف الموجبة الكلية الخارجية (ان كل ج في الخارج) يعني ان كل افراد متصفة بوصف الموضوع بالفعل الحقيقي (سواء كان) ذلك الانصاف (حال الحكم) اي زمان الحكم (اوقبله) اي قبل حكم حاكم القضية (او بعده) اي بعد حكم حاكم القضية مثلا اذا قلت كل انسان حيوان فانصاف الاشخاص التي وجدت في الدنيا في هذا الزمان بوصف الانسانية بالفعل فهو حال الحكم وانصاف الاشخاص التي وجدت من زمان آدم عليه السلام الى هذا الزمان ولم يتبق زمان الحكم بل توفت قبل دقيقة واحدة بل قبل ثانية واحدة من ان تقول كل انسان حيوان بوصف الانسانية فهو قبل الحكم وانصاف الاشخاص التي ستوجد بعد ان تقول كل انسان حيوان الى آخر ايام الدنيا بوصف الانسانية فهو بعد الحكم (فهو) اي كل ج في الخارج (ب في الخارج) يعني ان الذات المتصفة بوصف الموضوع بطريق عقد الوضع بالفعل فهي متصفة بوصف المحمول بطريق عقد الحمل كقولنا الكواكب السبعة السيارة طالعة وتعريف السالبة الكلية الخارجية لاشئ من ج في الخارج سواء كان حال الحكم اوقبله او بعده فهو ب في الخارج كقولنا لاشئ من الكواكب السبعة السيارة بشجر وتعريف الموجبة الجزئية الخارجية بعض ج في الخارج سواء كان حال الحكم اوقبله او بعده فهو ب في الخارج كقولنا بعض الكواكب السبعة السيارة طالعة وتعريف السالبة الجزئية الخارجية ليس بعض ج في الخارج سواء كان حال الحكم اوقبله او بعده فهو ب في الخارج كقولنا ليس بعض الكواكب السبعة السيارة بطالعة اعلم ان اقسام تحقيق المحصورات الاولى اثنتان الاول حقيقية والثاني خارجية كما مر والاقسام الثانوية للمحصورات ثمانية وحاصل التقسيم ان الجملة المحصورة اما قضية حكم فيها على الافراد المفروضة واما قضية حكم فيها على الافراد الموجودة في الخارج وكل قضية حكم فيها على الافراد المفروضة فهي حقيقية وكل قضية حكم فيها على الافراد الموجودة في الخارج فهي خارجية فينتج ان الجملة المحصورة باعتبار التحقيق اما حقيقية واما خارجية

والحقيقية اما كل مالمو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث اذا وجد كان ب واما لاشئ مالمو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث اذا وجد كان ب واما بعض مالمو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث اذا وجد كان ب واما ليس بعض مالمو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث اذا وجد كان ب والخارجية اما كل ج في الخارج فهو ب في الخارج واما لاشئ من ج في الخارج فهو ب في الخارج واما بعض ج في الخارج فهو ب في الخارج واما ليس بعض ج في الخارج فهو ب في الخارج الاولى من الحقيقية موجبة كلية حقيقية والثانية منها سالبة كلية حقيقية والثالثة منها موجبة جزئية حقيقية والرابعة منها سالبة جزئية حقيقية والاولى من الخارجية موجبة كلية خارجية والثانية منها سالبة كلية خارجية والثالثة منها موجبة جزئية خارجية والرابعة منها سالبة جزئية خارجية وكل شئ شانه كذا ثمانية اقسام فالجملة المحصورة ثمانية اقسام وبقرير آخران الجملة المحصورة اما حقيقية واما خارجية والحقيقية اما قضية حكم فيها على كل الافراد المفروضة بالايقاع واما قضية حكم فيها على كل الافراد المفروضة بالانتزاع واما قضية حكم فيها على بعض الافراد المفروضة بالايقاع واما قضية حكم فيها على بعض الافراد المفروضة بالانتزاع فالاولى موجبة كلية حقيقية والثانية سالبة كلية حقيقية والثالثة موجبة جزئية حقيقية والرابعة سالبة جزئية حقيقية والخارجية اما قضية حكم فيها على كل الافراد الموجودة في الخارج بالايقاع واما قضية حكم فيها على كل الافراد الموجودة في الخارج بالانتزاع واما قضية حكم فيها على بعض الافراد الموجودة في الخارج بالايقاع واما قضية حكم فيها على بعض الافراد الموجودة في الخارج بالانتزاع فالاولى موجبة كلية خارجية والثانية سالبة كلية خارجية والثالثة موجبة جزئية خارجية والرابعة سالبة جزئية خارجية وكل شئ شانه كذا ثمانية اقسام فالجملة المحصورة ثمانية اقسام والنسب التي تبلغ بطريق التنازل او التصاعد الى ثمانية وعشرين بين الاقسام الثمانية بحسب الحمل فكلها ثابتن كلى ليصح تقسيم الجملة المحصورة

الى الاقسام الثمانية واما النسب التي تبلغ الى ثمانية وعشرين
بحسب التحقق فبعضها عام من وجه كما في بين الموجبة الكلية
الحقيقية وبين الموجبة الكلية الخارجية وبعضها عام مطلق وبعضها
تباين كلي فان هذا التقسيم تقسيم اعتباري بمعنى ضم قيود متخالفة فلا
يضر العموم من وجه والعموم المطلق اليه لان التباين بين الاقسام
بحسب المفهوم يكفي فيه كما قال سبحانه في زاده رحمه الله تعالى وانما
بين المص النسبة بحسب التحقق بين الموجبة الكلية الحقيقية وبين
الموجبة الكلية الخارجية من النسب الثمانية والعشرين بحسب
التحقق وحال السبعة والعشرين الباقية الى ذلك الطالب اهتماما
لا ذكيا نقال (والفرق بين الاعتبارين) اي بين اعتبار الحقيقة
وبين اعتبار الخارج (ظاهر) اي به يهي جلي بعد قوله
(فانه لو لم يوجد شيء) كائن (من المربعات في الخارج) اي او فرض
عدم وجود المربعات في الخارج وكذا لو فرض ان كل مربع موجود
في الذهن لزم ان (يصح ان يقال كل مربع شكل باعتبار الاول) اي
باعتبار الحقيقة (دون الثانية) اي دون اعتبار الخارج والمربع شكل
يعطيه خطوط اربعة اما صحة قولنا كل مربع شكل باعتبار الاول
دون الثاني فلان الحقيقة لا تقتضي وجود الموضوع في الخارج بل
يكفي وجود الموضوع في الذهن فيها فان الحقيقة ما يكون الحكم فيه
على الافراد القدرة ~~ككامل~~ (واو لم يوجد) اي شيء (من الاشكال
في الخارج الا) وجد (المربع) دون الاشكال السائرة لزم ان (يصح
ان يقال كل شكل مربع باعتبار الثاني) اي باعتبار الخارج (دون
الاول) اي دون اعتبار الحقيقة لان الخارجية تقتضي وجود الموضوع
فانها ما يكون الحكم فيه على الافراد الموجودة في الخارج بالتفعل فيثبت
بين الموجبة الكلية الحقيقية وبين الموجبة الكلية الخارجية عموم
من وجه ولا بد فيه من ثلث مواد فالاولى مادة الاجتماع والاخرى مادتا
الافتراق فالثال الاول مادة افتراق الحقيقة من الخارجية والثاني
مادة افتراق الموجبة الكلية الخارجية عن الموجبة الكلية الحقيقية

اقول مادة افتراق الموجبة الكلية الحقيقية عن الموجبة الكلية الخارجية
كقولنا كل غنقاء طائر فان الحكم فيه بالطير ان على الافراد المفردة ومادة
افتراق الموجبة الكلية الخارجية عن الموجبة الكلية الحقيقية كقولنا كل
فلك متحرك فان الحكم فيه بالحركة هو على الافلاك التسعة الموجودة
في الخارج عند الحكماء المتبعة مثل بطليموس ومادة اجتماعهما كقولنا
كل انسان حيوان فان الحكم فيه هو على الافراد الانسان مطلقا سواء
كانت موجودة في الخارج بالتفعل كالذوات التي وجدت قبل الحكم
وتوجد حال الحكم ومستوجد بعد الحكم او ممكنة بالامكان الذي مثل
الانسان الشبيه بالغنقاء فظهر ان قولنا كل انسان حيوان مادة اجتماعها
سميع من فصول بعض العلماء ان قوله والفرق بين الاعتبارين آه جواب
عن نقض التقسيم بانتفاء الشرط الثالث وهو التباين بين الاقسام فثأمل
حق التأمل تل تصوير النقض وتصوير الجواب (و) اطلع (على
هذا) اي على تعريف الموجبة الكلية الحقيقية وعلى تعريف الموجبة
الكلية الخارجية (قس) انت معاني (المحصورات الباقية) الست
من السالبة الكلية الحقيقية ومن الموجبة الجزئية الحقيقية والسالبة الجزئية
الحقيقية ومن السالبة الكلية الخارجية والموجبة الجزئية الخارجية والسالبة
الجزئية الخارجية الى مفهومهما كما فعلناه في تصوير التقسيم وكما بدنا سور
الموجبة الكلية وهو كلمة كل في قوله كل ما لو وجد كان ج آه وفي قوله كل
ج في الخارج آه الى سور السالبة الكلية والى سور الموجبة الجزئية والى
سور السالبة الجزئية فافهم وقال بعض الفضلاء ان قوله على هذا متعلق
الى قوله قس والقاء فيه جواب الشرط المحذوف بل فاء جزائية ولا يجوز
تقديم معمول الجزاء عليه الا ان يقال ان هذا القول من قبيل قوله تعالى
وربك فكبر اقول ان القاء في الآية الكريمة ليست جزائية بل عاطفة
وقوله تعالى فكبر معطوف على فعل مقدر وتقدير الآية الكريمة اي
وعظم ربك فكبر كما قال المحققين من المفسرين فظهر ان القاء في قول
المصنف قس عاطفة وقوله قس معطوف على محذوف وهو قولنا اطلع
وقوله على هذا متعلق الى هذا المحذوف فلا غبار في عبارة المصنف

اعلم ان هذه النسب الثمانية والعشرين بين الاقسام الثمانية المذكورة هي
مع قطع النظر عن العدول والتحصيل في الاقسام الثمانية المذكورة
فاذا اعتبر العدول والتحصيل فيها فبعض النسب منها ليس كذلك فتأمل
حق التأمل تل والقاعدة في تشكيل الجدول اذا اريد بيان النسب الاربع
بين الاشياء اما ان يكون العمل من المبدأ الى المنتهى واما ان يكون من
المنتهى الى المبدأ فان كان العمل من المبدأ فالجدول بطريق التنازل كما
في ذلك الجدول وان كان العمل من المنتهى الى المبدأ فالجدول بطريق
التصاعد فظهر ان ذلك الجدول بطريق التنازل لان الموجبة الكلية
الحقيقية فيه نسبت اولى الا السبعة المذكورة بعدها من السالبة
الكلية الحقيقية الى السالبة الجزئية الخارجية ثم نسبت السالبة الكلية
الحقيقية الى الستة المذكورة بعدها من الموجبة الجزئية الحقيقية الى السالبة
الجزئية الخارجية ثم نسبت الموجبة الجزئية الحقيقية الى الخمسة المذكورة
بعدها من السالبة الجزئية الحقيقية الى السالبة الجزئية الخارجية فالملح
على نسبة هذه الثلاثة الى ما بعدها فقس نسبة الاربعة الباقية من
السالبة الجزئية الحقيقية والموجبة الكلية الخارجية والسالبة الكلية
الخارجية والموجبة الجزئية الخارجية الى ما بعدها على نسبة تلك الثلاثة
الى ما بعدها والنون المذكورة في الجدول تحت القضايا اشارة الى الثابتين
الكلين والطاء مع العين اشارة الى العموم المطلق والجيم اشارة الى
العموم والمخصوص من وجه فافهم (المبحث الثالث) اي الانفاظ التي
وقعت حصص معينة نوعية وجزأ معيناً نوعياً من الرسالة الشعبية كائنة
(في بيان العدول والتحصيل) اي في المعدولة والمحصلة (حرف السلب)
اي اداة السلب اما ان يكون جزءاً من الموضوع واما ان يكون جزءاً من
المحمول واما ان يكون جزءاً من الموضوع والمحمول جميعاً واما
ان لا يكون جزءاً لشيء منهما و(ان كان) حرف السلب (جزءاً من
الموضوع كقولنا الاصحى جاداً او) ان كان حرف السلب جزءاً (من المحمول)
كقولنا الجاد لا عالم (او) ان كان حرف السلب (جزءاً منهما) اي من الموضوع
والمحمول جميعاً كقولنا الاصحى لا عالم (سميت القضية معدولة) لعدم
من الوجود الى العدم المقيد في الموضوع والمحمول (موجبة كانت)

القضية (اوسالبة) انما قيد القضية المدولة بكونها موجبة كانت اوسالبة
فقال موجبة كانت اوسالبة دفعا لتوهم انحصار المدولة الى
الموجبة وانما ترك مثال المدولة الطرفان لكونه مذكورا في مثال
المدولة الموضوع والمدولة المحمول لانه اذا جعل مثال المدولة
الموضوع صفري ومثال المدولة المحمول كبرى بان يقال الاخرى جاد
والجاد لا عالم فينتج القياس المنتظم من الضرب الاول من الشكل الاول
مثال المدولة الطرفان وهو قولنا الاخرى لا عالم فلذا لم يذكر صريحا كما
قال القاضل العصام عصمه الله تعالى ثم اعلم ان قول المص ان كان حرف
السلب جزءا من الموضوع آه هو الشرطية المرددة المقدم فانه ذكر اداة الترتيد
وهي كلمة اوبين ثلثة مقدم والانساب ان يجعل هذه الشرطية ثلث شرطيات
ويجعل هذه الشرطيات الثلث كبريات ثلث للصغرى المنفصلة المطوية
التي هي ذوات اجزاء اربعة كما ذكرناه بان يقال في تصوير القياس
ان الجملة باعتبار العدول والتحصيل اما ان يكون حرف السلب جزءا
من الموضوع واما ان يكون جزءا من المحمول واما ان يكون جزءا منهما
جميعا واما ان لا يكون جزءا لشيء منهما فان كان حرف السلب جزءا من
الموضوع سميت القضية الجملة معدولة الموضوع موجبة كانت اوسالبة
وان كان حرف السلب جزءا من المحمول سميت القضية معدولة المحمول
موجبة كانت اوسالبة وان كان حرف السلب جزءا من الموضوع والمحمول
جميعا سميت القضية معدولة الطرفين موجبة كانت اوسالبة فينتج القياس
المنتظم من الطريق السادس من الافتراضي ومن الصغرى المنفصلة ومن
الكبريات المتصلة الثلث فالقضية الجملة باعتبار العدول والتحصيل اما
سميت معدولة الموضوع موجبة كانت اوسالبة واما سميت معدولة المحمول
موجبة كانت اوسالبة واما سميت معدولة الطرفين موجبة كانت
وسالبة واما ان لا يكون حرف السلب جزءا لشيء منهما ويضم
قوله الاخرى وان لم يكن جزءا لشيء منهما آه كبرى الى هذه النتيجة
فينتج المطالب بالذات وهو ان القضية الجملة باعتبار العدول والتحصيل
اما الموجبة المدولة الموضوع واما السالبة المدولة الموضوع واما الموجبة
المدولة المحمول واما السالبة المدولة المحمول واما الموجبة المدولة

الطرفان واما السالبة المدولة الطرفان واما محصلة واما سالبة بسيطة
وكل شيء شانه كذا ثمانية اقسام فاجلية باعتبار العدول والتحصيل ثمانية
اقسام ولا يخفى على من له ادنى معرفة لمساك القياس (وان لم يكن)
حرف السلب (جزا لشيء منهما) اى من الموضوع والمحمول والشيء
هنا عبارة عن الموضوع والمحمول بقريضة قوله منهما (سميت) اى القضية
الجملية (محصلة ان كانت) القضية الجملية (موجبة) لكون كل واحد
من الطرفين وجوديين (و) سميت (بسيطة ان كانت) القضية الجملية
(سالبة) والبسيط اما حقيقى وهو مالا جزئه واما اضافى وهو ما يكون
افن جزا كما قال العصام رحمه الله تعالى وقال الحسين الميضى في شرحه
على هداية الحكمة ان للبسيط ثلثة معان الاول مالا جزئه والثانى
ما يكون اقل جزا والثالث ما لا يكون مرصفا فاذا علمت هذه فاعلم ان
السالبة المحصلة سميت بسيطة بمعنى ما يكون اقل جزا فان حرف السلب
واحد في السالبة البسيطة وفي السالبة المعدولة اكثر من واحد فاعلم ان يكون
المراد هنا بالبسيطة اضافيا بمعنى ما يكون اقل جزا مثال المحصلة كقولنا
كل انسان حيوان ومثال السالبة البسيطة كقولنا لا شيء من الانسان
يخبر (والاعتبار بالحساب القضية وسلبها) اى العبرة في كون القضية
موجبة وسالبة (بالنسبة الشبوتية والسلبية) اى باقتناع النسبة
وانتراعها (لا بطريق القضية) الجملة والطرفان ههنا عبارة عن الموضوع
والمحمول بقريضة البحث (فان قولنا كل مالىس بحى فهو لا عالم موجبة
مع ان طرفيها) اى مع ان طرفي هذه القضية (عديميان) فان الحكم
فيها بثبوت الاعمالية لكل ماصدق عليه انه ليس بحى فتكون موجبة وان
اشتمل طرفاها على حرف السلب (وقولنا لا شيء من المتحرك يساكن سالبة مع
ان طرفيها) اى هذه القضية (وجوديان) فان الحكم فيها بسلب الساكن
عن كل ماصدق عليه المتحرك فتكون سالبة وان كان طرفاها وجوديين وقوله
والاعتبار آه رد لبعض المشبهين من حيث قالوا ان الالتفات في ايجاب
القضية وفي سلبها الى وجودية الطرفين وعديتهما بطريق المعارضة
التقديرية تصوير المعارضة عكسا ان الالتفات في ايجاب القضية وسلبها
اما الى وجودية الطرفين وعديتهما واما بالنسبة الشبوتية والنسبة

السلبية لكن الالتفات في ايجابها وسلبها الى النسبة الثبوتية والنسبة السلبية فينتج من الطريق الثالث من الاستثنا في ليس الالتفات في ايجاب القضية وسلبها الى وجودية الطرفين وعدميتها كما اشتبه البعض وقوله فان قولنا كل ما ليس بحي آه دليل المقدمة الوضعية وتصوير الاثبات هكذا انه لما كان قولنا كل ما ليس بحي فهو لا عالم موجبة مع ان الطرفين عديان وكان قولنا لاشي من المتحرك يساكن ساكنا مع ان الطرفين وجوديان فيزوم ان الالتفات في ايجاب القضية وسلبها الى النسبة الثبوتية والنسبة السلبية لكن كان قولنا كل ما ليس بحي فهو لا عالم موجبة وقولنا لاشي من المتحرك يساكن سالبه فينتج من الطريق الاول من القياس الاستثنائي عين المقدمة الواضحة وهي قولنا الالتفات في الايجاب والسلب الى النسبة الثبوتية والنسبة السالبة فظهر ان الالتفات في الايجاب والسلب ليس الى وجودية الطرفين وعدميتها بل الالتفات فيهما الى ايقاع النسبة وانتزاعها اعلم ان العدول والتحصيل يعتبران في الشرطية كما يعتبران في الجملة وان قال البعض انهما لا يعتبران في الشرطية وذلك لانها اما ان يكون فيها اداة السلب جزأ من المقدم او جزأ من التالي او جزأ منهما جميعا واما ان لا يكون جزأ لشي منهما فان كانت جزأ من المقدم فالقضية الشرطية معدولة المقدم كقولنا كلما لم يكن الشمس طالعة كان الليل موجودا وان كانت جزأ من التالي فالشرطية معدولة التالي كقولنا كلما كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا وان كانت جزأ منهما جميعا فالشرطية معدولة الطرفين كقولنا كلما لم يكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا وان لم تكن جزأ لشي منهما جميعا سميت الشرطية محصلة ان كانت موجبة وسميت بسيطة ان كانت سالبة سمع هكذا من فحول بعض العلماء وتقرر آخر ان الجملة باعتبار العدول والتحصيل اما ما يكون فيه اداة السلب جزأ من الموضوع واما ما يكون فيه اداة السلب جزأ من المحمول واما ما يكون فيه اداة السلب جزأ منهما جميعا واما ما لا يكون فيه اداة السلب جزأ لشي منهما فالاول معدولة الموضوع وهي اما موجبة واما سالبة مثال الموجبة مامر ومثال السالبة قولنا لاشي من اللاحي بعالم والتالي معدولة المحمول وهي اما موجبة مثالها مامر واما سالبة مثالها قولنا لاشي من الانسان

بلا عالم والثالث معدولة الطرفين وهي اما موجبة مثالها مامر واما سالبة مثالها قولنا لاشي من اللاحي بلا جاد والرابع محصلة وهي اما موجبة مثالها قولنا كل انسان حيوان واما سالبة مثالها قولنا لاشي من الانسان شحير ونسب سالبها بسيطة كما مر فينتج من الطريق الخامس من الاقتراضي ومن الصغرى المفصلة ومن الكبريات الجمليات الاربعة ان الجملة باعتبار العدول والتحصيل اما موجبة معدولة الموضوع واما سالبة معدولة الموضوع واما موجبة معدولة المحمول واما سالبة معدولة المحمول واما موجبة معدولة الطرفين واما سالبة معدولة الطرفين واما محصلة واما سالبة بسيطة وكل شي شأنه كذا ثمانية اقسام فالجملة باعتبار العدول والتحصيل ثمانية اقسام والنسب بحسب الحمل بين الاقسام الثمانية تبلغ الى ثمانية وعشرين بطريق التنازل وهو المشهور او بطريق التصاعد وهو الغير المشهور وكل واحد من هذه النسب تباين كلي والا لم يصح تقسيم الجملة الى هذه الاقسام لان الشرط الثالث للتقسيم حقيقيا او اعتباريا هو التباين الكلي بحسب المفهوم بين الاقسام كما بين في محله ولتظهر هذه النسب لم يذكرها المصنف هنا وكذا النسب بحسب التحقق بين هذه الاقسام الثمانية تبلغ الى ثمانية وعشرين بطريق التنازل او التصاعد وذكر المصنف النسبة بين السالبة البسيطة وبين الموجبة المعدولة المحمول من بين ثمانية وعشرين نسبها لوقوع كمال الاشتباه بينهما واحال غيرها الى ذكره الطائفة انهما اذا عكيا فقال (والسالبة البسيطة) وهي ما لا يكون اداة السلب جزأ من الموضوع والمحمول (اعلم من الموجبة المعدولة المحمول) وهي ما يكون اداة السلب جزأ من المحمول والبسيط عنها بمعنى ما يكون اقل جزأ فهو اضافي وليس بمعنى مالا جزؤه وهو حقيقي كما مر (اصدق السلب) اي تحقق سلب المحمول عن نفس الامر كما قال بعض الافاضل من ان نفس الامر في السالبة التي لم يوجد موضوعها بمنزلة ذات الموضوع لكون المراد من موضوع الجملة التي هي مستعملة في العلوم ذاتا ومن محمولها مفهومها والا لم يتحقق الجملة المحصورة وان قال البعض ان السالبة التي لم يوجد موضوعها غير مستعملة في العلوم لكن هذا القول غير معتبر عند المصنف كما يشهد

هذا الجدول بطريق التنازل وان كان الانسب الى قول المص والسالبة
 البسيطة اعم آه ان يكون الجدول بطريق التصاعد لانه ذكر السالبة
 البسيطة في الابتداء فبحسب السالبة البسيطة لمبدئية الجدول مع انها
 منتهى الاقسام لكن طريق التصاعد في الجدول غير مشهور والنون في
 هذا الجدول اشارة الى تبيان كلى والطاء مع العين اشارة الى الاعم
 المطلق وكذا الطاء مع الحاء المعجمة اشارة الى الاخص المطلق والجم
 الى العموم من وجه مجمع من خول بعض الاسانيد ان قوله والسالبة
 البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول جواب عن نقض التقسيم
 بانقضاء الشرط الثالث للتقسيم والتقسيم قسمان الاول اعتباري وهو ضم
 اقسام متخالفة الى القسم وشرطه الحصر والمنع والتباين بين الاقسام
 بحسب المفهوم فقط وليس التباين بحسب التحقق شرطه والثاني حقيقي
 وهم ضم اقسام متباينة الى القسم وشرطه الحصر والمنع والتباين بين
 الاقسام بحسب الحمل وبحسب التحقق معا وبين التقسيم الحقيقي والتقسيم
 الاعتباري عموم وخصوص من وجه بحسب التحقق ومادة اجتماعهما
 تقسيم الخلية باعتبار العدول والتحصيل الى الاقسام الثمانية مثلا فان بين
 بعض الاقسام تباين كلى بحسب الحمل وبحسب التحقق معا وبين بعضها
 عموم مطلق وعموم من وجه بحسب التحقق كما عرفت في الجدول فبحسب
 يكون التقسيم المذكور مثلا لمادة اجتماعهما ومادة افتراق التقسيم
 الاعتباري عن التقسيم الحقيقي مثل تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى
 المطابقة والتضمن والالتزام فان بين هذه الاقسام عموم مطلق كما في بين
 المطابقة والتضمن وبين المطابقة والالتزام ومن وجهه كما في بين التضمن
 والالتزام بحسب التحقق وتباين كلى بحسب الحمل فيكون التقسيم
 المذكور مثلا لمادة افتراق الاعتباري عن الحقيقي ومادة افتراق التقسيم
 الحقيقي عن الاعتباري مثل تقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والى
 غيرها وزعم السائل ان هذا التقسيم حقيقي فاورد النقض عليه بانقضاء
 التباين الكلى بين الاقسام بحسب التحقق فاجاب المص بقوله والسالبة
 البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول ومنع ورود النقض مستقدا

يكون التقسيم المذكور اعتبارية فانه يكفي فيه التمايز بحسب المفهوم بين الاقسام كما بين في محله فظهر ان قوله والسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول فهو بيان الفرق بينهما بحسب التحقق (و) اما (الفرق بينهما) اي بين السالبة البسيطة وبين الموجبة المعدولة المحمول (في اللفظ) فواقع وثابت (اما) الفرق اللفظي بينهما (في) القضية الخلية (الثلاثية فالفضية) الخلية (موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب) اي على اداة السلب كقولنا زيد هو ليس بكاتب او لا كاتب او هو غير كاتب ربط الرابطة ما بعدها من اداة السلب مع المحمول الى الموضوع (وسالبة ان اخرت) الرابطة (عنها) اي عن حرف السلب يعني اداة السلب لتسلطها على الرابطة مع المحمول كقولنا زيد ليس هو بكاتب (واما) الفرق اللفظي بينهما (في) القضية الخلية (الثانية) هو راجع (بالنية) يعني ان الرابطة وهي اللفظ الدال على النسبة الحكيمة ان قدمت على اداة السلب في النية فالفضية الخلية الثانية موجبة معدولة المحمول وان اخرت الرابطة عن اداة السلب في النية فهي سالبة بسيطة (او) راجع (بالاصطلاح) اي راجع الى عادة القوم (على تخصيص لفظه غير ولا بالايجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط او بالعكس) اي عكس هذا الاصطلاح والشايع المشهور ان كلمة ليس مستعملة في السالبة غالباً ولاو غير ودون وامثالها مستعملة في الايجاب المعدول (البحث الرابع) اي الالتفات الواقعة جزأ من الرسالة كائنة (في التقضا بالموجبة) والقضية الخلية الموجهة ما اشتملت على الجهة والجهة المقبوذة عبارة عن اللفظ الدال على الكيفية الثابتة في نفس الامر وهذه الكيفية عبارة عن مادة القضية والجهة المعقولة عبارة عن حكم العقل في القضية المعقولة والجهة في الشرطية المتصلة هي الزوم والاتفاق وفي المتصلة هي العناد والاتفاق فان ما بقي الجهة الى المادة فالفضية صادقة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحيوانية ضرورية لذوات المتصفة بالانسانية لان الضرورة بمعنى امتناع الانفكاك وانفكاك الحيوانية عن ذوات الانسان مادامت متصفة بالانسانية فهو ممتنع فبحسب كون الجهة مطابقة الى مادة

القضية فيكون قولنا كل انسان حيوان بالضرورة صادقة وان لم يطابق الجهة الى المادة فالفضية كاذبة كقولنا كل انسان حيوان لا بالضرورة (لا بد لنسبة المحمولات الى الموضوعات) اي ويلزم البتة لتعلق وصف المحمولات الى الذوات المتصفة بوصف الموضوعات (من كيفية) وهي هيئة في شئ لا تقتضي لذاته قسمة ولا نسبة ونقلت تلك الكيفية من هذا المعنى الى مادة القضية الخلية والى جهتها بطريق ان يشبه احوال النسبة التامة الخيرية كالضرورة والدوام والفعل الى هيئة الشئ في التعلق فان هيئة الشئ تتعلق به كما تعلقت احوال النسبة التامة الخيرية اليها وبطريق ان تسمى تلك الكيفية مادة القضية وجهة القضية وما قيل من ان الاطلاق العام من قبيل الفعل ومن مقولة الفعل وليس من مقولة الكيف فلا يكون جهة القضية فلا يكون المطلقة العامة من الموجهات تشبيها لها فهو ليس بشئ فان الاطلاق العام الذي بمعنى الفعل من قبيل احوال النسبة التامة الخيرية مع ان الكيفية منقولة الى احوال النسبة التامة الخيرية فبحسب الاطلاق العام من جهة القضية الخلية فيكون المطلقة العامة من الموجهات حقيقة لا تشبيها لها (ايجابية) كانت النسبة (اوسلبية كالضرورة) وهي امتناع الانفكاك (والدوام) وهو شمول النسبة (واللا ضرورة واللا دوام) والضرورة اما ضرورة ذاتية كالضرورة المطلقة واما ضرورة وصفية بسيطة كالشرطة العامة واما ضرورة وصفية مركبة كالشرطة الخاصة واما ضرورة وقتية كالوقتية واما ضرورة منتشرة كالمنتشرة والدوام اما دوام ذاتي كالدائمة المطلقة واما دوام وصفي بسيط كالعرفية العامة واما دوام وصفي مركب كالعرفية الخاصة واللا ضرورة اما الوجودية الالزامية واما إمكانية عامة واما إمكانية خاصة واللا دوام اما مطلقة عامة واما وجودية لادائمة فحينئذ ان قوله كالضرورة والدوام واللا ضرورة واللا دوام شامل على ثلثة عشر جهة فيكون الكاف الكائن للتشثيل في قوله كالضرورة مستدر كالا فائدة فيه وما قيل ان الكاف ههنا لتعليل وليس للتشثيل

فهو ليس بشئ لأن التعليل يقتضي وجود العلول وهنا لا يوجد العلول
 اللهم إلا أن يقال أن الكاف ههنا لتمثيل لما تلقى الجهة سواء كانت مشهورة
 كالثلاثة عشرة التي ذكرت في هذا الكتاب أو غير مشهورة وقيل أن الجهات
 الغير المشهورة مالا تهم ولا تخصي لكنها داخلية في الثلاثة عشرة المشهورة
 المذكورة في هذه الرسالة (وتسمى تلك الكيفية مادة القضية) الجملة
 ولا يلزم أن يكون أجزاء القضية أربعة عند القدماء وخمسة عند المتأخرين
 لأنها من قبيل احوال النسبة وإن عدت مادة القضية في نفس الامر
 كإلا يكون السور جزءاً من القضية لأنه لبيان كية افراد الموضوع (واللفظ
 الدال) أي على تلك الكيفية (يسمى) أي اللفظ الدال (جهة القضية)
 يعني أن جهة القضية هي اللفظ الدال على الكيفية الثابتة في نفس الامر
 والحاصل كما أن للموضوع والمحمول والنسبة وجودات في نفس
 الامر وعند العقل فهذا الاعتبار صارت هذه الثلاث أجزاء للقضية
 المعقولة كذلك وجودات في اللفظ حتى صارت أجزاء للقضية الملفوظة
 وكذلك أن كية النسبة لها وجود في نفس الامر ووجود عند
 العقل ووجود في اللفظ فالكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر
 هي مادة القضية والكيفية الثابتة لها في العقل هي الجهة المعقولة
 والعبارة الدالة عليها هي الجهة الملفوظة ولما كانت السور العقلية
 والألفاظ الدالة عليها لا يجب أن تكون مطابقة الأمور الثابتة في نفس
 الامر لم يجب مطابقة الجهة للمادة فكما إذا وجدنا شجراً هو إنسان
 واحسنا به من بعيد فرمما يحصل منه في عقولنا صورة إنسان فم
 نعب عنه بالإنسان ورمما يحصل منه صورة فرس فنعب عنه بالفرس
 فلشج ووجود في نفس الامر ووجود في العقل أما مطابقة أو غير
 مطابقة ووجود في العبارة أمافي عبارة صادقة أو كاذبة فلذلك أن كية
 نسبة الحيوان إلى الإنسان لها ثبوت في نفس الامر وهي الضرورة
 وفي العقل واللفظ فإن مطابقتها الكيفية المعقولة والعبارة الملفوظة كانت
 القضية صادقة والأكذبت لأحالة كما قال قطب الدين الرازي عليه
 راحة الباري أعلم أن القضايا الموجهة غير محصورة في عدد لكن القضايا

الموجهة المشهورة مختصرة في ثلث عشرة فلذا قال (والقضايا الموجهة
 التي جرت العادة بالبحث عنها) أي من القضايا الموجهة (وعن أحكامها)
 أي عن أحكام القضايا الموجهة من التناقض والعكس المستوي (ثلاثة
 عشر قضية منها) أي من ثلث عشرة قضية (بسيطة) والبسيطة ههنا ضافي
 بمعنى ما يكون أقل جزأ وليس بسيطاً حقيقياً بمعنى ما لا جزأ له كما مر غير
 مرة (وهي) أي القضية البسيطة (التي) أي حلية موجهة (حقيقتها
 إيجاب فقط أو سلب فقط) يعني أن البسيطة حلية موجهة معناها إيجاب
 النسبة فقط أو انتزاع النسبة فقط مثال الموجهة قوا نساكل إنسان حيوان
 بالضرورة فإن معناه ليس الإيقاع الحيوانية للإنسان ومثال السالبة
 قوانا لاشئ من الإنسان بحجر بالضرورة فإن حقيقتها ليست الانتزاع
 الحبرية عن الإنسان (ومنها) أي من القضايا الموجهة الثلاثة عشرة
 قضية حلية (مركبة وهي) أي المركبة (التي) أي حلية موجهة (تركيب
 حقيقتها) أي تركيب معناها (من إيجاب وسلب) أي من إيقاع النسبة
 وانتزاع النسبة كقوا نساكل إنسان ضاحك بالإطلاق العام لادائماً
 فإن معناه إيقاع الضحك للإنسان بالفعل لادائماً وإنما قال حقيقتها
 ولم يقل لفظها لأن يصدق تعريف المركبة إلى الممكنة الخاصة كقوا نساكل
 إنسان كاتب بالإمكان الخاص فإنه لم يكن في لفظها تركيب من الإيجاب
 والسلب لكن حقيقتها ومعناها مركب من ممكنة عامة موجهة ومن
 ممكنة عامة سالبة فإن هذا القول مركب من قواناكل إنسان كاتب
 بالإمكان العام ومن قوانا لاشئ من الإنسان بكاتب بالإمكان العام و
 حاصل التقسيم هكذا أن الجملة الموجهة أماموجهة حقيقتها إيجاب فقط
 أو سلب فقط وأماموجهة تركيب حقيقتها من إيجاب وسلب فالأولى
 بسيطة والثانية مركبة وكل شئ شأنه كذا فسمان ونوعان فالوجهة
 باعتبار الافراد والتركيب فسمان ونوعان (والبساطت) أي البسيطة
 (الأولى) منها هي (الضرورية المطلقة وهي) أي الضرورية المطلقة
 (التي) أي حلية موجهة بسيطة (يحكم فيها) أي في تلك الموجهة
 البسيطة (بضرورة ثبوت المحمول للموضوع) أي يحكم ويتركب انتزاع

انفكاك وقوع نسبة المحمول الى الموضوع عنه (اوسلبه) اي سلب
المحمول (عنه) اي عن الموضوع يعني انه يدرك امتناع انفكاك انتزاع
نسبة المحمول الى الموضوع عنه (مادام ذات الموضوع موجودا)
فالوجبة (كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان) فان الحكم فيه بضرورة
ثبوت الحيوانية لافراد الانسان (و) السالبة كقولنا (بالضرورة
لاشي من الانسان بحجر) فان الحكم فيه بضرورة سلب الجبرية
عن الذوات المنصفة بالانسانية وقوله بضرورة ثبوت الموضوع
الخ احتراز عن الممكنة العامة والمطلقة العامة وقوله مادام
ذات الموضوع موجودا احتراز عن المشروطة العامة وان قال البعض
قوله مادام الخ احتراز عن الضرورة الازلية كقولنا الله تعالى عالم
بالضرورة فان الحكم فيه بضرورة ثبوت ازالة العلم لله تعالى وهذا التعريف
حدثنا لان قوله التي جنس قريب وقوله بضرورة ثبوت المحمول الخ فصل
قريب وكل مركب منهما حدثنا وتسميتها بالضرورة لاشتغالها على الضرورة
وبالطاقة اعدم التقييد والبيضة (الثانية) منها هي (الدائمة المطلقة وهي)
اي الدائمة المطلقة (التي) اي حلية موجهة بسيطة (بحكم فيها)
اي في تلك الحلية الموجهة البسيطة (بدوام ثبوت المحمول الموضوع)
والدام عبارة عن شمول النسبة وهو احتراز عن المطلقة العامة فانها
نفوض الدائمة المطلقة كما سيجي في احكام القضايا ان شاء الله تعالى
وكذا احتراز عن الضرورية والممكنة فافهم (اوسلبه) اي بدوام سلب
المحمول (عنه) اي عن الموضوع (مادام ذات الموضوع موجودا)
واحتراز به عن العرفية قائما مقيدة بشرط وصف الموضوع وتسميتها
بالدائمة لاشتغالها على الدوام وهو فصلها وهو يميزها بكسر اليا
والدائمة المطلقة مميزة بفتح اليا فيكون التسمية من قبيل تسمية الميزة
باسم المميز (ومثاله ايجابا وسلبا مامر) اي مثال الدائمة المطلقة ايجابا
وسلبا هو مثال الضرورية المطلقة ايجابا وسلبا اما مثال الوجبة
فهو مثل قولنا دائما كل انسان حيوان فان الحكم فيه بدوام ثبوت
الحيوانية للذوات المنصفة بالانسانية واما مثال السالبة فهو مثل

فولنا لاشي من الانسان بحجر دائما فان الحكم فيه بدوام سلب
الجبرية عن افراد الانسان وانما قال ومثاله ايجابا وسلبا مامر ولم يذكر
مثالا آخر لها اشارة الى عادة اجتماع الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة
لان الدائمة المطلقة تحقق في جميع اشياء الضرورية المطلقة فانها اعم
من الضرورية المطلقة مطلقا بحسب التحقق لانها عبارة عن شمول النسبة
والضرورية المطلقة عبارة عن امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع
ففي تحقق امتناع انفكاك النسبة تحقق شمول النسبة وليس متى تحقق
شمول النسبة تحقق امتناع انفكاك النسبة بل قد يكون اذا تحقق شمول
النسبة تحقق امتناع انفكاك النسبة كما في قولنا كل انسان حيوان
بالضرورة اودائما وقد لا يكون اذا تحقق شمول النسبة تحقق امتناع
انفكاك النسبة كما لا يتحقق امتناع انفكاك النسبة في قول الحكماء كل
ذلك متحرك دائما واما النسبة بينهما بحسب المفهوم وبحسب الحمل فهي
تباين كلي والاول يصح التقسيم لانفاء الشرط الثالث للتقسيم الاعتباري
وهو تباين كلي بين الاقسام بحسب المفهوم فقط فيه كما سبق
والبيضة (الثالثة) هي (المشروطة العامة وهي) اي
المشروطة العامة (التي) اي حلية موجهة بسيطة (بحكم فيها) اي
في تلك البسيطة (بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه) اي
سلب المحمول (عنه) اي عن الموضوع (بشرط) ان يكون ذات
الموضوع متصفا (ووصف الموضوع) اي ان يكون لوصف الموضوع
دخل في تحقق الضرورة وقوله بشرط ان يكون آد احتراز عن الضرورية
المطابقة وتسميتها بالمشروطة لاشتغالها على الشرط فيكون التسمية من قبيل
تسمية المشروط باسم الشرط وتسميتها بالعامية لكونها اعم من المشروطة
الخاصة كما سيجي فوجبها (كقولنا بالضرورة كل كاتب محرر الاصابع
مادام كاتب) فان الحكم فيه بضرورة حركة الاصابع على الذوات
المتصفة بالكتابة بشرط ان يكون تلك الذوات متصفة بالكتابة بالفعل
ولا فلا معنى لضرورة حركة الاصابع الى ذات الكاتب (و) السالبة
كقولنا (بالضرورة لاشي من لكانت يساكن الاصابع مادام كاتب)

قوله لانها عبارة عن
شمول النسبة آد اثبات
الملازمة بطريق الانتاج
بان يقال كلما تحقق
الضرورية المطلقة
يتحقق الدائمة المطلقة
لان الضرورية المطلقة
امتناع انفكاك النسبة
والدائمة المطلقة شمول
النسبة وامتناع انفكاك
النسبة لا يوجد
بدون شمول النسبة
فينتج من جفته صفرا الى
ان الضرورية المطلقة
لا توجد بدون الدائمة
المطلقة ويجعل هذه
النتيجة مقدماتا يجعل
الشرطية تاليا ويقال
كلما يوجد الضرورية
المطلقة بدون الدائمة
ففي تحقق الضرورية
المطلقة يتحقق الدائمة
المطلقة فيستثنى عن
القدم ويقال لكن لا يوجد
الضرورية المطلقة بدون
الدائمة المطلقة فينتج
قولنا كلما تحقق الضرورية
المطلقة يتحقق الدائمة
المطلقة وهو المطلوب
كما سيجي في لواحق
القياس

فان الحكم فيه بضرورة سلب ساكن الاصابع عن الذوات المتصفة
بالكتابة بشرط ان يكون تلك الذوات متصفة بالكتابة بالفعل والافلا
معنى لسلب سكون الاصابع بالضرورة عن ذات الكاتب واما المشروطة
العامة بالمعنى الثاني فقد عرفها بعض الفضلاء بالصفة التي حكم فيها
بضرورة الثبوت والسلب في جميع اوقات ثبوت الوصف اعم من ان يكون
لوصف مدخل في تحقق الضرورة او لا فهي غير مشهورة والمشروطة
بالمعنى الاول اعم من الضرورية والدائمة من وجه فان ذات الموضوع
قد تكون عين وصفه وقد تكون غيره وان انحدر كان المادة مادة الضرورة
صدقت اقتضابا للثبوت كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او دائما
او مادام انسانا وان تغاير فان كان انما ضرورة ولم يكن للوصف
مدخل في تحقق الضرورة صدقت الضرورية والدائمة بدون المشروطة
كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة فان وصف الكتابة لا مدخل لها
في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب وان لم تكن مادة الضرورة
الذاتية والدوام الذاتي وان كان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت
المشروطة العامة بالمعنى الثاني بدون الضرورية المطلقة والدائمة
المطلقة كافي المثال المذكور فان تحرك الاصابع ليس بضروري ولا دائم
لذات الكاتب بل بشرط الكتابة كما قال قطب الدين الرازي عليه راحة
الباري واما المشروطة بالمعنى الثاني فهي اعم من الضرورية المطلقة مطلقا
غداة الاجتماع كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او مادام انسانا
ومادة افتراقها كقولنا كل كاتب متحرك الابع بالضرورة مادام كاتبا
واعم من الدائمة المطلقة من وجه ومادة الاجتماع كقولنا كل انسان
حيوان دائما او مادام انسانا ومادة افتراق الدائمة المطلقة عن المشروطة
العامة بالمعنى الثاني كقولنا الحكماء كل ذلك متحرك دائما ومادة افتراق
المعنى الثاني منها نترك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام
كاتب اعم من المشروطة لعدم المعنى الاول مطلقا غداة الاجتماع كائنا
المذكور في المتن ومادة افتراق المعنى الثاني عن المعنى الاول كقولنا كل
كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتبا بالضرورة (الضرورة) (الضرورة)

العامة وهي (اي العرفية العامة) التي (التي) حالية موجهة بسيطة (بحكم)
فيما (اي في تلك الحالية الموجهة البسيطة) بدوام ثبوت المحمول
للموضوع (و) بدوام (سلبه) اي سلب المحمول (عنه) اي عن الموضوع
(بشرط وصف الموضوع) اي بشرط ان يصف ذات الموضوع بوصفه
وقوله بشرط وصف الموضوع احتراز عن الدائمة المطلقة اما تسميتها
بالعرفية فلان العرف يفهم هذا المعنى من سالتها اذا اطلقت حتى اذا قيل
لا شيء من الائم بمسابقة يفهم العرف ان المسابقة مطلوب من الذات
المتصفة بالدائمة مادامت موصوفة بالدائمة فلما اخذ هذا المعنى من العرف
نسب اليه واما تسميتها عامة فلانها اعم من العرفية الخاصة التي هي
من المركبات وهي اعم من المشروطة العامة عبارة عن الضرورة الوصفية البسيطة
الوصفي البسيط والمشروطة العامة عبارة عن الضرورة الوصفية البسيطة
ففي تحققت الضرورة الوصفية البسيطة تحققت الدوام الوصفي
البسيط من غير عكس وكذا اعم من الضرورية والسائلة مطلقا لانه اذا
صدق الضرورة او الدوام في جميع اوقات الذات صدق الدوام في جميع
وقات الوصف ولا ينعكس بالنعكس والافتراق بالافتراق لانظفي
تافهم كما ذكره قطب الدين رحمه تعالى والبسيطة (الخاصة) هي
(المطلقة العامة وهي) اي المطلقة العامة (التي) اي حالية موجهة
بسيطة (بحكم فيها) اي في تلك البسيطة والحكم ههنا بمعنى نسبة
تامة خبرية (بثبوت المحمول) اي وقوع المحمول (للموضوع وسلبه) اي سلب
المحمول (عنه) اي عن الموضوع (بالفعل) والفعل عبارة عن الاطلاق العام
والاطلاق العام عبارة عن الفعل وهو خروج الشيء من العدم الى التحقق
ومثالة القوة وهي تهيئ شيء كقولنا الكلب يهيئ عليه راحة الباري اما
تسميتها بالذاتية فلانها اذا لم تقيد بقيد من الضرورة والدوام ومن اللا ضرورة
واللدوام تفهم منها فعلية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوم النسبة
المعلقة سميت بها واما تسميتها بالعامة فلانها اعم من الوجودية اللادائمة
والوجودية اللازمة وهي اعم مطلقا من التسمية الاربع السابقة لانه

قوله فانها عبارة
عن الدوام الوصفي
البسيط آيات الملازمة
بطريق الاتساع كما
عرفت فيما سبق

تحقق الضرورة أو الدوام بحسب الذات أو بحسب الوصف تحققت
 فعلية النسبة وهي المطلقة العامة من غير عكس فافهم فالوجبة (دعونا
 بالاطلاق العام كل إنسان متنفس) فإن الحكم فيه بفعلية ثبوت التنفس
 لذوات المتصفة بالإنسانية (و) السالبة كقولنا (بالاطلاق العام لاشئ
 من الإنسان متنفس) فإن الحكم فيه بفعلية سلب التنفس عن افراد
 الإنسان فيكون مطلقة عامة سالبة لاحالة والبسيطة (السادسة)
 هي (الممكنة العامة وهي) الممكنة العامة (التي) أي حلبية موجهة
 بسيطة (يحكم فيها) في تلك البسيطة (بارتفاع الضرورة المطلقة)
 أي يدرك سلب الضرورة المطلقة (عن الجانب) أي عن الطرف
 (اصناف) الحكم والطرف المخالف للحكم في الوجبة هو السلب
 وفي السالبة هو الايجاب وقوله بارتفاع الضرورة أي احتراز عن الضرورية
 لأنها تقيض الممكنة العامة كما سيجي في احكام القضايا وقوله عن الجانب
 المخالف احتراز عن الممكنة الخاصة لأن الحكم فيها بارتفاع الضرورة
 المطلقة عن الجانبين كما سيجي وتسميها بالممكنة لاشتمالها على الامكان
 وتسميتها بالعامة لأنها اعم مطلقا من الممكنة الخاصة وهي من المركبات
 فالوجبة (كقولنا بالامكان العام كل نار حارة) فإن معناه ان سلب الحرارة
 عن النار ليس بضروري (و) السالبة كقولنا (بالامكان العام لاشئ
 من النار بارد) فإن معناه ان ايجاب البرودة للنار ليس بضروري وهي
 اعم من المطلقة العامة مطلقا لانه متى تحققت الموجبة المطلقة العامة فلا بد
 من ان لا يكون السلب ضروريا وسلب ضرورة السلب هو ممكنة
 عامة موجبة فتي تحققت الموجبة المطلقة العامة تحققت الموجبة الممكنة
 العامة من غير عكس لغوى لجواز ان يكون الايجاب ممكنا ولا يكون واقعا
 اصلا وكذلك متى تحققت السالبة المطلقة العامة لم يكن الايجاب ضروريا
 وسلب ضرورة الايجاب هو ممكنة عامة سالبة فتي تحققت السالبة المطلقة
 العامة تحققت السالبة الممكنة العامة من غير عكس لجواز ان يكون السلب
 ممكنا غير واقع واعم من القضايا الباقية مطلقا لأن المطلقة العامة اعم منها
 مطلقا والاعم من الاعم من الشئ اعم من ذلك الشئ (واما المركبات

مسبب) أي المركبات سبعة فالمركبة (الاولى) منها هي (المشروطة
 الخاصة وهي) أي المشروطة الخاصة (المشروطة العامة) يعني البسيطة
 التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط
 وصف الموضوع (مع قيد اللا دوام بحسب الذات) وانما قيد اللا دوام
 بحسب الذات لأن المشروطة العامة عبارة عن الضرورة بحسب الوصف
 والضرورة بحسب الوصف دوام بحسب الوصف والدوام بحسب الوصف
 يمنع ان يقيد بالادوام بحسب الوصف لئلا يلزم التناقض فاذا قيد الادوام
 تقيدا صحيحا فلا بد من ان يقيد بحسب الذات حتى يكون النسبة فيها
 ضرورية ودائمة في جميع اوقات وصف الموضوع لادائمه في بعض اوقات ذات
 الموضوع كاذكره القبط رحمه الله تعالى (وهي) أي المشروطة الخاصة
 (ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً
 لادائمه فتركيبها) أي تركيب الموجبة المشروطة الخاصة حاصل (من
 موجبة مشروطة عامة) من (سالبة مطلقة عامة) كما يكون قولنا بالضرورة
 كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً في المثال المذكور وهو الجزء
 الاول منها مشروطة عامة موجبة وقولنا لادائمه في المثال المذكور
 وهو الجزء الثاني منها عبارة عن المطلقة العامة السالبة اعلم ان شرط
 تركيب القضايا المركبة بحسب الكيف اختلاف الجزئين بالايجاب والسلب
 وبحسب الكم اتفاقهما في الكلية والجزئية ولو لم يختلفا بالايجاب
 والسلب لم يتحقق التركيب بل يكون الجزآن من قبيل القضايا المتجاورة
 وكذا لو لم يتفقا في الجزئية والكلية لم يتحقق التركيب بل يكون
 الجزآن من قبيل القضايا المتجاورة والجزء الاول منها موجبة والثاني
 سالبة ان كانت المركبة موجبة كما في المثال المذكور والجزء الاول منها
 سالبة والجزء الثاني موجبة ان كانت المركبة سالبة كما سيجي والحكم
 في القضية الاولى من جزئي المركبة والقضية الثانية منها بمنزلة القيد
 فان العقل جوهر بسيط لا يدرك الحكمين في القضية الواحدة في آن واحد
 (وان كانت) أي المشروطة الخاصة (سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ
 من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائمه فتركيبها) أي تركيب

السالبة لشروطه العامة حاصل (من سالبه شروطه عامة ومن موجهه مطلقة عامة) فان قولنا في المثال المذكور بالضرورة لاشئ من الكاتب يساكن الاصابع مادام كاتباً مشروطه عامة سالبه وقولنا لادائماً عبارة عن مطلقة عامة موجهه فيكون تركيب سالبته من هاتين القنيتين وهي مبان تباين كلياً بالضرورة والدائمه المطلقتين لانها مقيدة بالادوام بحسب الذات وهو مبان لادوام بحسب الذات وهو ظاهر ومبان بالضرورة بحسب الذات لان الضرورة بحسب الذات اخص من الادوام بحسب الذات كما مر في بيان النسب بين البساط ونقيض الاعم وهو الادوام بحسب الذات ههنا لانه نقيض الادوام بحسب الذات الذي هو عبارة عن الدائمه المطلقة فهو مبان لعموم الاخص الذي هو ههنا بالضرورة بحسب الذات التي هي عبارة عن الضرورية المطلقة فظهر ان بين المشروطه الخاصه وبين الضروريه ولدائمه المطلقتين تبايناً كلياً بحسب التحقق كما يكررين تلك القضايا الثلاث تباين كلياً بحسب الحمل وبحسب المفهوم فافهم وهي اخص من المشروطه العامة لانه مقيدة بالادوام بحسب الذات والمشروطه العامة مطلقة والتقيده اخص من المضائق فتكون اخص منها وكذا اخص من القضايا الثلاث الباقية لانها اعم من المشروطه العامة والمركبه (الثانيه) منها هي (العرفيه خاصه) وهي اي العرفيه الخاصه (العرفيه العامه) يعني الحمايه البسيطه الموجهه التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع (مع قيد الادوام بحسب الذات) قائمه التقيده بحسب الذات سبقت في المشروطه الخاصه (وهي اي العرفيه الخاصه) (ان كانت) اي العرفيه الخاصه (موجهه فتركيبها) اي تركيب الموجهه العرفيه العامه حاصل (من موجهه عرفيه عامه ومن سالبه مطلقة عامه وان كانت) اي العرفيه الخاصه (سالبه فتركيبها) اي تركيب السالبه العرفيه الخاصه حاصل (من سالبه عرفيه عامه ومن موجهه مطلقة عامه ومثالها) اي مثال العرفيه الخاصه ايجاباً (وسلباً مأمراً) اي مثال المشروطه الخاصه ايجاباً او سلباً هو الذي مر في المشروطه العامه من قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً ومن قولنا لاشئ من الكاتب يساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً وهي

اعم مطلقاً من لشروطه الخاصه بحسب التحقق لان المشروطه الخاصه عبارة عن الضرورة بحسب الوصف لادائماً والعرفيه الخاصه عبارة عن الدوام بحسب الوصف فتتحقق الضرورة بحسب الوصف لادائماً تحقق الدوام بحسب الوصف لادائماً من غير عكس ومبان بالضرورة والدائمه المطلقتين على ما سلف واعم من المشروطه العامه من وجه لتصادفهما في مادة المشروطه الخاصه ولصدق المشروطه العامه في مادة الضرورية المطلقة بدونها ولصدقها بدون المشروطه العامه اذا كان الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة واخص من العرفيه العامه لان التقيده اخص من المطلق وكذا اخص من المطلقة العامه ومن الممكنه العامه لكونهما اعم من العرفيه العامه واعلم ان وصف الموضوع في المشروطه والعرفيه الخاصتين يجب ان يكون وصفاً مفارقاً لذات الموضوع فانه لو كان دائماً ووصف المحمول دائماً بدوام وصف الموضوع كان وصف المحمول دائماً لذات الموضوع وقد كان لادائماً بحسب الذات هذا خلاف كمال قطب ابن الرازي رحمه الله عليه والمركبه (الثالثه) منها هي (الوجوديه اللا ضروريه وهي) اي الوجوديه اللا ضروريه (المطلقة العامه) اي البسيطه التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل (مع قيد اللا ضروريه بحسب الذات) وانما قيد اللا ضروريه بحسب الذات احترازاً عن الحقيقه الممكنه اللا ضروريه لانها عبارة عن المطلقة العامه المقيدة باللا ضروريه بحسب الوصف وهي غير مشهوره فان استعمالها في العلوم الحكيمه فادرة وادار القطب الى ندره استعمالها حيث قال وام يعتبروا هذا التركيب ولم يعرفوا احكامها (وهي) اي الوجوديه اللا ضروريه (ان كانت) اي الوجوديه اللا ضروريه (موجهه فقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها) اي تركيب الوجوديه اللا ضروريه (من موجهه مطلقة عامه و) (من سالبه ممكنه عامه) فان قولنا في المثال المذكور كل انسان ضاحك بالفعل مطابقه عامه موجهه وقولنا بالضرورة عبارة عن ممكنه عامه سالبه (وان كانت) اي الوجوديه اللا ضروريه (سالبه فقولنا لاشئ من الانسان يضاحك

بالفعل سالبه مطلقه عامه وقولنا بالضرورة عبارة عن موجب ممكنه
 عامه وهى اعم مطلقا من الخاصتين لانه متى تحققت الضرورة والدوام بحسب
 الوصف لادائما تحقق فعلية النسبة لبالضرورة من غير عكس كلى
 ومباينه للضرورة المطلقة لتقيدها باللا ضرورة واعم من الدائمة من وجه
 لتصادقهما في مادة الدوام الخالى عن الضرورة واصدق الدائمة بدونها
 في مادة الضرورة وبالعكس في مادة اللادوام وكذا اعم من وجه من
 المشروطة والعرفية العامين لتصادقهما في مادة المشروطة الخاصة
 ولصدقهما بدونها في مادة الضرورة ولصدقهما بدونها في مادة اللادوام
 بحسب الوصف واخص مطلقا من المطلقه العامه لخصوص المقيد ومن
 الممكنه انعام لانها اعم من المطلقه العامه كذا ذكره القطب رحمه الله
 تعالى والمركبة (الرابعة) منها هى (اوجودية اللا دائمة وعى)
 اى الوجودية اللا دائمة (المطلقه العامه) اى القضية البسيطة
 التى يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه بالفعل (مع قيد
 اللادوام بحسب الذات) قوله مع قيد اللادوام آه احتراز عن الوجودية
 اللا ضرورية وقال العصام عصمه الله تعالى خست الوجودية اللادائمة
 باسم المطلقه الاسكندرية تيسيرا لها عن المطلقه العامه كذا ذكر
 العصام عصمه الله تعالى فى تحشيه المطلقه العامه فى بحث البسائط فن
 اراد الاطلاع فليراجع الى هذه التحشيه (وهى) الوجودية اللا دائمة
 (سواء كانت) اى الوجودية اللا دائمة (موجبه اوسالبة فتركيبها)
 اى تركيب الوجودية اللا دائمة حاصل (من مطلقتين عامتين احدهما)
 اى احدى المطلقين العامتين (موجبه والاخرى سالبه ومثلها) اى
 مثال الوجودية اللا دائمة (ايضا اوسلبا مامرا فى الوجودية
 اللا ضرورية من قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما من قولنا لاشئ
 من الانسان بضاحك بالفعل لادائما وهى اخص من الوجودية
 اللا ضرورية مطلقا لانه متى تحققت المطلقان تحققت مطلقه
 وبمكنه بخلاف العكس واعم من الخاصتين مطلقا لانه متى تحققت
 الضرورة او الدوام بحسب الوصف لادائما تحقق فعلية النسبة لادائما

وهى الوجودية اللا دائمة من غير عكس كلى ومباينه للضرورة
 والدائمة المطلقين على مامر غير مرة واعم من العامين من وجه لتصادقهما
 في مادة المشروطة الخاصة واصدقهما بدونها في مادة الضرورة وبالعكس
 حيث لادوام بحسب الوصف واخص مطلقا من المطلقه العامه ومن
 الممكنه العامه وذلك ظاهر كما قال القطب رحمه الله تعالى والمرصبة
 (الخامسة) منها هى (الوقية وهى) اى الوقية (الثى) اى حلية
 موجهة مركبة (يحكم فيها) اى فى تلك الموجهة (بضرورة ثبوت المحمول
 للموضوع اوسلبه) اى بضرورة سلب المحمول (عنه) اى عن الموضوع
 (فى وقت) اى فى زمان (معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا)
 كل واحد من الثبوت والسلب (باللادوام بحسب الذات) قوله
 بضرورة ثبوت آه احتراز عن الوجودية اللا ضرورية وقوله معين
 من اوقات آه احتراز عن المنتشرة وقوله مقيدا باللادوام بحسب الذات
 احتراز عن البسائط (وهى) اى الوقية (ان كانت) اى الوقية
 (موجبه كقولنا بالضرورة كل فر متخفف وقت حيلولة الارض بينه
 وبين الشمس لادائما) دخول كلمة كل على القمر انما هو باعتبار افراده
 القضية لانه كلى فرضى فان القمر كوكب ذو محقق والشمس كوكب درى
 فيكون كليين فرضيين منحصرين على فرد شخصى والانحساف عند اهل
 الهيئة عبارة عن زوال نور القمر والانكشاف عبارة عن زوال نور الشمس وان
 اطلق كل واحد منهما على زوال نور الشمس عند اهل اللغة لكن المراد
 ههنا مذهب اهل الهيئة والالم يكن المثال مطابقا لثبوتها فافهم (فتركيبها)
 اى تركيب الموجبة الوقية حاصل (من موجبة وقية مطلقه) بسيطة
 غير مشهورة فان استمالها فى علم الحكمة من حيث انها تكون فى احكام
 القضايا ومن حيث انها تكون جزأ اوليا من الوقية المركبة وتعرفها معلوم
 من تعريف الوقية (و) من (سالبه مطلقه عامه) فان قولنا فى المثال
 المذكور بالضرورة كل فر متخفف وقت حيلولة الارض بينه
 وبين الشمس موجبة وقية مطلقه وقولنا لادائما عبارة عن مطلقه

عامة سالبة وهي قولنا لاشئ من القمر ينخسف بالاطلاق
(وان كانت) اي الوقتية (سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من القمر
ينخسف وقت التربع لادائما فتركيبها) اي تركيب السالبة الوقتية
حاصل (من سالبة وقتية مطلقة ومن موجبة مطلقة عامة) وقد يقال
وقت التربع وزمان التربع اذا كان القمر مرصفا في اليوم الثامن بل في اليوم
الرابع واليوم الثاني والعشرين بل اليوم السادس والعشرين من كل
شهر ولا ينخسف القمر في ثمانية ليال او اربعة ليال من اول كل شهر وآخر كل
شهر من الشهور عند اهل الهيئة لتجربة منهم لكن لا يعلم القيب الا الله
تعالى وهي اخص من الوجوديين عبارتان عن الاطلاق لادائما وهو
الوجودية اللادائمة وعن الاطلاق بالضرورة وهو الوجودية
اللا ضرورية فتنى تحقت الوقتية بتحقيق الوجوديين ولا يعكس فتكون
اخص مطلقا منهما واخص من الخاصتين من وجده لانه اذا تحققت
الضرورة بحسب الوصف فان كان الوصف ضروريا بالذات الموضوع
في شئ من الاوقات تحققت القضايا الثلاث التي هي الوقتية والخاصتان
كقولنا بالضرورة كل منخسف مظلم مادام منخفا لادائما او بالتوقيت
لادائما فان الانخساف لما كان ضروريا لذوات المتصفة بالانخساف ولما
كان الاظلام ضروريا للانخساف كان الاظلام ضروريا لذوات الموصوفة
بالانخساف في وقت اتصاف افراد المنخسف بالانخساف وان لم يكن
الوصف ضروريا بالذات الموضوع تحققت الخاصتان دون الوقتية
كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائما فان
الكتابة لمسلم تكن ضرورية لذوات الموصوفة بالكتابة في وقت
من الاوقات لم يكن متحرك الاصابع الضروري بحسب الكتابة ضروريا
لافراد الكاتب في وقت ما فلا يتحقق الوقتية في المثال الثاني واذا لم
يتحقق الضرورة بحسب الوصف ولا الدوام بحسب الوصف لم
يتحقق الخاصتان ويتحقق الوقتية كما في قولنا كل منخسف وقت
حيلولة الارض بينه وبين الشمس لادائما هذا اذا فسرنا الشرط
بالضرورة بشرط الوصف واما اذا فسرنا بالضرورة مادام الوصف

تكون الشرط الخاصة اخص من الوقتية مطاقا لانه متى تحقق
الضرورة في جميع اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف بعض اوقات
الذات تحققت الضرورة في بعض اوقات الذات من غير عكس كلي والوقتية
مبينة للضرورة والدائمة المطلقتين واعلم من العامتين من وجه لتعاضدهما
في الشرط الخاصة ولصدفهما بدونها في مادة الضرورة وبالعكس حيث
لادوام بحسب الوصف واخص مطلقا من المطلقة العامة والممكنة العامة
وذلك ظاهر والمركبة (السادسة) منها هي (المنتشرة وهي) اي
المنتشرة (التي يحكم فيها) اي في تلك المركبة (بضرورة المحمول
للموضوع او) بضرورة (سلبه) اي سلب المحمول (عنه) اي
عن الموضوع (في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع مقبدا)
كل واحد من الثبوت والسلب (بالادوام بحسب الذات) والتقييد بغير
معين احتراز عن الوقتية والتقييد بحسب الذات احتراز عن الحيزية الممكنة
اللا ضرورية كما في الوقتية (وهي) اي المنتشرة (ان كانت) اي المنتشرة
(موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متفلس في وقت ما لادائما فتركيبها)
اي تركيب الموجبة المنتشرة حاصل (من موجبة منتشرة مطلقة) بسيطة غير
مشهورة كالوقتية المطلقة البسيطة الغير المشهورة كما مر في الوقتية (و)
من (سالبة مطلقة عامة) فان قولنا في المثال بالضرورة كل انسان متفلس
في وقت ما موجبة منتشرة مطلقة وقولنا لادائما سالبة مطلقة عامة
(وان كانت) اي المنتشرة (سالبة كقولنا لاشئ من الانسان يتفلس
في وقت ما لادائما فتركيبها) اي تركيب السالبة المنتشرة حاصل (من)
سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة (اعلم ان الوقتية المطلقة
والمنتشرة المطلقة بسيطتان غير معدودتين في البسائط حكم في احدهما
بالضرورة في وقت معين وفي الاخرى بالضرورة في وقت ما فالاولى سميت
وقتية لاعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقيدها بالادوام او
اللا ضرورة والاخرى منتشرة لانها لم يتمين وقت الحكم فيها احتمل
الحكم كل وقت فيكون منتشرا في الاوقات وسميت مطلقة لانها غير مقيدة
بالادوام واللا ضرورة وهي مبينة للدائمتين واخص من وجده من العامتين

واخص مطلقا من المطابقة العامة واخص مطلقا من الممكنة العامة واخص من وجه من الخاصتين واخص مطلقا من الوجوديتين واخص مطلقا من الوقية واخص مطلقا من الممكنة الخاصة والمركبة (السابعة) منها هي (الممكنة الخاصة وهي) اي الممكنة الخاصة (التي) اي حلية موجهة مركبة (يحكم فيها) اي في تلك المركبة (بارتفاع الضرورة المطلقة) اي بسلبها (من جانبي الوجود والعدم) اي عن طرفي الايجاب والسلب قوله بارتفاع الضرورة الخ احتراز عن الضرورية المطلقة وقوله عن جانبي الوجود والعدم احتراز عن الممكنة العامة (فهى) اي الممكنة الخاصة (سواء كانت) اي الممكنة الخاصة (موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب) فانه مركب من موجبة ممكنة عامة وهي قولنا لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان العام وان لم يكن في لفظه تركيب من الايجاب والسلب لكن في معناه تركيب منهما (اوسالبة كقولنا بالامكان الخاص لاشئ من الانسان بكاتب) فانه مركب من ممكنة عامة سالبة ومن ممكنة عامة موجبة وان لم يكن في لفظه تركيب لكن في معناه تركيب من السلب والايجاب (فتركيبها) اي تركيب الممكنة الخاصة حاصل (من ممكنين فامثين احدهما موجبة والاخرى سالبة) فان الممكنة الخاصة الموجبة مركبة من موجبة ممكنة عامة ومن سالبة ممكنة عامة وسالبة الممكنة الخاصة مركبة من ممكنة عامة سالبة ومن موجبة ممكنة عامة فتكون مركبة من ممكنين فامثين احدهما موجبة والاخرى سالبة وتسميتها بالممكنة لاحتوائها على الامكان وتسميتها بالخاصة لكونها اخص من الممكنة العامة وهي اعم مطلقا من سائر المركبات ومباينة للضرورة المطلقة واعم من الدائمة والعائتين والمطلقة العامة من وجه انصادقها في مادة الوجودية الا ضرورية ولصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لا خروج للممكن من القوة الى الفعل وبالعكس في مادة الضرورة واخص مطلقا من الممكنة العامة قد ظهر ان الممكنة العامة اعم القضايا الموجهة والممكنة الخاصة اعم المركبات والضرورية المطلقة اخص البسائط والشروط

الخاصة اخص المركبات على وجه كما قال القطب رحمه الله تعالى وتصوير تقسيم الموجهة ان الحلية الموجهة اما بسيطة واما مركبة والبسيطة اما ما يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا واما ما يحكم بدوام ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا واما ما يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه بشرط وصف الموضوع واما ما يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه بشرط الوصف واما ما يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه بالفعل واما ما يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب الخالف للحكم فالاولى هي الضرورية المطلقة والثانية هي الدائمة المطلقة والثالثة هي المشروطة العامة والرابعة هي العرفية العامة والخامسة المطلقة العامة والسادسة الممكنة العامة وكل شئ شانه كذا ستة انواع فينتج قولنا البسيطة ستة انواع والمركبة اما المشروطة العامة المقيدة بالادوام بحسب الذات واما العرفية العامة مع قيد الادوام بحسب الذات واما المطلقة العامة مع قيد الادوام بحسب الذات واما المطلقة العامة مع قيد الادوام بحسب الذات واما ما يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه في وقت معين مع قيد الادوام بحسب الذات واما ما يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه في وقت غير معين مع قيد الادوام بحسب الذات واما ما يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة من جانبي الوجود والعدم فالاولى هي المشروطة الخاصة والثانية هي العرفية الخاصة والثالثة الوجودية واللا ضرورية والرابعة الوجودية الدائمة والخامسة الوقية والسادسة المنتشرة والسابعة الممكنة الخاصة وكل شئ شانه كذا سبعة انواع فالركبة سبعة انواع والستة مع السبعة ثلاثة عشر قضية موجهة فالحلية الموجهة اقسامها ثلاثة عشر مع قطع النظر عن المشروطة العامة بالمعنى الثاني واقسام الموجهة مع المشروطة العامة بالمعنى الثاني كما ذكرها القطب رحمه الله تعالى اربعة عشر اما النسب بين الثلاثة عشر بحسب الحمل والمفهوم فتبلغ

الى ثمانية وسبعين وكلها بحسب الحمل تبين كلى والا لم يصح التقسيم
لانتهاء الشرط الثالث للتقسيم وهو التباين بين الاقسام كما مر غير مرة
وكذا النسب بين الثلاثة عشر بحسب التحقق تبلغ الى ثمانية وسبعين
فبعض النسب بحسب التحقق تبين كلى وبعضها عموم مطلق وبعضها
عموم من وجه فان هذا التقسيم اعتبارى يكفي فيه التمايز بين الاقسام
بحسب المفهوم ولا يضره العموم المطلق والعموم من وجه بين الاقسام
كما مر غير مرة واما النسب بين الاربعة عشر عند اعتبار المشروطة
العامه بالمعنى الثانى فتبلغ الى واحد وتسعين اما بحسب الحمل فكلها
تبين كلى ليكون التقسيم الى اربعة عشر صحيحا واما بحسب التحقق
فبعضها عموم وخصوص مطلقا وبعضها عموم وخصوص من وجه
وبعضها تبين كلى فظهر ان تقسيم الموجهة الى ثلثة عشر مع قطع النظر
عن المشروطة بالمعنى الثانى والى اربعة عشر باعتبار المعنى الثانى فهو
مادة اجتماع التقسيم الحقيقى والتقسيم الاعتبارى فان الاقسام المذكورة
بينها بحسب الحمل تبين كلى وبحسب التحقق اما عموم مطلق واما عموم من وجه
واما تبين كلى فانهم ومن اراد الاطلاع على تفصيل النسب بحسب
التحقق بين الاقسام فليراجع الى الجدول الذى بطريق التنازل

مبدأ الجدول

ضرورية مطلقة	ناشئة مطلقة	مشروطة بالاول	مشروطة بالثاني	عقبة عامة	مطلقة عامة	ممكنة عامة	شروط عامة	عقبة خاصة	وجودية خاصة	وجودية لا دائمة	وقفية	منشئة	ممكنة خاصة
ضرورية مطلقة	ناشئة مطلقة	مشروطة بالاول	مشروطة بالثاني	عقبة عامة	مطلقة عامة	ممكنة عامة	شروط عامة	عقبة خاصة	وجودية خاصة	وجودية لا دائمة	وقفية	منشئة	ممكنة خاصة
مشروطة بالاول	مشروطة بالثاني	عقبة عامة	مطلقة عامة	ممكنة عامة	شروط عامة	عقبة خاصة	وجودية خاصة	وجودية لا دائمة	وقفية	منشئة	ممكنة خاصة		
مشروطة بالثاني	عقبة عامة	مطلقة عامة	ممكنة عامة	شروط عامة	عقبة خاصة	وجودية خاصة	وجودية لا دائمة	وقفية	منشئة	ممكنة خاصة			
عقبة عامة	مطلقة عامة	ممكنة عامة	شروط عامة	عقبة خاصة	وجودية خاصة	وجودية لا دائمة	وقفية	منشئة	ممكنة خاصة				
مطلقة عامة	ممكنة عامة	شروط عامة	عقبة خاصة	وجودية خاصة	وجودية لا دائمة	وقفية	منشئة	ممكنة خاصة					
ممكنة عامة	شروط عامة	عقبة خاصة	وجودية خاصة	وجودية لا دائمة	وقفية	منشئة	ممكنة خاصة						
شروط عامة	عقبة خاصة	وجودية خاصة	وجودية لا دائمة	وقفية	منشئة	ممكنة خاصة							
عقبة خاصة	وجودية خاصة	وجودية لا دائمة	وقفية	منشئة	ممكنة خاصة								
وجودية خاصة	وجودية لا دائمة	وقفية	منشئة	ممكنة خاصة									
وجودية لا دائمة	وقفية	منشئة	ممكنة خاصة										
وقفية	منشئة	ممكنة خاصة											
منشئة	ممكنة خاصة												

شرح الجدول

والطاء مع العين اشارة الى الاعم المطلق وكذا الطاء مع الخاء المججمة اشارة الى الاخص المطلق والجيم اشارة الى العموم والخصوص من وجد والنون اشارة الى التباين الكلي ورتبنا هذا الجدول بطريق التنازل بان تبدأ من الضرورية المطلقة وان امكن تشكيل الجدول المذكور بطريق التصاعد وطريق التصاعد في تشكيل الجدول في النسب الاربعة غير مشهور فلذلك رتبنا هذا الجدول بطريق التنازل لان يكون ضبط النسب وهي واحد وتسعون بين الاقسام الاربعة عشر باعتبار المشروطة العامة بالمعنى الثاني في الموجهات سهلا للطلاب لكن الانسب بالحق ان يترتب الجدول على ثمانية وسبعين نسباً لان المص لم يعتبر الى المشروطة العامة بالمعنى الثاني ولم يدها من الموجهات بل عد المص بالمشروطة العامة بالمعنى الاول من الموجهات وجعل اقسام الموجهات ثلثة عشر والنسب بين الثلثة عشر تبلغ الى ثمانية وسبعين وح لا يناسب هذا الجدول لمسالك المصنف بل يناسب لمسالك قطب الدين الرازي رحمه الباري لانه اعتبر المشروطة العامة بالمعنى الثاني وعدها قافهم (والضابط) اي القاعدة في معرفة تركيب القضايا المركبة (ان اللادوام اشارة) اي شاربه (الى مطلقة عامة واللاضرورية) اشارة (الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية) اي هما مخالفتان في الايجاب والسلب الى القضية الاولى التي هي الجزء الاول من المركبة (موافقتي الكمية) اي هما موافقتان في الكلية والجزئية (للقضية) اي بالقضية (المقبدة بهما) اي بالادوام واللاضرورية يعني يعني ان شرط تركيب القضايا المركبة بحسب الكيف اختلاف القضيتين الجزئيين من المركبة بالايجاب والسلب وبحسب الكم اتفاقهما في الكلية والجزئية واتحاد ذات موضوعهما فانهما لو اختلفتا في الكلية والجزئية او لم يتحد ذات موضوعهما او اتفقتا في الايجاب والسلب لم يتحقق التركيب فحينئذ لا تكون القضيتان جزئيين من المركبة بل تكونان من قبيل القضايا التجاورة فلم يتحقق التركيب منهما فلذا اعتبر في تركيب القضايا الشروط الثلثة من الاختلاف في الكيف ومن الاتفاق في الكمية ومن الاتحاد في ذات الموضوع كما ذكره الفاضل العصام عصفه الله تعالى اعلم ان اللادوام هو رفع النوام الذاتي والادوام الذاتي دائمة مطلقة ورفع الدائمة المطلقة

يلزمها المطلقة العامة كما يسمى في بحث التناقض من ان المطلقة العامة
تقبض الدائمة المطلقة مجازا لكونها لازمة مساوية لرفع عين الدائمة
المطلقة فينتج القياس المركب من الغير المتعارف ومن المتعارف
ان اللادوام يلزم المطلقة العامة ودلالة العبارة على لازمها الذاتي
هي بطريق الاشارة فلذا قال ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة
ولم يقل ان اللادوام هو مطلقة عامة فانها ليست مفهوما
متساويا للادوام فافهم فان قلت ان اللا ضرورة مفهوما الصريح
ممكنة عامة لكونها عبارة عن ارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب
المخالف للعكس كما ذكر في البساط خيئت دلالة اللا ضرورة على الممكنة العامة
ايست بطريق الاشارة بل بطريق العبارة فلم قل واللا ضرورة اشارة
الى ممكنة عامة بحذف لفظ الاشارة بقريضة ذكرها فيما قبلها قلت
ان الدال بالعبارة اخص مطلقا من الدال بالاشارة بحسب التحقق وان
كاتبنا متباينين بحسب المفهوم كما ذكر في علم الاصول فكلما تحقق
الاخص تحقق الاعم فلذا قال واللا ضرورة الى ممكنة عامة بحذف لفظ
الاشارة ليناسب احدي العبارتين الى الاخرى ولتنبيه الى تحقق الدال
بالاشارة في ضمن الدال بالعبارة فظهر ما ذكرناه ان تقسيم الدلالة باعتبار
الوقوف في علم الاصول الى الدال بالعبارة وبالاشارة وبالدلالة وبالافتضاء
تقسيم اعتباري يكفي فيه التمايز بين الاقسام بحسب المفهوم وبحسب الحمل
او ضمناها هنا ما به قطب الدين الرازي عليه راحة الباري (العصل الثاني)
اي الاتفاق التي وقعت حصص معينة نوعية من الرسالة (في اقسام الشرطية)
اي في انواعها من الزومية والاتفاقية ومن الحقيقية وما نفع الجمع وما نفع
الخلو فان انواع الشرطية من المتصلة ومن المنفصلة قد سبقت في المقدمة
كما عرفت واراد المص بذكر اجزاء الشرطية ههنا فقال (الجزء الاول منها)
اي من الشرطية (يسمى) اي الجزء الاول (مقدما) الجزء (الثاني) منها يسمى
(تاليا) اما تسمية الجزء الاول بانقدم فلكونه مقدما في الذكر واما تسمية الجزء
الثاني بالتالي فلان التالي مأخوذ من التلو وهو بمعنى التبعية والتالي لازم
للقدم وهو مزوم واللازم تابع والمزوم متبوع فلذا سمي الجزء الثاني

من الشرطية تاليا اعلم ان اجزاء الشرطية ثلاثة عند القدماء المقدم والتالي
والنسبة بين بين وعند المتأخرين اربعة المقدم والتالي والنسبة بين بين
والنسبة التامة الخيرية فالقدم هو الجزء الاول من الشرطية والتالي
هو الجزء الثاني من الشرطية والنسبة بين بين هي الثبوت في الموجبة
والسلب في السالبة والنسبة التامة الخيرية هي وقوع النسبة اول وقوعها
وانما سميت النسبة بين بين نسبة بين بين لكونها عبارة عن التعلق بين
الايجاب والسلب وقيل ان النسبة بين بين عبارة عن التعلق بين
الموضوع والمحمول في الجملة وبين المقدم والتالي في الشرطية فتوجه
الى القولين فاعتبر الى الا وجود فلا تلتفت الى خلاف الوجود (اما المتصلة
فاما لزومية وهي) اي الزومية (التي) اي متصلة (صدق) اي تحقق (التالي
فيها) اي في تلك المتصلة (على تقدير صدق المقدم) اي على ان يفرض تحقق
المقدم (لعلاقة بينهما) اي بين المقدم والتالي (توجب) تلك العلاقة (ذلك)
اي يقتضي تلك العلاقة صدق التالي على تقدير صدق المقدم ويحوز
ان يكون قوله صدق التالي بالاضافة مبتدأ وقوله لعلاقة ظرفا مستقرا
خبره كما ذكره العصام عصمه الله تعالى واحترز بقوله لعلاقة عن الاتفاقية
وكذا احتراز بقوله توجب ذلك عن العلاقة الغير المشعور بها والعلاقة
ما يستحب بسببه الشيء بالآخر (كالعلية) وهي الكون مؤثرا والعلية
ما يلزم منه العلول والمعلول ما يلزم من العلة (والتضاييف) وهو عبارة عن
توقف تصور احد الشئيين على تصور الآخر مع امتناع انفكاكهما وانواع
العلية ثلاثة الاول ان يكون المقدم علة للتالي كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالتالي موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار والثاني ان
يكون التالي علة للمقدم كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة
والثالث ان يكون المقدم مع التالي معلولي علة واحدة كقولنا ان كان
النهار موجودا فالارض مضيئة فان وجود النهار مع ضياء الارض معلولان
لطلوع الشمس والتضاييف كقولنا ان كان زيدا باعمر وفعمرو ابنة فان ابوة
زيد مع بنوة عمرو متضاييفان والصدق في قوله صدق التالي على تقدير
صدق المقدم هو بمعنى التحقق والثبوت لعدم وجود الحمل في المقدم

والنالى فان الحكم فى الشرطية بين المقدم والنالى متطوع ان شاء الله تعالى والمراد باللزومية ههنا هو الزومية الصادقة بقرينة الشهرة فان الزومية الصادقة مشهورة والكاذبة غير مقبولة فلا يكون تعريف الزومية متقوضا بخروج الزومية الكاذبة عنه فتأمل (و) المتصلة (اما اتفاقية وهى) اى الاتفاقية (التي) اى متصلة (يكون ذات) اى صدق النالى على تقدير صدق المقدم (فيها) اى فى تلك المتصلة ما يتيسر (بمجرد توافق الجزئين على الصدق لامن العلاقة) اى يكون ذلك فيها ملتبسا بان يكون توافق المقدم مع النالى على الصنف مجردا وحاليا عن العلاقة واحترز بقوله بمجرد توافق آء عن الزومية والمراد بالاتفاقية هو الاتفاقية الصادقة بقرينة الشهرة فلا يكون التعريف متقوضا بخروج الاتفاقية الكاذبة عنه وقد يكتفى فى تعريف الاتفاقية بصدق النالى حتى قيل انها متصلة حكم فيها بصدق النالى على تقدير المقدم لا علاقة بل لجرد صدق النالى ويجوز فيها ان يكون المقدم صادقا او كاذبا وتسمى بهذا الاعتبار اتفاقية عامة وبالاختبار الاول اتفاقية خاصة لا عموم والخصوص مطلقا بينهما فانه متى صدق المقدم صدق النالى من غير عكس كلى فال اتفاقية الخاصة كقولنا اذا كان الانسان ناطقا فالخمار ناطق والاتفاقية العامة كقولنا ان كان الانسان فرسا فهو ناطق ويجوز احتمال الاتفاقية العامة فى القياسات الخلفية والقياسات الخفية والقياسات الافتراضية والقياسات العكسية لقصد المبانعة فى وقوع النالى كما يجوز استعمالها فى المحاورات ومن هذا القبيل كلمة اما الواقعة فى ديباجة الكتب هكذا ذكر الفاضل العصام رحمه تعالى وكذا سمع من خول بعض الفضلاء (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناطق) فان نطق الانسان لا يكون علة لنطق الخمار ولا يعكس الامر ولا يكونان معلولى العلة المستلزمة وان كان معلولى العلة الموجودة لكن كونهما معلولى العلة الموجودة هو العلاقة الغير المشعور بها وهى غير معتبرة فى الزومية فيكون هذا القول متصلة اتفاقية خاصة (واما المتصلة فاما) موجبة (حقيقية وهى) اى الموجبة الحقيقية (التي) اى متصلة (يحكم فيها) اى فى تلك

المتصلة (بالتساقى بين جزئيهما) اى يدرك التساقى بين مقدم تلك المتصلة وبين تاليها (فى الصدق والكذب معا) والجمعية المستفادة من قوله معا هى من قبل التأكيذ بالجمعية المستفادة من الواو فى قوله والكذب وقائدة التأكيذ ههنا على دفع اليهام الاستيناف فى الواو والصدق ههنا عبارة عن مطابقة الحكم لواقع بقرينة ذكره فى مقابلة الكذب وهو عدم مطابقة الحكم لواقع (كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا) فان الزوج عبارة عن الانقسام بتساويين والفردي عبارة عن عدم الانقسام بتساويين فح يكونان متساويين فى الصدق والكذب فيكون المثال المذكور متصلة موجبة حقيقية (واما) موجبة (مانعة الجمع وهى) اى الموجبة المانعة الجمع (التي) اى متصلة (يحكم فيها) اى فى تلك المتصلة (بالتساقى بين جزئيهما) اى بين مقدم تلك المتصلة وبين تاليها (فى الصدق فقط) قوله فقط احتراز عن المتصلة الموجبة الحقيقية (كقولنا اما ان يكون هذا الشئ حجرا او شجرة او ان الحجر والشجر لا يصدان على شئ واحد ولكنهما يكذبان فى شئ واحد) (واما) موجبة (مانعة الخلو وهى) اى الموجبة مانعة الخلو (التي) اى متصلة (يحكم فيها) اى فى تلك المتصلة (بالتساقى بين جزئيهما) اى مقدمها وتاليها (فى الكذب فقط) قوله فقط احتراز عن المتصلة الموجبة الحقيقية قيل ان قوله التى يحكم فيها بالتساقى ذكر فى تعريف المتصلة فى المقدمة من المقالة الثانية وهو شرطية حكم فيها بالتساقى بين القضيتين فى الصدق والكذب معا وفى احد هما فقط او بغيره فح يكون قوله التى يحكم فيها بالتساقى بين القضيتين آء فى التعريفات الثلاث ههنا مستدركا لا لائل تحت واجب بان يقال ان هذا القول فى التعريفات الثلاث نصريح بما علم ضمنا لكمال الاهتمام (كقولنا ما زيدا ما ان يكون فى البحر واما ان لا يفرق) وانما سميت الاولى حقيقية لان التساقى بين جزئيهما اشد من التساقى بين جزئى الاخيرين لانه فى الصدق والكذب معا فهمى احق باسم المتصلة الحقيقية بل هى حقيقة الاتصال وسميت الثانية مانعة الجمع لاشتغالها على منع الجمع والثالثة سميت مانعة الخلو لان الواقع لا يخلو

عن احد جزئيهما (وكل واحد من هذه الثلاثة) اى من الموجبة الحقيقية ومن الموجبة المانعة بالجمع ومن الموجبة المانعة الخلو (اما عنادية وهى) اى العنادية (التى) اى منفصلة (يكون التناقى فيها) اى فى تلك المنفصلة كائنا (لذاتى الجزئين) يعنى ان منشأ التناقى بين القدم والتالى ما هيا القدم والتالى كقولنا هذا العدد اما زوج واما فرد فان ماهية الزوج هى الانقسام بتساويين و ماهية الفرد عدم الانقسام بتساويين وهاتان الماهيتان متناقضتان فيكون قولنا هذا العدد اما زوج واما فرد موجبة حقيقية عنادية وقوله لذاتى الجزئين احتراز عن المنفصلة الاتفاقية وهو ظاهر حاصل تعريف العنادية انها منفصلة حكم فيها بمناقاة مفهوم احد جزئيهما الى مفهوم الآخر كما فى المثال المذكور وانما سميت هذه المنفصلة عنادية لاشتغالها الى تعاند الطرفين (كما فى الامثلة المذكورة) هى قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وقولنا هذا الشيء اما حجير او شجر وزيدا اما ان يكون فى البحر واما ان لا يفرق (واما اتفاقية وهى) اى الاتفاقية (التى) اى منفصلة (يكون ذلك) اى ذلك التناقى (فيها) اى فى تلك المنفصلة ملتبسا (بمجرد الاتفاق) يعنى بحكم فى الاتفاقية المنفصلة بتوافق مفهومى الجزئين على التناقى بمجردا وخاليا عن العناد قوله بمجرد الاتفاق احتراز عن العنادية (كقولنا للاسود الاكاتب اما ان يكون هذا الشيء (اسودا وكتبا) حال كون هذه القضية اتفاقية (حقيقية) موجبة (او) اما ان يكون هذا الشيء (لا اسود او كتبا) حال كون هذه القضية موجبة اتفاقية (مانعة بالجمع او) اما ان يكون هذا الشيء (اسود او لا كتبا) حال كون هذه القضية موجبة اتفاقية (مانعة الخلو وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمانية) الاولى متصلة لزومية والثانية متصلة اتفاقية والثالثة منفصلة موجبة حقيقية عنادية والرابعة موجبة حقيقية اتفاقية والخامسة موجبة عنادية مانعة بالجمع والسادسة موجبة اتفاقية مانعة بالجمع والسادسة موجبة عنادية مانعة الخلو والثامنة موجبة

اتفاقية مانعة الخلو (هى) اى سالبة القضايا الثمانية (التى) اى شرطيات (ترفعها) اى لزوم فى المتصلة وعناد فى المنفصلة واتفاق فيهما (حكميه) اى بذلك اللزوم والعناد والاتفاق (فى موجبتها) اى فى موجبات تلك الشرطيات ولما كان التعريفات السابقة منطبقة على افراد الموجبات دون السوالب فلا بد من تعاريف سوابلها فلما كانت السالبة اللزومية حكم فيها بسلب اللزوم (فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية) فاذا قلنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود كانت هذه المتصلة سالبة لزومية فان الحكم فيها بسلب لزوم وجود الليل لطولوع الشمس واذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فليس الليل اولى يمكن ان يلى موجودا كانت هذه القضية لزومية موجبة معدولة التالى لان الحكم فيها بلزوم سلب وجود الليل لطولوع الشمس كما قال قطب الدين الرازى رحمه تعالى فظهر من قول قطب الدين الرازى ههنا جريان العدول والتحصيل فى الشرطيات كجريانها فى الجمليات فلا التفت الى قول البعض ان العدول والتحصيل لايجريان فى الشرطيات تدبر (و) لما كانت السالبة العنادية منفصلة حكم فيها بسلب العناد (سالبة العناد تسمى سالبة عنادية و) لما كانت السالبة الاتفاقية ما حكم فيه بسلب الاتفاق (سالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية) فان قلت ان سوابل الشرطيات يرفع فى متعلقاتها الاتصال اللزومى والاتصال الاتفاقى وكذا يرفع فى متعلقاتها الانفصال العنادى والانفصال الاتفاقى كما يرفع فى سوابل الجمليات الجمل فسيئذ لاصح في تسمية سوابل المتصلة بالمتصلة اللزومية وبالمتصلة الاتفاقية وكذا لاصح في تسمية سوابل المنفصلة بالمنفصلة العنادية وبالمنفصلة الاتفاقية وكذا لاصح في تسمية سوابل الجمليات بالجمليات فلما انما سميت السوابل بهذه الاسماء لمشايتها الى الموجبات فى الاطراف فان الاطراف فى الجمليات الموجبة وفى الجمليات السالبة بجملة فان الجمليات موجبة كانت او سالبة قضيه تقتضى نسبتها اجمال الطرفين والاطراف فى الشرطيات الموجبة وفى الشرطيات السالبة منفصلة فان الشرطية موجبة كانت او سالبة قضيه تقتضى نسبتها تفصيل الطرفين وقد عرف

بعض الافاضل الجليله والشرطية بهذين التعريفين فظهر بما ذكرناه ان تسمية السوالب بهذه الاسامي من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به بل من قبيل الحقيقة العرفية فأمل حق التأمل تنال (و) بعض (المتصلة الموجبة) (اللزومية) (تصدق) وانما قلنا بعض المتصلة الموجبة تصدق اه بتقدير المضاف لان هذا المقام مقام الموجبة الجزئية فان بعض المتصلة الموجبة تصدق عن جزئين صادقين وبعضها تصدق عن جزئين كاذبين وبهنا من يجهول الصدق والكذب مثلاً واللام في قوله والمتصلة الموجبة للجنس الغير المشهور كان قوله والمتصلة الموجبة تصدق آه موجبة مبهمة وهي في قوة الجزئية بل مؤلة بالجزئية فمح قوله والمتصلة الموجبة تصدق آه يؤل بالموجبة الجزئية فيكون هذه القضية بعد التأويل موجبة جزئية فلهذا قدرت هنا كلمة بعض التي هي سور الموجبة الجزئية فاطلع على هذا المسلك فالتفت اليه في مثل هذا المقام واجره في الاسئلة الواردة عليك في الامتحان وفي الاجوبة عنها فكن من الشاكرين ولا تكن من الغافلين (عن جزئين صادقين) اي بعض المتصلة الموجبة اللزومية يطابق حكم تلك المتصلة للواقع مركبة عن جزئين صادقين يعني ان بعض المتصلة الموجبة اللزومية الصادقة تتركب عن مقدم ونال صادقين الحكم الصوري الكائن فيهما مطابق للواقع كقولنا ان كان زيد انساناً فهو حيوان (وعن جزئين كاذبين) يعني ان بعض المتصلة الموجبة اللزومية الصادقة يتركب عن مقدم ونال الحكم الصوري الكائن فيهما غير مطابق للواقع كقولنا ان كان زيد فرساً فهو صاهل فان كذب الطرفين في المتصلة لا يتأني لصدق اللزوم بينهما عند وجود العلاقة والشعور بها هنا هي العلية فان فرسية زيد علة لصاهليته اعلم ان الحكم الحقيقي في الشرطية المتصلة هو بين المقدم وبين التالي ولا حكم فيهما حقيقة بل فيهما حكم صوري لان العقل البسيط لا يدرك الاحكام الثلاثة والاستنادات الثلاثة في القضية الواحدة في آن واحد هذا مذهب الميراثيين واما عند العلماء العربية فالحكم في الشرطيات المتصلات هو في التالي والمقدم من قبيل التقييد ومنشأ

الاختلاف ونمرة الخلاف بينهما ان تتركب الشرطية المتصلة الصادقة عن مقدم كاذب وعن تال كاذب هو يصح عند وجود العلاقة بينهما عند انير اثنين ولا يصح عند العرية لكذب التالي وان وجد العلاقة بينهما فظهر بما ذكرناه ان مثل قولنا ان كان زيد فرساً فهو صاهل صادق عند المنطقيين لوجود العلاقة بين فرسية زيد وبين صاهليته وهي علية فرسية زيد لصاهليته ومثل هذا القول غير صادق عند العربية لكذب قولنا زيد صاهل وهو تالي المتصلة المذكورة والحكم الحقيقي في الشرطية المتصلة انما هو بين المقدم والتالي بالاتفاق كما قال العصام عسى الله تعالى فاطلع على هذه التوجيهات اللانفة الى المقام ولا نلقت الى التوجيهات الغير اللانفة الى المقام (و) بعض المتصلة الموجبة اللزومية تصدق مركباً (عن) مقدم وتال هما (بجهول الصدق والكذب) كقولنا ان كان زيد يكتب فهو يحرك يده فان كتابة زيد وتحريك يده في المستقبل مجهولان فيتمتلك الصدق والكذب (و) بعض المتصلة الموجبة اللزومية تصدق (عن مقدم كاذب وتال صادق) كقولنا ان كان زيد بغلاً فهو حيوان فانه صادق لكون اللزوم الاتصالي بين بغلية زيد وبين حيوانيته مطابقاً للواقع وان كان المقدم وهو بغلية زيد ههنا كاذباً (دون عكسه) اي لا تصدق المتصلة الموجبة اللزومية مركبة عن مقدم صادق وعن تال كاذب كقولنا ان كان زيد انساناً فهو لا متناع استلزام الصادق الكاذب واللازم كذب الصادق وصدق الكاذب اما كذب الصادق فلان اللازم فيها كاذب وكذب اللازم يستلزم كذب اللزوم فان اللازم اما مساو لللزوم واما اعم مطلقاً منه وكذب احد المساويين يستلزم كذب المساوي الآخر وكذا كذب الاعم يستلزم كذب الاخص لان المساويين يتمتع الانفكاك بينهما وكذا يتمتع انفكاك الاخص عن الاعم لعدم وجود الاخص بدون الاعم واما صدق الكاذب فلان اللزوم فيها صادق وصدق اللزوم يستلزم لصدق اللازم فان اللزوم اما مساو لللازم واخص منه مطلقاً او صدق احد المساويين يستلزم صدق الآخر وكذا صدق الاخص يستلزم صدق الاعم لعدم وجود الاخص دون الاعم (و) بعض المتصلة

الموجبة للزومية (تكذب) أي المتصلة الموجبة للزومية والكاذبة مركبة
(عن) جزئين (كاذبين) إذا لم يوجد علاقة مشعور بها بينهما كقولنا
أن كان زيد حمارا فهو حجر (و) كذا تكذب بعض المتصلة الموجبة للزومية
مركبة (عن) مقدم كاذب وتال صادق) إذا لم يوجد علاقة مشعور بها بينهما
كقولنا أن كان زيد حمارا فهو حيوان (وبالعكس) أي وتكذب المتصلة الموجبة
للزومية عن مقدم صادق وتال كاذب للمركبة كقولنا أن كان زيد إنسانا فهو
حجر (و) تكذب بعض المتصلة الموجبة للزومية (عن) جزئين (صادقين)
إذا لم يوجد علاقة مشعور بها بينهما كقولنا أن كان زيد حيوانا فهو إنسان
(هذا) أي كذب بعض المتصلة الموجبة مركبة من جزئين صادقين (إذا
كانت) أي المتصلة الموجبة (زومية وأما إذا كانت) أي المتصلة
الموجبة (اتفاقية فكذبها) أي الاتفاقية (عن) جزئين (صادقين محال)
إذا لم يكن بينهما علاقة مشعور بها فانه إذا صدق الطرفان وافق أحدهما
للآخر بالضرورة مثل قولنا أن كان الإنسان حيوانا فالجرح جادلان حيوانية
الإنسان موافقة إلى جادبة الجرح بالبداهة وأما إذا كان بينهما علاقة
مشعور بها فتكذب الاتفاقية عن صادقين كقولنا كلما كانت الشمس
طلامة فلنهار موجود فإن وجود النهار لازم لطلوع الشمس لوجود
علاقة العلية بينهما وتكذب الاتفاقية الموجبة المتصلة مركبة من كاذبين
لعدم توافقي أحدهما الكاذبين إلى الكاذب الآخر وتكذب المتصلة الموجبة
الاتفاقية مركبة من مقدم صادق وعن تال كاذب لعدم توافقي الكاذب
إلى الصادق وقد تكذب المتصلة الموجبة الاتفاقية مركبة عن مقدم كاذب
وعن تال صادق وقد تصدق مركبة أيضا عن مقدم كاذب وعن تال
صادق إذا قصد في وقوع التالي مبالغة ويسمى هذه القضية اتفاقية
سامة كما مر غير مرة (والمتصلة الموجبة) المنادية (الحقيقية تصدق)
أي يطابق الحكم الانفصالي الحقيقي المنادي في تلك المتصلة للواقع مركبة
(عن) مقدم (صادق و) تال (كاذب) كقولنا هذا المدد أما زوج
أو فرد فإن الحكم فيها بمدد اجتماع جزئيهما وعدم ارتفاعهما وهما
زوجية هذا المدد وفردية فلا بد أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا

(وتكذب) أي المتصلة الموجبة الحقيقية مركبة (عن) جزئين
(صادقين) كقولنا أما أن يكون الأربعة زوجا أو منفصلا بمسا (و) بين
لا اجتماع زوجية الأربعة مع الانقسام بمسا وبين في الصدق وكذا
تكذب المتصلة الموجبة الحقيقية من جزئين (كاذبين) كقولنا أما أن
يكون الثلاثة زوجا أو منفصلا بنفسا وبين لارتفاع الزوجية مع الانقسام
بمساويين عن الثلاثة (و) الموجبة (المانعة الجمع) قد (تصدق) أي
الموجبة المانعة الجمع مركبة (عن) جزئين (كاذبين وعن) جزء
(كاذب) كقولنا زيد أما إنسان وأما حجر لأن حجرية زيد غير واقعة
وانسانية واقعة (وتكذب) أي مانعة الجمع الموجبة مركبة (عن)
جزئين (صادقين) كقولنا زيد أما إنسان أو ناطق لا اجتماع جزئيهما
أي لا اجتماع الانسانية والناطقية في زيد (ومانعة الخلو) الموجبة
(تصدق) أي مانعة الخلو الموجبة مركبة (عن) جزئين (صادقين)
يعني أن مانعة الخلو الموجبة الصادقة قد يتركب عن مقدم وتال الحكم
الصوري فيهما مطابقا لواقع كقولنا زيد أما لا حجر وأما لا شجر لجواز
أن يكون أحدهما واقعا دون الآخر (و) قد يتركب مانعة الخلو الموجبة
الصادقة (عن) جزء (صادق و) جزء (كاذب) كقولنا زيد أما لا فرس
وأما لا إنسان فإن لا فرسية زيد واقع ولا إنسانية زيد غير واقع
(وتكذب) أي لا يطابق حكم مانعة الخلو الموجبة للواقع مركبة (عن)
جزئين (كاذبين) أي عن مقدم وتال الحكم الصوري فيهما غير مطابق
لواقع كقولنا زيد أما فرس وأما حمار فإن الفرسية والحمارية مرتفعان
عن زيد هذا حكم أنواع الوجبات المتصلة والمنفصلة (و) (أما) (السالبة)
أي أما أنواع السوالب المتصلة والمنفصلة فهي (تصدق) المذكورة
(عما) أي عن الأنواع والأمثلة التي (تكذب) عنها (الموجبة وتكذب
(عما) أي الأمثلة التي (تصدق الموجبة) عنها فإن صدق الإيجاب عن مادة
يستدعي كذب السلب عنها وبالعكس بلا شك ولما فرغ من بيان أنواع
الشرطيات باعتبار وجود العلاقة وعدم وجودها وباعتبار الصدق
والكذب أراد بيان أنواعها باعتبار الأوضاع والأحوال والأزمان فقال

(وكلية الشرطية) اعلم ان كلية الشرطية وجزئيتها باعتبار الاوضاع والاحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم وباعتبار الازمان فان الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان في الشرطيات فهي بمنزلة الافراد في الحملات فيكون الحكم في الشرطيات على اوضاع والاحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم وعلى الازمان كما يكون الحكم في الحملات المستعملة في العلوم على الافراد فالاسهل لضبط والاقترب لربط ان يقال ههنا ان الشرطية باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان اما بين فيها كلية الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان كلا او بعضا واما ما لم بين فيها كلية الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان كلا او بعضا واما ما كان الحكم فيها على وضع معين او على زمان معين فالاولى بمحصورة مسورة والثانية بمهمة والثالثة شخصية فينتج ان الشرطية باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان اما بمحصورة واما بمهمة واما شخصية وكل شيء شأنه كذا ثلاثة انواع فالشرطية باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان ثلاثة انواع والمحصورة المسورة اما قضية حكم فيها على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع وعلى جميع لا زمان بالابقاع واما قضية حكم فيها على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع وعلى جميع الازمان بالانتراع واما قضية حكم فيها بالابقاع واما قضية حكم فيها بالانتراع فالممكنة الاجتماع والازمان بالانتراع فالاولى شرطية موجبة كلية والثانية شرطية سالبة كلية والثالثة شرطية موجبة جزئية والرابعة شرطية سالبة جزئية فينتج من الاقتراحي ومن الطريق الخامس ان الشرطية المحصورة المسورة اما شرطية موجبة كلية واما شرطية سالبة كلية واما شرطية موجبة جزئية واما شرطية سالبة جزئية وكل شيء شأنه كذا اربعة انواع فالشرطية المحصورة المسورة اربعة انواع فهي تحصل بطريق (ان يكون التالي لازما) في المنصلة (او معاندا) في المنصلة (للمقدم على جميع الاوضاع) اي مع جميع الاوضاع والاحوال (التي يمكن حصوله) اي حصول المقدم (عليها) اي مع هذه الاوضاع والاحوال (وهي)

اي الاوضاع (الاضاع) اي الاحوال (التي تحصل) اي تلك الاوضاع والاحوال (بسبب اقتران الامور) اي بسبب مصاحبة الاحوال الى المقدم (التي يمكن اجتماعها) اي اجتماع المقدم (معها) اي مع تلك الامور فاذا قلنا كما كان زيد انسانا كان حيوانا اردنا به ان لزوم الحيوانية للانسانية زيدا ثابت ومتحقق في جميع ازمان وجوده يدلو في جميع ازمته انسانية ولنا تقتصر على ذلك القدر بل زيد مع ذلك ان لزوم الحيوانية للانسانية زيد واقع ومتحقق على جميع الاحوال التي يمكن اجتماعها مع وضع انسانية زيد مثل كون زيد قائما او قاعدا او نائما او مستيقظا او مكاتبيا او ضاحكا او آكل او شاربيا او كونا الشمس طالعة وكون الحمار ذاهبا او كونا القمر صاهلا الى غير ذلك مما لا ينهاه وانما اعتبر في الاوضاع ان تكون ممكنة الاجتماع لانه لو اعتبر جميع الاوضاع سواء كانت ممكنة الاجتماع او غير ممكنة الاجتماع لم يصدق شرطية كلية اما عدم صدق الشرطية الكلية المنصلة فلان من الاوضاع والاحوال ما لا يلزم معه التالي كعدم التالي او عدم لزوم التالي فان المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوضعين يستلزم عدم التالي او عدم لزوم التالي فلا يكون التالي لازما له على هذا الوضع والا كان المقدم على هذا الوضع مستلزما للتفصيلين وانه محال فلي بعض الاوضاع لا يكون التالي لازما للمقدم فلا يصدق ان التالي لازم للمقدم على جميع الاوضاع سواء كانت ممكنة الاجتماع او بمنفعة الاجتماع وهو مفهوم الكلية على ذلك التقدير فلا يصدق الشرطية المنصلة الكلية واما عدم صدق الشرطية المنصلة الكلية فلان من الاوضاع والاحوال ما لا يعاند التالي معه للمقدم كصدق الطرفين فان التالي على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون تقيضا التالي معاندا للمقدم فلو كان التالي معاندا لتالي على هذا الوضع لزم معاندة الشيء للتفصيلين مع انه محال فعلى بعض الاوضاع والاحوال لا يعاند التالي للمقدم ولا يصدق ان التالي معاند للمقدم على سائر الاوضاع فلا يصدق الشرطية المنصلة الكلية كما ذكره قطب الدين الرازي رحمه الباري وانما خص هذا التعريف بالمنصلة الزومية والمنفصلة العنادية لان المنصلة الاتفاقية والمنفصلة الانفاقية

لا تستعملان في المعلوم من حيث انهما اتفاقتان ولو استعملت المتصلة
الاتفاقية في المعلوم بعد التأويل بالضرورة لكن استعمالها نادرة بل
ترجع فيها على هذا التقدير الى الزومية فذلك خص التفسير لهما
(والجزئية) اي جزئية الشرطية (ان يكون) اي الشرطية (تلك)
اي ان يكون التالي فيها لازماً او معانداً للتقدم (على بعض هذه الاوضاع)
اي على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع والاحوال في الجزئية الزومية
كما في الكلية الزومية والعنادية فتدبر مثال الجزئية المتصلة الزومية
قولنا قد يكون اذا كان هذا الشئ انساناً فهو زوجي (والخصوصية)
اي شخصية الشرطية تحصل (بان تكون) اي الشرطية (تلك)
يعني ان يكون التالي فيها لازماً او معانداً للتقدم (على وضع معين)
اي مع وضع معين وزمان معين كقولنا ان جئتني اليوم اكرمك ولما
كان سور الشرطية هي اللفظ الدال على كيفية الاوضاع الممكنة
الاجتماع والازمان كما يكون سور الجملة عبارة عن اللفظ الدال على
كيفية افراد الموضوع اراد ان يذكر افراد سور الشرطية كما
ذكر تعريف سور الجملة وافرادها في بحث الجملة فقال
(وسو الموجبة الكلية في التحلة كلا وسما ومتى) كقولنا كلا او
مهما او متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (و) سور الموجبة
الكلية (في المتصلة) كلمة (دائماً) كقولنا دائماً العدد اما زوج واما
فرد (وسور السالبة الكلية فيهما) اي في المتصلة والمتصلة كلمة (ليس
البتة) كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس
البتة اما ان يكون هذا الشئ انساناً او كاتباً (وسور الموجبة الجزئية فيهما)
اي في المتصلة والمتصلة كلمة (قد يكون) كقولنا قد يكون اذا كان هذا
الشئ حيواناً فهو انسان وقد يكون اذا كان هذا الشئ حيواناً فهو اما
بغل واما بقر (وسور السالبة الجزئية فيها) اي في المتصلة والمتصلة كلمة
(قد لا يكون) كقولنا قد لا يكون اذا كان هذا الشئ حيواناً فهو انسان
وقد لا يكون اذا كان هذا الشئ حيواناً فهو اما فرس واما حمار (و) قد يكون
سور السالبة الجزئية (بإدخال حرف السلب) اي بإدخال أداة السلب

(على سور الايجاب الكلي) مثل ليس كلا وليس مهما وليس متى في المتصلة
وليس دائماً في المتصلة فهذه الكلمات تدل على السلب الجزئي بطريق
الالتزام وان دلت على رفع الايجاب الكلي بطريق المطابقة وكلمة قد لا يكون
تدل على السلب الجزئي بطريق المطابقة وان دلت على رفع الايجاب
الكلي بطريق الالتزام فالفرق بين هذه الكلمات وبين قد لا يكون ان هذه
الكلمات سور السالبة الجزئية التزاماً وكلمة قد لا يكون سور السالبة
الجزئية مطابقة كقولنا ليس كلما كان هذا الشئ حيواناً فهو انسان
(والجملة باطلاق لفظة لو وان اذا) يعني ان الجملة تحصل باستعمال
لفظة لو وان اذا (في المتصلة) كذا تحصل الجملة باستعمال (اما او
في المتصلة) ولما فرع من تقسيم الشرطية باعتبار الاوضاع الممكنة
الاجتماع والازمان شرع في تسميتها باعتبار التركيب فقال (والشرطية
قد تتركب) اي الشرطية (من جليتين) كقولنا ان كان هذا الشئ
انساناً فهو حيوان والعدد اما زوج او فرد (و) وقد تتركب الشرطية
(من متصلتين) يعني ان الشرطية قد تتركب عن مقدم هو متصلة
وعن تال هو متصلة كذلك كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار
موجوداً فكلمة كانت الارض مضيئة فالعالم غير مظلم فان قولنا
كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً في هذه القضية مقدم
لان جزء اول من هذه الشرطية وقولنا فكلمة كانت الارض مضيئة
فالعالم ليس بمظلم تالي هذه الشرطية فانه جزء ثان من الشرطية (وعن
متصلتين) يعني قد تتركب الشرطية عن مقدم وتال هما
متصلتين كقولنا كلما كان هذا العدد زوجاً او فرداً فلما ان يكون متقيماً
بمتساويين او غير متقسم بمتساويين ويسمى مثل هذه الشرطية متصلة
مرددة المقدم والتالي معاً فان في مقدمها ترديد باما واو وكذا في تاليها
ترديد فلذا سميت متصلة مرددة المقدم والتالي معاً وقد تكون المتصلة
مرددة التالي فقط اذا كان التريديا في التالي فقط دون المقدم كقولنا
كلما كان هذا الشئ انساناً فهو اما بيض او اسود وقد يكون المتصلة
مرددة المقدم فقط اذا كان التريدي بكلمة اما واو في المقدم فقط دون

الثاني كقولنا كلما كان أداة السلب جزءاً من الموضوع أو من المحمول أو
 منهما جعياً سميت القضية معدولة لأن التزديد أو فيها في المقدم دون
 التالي وقد يكون الحلية أيضاً مرددة المحمول إذا كان التزديد بين
 المحمولين كقولنا هذا العدد إما زوج أو فرد وقد تكون مرددة الموضوع
 إذا كان التزديد في الموضوع كقولنا الزوج أو الفرد عدد وقد تكون
 الحلية مرددة الموضوع والمحمول معاً كقولنا الأبيض أو الأسود
 إما حتى أوجد أن التزديد فيها في الموضوع والمحمول معاً لكن استعمال
 المرددة الموضوع والمحمول في العلوم نادر (وعن حلية ومتصلة)
 كقولنا كلما كان التعجب علة للضحك فإذا كان هذا الشئ ضاحكاً فهو
 فهو إنسان وكقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً
 فوجود النهار لازم لظهور الشمس (و) قد تتركب الشرطية (من
 حلية ومتصلة) كقولنا كلما كان هذا الشئ إنساناً فهو إما أبيض
 أو أسود وكقولنا إن كان هذا زوجاً أو فرداً كان هذا عدداً (و) قد
 تتركب الشرطية (عن متصلة ومتصلة) كقولنا كلما كان هذا الشئ
 تألقاً كان إنساناً فهو إما أبيض أو أسود وكقولنا إن كان أداة
 السلب جزءاً من الموضوع أو من المحمول أو منهما جعياً سميت القضية
 معدولة فهي ليست بمحصلة (وكل واحد من الثلاثة الأخيرة) وهي عبارة
 عن المركبة عن حلية ومتصلة وعن حلية منفصلة وعن متصلة ومنفصلة الكائنة
 (في المتصلة) فهو (ينقسم) أي كل واحد منها (إلى قسمين) كما سبق في أمثلة هذه
 الثلاثة (لتمييز مقدمها) أي لتمييز مقدم المتصلة (عن تاليها) أي عن تالي
 المتصلة (بالطبع) أي بحسب المفهوم لأن مقدم المتصلة ملزوم وتاليها
 لازم والمزوم متبوع واللازم تابع ومفهوم المتبوع ممتاز عن مفهوم التابع
 (بخلاف المتصلة فإن مقدمها) أي مقدم المتصلة (إنما يتميز) أي مقدم
 المتصلة (عن تاليها) أي عن تالي المتصلة (بالوضع فقط) أي بحسب
 الذكر دون الطبع ولا يتميز مقدم المتصلة عن تاليها بحسب المفهوم
 بل يتميز بحسب الذكر لأن مقدم المتصلة معاند بفتح النون وتاليها معاند
 بكسر النون والمعاند بالكسر لا يتبع بالمعاند بالفتح فمحذور أن يكون كل

واحد من جزئي المتصلة معانداً بالفتح ومعانداً بالكسر فالفرق بينهما إنما
 هو بحسب الذكر فقط دون الطبع (فأقسام التتملان تعدو) أقسام
 (المتصلات ستة وأما الأمثلة) فهي تبلغ إلى خمسة عشر (فعلبك
 باستخراجها) أي إذا بلغت إلى خمسة عشر فالزم باستخراج الأمثلة أو فكاً
 عليك استخراج الأمثلة (من نفسك) وكل واحد من هذه الأمثلة
 مذكورة في شرح القطب ولما فرغ من تعريف القضية ومن بيان أنواعها
 وأقسامها شرع في لواحقها وأحكامها وأحوالها فقال (الفصل الثالث)
 أي الألفاظ الواقعة حصصاً معينة من الرسالة كائنة (في أحكام القضايا)
 أي في أحوال القضايا من التناقض ومن العكس المستوي والعكس التقيض
 ومن تلازم الشرطيات وإنما عبروا عن أحوال القضايا بالأحكام لأنها
 يحكم بها على أنواع القضايا بأن يقال الموجبة الكلية تناقض إلى سلبية
 جزئية مثلاً وكذا يقال الموجبة الكلية تنعكس إلى موجبة جزئية مثلاً كما
 قال القاضل المصمم عسمة الله تعالى في تحشية قول المص رحمه الله تعالى
 المقالة الثانية في القضايا وأحكامها آه (وفيه) أي في الفصل الثالث
 (أربعة مباحث) أي أربعة قطعة من الألفاظ فالقطعة الأولى في التناقض
 والقطعة الثانية في العكس المستوي والثالثة في عكس التقيض والرابعة
 في تلازم الشرطيات كما سيجي فمح ظرفية الفصل الثالث للمباحث الأربعة
 من قبل ظرفية الكل إلى الأجزاء فلا يرد النقص بأن يقال إن ظرفية الفصل
 الثالث الذي هو عبارة عن الألفاظ للمباحث الأربعة التي هي أيضاً
 عبارة عن الألفاظ هي من قبيل ظرفية الشيء لنفسه مع أنها باضلة كما مر
 غير مرة ولما توقف اثبات أنواع العكس المستوي بطريق الخلف كما سيجي
 وتعريف عكس التقيض وتلازم الشرطيات كما سيجي على التناقض قدمه
 المص على سائر الأحكام فقال (المبحث الأول) أي الألفاظ الواقعة
 جزءاً من الفصل الثالث الواقع جزءاً من المقالة الثانية الواقعة جزءاً من الرسالة
 التسمية لأن الجزء من الجزء من الشيء جزء من ذلك الشيء كما مر غير مرة
 كائن (في) بيان تعريف (التناقض) وفي بيان شروطه وبيان أنواعه
 (وحدوه) أي عرف وفسر المنفيين والميرانيون التناقض (بأنه) أي

بمطابق ان التناقض (اختلاف القضيتين بالايجاب) اي بالوقوع (والسلب) اي
وباللا وقوع (بحيث يقتضي) اي ذلك الاختلاف (لذاته) اي بلا واسطة
شيء آخر (ان يكون احدهما) اي احدي تلك القضيتين (صادقة) القضية
(ال اخرى كاذبة) يعني ان ذلك الاختلاف يقتضي لذاته ان يكون حكم
احدي القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب مطابقا لمواقع وحكم القضية
ال اخرى غير مطابق للمواقع فالاختلاف جنس بعيد للتناقض فان الجنس
القريب له هو التماثل فيكون جنسا بعيدا فيكون هذا التعريف حدا ناقصا لانه مركب
من الجنس البعيد ومن القريب وكل تعريف هذا شأنه حد ناقص فلو قال المص
نماذج القضيتين بالايجاب والسلب آه لكان التعريف حدا تاما فتأمل
وبقوله القضيتين يخرج عنه اختلاف غير القضيتين مثل اختلاف الفرد
بالقضية ومثل اختلاف الفرد بين ك السماء والارض فانهما مختلفتان بالعلوية
والسفلية وقوله بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف بكون احدهما حلية
والاخرى شريطة او كون احدهما متصلة والاخرى منفصلة او كون
احدهما معدولة والاخرى محصلة وقوله بحيث يقتضي انه يخرج الاختلاف
بالواسطة كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق فان ذلك الاختلاف
اما بواسطة ككون قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق
واما بواسطة ككون قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد
ليس بانسان لكون الانسان والناطق كليين متساويين وكذا يخرج
الاختلاف بخصوص المادة كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان
بانسان فانهما كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان
ليس بانسان فانهما صادقتان فافهم فظهر مما بيناه ان الشروط الثمانية
الكافية لتحقيق تناقض الشخصية والشروط السبعة الكافية لتحقيق تناقض
المحسورات الاربعة العارضة عن الجهة فهي راجعة الى قوله بحيث
يقتضي لذاته ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة فمح يكون ذكر
الشروط المذكورة فيما سيأتي من قبيل التصريح بما علم ضمنا لكمال
الاهتمام تدبر (ولا يحقق) اي التناقض او اختلاف القضيتين آه

(في الخصوصتين) اي بين الشخصيتين المختلفتين بالايجاب والسلب في جميع
المواد (الا عند اتحاد الموضوع) اي عند وحدة موضوع القضيتين
المختلفتين بالايجاب والسلب لانه لو اختلف موضوعهما لجاز صدقهما
فلم يتحقق التناقض بينهما لانتهاء الشرط كقولنا زيد كاتب وبكر ليس
بكاتب (وبندرج فيه) اي ويدخل في اتحاد الموضوع (وحدة الشرط)
فان اختلاف الشرط يستتبع اختلاف الموضوع فلو اتحد الموضوع اتحد
الشرط كقولنا هذا الجسم بشرط كونه ابيض مفرق للبصر وهذا الجسم
بشرط كونه اسود ليس بمفرق للبصر فلا تناقض بينهما لانتهاء وحدة
الشرط فيهما (و) كذا يندرج في وحدة الموضوع (وحدة الجزء والكل)
والجزء ما يتركب الشيء منه ومن غيره والكل ما يتركب من الاجزاء فاعلم ان
وحدة الجزء بان يكون موضوع القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب
جزأ كقولنا بعض وجود الزنجي اسود وبعض وجود الزنجي ليس
باسود ولا تناقض بينهما مع تحقق شرط وحدة الجزء فيهما فانهما
صادقان بالبداهة ووحدة الكل بان يكون موضوع القضيتين المختلفتين
بالايجاب والسلب كلا كقولنا كل وجود الزنجي اسود وليس كل وجود الزنجي
باسود فيتحقق التناقض لتحقيق شرط وحدة الكل فيهما فان احدهما
كاذبة والاخرى صادقة لكون بعض وجود الزنجي ابيض كعظمه
واسنانه وبطن يديه وتحت رجليه وكذا قد يتحقق التناقض بين القضيتين
المختلفتين بالايجاب والسلب عند انتهاء شرط وحدة الجزء والكل كقولنا
كل وجود الزنجي اسود وبعض وجود الزنجي ليس باسود فانهما
متناقضتان مع انتهاء شرط وحدة الجزء والكل فان قولنا كل
وجود الزنجي اسود كاذب لعدم مطابقة حكمه لمواقع وقولنا
بعض وجود الزنجي ليس باسود صادق لمطابقة حكمه لمواقع فيتحقق
التناقض بينهما مع انتهاء هذا الشرط فمح ان اشتراط التناقض بوحدة
الجزء والكل منقوض بهذين القولين فلذلك جعل الامام الغارابي شرط
التناقض وحدة النسبة الحكمية فانها جامعة لجميع الشروط الكافية لتحقيق
التناقض بين القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب فان النسبة مورد

الايجاب والسلب الكائنة بين بين في القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب ولو لم يتحد النسبة لم يتحقق التناقض بينهما لجواز صدقهما كقولنا زيد كاتب وبكر ليس بكاتب وكقولنا زيد نائم وزيد ليس بشاحك فان صدقهما جاز فلم يتحقق التناقض بينهما فتأمل (و) يتحقق التناقض بين القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب (عند اتحاد المحمول) فانه لو اختلف محمولهما لم يتحقق التناقض بينهما لجواز صدقهما كقولنا زيد طالب وزيد ليس بفاسق (ويندرج فيه) اي في اتحاد المحمول (وحدة الزمان) فان اختلاف الزمان يوجب اختلاف المحمول كقولنا زيد نائم في الليل وزيد ليس بنائم في النهار والزمان عند المتكلمين هو كل امر متجدد يقدر به تجديد آخر واما عند المحققين من الفلاسفة فالزمان عبارة عن مقدار حركة الفلك التاسع (و) يندرج فيه وحدة (المكان) وهو عند المتكلمين عبارة عن بعد مفهوم يشغله الجسم وعند الاشراقيين من الحكماء هو عبارة عن بعد مجرد موجود يشغله الجسم وعند المشائين ان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى (و) يندرج فيه وحدة (الاضافة) وهي ان نسبة بين المضاف والمضاف اليه (و) يندرج فيه وحدة (القوة والفعل والقوة عبارة عن تهيئ شئ لشيء والفعل عبارة عن خروج الشئ من العدم الى التحقق كما قال الكلبي عليه راحة الباري فان اختلاف كل واحد من الاضافة والمكان والقوة والفعل يستدعي اختلاف المحمول مثال الاختلاف في المكان قولنا زيد نائم في البيت وزيد ليس بنائم في السوق ومثال الاختلاف في الاضافة قولنا زيد ابو عمر ووزيد ليس بابي بكر ومثال الاختلاف في القوة والفعل قولنا انجر في الدن مسكر بالقوة والجر في الدن ليس بمسكر بالفعل (و) ان كان التناقض (في المحمولتين لابد مع ذلك) اي مع اتحاد القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب في الشروط الثمانية المذكورة (من الاختلاف) اي من اختلافهما (بالكمية) اي في الكلية والجزئية فانهما لو كانتا جزئيتين لم تنافضا (لصدق الجزئيتين) اي لمطابقة حكم الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية لواقع في القضية التي يكون الموضوع فيها اعم من المحمول مطلقا كقولنا بعض الحيوان

انسان وبعض الحيوان ليس بانسان او يكون الموضوع فيها اعم من المحمول من وجه كقولنا بعض الحيوان ابيض وبعض الحيوان ليس بابيض (و) كذا لو كانتا كليتين لم تنافضا (لكذب الكلين) اي لعدم مطابقة حكم الموجبة الكلية وحكم السالبة الكلية لواقع (في كل مادة) اي في كل قضية (يكون الموضوع فيها) اي في تلك المادة (اعم من المحمول) مطلقا كقولنا كل حيوان انسان ولاشئ من الحيوان بانسان فانهما كاذبتان بالبداهة او يكون الموضوع فيها اعم من المحمول من وجه كقولنا كل حيوان ابيض ولاشئ من الحيوان بابيض فانهما كاذبتان بالبداهة فان قلت الجزئيتان انما تصدقان لاختلاف الموضوع لالايجاد الكمية فان البعض المحكوم عليه بالانسانية غير المحكوم عليه بسلب الانسانية في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان لان الحكم بالايجاب الانسان هو على بعض افراد الحيوان المنتصف بالنطق في المثال الاول والحكم بسلب الانسان في المثال الثاني فهو على بعض افراد الحيوان الغير المنتصف بالناطقة بل المنتصف بمثل الصاهلية والثانية مثلا فنقول النظر في جميع الاحكام انما هو الى مفهوم القضية ولما لوحظ مفهوم الجزئيتين وهو الايجاب لبعض الافراد والسلب عن بعض الافراد لم تنافضا واما تعيين ذات الموضوع خارج من مفهوم الجزئية فان مفهومها قضية حكم فيها على بعض الافراد لا على التعيين اي فرد كان كمال قال فطرب الدين الرازي عليه راحة الباري (واما) اذا كان التناقض (في الموجهتين فلا بد) مع الشروط الثمانية المذكورة في الشخصيتين مع الشروط التسعة المذكورة في المحصورتين (من الاختلاف) اي من اختلاف القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب (بالجهة في الكل) اي في الشخصيات والمحصورات فانهما لو اتحدتا في الجهة لم تنافضا (لصدق الممكنين) اي لمطابقة حكم الموجبة الممكنة العامة وحكم السالبة الممكنة العامة لواقع في مادة الامكان كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان بكاتب بالامكان (وكذب الضروريتين) اي لعدم مطابقة حكم الضرورية المطلقة الموجبة

وحكم الضرورية المطلقة السالبة لواقع (في مادة الامكان) كقولنا
كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان صكنا بالضرورة فانهما
يكذبان لان ايجاب الكتابة لشي من افراد الانسان ليس بضروري
وكذا سلب الكتابة من فرد الانسان ليس بضروري فظهر كذا فيهما فيثبت
لا بد في تحقق التناقض بين الوجهتين من الاختلاف بالجهة اذا كان
الامر كذلك (فتقيض الضرورية) المطلقة (هي الممكنة العامة) وتقيض
الممكنة العامة هي الضرورية المطلقة (لان سلب الضرورية) عن الجانب
المخالف للحكم وهي الممكنة العامة (مع الضرورية) الذاتية وهي
الضرورية المطلقة (مما تنافضان) اي من التناقضتين (جزما)
اي تناقض جزم كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة وليس كل
انسان حيوانا بالضرورة بل بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام
فان سلب ضرورة الحيوانية عن الانسان ممكن عام موجب لان الممكنة
العامة عبارة عن سلب الضرورية المطلقة عن الجانب المخالف للحكم كما
مر في الوجهات اعلم ان تقيض كل شيء رفع عينه ورفع عين القضية اما
ان يكون تقيضا حقيقة واصطلاحا بمعنى اختلاف القضيتين بالايجاب
والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
كما يناقض الضرورية المطلقة الى الممكنة العامة حقيقة وبالعكس لما مر
فلذا قال المص ممانتنا قضان جزما واما ان يكون الرفع المذكور تقيضا
بمجازا بارادة اللزوم المساوي لرفع عينها فان رفع عين بعض القضايا لم يكن
اعتبار جهة من جهات القضايا فيه مطردا فلم يكن الرفع المذكور قضية
موجبة بل تكون عارية عن الجهة فلم يكن استعمالها في العلوم سهلا لكونها
عارية عن الجهة واعتبار الجهة في اللزوم المساوي لرفع عين بعض القضايا
فهو مطرد فلذا اخذ اللزوم المساوي لرفع عين بعض القضايا تقيضا بمجازا
بطريق ذكر اللزوم وارادة اللزوم المساوي ليسهل الاستعمال في العلوم
فان استعمال القضايا المجردة عن الجهة في العلوم غير كما يناقض الدائمة المطلقة
الى المطلقة العامة بمجازا بطريق ذكر اللزوم وارادة اللزوم فانها ليست تناقضا
بل تناقضا فلذا قال المص فيما سبأ في بيان بقبض الدائمة المطلقة لان السلب

في كل الاوقات يتافيه الايجاب في البعض وبالعكس ولم يقل لان السلب
في كل الاوقات يناقضه الايجاب في البعض او صحت وظهرت بما اجمد
بعض الشراح ههنا فافهم (وتقيض الدائمة المطلقة) هي (المطلقة
العامة) وتقيض المطلقة العامة هي الدائمة المطلقة (لان السلب) اي سلب
المحمول عن الموضوع (في كل الاوقات) اي في جميع ازمته وجود
ذات الموضوع وذلك السلب عبارة عن الدائمة المطلقة السالبة (يتافيه
اي السلب) الايجاب) اي ايجاب المحمول للموضوع (في البعض) اي في
بعض ازمته وجود ذات الموضوع وذلك السلب عبارة عن المطلقة
العامة الموجبة هذا فاعلم الى ان يناقض الدائمة المطلقة السالبة الى
المطلقة العامة الموجبة كقولنا لاشي من الفلك ساكن دائما وبعض
الفلك ساكن بالاخلاق العام فان وقوع السكون الى الفلك بالفعل في
بعض اوقات وجود الفلك لازم مساو لرفع سلب السكون المقيد
بالدوام في جميع اوقات وجود الفلك فمح قولنا بعض الفلك ساكن بالاطلاق
العام يتافى قولنا لاشي من الفلك ساكن دائما بل يتناقضان مجازا كما
عرفت (وبالعكس) اي ان الايجاب في البعض يتافيه السلب في كل
الاوقات قوله بالعكس فاعلم الى ان يناقض الموجبة الدائمة المطلقة الى
السالبة المطلقة العامة كما يناقض قولك كل فلك متحرك دائما الى قولك
بعض الفلك ليس متحرك بالفعل تناقضا بمجازا فان سلب الحركة من الفلك
في بعض اوقات وجوده بالفعل لازم مساو لرفع وقوع الحركة المقيد بالدوام
في جميع اوقات وجود الفلك فمح يتافى قولك بعض الفلك ليس متحرك بالفعل الى
قولك كل فلك متحرك دائما فيتناقضان تناقضا بمجازا كما عرفت وهكذا الحال
والشان في بيان ان تقيض المطلقة العامة هو الدائمة المطلقة لانه اذا لم يكن
الايجاب في الجملة يلزم السلب دائما واذا لم يكن السلب في الجملة يلزم الايجاب
دائما (وتقيض الشروط العامة) هو (الحينية الممكنة) الغير المشهورة
لعدم استعمالها في العلوم الحكيمة مستقلة بل تستعمل فيها من حيث
ان تكون من احكام القضايا ومن حيث انها تقيض للشروط
العامة فلذا لم يلتفت اليها في تقسيم الوجهات (اعني التي)
اي حلية موجهة بسيطة (حكم فيها) اي في تلك البسيطة

(رفع الضرورة) الكائنة (بحسب الوصف من الجانب المخالف)
 للحكم (كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض
 اوقات كونه مجنونا) وذلك لان نسبتها الى الشرطية العامة كنسبة الممكنة
 العامة الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورة بحسب الذات تناقض سلب
 الضرورة بحسب الذات كذلك الضرورة بحسب الوصف تناقض
 سلب الضرورة بحسب الوصف فظهر ان الشرطية العامة تناقض
 الى حينية ممكنة والحينية الممكنة تناقض الى الشرطية العامة تناقضا
 حقيقيا (ونقيض العرفية العامة) هي (الحينية المطلقة اعني) بها (التي)
 اي حلية موجهة بسيطة (حكم فيها) اي في تلك البسيطة (تثبت
 المحمول للموضوع او سلبه منه بالفعل في بعض احيان وصف الموضوع
 ومثالها) اي مثال الحينية المطلقة (ما مر) في الحينية الممكنة من قولنا
 كل من به ذات الجنب يسعل بالفعل في بعض اوقات كونه مجنونا وكذا
 الحينية المطلقة من قبيل القضايا الموجهة الغير المشهورة ونسبتها الى
 العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة المطلقة وكما ان الدوام
 بحسب الذات يناقض الاطلاق بحسب الذات كذلك الدوام بحسب الوصف
 يناقض الاطلاق بحسب الوصف والاطلاق بحسب الذات مطلق عامة كما
 تكون الدوام بحسب الذات دائمة مطلقة والاطلاق بحسب الوصف
 حينية مطلقة غير مشهورة كما يكون الدوام بحسب الوصف عرفية عامة
 فظهر ان العرفية العامة والحينية مماثلتا قضان تناقضا مجازيا فافهم (واما
 اذا كانت) اي المركبات (كلية فتقيضها) اي تقيض المركبة الكلية
 (احد تقيض جزئها) يعني ان المركبة الكلية تناقض الى الشرطية المنفصلة
 المانعة الخلو والحاصلة بالترديد بين تقيض جزئها تناقضا مجازيا بارادة
 اللازم فان تقيض المركبة رفع عينها وهذا الرفع ليس قضية معتبرة محصلة
 في الذهن لان اعتبار الجهة فيه غير مطردة مع ان الاعتبار عند الميراثين
 هو القاعدة الكلية المطردة ويلزم لزوما متساويا للرفع المذكور الشرطية
 المانعة الخلو فلذلك اخذ الميراثيون الشرطية المنفصلة المانعة الخلو تقيضا
 للمركبات وان كانت هذه المنفصلة تقيضا مجازيا لها بطريق ذكر المزموم

وارادة اللازم وانما قال احد تقيض جزئها فان رفع عين المركبة يحصل
 برفع احد جزئها ولم يكن تقيض الشرطية المنفصلة المانعة الخلو مركبة
 بل تناقض الى المنفصلة المانعة الخلو كنفسها كما سيجي في المتن (وذلك)
 اي اخذ تقيض المركبة (جلي بعد الاحاطة) اي بعد احاطة الذهن (بمقاييق
 المركبات) اي تعاريف المركبات (وتناقض البساط فانك اذا حققت)
 اي اذا علمت (ان الوجودية اللادائمة تركيبها) اي تركيب الوجودية
 اللادائمة (من مطلقين عامتين احدهما موجبة) موافقة في الكيف للاصل
 في موجبتها (والاخرى سالبة) مخالفة للاصل في الكيف في الموجبة
 (و) كذا اذا علمت (ان تقيض المطلقة) العامة (هو الدائمة) المطلقة
 (تحققت) اي علمت (ان تقيضها) اي تقيض الوجودية اللادائمة
 (اما الدائم المخالف) اي الدائمة المطلقة السالبة التي هي تقيض الجزء
 الاول من الاصل في موجبتها (او الدائم الموافق) اي الدائمة المطلقة
 الموجبة التي هي تقيض الجزء الثاني من الاصل في موجبتها كما بنا قض
 قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما الى قولنا بعض الانسان اما
 ليس بضاحك دائما واما ضاحك دائما تناقضا مجازيا بارادة اللازم
 فان التقيض الصريح لقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما هو رفع
 المجموع بقولنا ليس كذلك وقولنا بعض الانسان اما ضاحك دائما واما
 ليس بضاحك دائما هو المنفصلة المانعة الخلو الحاصلة بالترديد بين
 جزئي الاصل اللازمة لرفع هذا المجموع فظهر ان هذه المانعة الخلو
 كاذبة لتركيبها عن كاذبين ومناقضة تناقضا مجازيا بقولنا كل انسان
 ضاحك بالفعل لادائما فيكون هذا الاصل صادقا لئلا يلزم ارتفاع التقيضين
 فبان ان قاعدة التناقض اما استدلال بكذب التقيض الى صدق الاصل
 بطريق الخلف اذا كان التقيض كاذبا واما استدلال بكذب الاصل الى صدق
 التقيض بطريق الخلف اذا كان الاصل كاذبا واعلم ان تصوير الخلف في
 الاصل الصادق وفي التقيض الكاذب كأن يقال ههنا يصدق قولنا
 كل انسان ضاحك بالفعل لادائما لانه لو لم يصدق اصدق تقيضه
 ونقيضه قولنا بعض الانسان اما ليس بضاحك دائما وانما ضاحك

دائما فينتج من الطريق الرابع فلا قتراني ومن الصغرى المتصلة ومن الكبرى
الجملية لو لم يصدق قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما لصدق
قولنا بعض الانسان اما ليس بضاحك دائما واما ضاحك دائما وهذه
النتيجة شرطية متصلة ليست مطلوبا بالذات بل مطلوبا بالعرض فلهذا
يستثنى نقيض التالي بان يقال لكن لم يصدق هذا النقيض بل يكذب
تركبه من الجزئين الكاذبين فينتج من الطريق الثاني من القياس الاستثنائي
يصدق قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما وهو المطلوب بالذات
هذا القياس خلقي لانه مركب من الافتراضي الشرطي ومن الطريق الثاني
من القياس الاستثنائي وكل مركب من الافتراضي الشرطي ومن الاستثنائي
الثاني فهو خلقي فينتج ان هذا القياس خلقي هذا المسلك عزيز واجراؤه
في موارد الاستعمال لذيذ فاطلع عليه فاجر عند الاحتياج اليه (وان كانت)
اي المركبات (جزئية فلا يكفي في نقيضها) اي في اخذ نقيض المركبة
الجزئية (ما ذكرناه) من المانعة اخلو الحاصلة من التزديد بين نقيضي
الجزئين المركبة منهما ماقط (لانه يكذب) قولنا (بعض الجسم حيوان)
بالفعل (لادائما) فان شرط المركبة الجزئية اتحاد ذات موضوع جزئيهما فلو
اختلف ذات موضوع الجزئين لم يتحقق التركيب بين القضيتين الجزئيتين وان
صدق الجزئيات لكنهما تكونان ح من قبل الفخسايا المتجاورة مثل قولنا
هنا بعض الجسم الحساس حيوان بالفعل وهو الجزء الاول من هذه الجزئية
ومثل قولنا هنا بعض الجسم الموصوف بالجمادية ليس بحيوان
بالفعل وهو مفهوم لادائما في الاصل وجزء ثان من هذه الجزئية فهما
صادقان لمطابقة حكمهما للواقع ولا يتحقق التركيب بينهما لانقضاء
شرط اتحاد ذات موضوع جزئيهما بل تكونان من القضيتين
المتجاورتين لكن ان اتحد ذات الموضوع فيهما بان يقال بعض الجسم
الموصوف بالحساسة حيوان بالفعل وهو الجزء الاول من تلك المركبة الجزئية
وبان يقال بعض الجسم الموصوف بالحساسة ليس بحيوان بالفعل وهو مفهوم
لادائما وجزء ثان من تلك الجزئية المركبة فتكون تلك المركبة الجزئية
وجودية لادائما موجبة جزئية كاذبة تركبها من مطلقة عامة موجبة

جزئية صادقة ومن سالبة جزئية مطلقة عامة كاذبة تدبر (مع كذب
كل واحد من نقيضي جزئية) اي من نقيضي جزئي قولنا بعض الجسم
حيوان بالفعل لادائما لعدم مطابقة حكمهما للواقع فيثبت اذا ردد
بين نقيضي الجزئين بان يقال اما لا شيء من الجسم حيوان دائما واما كل
جسم حيوان دائما فيحصل من التزديد المذكور مانعة اخلو الكاذبة
لتركبها من جزئين كاذبين كما قال المنص فيما سبق ومانعة اخلو تكذب
عن كاذبين فيثبت لم يكف المفهوم المردد والحاصل من التزديد بين الجزئين
في اخذ نقيض المركبة الجزئية فلا بد له من طريق ثان (بل الحق) اي بل الطريق
الصحيح (في نقيضها) يعني ان الطريق الثاني في اخذ نقيض المركبة
الجزئية (ان يردد) بكلمة اما او بكلمة او مثلا (بين نقيضي الجزئين لكل
واحد واحد) اي كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضها اي لا يخلو كل
واحد واحد من جزئي المركبة الجزئية عن نقيضي جزئيهما واحدي نقيضي
المركبات الجزئية سالبة كلية والاخرى موجبة كلية لكون
الاختلاف في الكمية شرطا في تحقق التناقض في المحصورات الاربع
يعني ان الطريق الصحيح في اخذ نقيض المركبات الجزئية ان يبدل السالبة
الكلية التي هي احد نقيضي جزئي المركبات الجزئية الى رفع الایجاب
الكلي الذي هو عبارة عن الایجاب بالعرض والسالب عن البعض وان يفرق الى
موجبة جزئية والى سالبة جزئية وان يرددين الموجبة الكلية التي هي القضية
الاخرى من نقيضي جزئي المركبات الجزئية وبين الموجبة الجزئية وبين
السالبة الجزئية الحاصلتين من تفريق رفع الایجاب الكلي فيحصل
مانعة اخلو المركبة من اجزاء ثلثة فان كذبت المركبات الجزئية صدقت
مانعة اخلو المذكورة وان كذبت مانعة اخلو صدقت
المركبات الجزئية كما هو شأن التناقض (فيقال) في اخذ نقيض
المثال المذكور (كل جسم اما حيوان دائما) وهو نقيض الجزء الثاني
من المثال المذكور (اوليس بحيوان دائما) وهو رفع الایجاب الكلي
المبدل من نقيض الجزء الاول من المثال المذكور ويفرق الى موجبة
جزئية دائمة مطلقة والى سالبة جزئية دائمة مطلقة ويردد بين هذه

القضايا الثلاث فيقال كل جسم اما حيوان دائما واما بعض الجسم حيوان دائما
واما بعض الجسم ليس بحيوان دائما وهذه المابقة الخلو صادقة لتركيبها من
موجبة كلية دائمة مطلقة كاذبة ومن سالبة جزئية دائمة مطلقة صادقة كما قال المص
فيما سبق ومابقة الخلو تصدق عن صادق وكاذب واخذت هذه المفصلة تقيضا
بجوازا للاثال المذكور بارادة اللازم المساوي لرفع عينه فظهر كذب المثال
المذكور لصدق تقيضه وهو المفصلة المذكورة فتأمل حتى التأمل فتح الله
تعالى لك هذا المقام (واما الشرطية) اي شرطية كانت (فقيض الكلية)
اي كلية كانت (منها) اي من الشرطية سواء كانت مفصلة او مفصلة
هو (الجزئية الموافقة) الى الاصل (في الجنس) اي في الاتصال والانفصال
(و) في (النوع) اي في الزوم والعناد والاتفاق (الخالفة) الى الشرطية
التي هي الاصل (في الكيف) اي في الايجاب والسلب يعني ان تقيض المفصلة
الموجبة الكلية هو السالبة الجزئية المفصلة وتقيض السالبة الكلية المفصلة
هي الموجبة الجزئية المفصلة وتقيض المفصلة الموجبة الكلية هو السالبة الجزئية
المفصلة وتقيض السالبة الكلية المفصلة هو الموجبة الجزئية المفصلة وكل
واحد من هذه الناقض موافق للاصل في الزوم والعناد والاتفاق (وبالعكس)
يعني ان تقيض الشرطية الجزئية سواء كانت موجبة او سالبة هو الكلية
منها الموافقة في الجنس والنوع الخالفة في الكيف فتح تقيض السالبة الجزئية
من الشرطية هو الموجبة الكلية وتقيض الموجبة الجزئية هو السالبة
الكلية كقولنا في تقيض المفصلة الموجبة الكلية قد لا يكون اذا كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود تقيضا حقيقيا لقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وشل قولنا قد لا يكون هذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا تقيضا
لقولنا دائما هذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا (البحث الثاني)
اي الالفاظ التي وقعت حصص معينة نوعية من الرسالة كائنة (في) بيان
(العكس المستوي) احترز بقيد المستوي من عكس التقيض كما سيأتي
(وهو) اي العكس المستوي (عبارة عن جعل الجزء الاول) اي
اي ان العكس المستوي عبارة عن ان يبدل المحكوم عليه سواء كان موضوعا
ذكرها من الجملة او مقدما من الشرطية الكائن (من) اصل (القضية)

شرطية كانت او كلية جزأ (ثانيا) اي محكوما به سواء كان محمولا من الجملة
او ثانيا من الشرطية فان المحكوم به اعم من المحمول ومن التالي كما يكون
المحكوم عليه اعم من الموضوع ومن المقدم وانما قيدنا الموضوع بقولنا
ذكر بالان ذات الموضوع لا يتبدل الى المحمول والا لزم انقلاب الحقائق
(مع بقاء الصدق) اي الصدق الذي هو في اصل القضية باق في العكس
يعني لو فرض صدق الاصل لزم صدق العكس فان الاصل ملزوم والعكس
لازم والمزوم اما مساو الى اللازم او اخص منه واحد المتساويين مستلزم
للاخر وكذا الاخص مستلزم للاعم فثبت انه او فرض صدق الاصل
لزم صدق العكس وكذا يصدق قولنا لو كذب العكس كذب الاصل واما
واما قولنا لو صدق العكس صدق الاصل وقولنا لو كذب الاصل كذب
العكس فيكذب ان فان صدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص لجواز وجود
الاعم بدون الاخص وكذا لا يستلزم كذب الاخص كذب الاعم لجواز وجود
الاعم ايضا بدون الاخص (والكيف) اي مع بقاء الايجاب والسلب في
العكس المستوي يعني كلما كان الاصل موجبة كان العكس موجبة وكلما
كان الاصل سالبة كان العكس سالبة واحترز بقوله مع بقاء الصدق
عن الناقض واحترز بقوله والكيف عن عكس التقيض عند المتأخرين لان
عكس النقص عندهم ان يجعل تقيض المحمول موضوعا وان يجعل عين
الموضوع محمولا مع موافقة العكس الى الاصل في الصدق ونحو افتدائه الى
الاصل في الايجاب والسلب فعكس التقيض عند المتأخرين لقولنا كل انسان
حيوان فهو قولنا لا شيء من اللا حيوان بانسان فظهر ان قوله والكيف
احتراز عن عكس التقيض الكائن عند المتأخرين كما سيجي والموجبة
الكلية انما تنعكس موجبة جزئية ولا تنعكس موجبة كلية لانه يجوز ان يكون
موضوع الاصل اخص من محموله وان انعكس هذا الاصل فيكون محمول
العكس اخص وموضوعه اعم فان كان موضوع العكس اعم من محموله
لزم كذب العكس موجبة كلية فلذا لا ينعكس الموجبة الكلية الى الموجبة
الكلية بل تنعكس الى موجبة جزئية مطردة كما تنعكس قولنا كل انسان
حيوان الى قولنا بعض الحيوان انسان لانه اذا قلنا كل انسان حيوان

بصدق قولنا بعض الحيوان انسان فيعكس قولنا كل انسان حيوان الى قولنا بعض الحيوان انسان لكن اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فينتج من الاستثنائي ومن الطريق الاول قولنا كل انسان حيوان يعكس الى قولنا بعض الحيوان انسان وملازمة المقدمة الاستثنائية نظرية واثباتها بطريق الافتراض هكذا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان لانه اذا قلنا كل انسان حيوان فرضنا ذات موضوع هذه القضية فردا موصوفا بالانسانية والحيوانية مثلا وكلما فرضنا هكذا حصل شخصيتان اعني زيد انسان وزيد حيوان وكلما حصلت الشخصيتان جعلنا الشخصية الثانية صفى والتخصية الاولى كبرى وكلما جعلنا هكذا حصل قياس منتظم من الشكل الثالث وكلما حصل المنتظم قلنا زيد حيوان وزيد انسان وكلما قلنا هكذا انتج القياس المنتظم بعض الحيوان انسان وكلما انتج القياس المنتظم هذه النتيجة يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فينتج القياس المركب من الافتراض الشرطى ومن الطريق الثانى قولنا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان وهذه النتيجة عين الملازمة المثبتة بطريق الافتراض والاثبات بالملازمة بطريق الافتراض ههنا يحصل بالقياس المركب من الاقيدة الستة المركبة من الشرطيات المتصلات الذى يولد قياسا متظما من الضرب الاول من الشكل الثالث ينتج عين العكس موجبة جزئية وهذه النتيجة ههنا قولنا بعض الحيوان انسان وهذا القول عكس قولنا كل انسان حيوان فلذا يعكس الموجبة الكلية الى موجبة جزئية والموجبة الجزئية تنعكس الى موجبة جزئية بحجة الافتراض والسالبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية بحجة الخلف وبحجة العكس والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما عند المتقدمين وعند المتأخرين ان السالبة الجزئية المشروطة الخاصة والسالبة الجزئية العرفية الخاصة تنعكسان الى سالبة جزئية عرفية خاصة بحجة الافتراض كما سيجى في المتن (واما السوالب فان كانت) اى السوالب (كلية فسبع منها) اى من السوالب (وهى) اى السبع (الوقتيتان)

اى الوقتية والمتمرة السالبتان الكليتان (والوجوديتان) اى الوجودية اللازمة والوجودية الدائمة السالبتان الكليتان (والممكنان) اى الممكنة العامة والممكنة الخاصة السالبتان الكليتان (والمطلقة العامة) السالبة الكلية (لانتعكس) اى هذا السبع عكسا منطقيا ويقال لهذه السبع بالسبع الغير المنعكسة السوالب وقوله لانتعكس خبر لقوله سبع اعلم ان عادة الميرانيين قد جرت بتقديم عكوس السوالب على عكوس الموجبات لان الست المنعكسة السوالب وهى الضرورية والدائمة المطلقتان السالبتان الكليتان والمشروطة والعرفية العامتان السالبتان الكليتان والخاصتان السالبتان الكليتان تنعكس الى سالبة كلية كما سيجى والموجبات تنعكس الى موجبة جزئية كما سيجى والكلى وان كان سلبا اشرف من الجزئى وان كان ايجابا لانه احوط وهو اضعف وهو افيد وهو انفع في العلوم وكل انفع اشرف ثبت ان الكل اشرف من الجزئى فلذا جرت العادة بتقديم الاشرف وهو عكوس السوالب على غيره وهو عكوس الموجبات (لامتناع العكس) اى لكذب العكس سواء كان عكسا بالذات او بالواسطة فكذب العكس بالذات كائن (في اخصها) اى في اخص السبع الغير المنعكسة السوالب (وهى) اى اخص السبع الغير المنعكسة السوالب (الوقتية) قوله (لصدق قولنا بالضرورة لاشئ من القمر ينخسف وقت التربع لادائما) تعليل لقوله لامتناع العكس وهو تعليل لقوله لانتعكس وهذه القضية وقتية سالبة كلية صادقة لكون حكمها مطلقة لا واقع (و) (كذب قولنا بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذى هو) اى لفظ الامكان العام (اعم الجهات) كما مر في بيان النسب بين ثلث عشرة قضية في بحث الوجهات وهذه القضية عكس اهذه الوقتية لكونها سالبة جزئية ممكنة عامة كاذبة لصدق تقيضها وتقيضها قولنا كل منخسف فهو قمر بالضرورة فلذا قال المص (لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة) فظهر مما قررنا ان قوله لان كل منخسف قمر بالضرورة تعليل لقوله وكذب قولنا بعض المنخسف آه قائل حق التأمل واما كذب العكس بالواسطة فهو كائن في اعم السبع الغير المنعكسة السوالب

فلذا قال (واذا لم يعكس الاخص) اي الوقتية (لم يعكس الاعم بعكس
مطرد وهو المنتشرة السالبة الكليّة والوجود يتان السالبتان الكلّيتان
والممكنان السالبتان الكلّيتان والمطلقة العامة السالبة الكلية) اذلو
انعكس الاعم انعكس الاخص (وذلك واقع وثابت) (لان لازم الاعم)
اي عكس الاعم (لازم الاخص ضرورة) اي بداهة وقوله اذلو انعكس
آه دليل ملازمة واذا لم يعكس آه وكلمة لو ههنا بمعنى لانتهاء الثاني لانتهاء
الاول فح يقال لهما لو المنطوق ثابت ملازمة وقوله واذا لم يعكس آه
بطريق التقييد من اثباتية وطريق التقييدان يدعي عين التالي وان يجعل
المقدم قيداله وان يجعل تقييض التالي مقدما وان يجعل دليل الملازمة
تاليا فيحصل شرعية متصلة ويستثنى تقييض التالي فينتج من الاستثنائي
ومن الطريق الثاني عين التالي فتصوير قوله اذلو انعكس الاعم آه
هكذا لم يعكس الاعم على تقدير عدم انعكاس الاخص لانه او
انعكس الاعم على هذا التقدير يلزم انعكاس الاخص على هذا التقدير لكن
لزوم انعكاس الاخص على التقدير المذكور باطل لكونه خلاف الفروض
فينتج من الطريق الثاني من الاستثنائي لم يعكس الاعم على تقدير عدم
انعكاس الاخص وبقوله لان لازم الاعم اثبت ملازمة قوله اذلو انعكس
الاعم الخ بطريق التالي من الطرق الثانية الكائنة لاثبات الملازمة وهو
ان يجعل دليل الملازمة مقدما وان يجعل مقدم الملازمة مع تاليها تاليا وان
يحصل شرعية متصلة مركبة من جلية ومن متصلة وان يستثنى عين المقدم
فينتج القياس الحاصل من الطريق الاول من الاستثنائي عين الملازمة
كما سيجي في الواحق القياس فيثبت تصوير قوله لان لازم الاعم الخ هكذا
لانه لما كان عكس الاعم لازم الاخص بداهة فلو انعكس الاعم انعكس
الاخص لكن عكس الاعم لازم الاخص بداهة فينتج لو انعكس الاعم
انعكس الاخص فهذه النتيجة عين الملازمة والمقدمة الاستثنائية نظرية
وابانها من قياس المساوات هكذا لان عكس الاعم لازم الاعم والاعم
لازم الاخص فينتج ان عكس الاعم لازم الاخص فيفرض المقدمة
الاجنبية كبرى ثابته لكونها صادقة فيقال ولازم لازم الاخص فهو لازم

الاخص فينتج ان عكس الاعم لازم الاخص ولو قال واذا كذب عكس
الاخص في المثال المذكور فيكذب عكس الاعم فيه لكون المثال المذكور
مادة اجتماعيهما لكان اولى ولم يرد منع البعض بلزوم خلاف الفروض
اذا كان عكس الاعم لازم الاخص مستند ابانه انما يلزم خلاف الفروض
لو انعكس الاخص بالذات لكن لو انعكس الاخص بواسطة الاعم لم يلزم
خلاف الفروض وان امكن دفع هذا المنع بان يقال ان المراد بالعكس
في قوله لامتناع العكس فهو مطلق العكس سواء كان عكسا بالذات
او عكسا بالواسطة وذلك لان المطلق يجري على الاصل اذالم يوجد
القرينة لارادة المقيده عند الاصولين فان الاطلاق حقيقة للمطلق فاذا امكن
الحقيقة فلا يذهب الى الجواز بدون النكتة والاطلاق ههنا ممكن ولا قرينة
لارادة العكس بالذات فظهر ان المراد بالعكس في قوله لامتناع العكس فهو
مطلق العكس سواء كان عكسا بالذات او عكسا بواسطة الاعم ونهيههم البعض
اطلاق قوله لامتناع العكس ولم يطلع على قاعدة الاصول فقال ما قال
فاورد المنع المذكور مع انه مدفوع بما ذكرناه سمع هكذا ههنا من فحول
بعض اولى الآراء مثله في عصره لا يرى (واما الضرورية والدائمة
المطلقتان) السالبتان الكلّيتان (فتمكنان دائمة مطلقه) سالبة (كلية)
وذلك واقع وثابت (لانه) اي الشأن (اذا صدق) قولنا (بالضرورة
او دائما لاشي من ج ب فيصدق) قوانا (دائما لاشي من ج) فتصوير
الاستدلال بقوله لانه اذا صدق آه فهو بطريق ان يقال لما ثبت قولنا
اذا صدق بالضرورة او دائما لاشي من الانسان يحجر فيصدق دائما
لاشي من الحجر بانسان فينتج من الطريق الاول من الاستثنائي قولنا
الضرورية والدائمة المطلقتان السالبتان الكلّيتان تمكنان دائمة
مطلقة سالبة كلية والقديمة الاستثنائية شرعية متصلة ولازمها
نظرية محتاجة الى دليل وقوله (والا بعض ج بالاطلاق العام) دليل
الملازمة وهو معطوف على قوله اذا صدق بالضرورة او دائما لاشي آه
بطريق عطف العلة على العلول اذا كان الواو عاطفه واذا كان الواو
استينافيه فهذا الكلام جواب عن المنع الوارد على ملازمة المقدمة

الاستثنائية الشرطية يعنى وان لم يصدق هذا العكس مع صدق عذرين
الاصليين فيصدق نقيضه لئلا يلزم ارتفاع التقيضين ونقيضه قولنا بعض
بج بالاطلاق العام لان هذا العكس دائمة مطلقة سالبة كلية تناقض
الى موجه جزئية مطلقة عامة كما مرفى بحث التناقض فتظهر ان قوله بعض
بج بالاطلاق العام نقيض العكس المذكور (وهو) اى النقيض المذكور
وهو قولنا بعض بج بالاطلاق (مع) ان يضم هذا النقيض كبرى الى
(الاصل ينتج) اى النقيض معه (ان بعض ب ليس ب بالضرورة فى) الكبرى
(الضرورية ودائما فى) الكبرى (الدائمة وهو) اى النتيجة (محال)
اعلم ان قوله والافبعض بج آه اثبات ملازمة المقدمة الاستثنائية بطريق
الخلف وبان يقال لو لم يصدق قولنا دائما لاشئ من الحجر بانسان على
تقدير صدق قولنا بالضرورة اودائما لاشئ من الانسان بحجر لصدق
نقيض العكس اعنى بعض الحجر انسان بالاطلاق العام ولو صدق النقيض
المذكور لجعلنا هذا النقيض صفري وكل من الاصليين كبرى ولوجعلنا
هكذا لحصل قياس خلفي منتظم من الضرب الرابع من الشكل الاول ولو
حصل القياس المنتظم قلنا بعض الحجر انسان بالاطلاق العام وبالضرورة
اودائما لاشئ من الانسان بحجر ولو قلنا هكذا لا نتج القياس المنتظم من
جسر من الشكل الاول بعض الحجر ليس بحجر بالضرورة اودائما فهذا
القياس مركب من الافتراضات الشرطيات الاربعة وينتج قولنا لو لم يصدق
قولنا دائما لاشئ من الحجر بانسان على تقدير صدق كل واحد
من الاصليين لا نتج القياس المنتظم بعض الحجر ليس بحجر بالضرورة اودائما
ثم يستثنى نقيض نالى النتيجة حتى يحصل قياس خلفي مركب من
الافتراضات الشرطيات الاربعة ومن الطريق الثانى من الاستثنائى يقال لكن
هذا القياس لم ينتج هذه النتيجة لكونها محالا فينتج يصدق قولنا دائما
لاشئ من الحجر بانسان على تقدير صدق كل واحد من الاصليين فلذلك
ينعكس كل واحد من الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة السالبتين
الكليتين الى سالبة كلية دائمة مطلقة فهذا الانعكاس هو المطلوب بالذات
ههنا والنتيجة المستفادة من القياس الخلفي الحاصل من القياس المركب

من الافتراضات الشرطيات الاربعة محال لان هذه النتيجة سلب الشئ
من نفسه لكونها سلب الحجر عن الحجر وسلب الشئ من نفسه محال
فهذه النتيجة محال لكن منشأ القساد ايس صورة القياس الخلفي المنتظم
الحاصل من القياس المركب من الافتراضات الشرطيات الاربعة لان صورته
هيئة الشكل الاول وصغراه موجبة وكبراه كلية فيكون القياس الخلفي
المذكور مستجمع الشرائط ويكون صورته صحيحة بل منشأ القساد
من المادة ومن الصفري لانها نقيض العكس تنشأ المحال
والفساد من فرض صدق نقيض العكس فظهر كذب نقيض العكس
فيصدق عين العكس مع صدق الاصليين المذكورين وما قيل من ان سلب
الشئ من نفسه جائز باعتبار السلب عن نفس الامر فهو ليس بشئ
قدبر ويصح ههنا اثبات ملازمة المقدمة الاستثنائية الشرطية بطريق
العكس من الطرق الثمانية الكائنة لاثبات الملازمة وان لم يثبت المص
اليه ههنا امتحانا للاذكياء يقال لو لم يصدق قولنا دائما لاشئ من الحجر
بانسان لصدق قولنا بعض الحجر انسان بالاطلاق العام لئلا يلزم ارتفاع
القضيتين ولو صدق قولنا بعض الحجر انسان بالاطلاق العام لصدق
ايضا قولنا بعض الانسان حجر بالاطلاق العام لاستلزام صدق عين
القضية لصدق العكس وقولنا بعض الانسان حجر بالاطلاق العام نقيض
الاصل الثانى واخص نقيض الاصل الاول فينتج القياس المركب من
الافتراضات الشرطيتين لو لم يصدق قولنا دائما لاشئ من الحجر بانسان
لصدق نقيض الاصل الثانى وصدق ايضا الاخص من نقيض الاصل
الاول مع ان كل واحد من الاصليين مفروض الصدق ويضم اهذه النتيجة
الشرطية كبرى فالثمة يقال واو صدق نقيض الاصل الثانى والاخص
من نقيض الاصل الاول مع انهما مفروض الصدق لزم اجتماع النقيضين
لكن اللازم باطل والمزوم مثله فيصدق قولنا دائما لاشئ من الحجر
بانسان على تقدير صدق الاصليين المذكورين اعنى بما قولنا بالضرورة
اودائما لاشئ من الانسان بحجر فلذلك ينعكس الاعلان المذكوران
الى قولنا دائما لاشئ من الحجر بانسان اما لزوم اجتماع النقيضين

فلكون الاصابع صادقين واما صدق الاخص من نقيض الاصل الاول
فلكون نقيض الاصل الاول ممكنة عامة موجبة جزئية اعني ههنا
بعض الانسان يجر بالامكان العام ولكون عكس نقيض العكس مطلقة
عامة اعني بهما قولنا بعض الانسان يجر بالاطلاق العام ولكون المطلقة
العامه اخص من الممكنة العامة مطلقا كما مر في بحث الوجهات
ولكون نقيض الاخص اعم مطلقا من نقيض الاعم والاصل الاول
ههنا سالبة كلية ضرورية مطلقة والاصل الثاني سالبة كلية
دائمة مطلقة والضرورية اخص من الدائمة فظهر ان نقيض
الدائمة المطلقة اخص من نقيض الضرورية المطلقة فتأمل حتى
التأمل اما الافتراض فلا يجري في اثبات العكوس الكلية بل يجري في
اثبات العكوس الجزئية واما الخلف والعكس فيجريان في اثبات العكوس
الجزئية كما يجريان في اثبات العكوس الكلية (واما المشروطة والعرفية
العامة) السالبتان الكلتيان (فتعكسان الى عرفية عامة) سالبة (كلية
لانه اذا صدق) قولنا (بالضرورة او دائما لاشئ من ح ب مادام ج) يصدق
(دائما لاشئ من ب ح مادام ب) والصدق ههنا عبارة عن مطابقة
الحكم لواقع اكونه متعلقا لحكم القضية ههنا فانهم (والا) اي وان لم
يصدق هذا العكس مع صدق الاصلين المذكورين (ف) يصدق (بعض ب
ج حين هو) اي ب (ب) لئلا يلزم ارتفاع النقيضين فان هذه الجزئية نقيض
العكس لكون نقيض العرفية العامة السالبة الكلية حينية مطلقة موجبة
جزئية ولكون هذه الجزئية حينية مطلقة (وهو) اي النقيض المذكور
(مع) الضم الى (الاصل ينتج) اي النقيض المذكور مع انضمامه الى
الاصل قولنا (بعض ب ليس ب حين هو ب وهو) اي النتيجة (محال) لان
هذه النتيجة سلب الباء عن الباء وسلب الباء عن الباء سلب الشئ عن
نفسه وسلب الشئ عن نفسه محال وفاسد فينتج هذه النتيجة فاسدة وهو
محال وهذا التصادم انما نشأ من فرض صدق نقيض العكس فظهر كذب
نقيض العكس فيصدق عين العكس فح ينكسر المشروطة والعرفية العامتان
السالبتان الكلتيان الى عرفية عامة سالبة كلية وتصوير الاستدلال

هكذا لما ثبت قولنا اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من الكاتب
يساكن الاصابع مادام كاتبنا فيصدق دائما لاشئ من ساكن
الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع فتعكس المشروطة
والعرفية العامتان السالبتان الكلتيان الى عرفية عامة سالبة كلية
لكن ثبت قولنا اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من الكاتب
يساكن الاصابع مادام كاتبنا فيصدق دائما لاشئ من ساكن
الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع فينتج من الطريق الاول من
الاستثنائي ينكسر المشروطة والعرفية العامتان السالبتان الكلتيان الى
عرفية عامة سالبة كلية اما اثبات الملازمة بطريق الملازمة بطريق
الخلف فهو يحصل ههنا بان يحمل نقيض العكس وهو ههنا حينية
مطلقة موجبة جزئية صغرى وان يحمل كل واحد من الاصلين كبرى حتى
يحصل قياس خلقي منتظم من الضرب الرابع من الشكل الاول وينفخ
سلب الشئ عن نفسه وهو محال فالتصوير هكذا لولم يصدق قولنا
دائما لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع مع صدق
الاصلين لصدق بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع
لئلا يلزم ارتفاع النقيضين واو صدق هذا النقيض لجعلناه صغرى وكل
واحد من الاصلين كبرى ولوجعلناه هكذا حصل قياس خلقي منتظم
من جسر من الشكل الاول وهو قولنا بعض ساكن الاصابع كاتب حين
هو ساكن الاصابع وبالضرورة او دائما لاشئ من الكاتب يساكن
الاصابع مادام كاتبنا وهذا القول ينتج قولنا بعض ساكن الاصابع
ليس يساكن الاصابع حين هو ساكن الاصابع واوانتج القياس الخلقي
المنتظم هذه النتيجة لزم سلب الشئ عن نفسه لكن اللازم باطل والمزوم
مثله فيصدق العكس مع صدق الاصلين واما اثبات ملازمة الشرطية التي
هي المقدمة الاستثنائية ههنا بطريق العكس فيحصل ههنا بان ينكسر نقيض
العكس الى حينية مطلقة موجبة جزئية وهي ههنا قولنا بعض الكاتب
ساكن الاصابع حين هو كاتب حتى يلزم صدق نقيض الاصل الثاني لانه سالبة
كلية عرفية عامة نقيضها موجبة جزئية حينية مطلقة وكذلك يلزم صدق

الاخص من تقيض الاول فانه ههنا سالبه كلية مشروطة عامة تقيضها
موجبة جزئية حينية ممكنة مثال الاصل الاول قولنا بالضرورة لاشي
من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً وتقيضه قولنا بعض ساكن الاصابع
يمكن ان يكتب حين هو ساكن الاصابع وقولنا بعض ساكن الاصابع
كاتب حين هو ساكن الاصابع وهو تقيض الاعم اخص من قولنا بعض
ساكن الاصابع يمكن ان يكتب حين هو ساكن الاصابع وهو تقيض
الاخص لكون الحينية المطلقة اخص من الحينية الممكنة ولكون تقيض
الاعم اخص من تقيض الاخص مع ان الاخص ههنا هو الاصل الاول
وهو المشروطة العامة السالبة الكلية والاعم هو الاصل الثاني وهو
العرفية العامة السالبة الكلية تدبر (واما المشروطة والعرفية الخاصتان)
السالبان الكلتيان (فتمكان عرفية عامة) سالبة كلية (لادائنة
في البعض) لانه لما ثبت اذا صدق قولنا بالضرورة او دائماً لاشي من
الكاتب بساكن مادام كاتباً لادائناً يصدق قولنا دائماً لاشي من الساكن
بكاتب مادام ساكناً لادائناً في البعض فتعكس الخاصتان السالبان
الكلتيان الى عرفية عامة سالبة كلية لادائناً في البعض لكن ثبت هذه
الشرطية المتصلة فينتج بتعكس الخاصتان السالبان الكلتيان الى عرفية
عامة سالبة كلية لادائنة في البعض (واما) انعكاس الجزء الاول من الاصلين
المذكورين (الى العرفية العامة) السالبة الكلية (فلكونها) اي العرفية
العامة السالبة الكلية عكسا للعامتين ولكون عكس العامتين (لازمة
للعامتين) مع ان لازم العام لازم الخاص واما انعكاس الجزء الثاني
من الاصلين المذكورين الى مفهوم اللا دائمة في البعض مع ان هذا المفهوم
موجبة جزئية مطلقة عامة وهي ههنا بعض الساكن كاتب بالفعل وقت
حركة الاصابع فلانه لو انعكس الى اللا دوام في الكل ولوقيد العكس
بمفهوم اللا دوام في الكل لزم كذب العكس بسبب كذب مفهوم اللا دوام
في الكل وهو قولنا كل ساكن كاتب بالفعل وهو كاذب فان من الساكن
مالا يكون كاتباً اصلاً مثل الارض كما ذكره قطب الدين الرازي

عليه رجة الباري (واما) صدق مفهوم (اللا دام في البعض) وهو
ههنا قولنا بعض الساكن كاتب بالفعل وهو مرموز بقوله بعض بج
بالفعل (فلانه لو كذب بعض بج بالفعل لصدق) تقيضه وهو ههنا
لاشي من بج دائماً ومتى صدق التقيض المذكور (فينعكس) اي
التقيض المذكور (الى) قولنا (لاشي من بج دائماً وقد كان) اي الجزء
الثاني من الاصلين (كل ج ب بالفعل صف) هذه العبارة اثبات اللازمة
بطريق العكس وبصح اثبات هذه اللازمة بطريق الافتراض لكون
الجزء الثاني من العكس ههنا موجبة جزئية مطلقة عامة مع ان الافتراض
جار في اثبات العكس الجزئية بالمثل الجزئي ولا يصح اجراؤه في اثبات
العكس الكلية بالمثل الجزئي ويولد الافتراض قياساً منتظماً من الشكل
الثالث ينتج عن العكس الجزئية في باب العكس واما الافتراض الجاري
في رد الاشكال الثلاثة الى الشكل الاول فيولد قياسين ينتج القياس الثاني
منهما عن المطلوب الجزئي كما يبي في الضروب المنتجة ان شاء الله تعالى
والاستدلال على هذه اللازمة بطريق الافتراض يحصل بان يقال اذا
صدق قولنا بالضرورة او دائماً لاشي من الكاتب بساكن مادام كاتباً
لادائناً ففرض ذات موضوع هذه القضية زيداً مثلاً متصفاً بالكاتب الذي
هو وصف الموضوع وبالساكن الذي هو وصف المحمول واذا فرضنا
هكذا فبحصل شخصين احدهما مستفادة من عقد الوضع والاخرى
من عقد الحمل اعني بهما زيد كاتب بالفعل زيد ساكن بالفعل واذا حصلنا
فبحمل الشخصية الثانية صغرى والاولى كبرى واذا جعلنا هكذا فبحصل
قياس منتظم من الشكل الثالث واذا حصل القياس المنتظم فنقول زيد
ساكن بالفعل وزيد كاتب بالفعل واذا قلنا زيد ساكن بالفعل وزيد كاتب
بالفعل فينتج المنتظم من الضرب الاول من الشكل الثالث بعض الساكن
كاتب بالفعل واذا اتبع القياس المنتظم المتولد هذه النتيجة فيصدق قولنا
بعض الساكن كاتب بالفعل فهذا القياس افتراضي شرطي مركب من الصغريات
الست المتصلة ومن الكبريات الست المتصلة فينتج من مفصول النتائج اذا صدق
قولنا بالضرورة او دائماً لاشي من الكاتب بساكن مادام كاتباً لادائناً فيصدق

قوانا بعض الساكن كاتب بالفعل وهذه النتيجة عين اللازمة المطلوب
الباثها فلذلك ينعكس الخاصتان السالبتان الكليتان الى عرفة عامة سالبة
كلية لاداعة في البعض والمص لم يلفت الى الاثبات بطريق الافتراض ههنا
بل بطريق العكس امتحانا للاذكياء واما اجراء الخلف في هذه الجزئية فهو غير
صحيح لان هذه الجزئية مطلقة عامة موجبة جزئية وتقيضها سالبة كلية
دائمة مطلقة مع ان الاصلين سالبتان كليتان خاصتان ولا ينتج المتقدمتان
انتفتان في السلب من الاشكال الاربعة لانقضاء الشرط فيها بحسب الكيف
قبل اذا كان العكس مقيدا بالادوام في البعض فيكون مثل قولنا دائما لا شيء
من الساكن بكتاب مادام كاتبنا لادائما في البعض دائمة لاداعة في البعض
مركبة من عرفة عامة سالبة كلية ومن موجبة جزئية مطلقة عامة لكون
فهو الادوام في البعض موجبة جزئية مطلقة عامة وقدر ان شرط
تركيب القضايا الموجهة من القضيتين بحسب الحكم ان يكون القضيتين اللتان
وقع كل واحد منهما جزءا من الموجهة المركبة موافقتين في الكلية والجزئية
حيث قال مخالفتي الكيف موافقتي الكم للقضية المقيدة بهما في بحث الموجهات
فمح لا يتحقق التركيب في هذا العكس لانقضاء الشرط بحسب الحكم بل يكون
من قبيل القضيتين المتجاورتين اللهم الا ان يقال ان توافق الجزئيين في الكم شرط
في المركبة الموجهة المشهورة دون الغير المشهورة وهذا المكس وهو دائمة
لاداعة في البعض مركبة غير مشهورة لعدم استعمالها في العلوم الحكمية
بل تستعمل فيها من احكام القضايا وهذا الجواب غير حاسم لمادة الاعراض فتدبر
(وان كانت) اي المركبات جزئية (فالشروط والعرفية الخاصتان) السالبتان
الجزئيتان (تنعكسان عرفة خاصة) سالبة جزئية (لانه اذا صدق
بالضرورة اودائما بعض ج ليس ب مادام ج لادائما صدق بعض
ب ليس ج مادام ب لادائما) ملازمة هذه الشرطية واقعة ثابتة (لا تفرض
ذات الموضوع وهو) اي الموضوع (ج د ف) يحصل من افرض
المذكور (د ج بالفعل) من عقد الوضع (و) يحصل (د ب ايضا
للا دوام سلب الباء عنه) اي عن ج يعني يحصل دب بالفعل من عقد
حل الجزء الثاني من الخاصتين السالبتين الجزئيتين (ف) يلزم لهاتين الشخصيتين

ان يصدق (د ليس ج مادام ب والا) اي ولولم يصدق دليس ج مادام
ب (لكن) اي لصدق (د ج حين هو) اي د (ب) لئلا يلزم ارتداد
القضيتين (ف) يلزم لهذه الحينة المطلقة (د ب حين هو) اي د (ج
وقد كان) اي وقد صدق في ضمن الجزء الاول من الاصلين (د ليس ب
مادام ج هـ) اي هذا خلاف المقروض وهو باطل فيصدق قولنا
وليس ج مادام ب (واذا صدق الباء والجيم عليه) اي دبان يقال دب
بالفعل ودج بالفعل (و) اذا (تافيا) اي الياء والجيم (فيه) اي في دبان
يقال دب بالفعل ودليس ج مادام ب (صدق بعض ب ليس ج مادام
ب لادائما وهو المطلوب) يعني ينتج القولان المذكوران وهما قياसान
افترا نبيان منتظران من الشكل الثالث قولنا دائما بعض ب ليس ج مادام ب
لادائما لانه يحمل الشخصية الثانية صفري وهي قولنا دب بالفعل ويحمل
قولنا دليس ج مادام ب كبرى فيحصل قياس افتراضي منتظم من الضرب
الثاني من الشكل الثالث فينتج القياس المذكور من الصفري المطلقة العامة
الموجبة الشخصية ومن الكبرى العرفية العامة السالبة الشخصية عرفة
عامة سالبة جزئية وان كانت الكبرى احدي الوصفيات الاربعة
وهذه النتيجة هي الجزء الاول من العكس ثم يحمل الشخصية الثانية وهي قولنا
دب بالفعل ايضا صفري ويحمل الشخصية الاولى كبرى فيحصل قياس
افتراضي منتظم من الضرب الاول من الشكل الثالث فينتج من الصفري
المطلقة العامة ومن الكبرى المطلقة العامة مطلقة عامة موجبة جزئية وهي
الجزء الثاني من العكس المطلوب كما اشرنا الى هذين القياسين فتصوير
الاستدلال يحصل بطريق ان يقال لما ثبت قولنا اذا صدق بالضرورة
اودائما بعض الكاتب ليس بساكن مادام كاتبنا لادائما يصدق قولنا دائما
بعض الساكن ليس بكتاب مادام ساكنا لادائما فينعكس الخاصتان
السالبتان الجزئيتان الى عرفة خاصة سالبة جزئية لكن ثبت قولنا
اذا صدق بالضرورة اودائما بعض الكاتب ليس بساكن مادام كاتبنا لادائما
فيصدق قولنا دائما بعض الساكن ليس بكتاب مادام ساكنا لادائما فينتج
من الطريق الاول من الاستدلال قولنا ينعكس الخاصتان السالبتان

الجزئيتين الى عرفة خاصة سالبة جزئية وهو مطلوب التأخير لانهم
قائلون هذا العكس لان اعتبار انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة وهي الضرب
السادس والسابع والثامن في الشكل الرابع قائمهم اشترطوا كون السالبة
المستعملة في هذه الضروب من احدى الخاصتين وقالوا ان الضروب
النتيجة في الشكل الرابع ثمانية وقال القدماء ان السالبة الجزئية سواء كانت
احدى الخاصتين او غيرهما لا عكس لها زوما وقالوا الضروب النتيجة
في الشكل الرابع خمسة فلا اعتبار عند القدماء الى انتاج الضروب
الاخيرة المذكورة في الشكل الرابع كما سيجي في بحث الضروب النتيجة
ان شاء الله تعالى والمقدمة الاستثنائية شرطية متصلة ملازمها نظرية
محتاجه الى البيان وابا نه بطريق الافتراض يحصل بان يقال اذا صدق
قولنا بالضرورة اودائما بعض الكاتب ساكن مادام كاتبنا لادائما
فنفرض ذات موضوع هذه القضية فردا متصفا بالكاتب الذي هو وصف
موضوع الجزئين من الخاصتين ومتصفا بالساكن الذي هو وصف
محمول الجزء الثاني منها وسلوبا عنه الساكن الذي هو وصف محمول
الجزء الاول منهما ومتى فرضنا هكذا فيحصل التخصيصات الثلاث اعني
بما زيد كاتب بالفعل وزيد ساكن بالفعل وزيد ليس ساكن مادام كاتبنا
مع ان الشخصية الثالثة يلزمها قولنا زيد ليس بكاتب مادام ساكن ومتى
حصلت التخصيصات فيحصل الشخصية الثانية صغرى تارة ويجعل لازم
الشخصية الثالثة كبرى ومتى جعلنا هكذا فيحصل قياس منتظم من الضرب
الثاني من الشكل الثالث ومتى حصل القياس المنتظم فنقول زيد ساكن
بالفعل وزيد ليس بكاتب مادام ساكن ومتى قلنا هكذا فينتج القياس
المنتظم من الصغرى المطلقة العامة ومن الكبرى العرفية العامة قولنا بعض
الساكن ليس بكاتب مادام ساكن وهو الجزء الاول من العكس ثم نجعل
الشخصية الثانية ايضا صغرى تارة اخرى ونجعل الشخصية الاولى كبرى
ومتى جعلنا هكذا فيحصل قياس افتراضي منتظم ثان من الضرب
الاول من الشكل الثالث ومتى حصل المنتظم الثاني فنقول زيد ساكن
بالفعل وزيد كاتب بالفعل ومتى قلنا هكذا فينتج المنتظم الثاني بعض

الساكن كاتب بالفعل وهو الجزء الثاني من العكس ومتى انتج القياس
الافتراضيان المستلزمان هاتين النتيجةين يصدق قولنا دائما بعض الساكن
ليس بكاتب مادام ساكن لادائما فهذا القياس الافتراضي شرطية مركب
من الصغريات المتصلات ومن الكبريات المتصلات فينتج قولنا اذا صدق
بالضرورة اودائما بعض الكاتب ليس ساكن مادام كاتبنا لادائما يصدق
قولنا دائما بعض الساكن ليس بكاتب مادام ساكن لادائما وهو عين
الملازمة المطلوب اثباتها بطريق الافتراض فاطلع على هذه الترتيبات
فانها مسلك عزيز فاجراؤه في موارد الاستعمالات لذيذ لكن يرد على
التأخير ان القياس الافتراضي الاول وهو قولنا زيد ساكن بالفعل
وزيد ليس بكاتب مادام ساكن فهو بحسب الاختلاطات صفراء مطلقة عامة
وكبراء عرفية عامة والاطراد في انتاج الشكل الثالث ان تكون النتيجة
تابعة لعكس الصغرى اذا كان الكبرى من احدى الوصفيات الاربعة مع
ان التأخيرين جعلوا نتيجة الافتراضي الاول تابعة لكبرى فيلزمهم
الاعتبار بغير المنطرد في القن بل لزمهم الخصالة الى مادتهم فلم يثبت
انعكاس الخاصتين السالبتين الجزئيتين الى عرفة عامة سالبة جزئية
بالقاعدة المطردة بل ثبت بالقاعدة الغير المطردة فبح ان هذا العكس غير
معتبر في القن فلذلك لم يعتبر القدماء لهذا العكس وجعلوا الضروب
النتيجة في الشكل الرابع خمسة وهي * مم محج سماس وجس * ولم يعتبروا
الضروب الثلاثة الاخيرة وهي * زم مز مجز * اللهم الا ان يقال من طرف
التأخيرين انهم اعتبروا انعكاس الخاصتين السالبتين الجزئيتين وكذلك
اعتبروا الضروب الثلاثة الاخيرة في الشكل الرابع وجعلوا الضروب
النتيجة ثمانية وهي * مم محج سماس وجس زم مز مجز * اشارة الى عدم
الاعتداد الى انتاج الشكل الرابع المخالف الى الشكل الاول الذي هو بين
الانتاج في صفراء وكبراء قد بر كمال التدبر فان هذا المقام غير الاستخراج
والى التوفيق يحتاج (واما البواقى) اي اما السوالب الجزئية الباقية
(فلا تعكس) اي البواقى (لانه) اي الشأن والحوال فان ضمير المذكر
اذا لم يوجد مرجع له فيعود الى الشأن وضمير المؤنث اذا لم يوجد مرجع

له فيعود الى القضية فهذا المسلك عادة علماء العربية وهذه العادة موافقة لما وقع في القرآن الكريم والفرقان العظيم من ان ضمير هو في قوله تعالى قل هو الله احد راجع الى الشأن باتفاق المفسرين (يصدق) قولنا (بالضرورة بعض الحيوان ليس انسان) هذه القضية ضرورية مطلقة سالبة جزئية (و) كذا يصدق قولنا (بالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التزبيح لادائما) هذه القضية وقية سالبة جزئية (مع كذب عكسها) اي مع انه يكذب عكس القضيةين المذكورتين (بالامكان العام الذي هو اعم الجهات) وعكس المثال الاول قولنا بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام فهذا العكس كاذب لان نقيضه وهو قولنا كل انسان حيوان بالضرورة فهو صادق بالبداهة وكل قضية نقيضها صادقة فبعضها كاذب لئلا يلزم اجتماع النقيضين فظهر كذب العكس المذكور وعكس المثال الثاني قولنا بعض المنخسف ليس قرأ بالامكان العام وهذا العكس كاذب لان نقيضه قولنا كل منخسف قرأ بالضرورة وهو صادق وكل قضية نقيضها صادق فهي كاذبة لئلا يلزم اجتماع النقيضين (لكن الضرورية) المطلقة (اخص الباطن) الستة كما سبق في بحث الجهات (والوقية اخص المركبات الباقية) الخمسة وهي المنتشرة والوجودية اللا ضرورية والوجودية الدائمة والممكنة الخاصة (ومتي لم تنعكس) اي الضرورية المطلقة السالبة الجزئية والوقية السالبة الجزئية (لم تنعكس شي منها) اي من البواقي وهي الدائمة المطلقة السالبة الجزئية والشروط العامة السالبة الجزئية والعرفية العامة السالبة الجزئية والمطلقة العامة السالبة الجزئية والممكنة العامة السالبة الجزئية والوجودية اللا ضرورية السالبة الجزئية والوجودية الدائمة السالبة الجزئية والمنتشرة السالبة الجزئية والممكنة الخاصة السالبة الجزئية (ما عرفت) في السبع الغير المنعكسة السوالب الكلية من (ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص) لان عكس الاعم لازم العام والعام لازم الخاص فيتبع من القياس المساوات قولنا اللازم للازم للخاص فهو لازم للخاص وهذه المقدمة

الاجنية صادقة فنفرض هذه المقدمة الاجنية كبرى ثانية فنقول وكل لازم للخاص فهو لازم للخاص فيتبع القياس الثاني ان عكس العام لازم للخاص فيثبت لو انعكس الاعم ثم انعكس الاخص وهو خلاف المفروض فظهر ان البواقي من السوالب الجزئية سواء كانت من الست المنعكسة السوالب او من السبع الغير المنعكسة السوالب لم تنعكس قدبر (واما الموجبة كلية كانت) اي الموجبة (او جزئية فلا تنعكس) اي الموجبة (كلية لاحتمال كون المحمول) اي لجواز ان يكون المحمول (اعم من الموضوع) ولا متناع حل الاخص على الاعم فان الاخص لا يجامع بافراد الاعم فيثبت لا ينعكس قولنا كل انسان حيوان الى قولنا وكل حيوان انسان لكذب هذه الكلية بل ينعكس الى قولنا بعض الحيوان انسان لصدق هذه الجزئية مع ان الصدق معتبر في تعريف العكس المستوي فانه عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولامع بقضاء الصدق والكيف فيثبت انعكاس الموجبة سواء كانت كلية او جزئية الى الموجبة الكلية غير مطرد لتخلفه في مثله قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان انسان وانعكاس الموجبة كلية كانت او جزئية الى جزئية مطردة في جميع المواد فلا تخلف فيه اصلا مع ان المطرد معتبر في الفن فلذلك تنعكس الموجبة مطلقا الى جزئية عنداهل هذا الفن (امافي الجهة) اي اما الموجبات من الجهات (بالضرورة) المطلقة (والدائمة) المطلقة (و) الشروط والعرفية (العامة) منها كلية كانت او جزئية (تنعكس) اي هذه الموجبات كلية كانت او جزئية (الى حينية مطلقة) موجبة جزئية (لانه اذا صدق كل ج ب) او بعض ج ب (باحدى الجهات الاربع المذكورة) اي بالضرورة اودائما او بالضرورة مادام اودائما مادام (فبعض ب ج حين هو ب) اي فيصدق بعض ب ج حين هو ب (والا) اي وان لم يصدق بعض ب ج حين هو ب (فلاشي من ب ج مادام ب) اي اي فيصدق لاشي من ب ج مادام ب (وهو) اي وقولنا لاشي من ب ج مادام ب (مع) انضمامه الى (الاصل) اي الاصول الثمانية بان يجعل

هذه الاصول الثمانية صغرى والقياس المذكور كبرى وبان يقال كل ج ب او بعض ج ب بالضرورة او دائما مادام ج ولا شئ من ب ج ما دام ب (ينتج) اى هذا القياس (لاشئ من ج ج) او بعض ج ليس ج (دائما فى) الصغرى (الضرورية والدائمة و) ينتج لاشئ من ج ج او بعض ليس ج (مادام ج فى) الصغرى المشروطة والعرفية (العاتين وهو) اى هذه النتيجة (محال) لان هذه النتيجة سلب الجيم عن الجيم وهو سلب الشئ من نفسه وهو محال فينتج ان هذه النتيجة محال وتفصيل الاستدلال على هذا العكس فهو بان يقال لما ثبت قولنا اذا صدق قولنا كل انسان حيوان او بعض الانسان حيوان بالضرورة او دائما او مادام انسانا يصدق قولنا بعض الحيوان انسان حين هو حيوان فيعكس هذه الاصول الثمانية الى حينية مطلقة موجبة جزئية لكن المقدم حق والثالى مثله اعنى ان هذه الاصول الثمانية تعكس الى حينية مطلقة موجبة جزئية اما اثبات الملازمة بطريق الخلف فيحصل بان يقال متى لم يصدق قولنا بعض الحيوان انسان حين هو حيوان صلى تقدير صدق هذه الاصول الثمانية فيصدق قولنا لاشئ من الحيوان بانسان مادام حيوانا لئلا يلزم ارتفاع التقيض متى صدق هذا التقيض فنضم هذا التقيض الى الاصول الثمانية كبرى ومتى ضمنا هكذا فيحصل قياس خلفي منتظم من الشكل الاول ومن ضربه الثانى فى الاصول الكلية ومن ضربه الرابع فى الاصول الجزئية ومتى حصل المنتظم فتقول كل انسان او بعض الانسان حيوان بالضرورة او دائما او مادام انسانا ولا شئ من الحيوان بانسان ما دام حيوانا ومتى قلنا هكذا فينتج قولنا لاشئ من الانسان بانسان او بعض الانسان ليس بانسان بالضرورة او دائما فى الاصلين الدائمين الكليتين او الجزئيتين او ينتج المنتظم لاشئ من الانسان بانسان او بعض الانسان ليس بانسان بالضرورة او دائما ما دام انسانا فى الاصلين العاتين الكليتين او الجزئيتين وهذه النتيجة سلب الشئ من نفسه فينتج اولم يصدق هذا العكس على تقدير صدق

الاصول الثمانية زم سلب الشئ من نفسه وهو باطل فيعكس هذه الاصول الثمانية الى حينية مطلقة موجبة جزئية وهو المطلوب بالذات واما اثبات الملازمة بطريق الافتراض فهو بان يقال اذا صدق قولنا كل انسان حيوان او بعض الانسان حيوان باحدى الجهات الاربع المذكورة فنفرض ذات موضوع هذه الاصول الثمانية فردا موصوفا بالانسانية والحيوانية وكلا فرضنا هكذا فيحصل قضيتان وهما زيد انسان وزيد حيوان وكلا حصلت اختصاصتان فيجعل الشخصية الثانية صغرى والاولى كبرى وكلا جعلنا هكذا فيحصل قياس افتراضى منتظم من الشكل الثالث وكلا حصل القياس المنتظم قلنا زيد حيوان بالفعل وزيد انسان حين هو انسان وكلا قلنا هكذا فينتج المنتظم المذكور بعض الحيوان انسان حين هو حيوان وكلا اتبع القياس المنتظم هذه النتيجة يصدق قولنا بعض الحيوان انسان حين هو حيوان وهذا القياس مركب من الافتراضات الشرطيات الستة فينتج اذا صدق قولنا كل انسان حيوان باحدى الجهات الاربع المذكورة فيصدق قولنا بعض الحيوان انسان حين هو حيوان وهذه النتيجة عين الملازمة المطلوب اثباتها فظهر ان النتيجة المستفادة من القياس الافتراضى المتولد من الافتراضات الشرطيات الستة وهى قولنا ههنا بعض الحيوان انسان حين هو حيوان فهى عين العكس المطلوب فلذلك تعكس هذه الاصول الثمانية الى حينية مطلقة موجبة جزئية واما اثبات هذه الملازمة بطريق العكس فيأتى فى قوله وان شئت حكست تقيض العكس الخ (واما الخاصتان) الموجبتان الكليتان والجزئيتان (فتعكسان) الى (حينية مطلقة) موجبة جزئية (مقيدة بالادوام) فى البعض لانه لما ثبت قولنا اذا صدق بالضرورة او دائما كل كاتب او بعضه متحرك الاصابع مادام كتابا لاداما يصدق قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لاداما فى البعض فتعكس هذه الاصول الاربع المذكورة الى حينية مطلقة موجبة جزئية مقيدة بالادوام فى البعض وهى ههنا قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لاداما فى البعض (اما)

صدق (الحينة المطلقة فليكونها) أي لكون الحينة المطلقة (لازمة لعانتها) أي لازمة للعانتين اللتين وقع كل واحد منهما جزءاً من حاتين الخاصتين فإن هذه الحينة المطلقة عكس العانتين وعكس العانتين لازم للعانتين والعانتان لازمتان الخاصتين لكونهما جزئين منهما واللازم للآزم للشيء لازم لذلك الشيء فظهر أن الحينة المطلقة لازمة للخاصتين (وأما) صدق (قيد اللادوام في) عكس (الأصل الكلي) أي صدق قولنا بعض متحرك الأصابع ليس بكتاب بالفعل في عكس الخاصتين الموجبتين الكليتين (فلانه) أي قيد اللادوام بمعنى أنه لو لم يصدق قولنا بعض متحرك الأصابع ليس بكتاب بالفعل لكذب و (لو كذب) هذا القول (اصدق كل ب ج دائماً) لئلا يلزم اجتماع التقيضين يعني لو كذب هذا القول لصدق تقيضه وتقيضه قولنا كل متحرك الأصابع كتاب دائماً ومتى صدق التقيض المذكور (فتضمنه) أي التقيض المذكور صغرى (إلى الجزء الأول من الأصل وهو) أي الجزء الأول من الأصل (قولنا بالضرورة أو دائماً كل ج ب ما دام ج) بمعنى قولنا كل كتاب متحرك الأصابع بالضرورة أو دائماً مادام كتاباً ومتى ضمنا هكذا فيحصل قياس منتظم من الضرب الأول من الشكل الأول ومتى حصل القياس المنتظم فنقول كل متحرك الأصابع كتاب دائماً وكل كتاب متحرك الأصابع بالضرورة أو دائماً مادام كتاباً ومتى قلنا هكذا (ينتج) القياس المنتظم (قولنا كل ب ب دائماً) أي ينتج القياس المنتظم قولنا كل متحرك الأصابع هو متحرك الأصابع دائماً (ونضمنه) أي نضم هذا التقيض صغرى (إلى الجزء الثاني) من الأصل (أيضاً) كما ضمناه صغرى إلى الجزء الأول من الأصل (وهو) أي الجزء الثاني من الأصل الكلي (قولنا لاشئ من ج ب) (بالإطلاق العام) يعني لاشئ من الكتابات متحرك الأصابع بالفعل ومتى ضمنا هكذا فيحصل قياس منتظم من الضرب الثاني من الشكل الأول ومتى حصل القياس المنتظم فنقول كل متحرك الأصابع كتاب دائماً ولاشئ من الكتابات متحرك الأصابع بالفعل وكما قلنا هكذا فينتج القياس الثاني

قولنا لاشئ من متحرك الأصابع متحرك الأصابع بالفعل وأشار إلى النتيجة المذكورة بقوله (ينتج لاشئ من ب ب بالإطلاق العام) ومتى انتج القياسان المتضمنان تلك النتيجة (فيلزم اجتماع التقيضين) لأن هذه النتيجة اخص من تقيض النتيجة الأولى وهو قولنا ههنا بعض متحرك الأصابع ليس بكتاب بالفعل لكون السالبة الكلية اخص من السالبة الجزئية بحسب التحقق ولاستلزام صدق الاخص لصدق الاعم فيلزم اجتماع التقيضين ضمنا (وهو) أي اجتماع التقيضين (محال) وأجراء الافتراض في اثبات الملازمة المذكورة التي هي كائنة في بيان عكس الاصلين الكليين فهو صحيح وإن لم يثبت المص اليه بطريق أن يقال إذا صدق قولنا بالضرورة أو دائماً كل كتاب متحرك الأصابع مادام كتاباً لا دائماً فنفرض ذات موضوع هذه القضية فرداً معيناً موصوفاً بالكتاب الذي هو وصف موضوع الجزئين ومتحرك الأصابع الذي هو وصف محمول الجزء الأول من الاصلين وسلباً عنه متحرك الأصابع الذي هو وصف محمول الجزء الثاني من الاصلين وكما فرضنا هكذا فيحصل الشخصيات الثالث الأولى قولنا زيد كتاب حين هو متحرك الأصابع والثانية قولنا زيد متحرك الأصابع بالفعل والثالثة قولنا زيد ليس بكتاب بالفعل بالقياس مع أنه يلزم بهذه الشخصية زيد ليس بكتاب بالفعل وكما حصلت الشخصيات الثلاث المذكورة فيحصل الشخصية الثانية صغرى والأولى كبرى وكما جعلنا هكذا فيحصل قياس منتظم من الشكل الثالث وكما حصل القياس المنتظم فنقول زيد متحرك الأصابع بالفعل وزيد كتاب حين هو متحرك الأصابع وكما قلنا هكذا فينتج قولنا بعض متحرك الأصابع كتاب حين هو متحرك الأصابع وهو الجزء الأول من العكس ثم نجعل الشخصية الثانية أيضاً صغرى ونجعل لازم الشخصية الثالثة كبرى فيحصل قياس منتظم ثان من الضرب الثاني من الشكل الثالث وكما حصل القياس المنتظم الثاني فنقول زيد متحرك الأصابع بالفعل وزيد ليس بكتاب بالفعل وكما قلنا هكذا فينتج القياس الثاني قولنا بعض متحرك الأصابع ليس بكتاب بالفعل وهو الجزء الثاني من العكس الذي هو مفهوم اللادوام في البعض وكما انتج

القياسان المتظمان تينك التجهتين يصدق قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لادائما في البعض فيتج القياس المركب من الافتراضات الشرطيات اذا صدق قولنا بالضرورة اودائما كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائما فيصدق قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لادائما في البعض وهو عين الملازمة المطلوب اثباتها فظهر انعكاس الخاصيتين الموجبتين الكليتين الى حينية مطلقة موجبة جزئية لادائمة في البعض واجراء طريق العكس في اثبات انعكاس الخاصيتين الموجبتين الكليتين الى حينية مطلقة موجبة جزئية فهو سيجي في قوله وان شئت عكست نقض العكس الخ (هذا) اي بيان صدق قيد اللادوام باثبات الملازمة بطريق الخلف انما يتم (اذا كان الاصل كلياً واما) صدق قيد اللادوام (في) الاصل (الجزئي) فلا يتم بيانه بالخلف فان احدى جزئي الاصل الجزئي سالبة جزئية مطلقة عامة والاخرى موجبة جزئية مشروطة او عرفية عامة وكل واحدة من الموجبة والسالبة الجزئية لاتصلح الى كبروية الشكل الاول لان شرطه بحسب الكم كلية الكبرى وايضا لاتصلح السالبة الجزئية لصغروية الشكل الاول فان شرطه بحسب الكيف ايجاب الصغرى وان بيانه بطريق الافتراض فهو بان يقال اذا قلنا بالضرورة اودائما بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائما (فنقضى) ذات (الموضوع) اي ذات موضوع هذه القضية (د) اي فرداً معيناً موصوفاً بالكاتب الذي هو وصف الموضوع وموصوفاً بمتحرك الاصابع الذي هو وصف محمول الجزء الاول من الاصل ومسلوباً عنه متحرك الاصابع الذي هو وصف محمول الجزء الثاني ومتى فرضنا هكذا فيحصل شخصيات ثلث الاولى منها قولنا زيد كاتب حين هو متحرك الاصابع والثانية زيد متحرك الاصابع بالفعل والثالثة زيد ليس بمتحرك الاصابع بالفعل مع انه يلزم للشخصية الثالثة زيد ليس بكاتب بالفعل واثار الى هذا الملازم بقوله (وهو) اي د (لايج بالفعل) ويصدق هذا اللازم (والا) اي واولاً يصدق هذا اللازم (لكان) اي د (ج دائماً) يعني

انه لو لم يصدق زيد ليس بكاتب بالفعل لصدق زيد كاتب دائماً لئلا يلزم ارتفاع التقيضين (و) يلزم لهذا التقيض (د ب دائماً) ويلزم لهذا التقيض زيد متحرك الاصابع دائماً (لدوام الباء) اي لدوام الحركة بدوام الجيم) اي بسبب دوام الكتابة في زيد (لكن اللازم باطل لنقيد الاصل باللا دوام) مع كون الدوام واللا دوام متناقضين فافهم وكما حصلت الشخصيات الثلاث فجعل اولاً الشخصية الثانية صغرى ونجعل الشخصية الاولى كبرى وكما جعلنا هكذا فيحصل قياس افتراضى منتظم من الضرب الاول من الشكل الثالث وكما حصل المنتظم فنقول زيد متحرك الاصابع بالفعل وزيد كاتب حين هو متحرك الاصابع وكما قلنا هكذا فيتج بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع وهذه النتيجة هي الجزء الاول من العكس ثم نجعل الشخصية الثانية ايضاً صغرى ونجعل لازم الشخصية الثالثة كبرى وكما جعلنا هكذا فيحصل قياس منتظم ثان من الضرب الثاني من الشكل الثالث وكما حصل المنتظم الثاني فنقول زيد متحرك الاصابع بالفعل وزيد ليس بكاتب بالفعل وكما قلنا هكذا فيتج قولنا بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل وهذه النتيجة هي الجزء الثاني من العكس الذي هو مفهوم اللادوام فيه وكما اتج القياسان المتظمان تينك التجهتين فيصدق قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لادائما فيتج القياس المركب من الافتراضات الشرطيات قولنا اذا قلنا بالضرورة اودائما بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائما فيصدق قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لادائما فظهر انعكاس الخاصيتين الجزئيتين الموجبتين الى حينية موجبة جزئية لادائمة واما اجراء طريق العكس في اثبات الملازمة الكائنة في بيان هذا الانعكاس فسيجي في قوله وان شئت عكست نقض العكس الخ (واما الوقتين) يعني الوقتية والمتشعبة الموجبتان الكليتان والموجبتان الجزئيتان (والوجوديتان) اي الوجودية للاضروورية والوجودية للادائمة الموجبتان سواء كانتا كليتين او جزئيتين (والطلقة العامة) الموجبة كلية كانت او جزئية

(فتمكس) أي هذه القضايا العشر إلى (مطلقة عامة) موجبة جزئية
 (لأنه) لما ثبت قولنا (إذا صدق كل ج ب بأحدى الجهات الخمسة
 ف) يصدق قولنا (بعض ج بالاملاق العام) فيعكس هذه القضايا
 العشر إلى مطلقة عامة موجبة جزئية لكن ثبت تلك الشرطية المتصلة
 اللزومية فينتج من الطريق الأول من الاستثنائي أن هذه القضايا العشر
 تنعكس إلى مطلقة عامة موجبة جزئية وهو المطلوب بالذات
 قوله (والا) دليل الملازمة الشرطية وإثباتها بطريق الخلف يحصل
 بأن يقال متى لم يصدق هذا العكس على تقدير صدق الأصول
 العشرة (ف) يصدق نقضه وهو قولنا (لا شيء من ج دائما
 وهو) أي النقيض (مع) انضمامه إلى (الأصل) يحصل قياس خلقي
 منتظم من الضرب الثاني من الشكل الأول في الأصول الموجبة الكائنة الخمسة
 ومن الضرب الرابع من الشكل الأول في الأصول الموجبة الجزئية الخمسة
 فقول كل ج أو بعض ج ب بأحدى الجهات الخمسة ولا شيء من ج دائما
 وكما قلنا هكذا (ينتج لا شيء من ج دائما) في الأصول الكائنة
 وينتج من الضرب الرابع من الشكل الأول بعض ج ليس ج دائما في الأصول
 الجزئية (وهو) أي هذا القول الذي هو نتيجة القياس الخلقي (محال)
 لأنه سلب الجيم عن الجيم وهو سلب الشيء عن نفسه وهو محال وما
 قبل من أن سلب الجيم عن الجيم جائز باعتبار السلب من نفس الأمر فلا
 يلتفت إليه لعدم ملائمة إلى العقل ولبعده عن الفهم وهذا المحال إنما يلزم
 من فرضنا صدق نقض العكس فظهر كذب نقض العكس فينتج يصدق
 عين العكس فثبت انعكاس هذه الأصول العشرة إلى مطلقة عامة موجبة
 جزئية فافهم واليات هذه الملازمة بطريق الافتراض صحيح وأجرا
 الافتراض يحصل بأن يقال إذا قلنا كل إنسان أو بعضه محرك الفك
 الأسفل بالضرورة وقت المنع لادائما فنفرض ذات موضوع هذه
 القضية فردا معينا موصوفا بالإنسان وبمحرك الفك الأسفل وكما فرضنا
 هكذا فيحصل قضيتان شخصيتان أحدهما من عقد الوضع والأخرى
 من عقد الحمل وهما زيد إنسان بالفعل وزيد محرك الفك الأسفل بالفعل

وكما حصلت الشخصيتان فيحمل الشخصية الثانية صفى والأولى كبرى
 وكما جعلنا هكذا فيحصل قياس منتظم من الضرب الأول من الشكل
 الثالث وكما حصل القياس الافتراضي فتقول زيد محرك الفك الأسفل
 بالفعل وزيد إنسان بالفعل وكما قلنا هكذا فينتج الافتراض المنتظم بعض
 محرك الفك الأسفل إنسان بالفعل وكما انج القياس الافتراضي المتولد
 من الافتراضات الشرطيات الستة هذه النتيجة فيصدق قولنا بعض محرك
 الفك الأسفل إنسان بالفعل فهذا القياس مركب من الافتراضات
 الشرطيات الستة فينتج إذا قلنا كل إنسان أو بعضه محرك الفك
 الأسفل بالضرورة وقت المنع لادائما فيصدق قولنا بعض محرك
 الفك الأسفل إنسان بالفعل وهو عين الملازمة المطلوب إثباتها وهذا
 المثال وثبة والوقية اخص من المنتشرة ومن الوجوديين ومن المطلقة
 العامة وإثبات انعكاس الأخص مستلزم لإثبات انعكاس الأعم لعدم وجود
 الأخص بدون الأعم فهذا الترتيب إثبات عكوس هذه الأصول العشرة
 بالمثل الجزئي وبطريق الافتراض فظهر من هذا الترتيب انعكاس تلك
 الأصول العشرة إلى مطلقة عامة موجبة جزئية وأجرى المص بالخلاف
 والافتراض في بيان عكوس الموجبات ولم يعر بطريق العكس
 فقال (وان شئت عكست نقض العكس في الموجبات) سواء كانت
 جزئية أو كائنة (ليصدق نقض الأصل) إذا كان الأصل موجبة
 جزئية مطلقة عامة (أو) لصدق (الأخص منه) أي من نقض
 الأصل إذا كانت الموجبات غير المطلقة العامة الموجبة الجزئية اعلم
 أن المقوم في بيان عكوس القضايا ثلث طرق الأول هو الخلاف وهو
 أن يضم نقض العكس إلى الأصل لينتج محالا والثاني هو الافتراض
 وهو أن يفرض ذات الموضوع شيئا معينا وان يحمل وصف الموضوع
 والمحمول عليها ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري إلا في الموجبات
 والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف الخلف فإنه
 يعم الجميع والثالث طريق العكس وهو أن يعكس نقض العكس
 ليحصل ما يشاء في الأصل ولما أجرى الخلاف في عكوس السوالب

السنة المنعكسة وأجرى العكس في الجزء الثاني من عكس الساليتين
الكليتين الخاصتين حيث قال فلانه لو كذب بعض ب ج
بالفعل لصدق لاشئ من ب ج دائما فيعكس الى لاشئ من ج ب
دائما آه وكذا أجرى الخلف في الموجبات وأجرى الافتراض في الجزء
الثاني من عكس الموجبتين الجزئيتين الخاصتين حيث قال وأما في الجزئي
فتفرض الموضوع داه ولم يثبت الى طريق العكس في بيان عكوس
الموجببات حاول التنبيه الى هذا الطريق فقال ان شئت آه فثبتت ان
ان تعكس نقيض العكس في الموجبات لصدق نقيض الاصل
اذا كان الاصل مطلقة عامة موجبة جزئية او لصدق الاخص من نقيض
الاصل اذا كان غير المطلقة العامة الموجبة الجزئية فان الاصل اذا كان
كلها ونقيض عكسه سلب كلي انعكس النقيض كنفسه في الكم كلها
وهو اخص من نقيض الاصل وان كان الاصل جزئيا فان كان مطلقة
عامة موجبة جزئية انعكس نقيض عكسها الى ما يناقضها لان نقيض
عكسها سالبة كلية دائمة مطلقة فهي تنعكس كنفسها الى نقيضها وان
كان الاصل موجبة كلية مطلقة عامة او احدى القضايا الباقية
انعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقائصها اما في الدائمتين
والعامةين والخاصتين سواء كانت هذه القضايا موجبة كلية
او موجبة جزئية فلان نقيض عكسها عكسها عكسها وهي تنعكس
الى العرفية العامة التي هي اخص من نقائصها وأما في الوقتيتين
والوجوديتين والمطلقة العامة الموجبة الكلية فلان نقيض عكسها
سالبة دائمة وعكسها اخص من نقائصها مثلا اذا قلنا بعض الانسان
ضاحك بالاطلاق العام يصدق قولنا بعض الضاحك انسان
بالاطلاق العام لانه لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو قولنا
لاشئ من الضاحك بانسان دائما وهذا النقيض يعكس الى قولنا لاشئ
من الانسان بضاحك دائما وهذا العكس نقيض قولنا بعض
الانسان ضاحك بالاطلاق العام فيلزم اجتماع النقيضين صراحة واذا

واذا قلنا كل انسان او بعض الانسان حيوان بالضرورة يصدق
قولنا بعض الحيوان انسان حين هو حيوان لانه لو لم يصدق هذا
العكس لصدق نقيضه وهو لاشئ من الحيوان بانسان مادام حيوانا
وهذا النقيض يعكس الى قولنا لاشئ من الانسان بحيوان مادام انسانا
وهو اخص من نقيض قولنا بعض الانسان حيوان بالضرورة اعني
لاشئ من الانسان بحيوان بالامكان العام وكذا اخص من نقيض قولنا
كل انسان حيوان بالضرورة اعني بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان
العام لكون العرفية العامة اخص من الممكنة العامة كما مر في الموجبات
فلزم اجتماع النقيضين ضمنا وعلى هذا القياس امثلة البواقى فليكن
استخراجها من نفسك (واما الممكنتان) الموجبتان سواء كانتا
كليتين او جزئيتين (فحالهما) اي حال الممكنتين (في الانعكاس وعدمه)
اي وفي عدم الانعكاس (غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس
فيهما) اي في الممكنتين من طريق الخلف وطريق الافتراض وطريق
العكس (على انعكاس السالبة الضرورية) المطلقة (كنفسها)
اي سالبة كلية ضرورية مطلقة مع انها تنعكس الى سالبة كلية دائمة
مطلقة ولا تنعكس الى سالبة ضرورية مطلقة لانه يصدق قولنا في المثال
المضروب لاشئ من مر ككوب سلطان بحمار بالضرورة مع كذب
قولنا لاشئ من الحمار بمر ككوب سلطان بالضرورة فان نقيض هذا
العكس وهو قولنا بعض الحمار مر ككوب سلطان بالامكان العام
فهو صادق فيكون العكس المذكور كاذبا لئلا يلزم اجتماع النقيضين
(او على انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول
والثالث اللذين كل واحد منهما) اي من انعكاس السالبة الضرورية
كنفسها ومن انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول والثالث (غير
متحقق ولعدم الظفر) اي ولعدم مظفر يتسا (بدليل) بوجب) اي
هذا الدليل (الانعكاس وعدمه) اي عدم الانعكاس اعلم ان
قدما المنطقيين ذهبوا الى انعكاس الممكنتين الموجبتين الى ممكنة عامة موجبة
وامتدوا عليه بوجود الاول طريق الخلف والثاني طريق الافتراض

والثالث طريق العكس فيما لم يتم هذه البراهين الثلاثة فيه لتوقف الخلف والافتراض على اثناج الصغرى الممكنة في الشكل الاول والثالث وسنعرف ان اثناج الممكنة فيهما عديم وتوقف اجراء طرق العكس في انعكاس الممكنة على انعكاس السالبة الضرورية كنفها وقد تبين انهما لا تنعكس الادائية سالبة ولم يظهر المص دليل يدل على الانعكاس وعلى عدم الانعكاس توقف في انعكاس الممكنة الموجبة سواء كانت كلية او جزئية وان اعتبرنا اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني بالقول على ما عو مذهب الشيخ يظهر عدم انعكاس الممكنة الموجبة كلية كانت او جزئية الى ممكنة عامة موجبة جزئية واذا لم تنعكس الى الجزئية في الطريق الاول عدم انعكاسها الى الكلية لاستلزام انعكاس الاخص انعكاس الاعم ههنا يصدق قولنا كل حمار بالفعل فهو مركوب سلطان بالامكان على مذهب الشيخ ولا يصدق بعض مركوب سلطان بالفعل حمار بالامكان لصدق نقيضه وهو قولنا لاشئ من مركوب سلطان بحمار بالضرورة لان كل مركوب سلطان فرس بالضرورة ولاشئ من الحمار فرس بالضرورة فينتج من الشكل الثاني من الضرب الاول لاشئ من مركوب سلطان بالفعل بحمار بالضرورة واما ان اعتبرنا اتصاف ذات الموضوع بوصف الموضوع بالامكان بناء على مذهب الفارابي فنعكس الممكنة الموجبة كنفها فان مفهوم العكس المذکور على مذهب الفارابي ان بعض ما عو مركوب سلطان بالامكان فهو حمار بالامكان وهو صادق لطسابقه حكمه الى الواقع ويمكن التوفيق بين المذهبين فان مراد الفارابي بالامكان في عقد الوضع هو الامكان الجامع بالفعل لانه لو كان المراد امكان استعداد او ذاتيا لم يصدق قولنا كل انسان حيوان فان النطفة مستعدة الى الانسانية فتدخل في الانسان مع انها خارجة عن الحيوان حينئذ لم يصدق هذه القضية لكون موضوعها اعم ومحمولها اخص على هذا التقدير مع انها صادقة فظهر ان مراد الفارابي بالامكان في عقد الوضع هو الامكان الجامع بالفعل ومراد الشيخ بالفعل

في عقد الوضع هو المعنى الاعم من الفعل الحقيقي ومن الفعل الفرضي فانه لو كان فعلا تحققيادون الفرضي لم يصح تقسيم القضية الحملية الى الحقيقية والخارجية عند الشيخ مع ان تقسيمها اليها صحيح عنده كما يصح عند الفارابي ولا فرق بين الفعل الفرضي وبين الامكان الجامع بالفعل فيثبت بصدق قولنا بعض ما عو مركوب سلطان بالفعل الفرضي عند الشيخ وبالامكان الجامع بالفعل عند الفارابي فهو حمار بالامكان فينعكس الممكنة الموجبة الى ممكنة عامة موجبة جزئية عندهما فتأمل (واما الشرطية والمتصلة الموجبة) منها (سواء كانت كلية او جزئية تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية) منها تنعكس الى (سالبة كلية اذا وصدق نقيض العكس لا ينظم مع) انضمامه الى (الاصل قياسا منتجا للحال) يعني ان الموجبة من المتصلة كلية كانت او جزئية تنعكس الى موجبة جزئية متصلة لانا اذا قلنا كلما كان هذا الشئ او قد يكون اذا كان هذا الشئ انسانا كان حمارا بصدق فوان قد يكون اذا كان هذا الشئ حيوانا فكان انسانا فتنعكس المتصلة الموجبة كلية او جزئية الى موجبة جزئية متصلة لكن يصدق قولنا قد يكون اذا كان هذا الشئ حيوانا كان انسانا اذا قلنا كلما كان هذا الشئ او قد يكون اذا كان هذا الشئ انسانا كان حمارا فينتج من الطريق الاول من الاستثنائي ان المتصلة الموجبة كلية او جزئية تنعكس الى موجبة جزئية متصلة ثابتة اللازمة بطريق الخلف يحصل بان يقال لو لم يصدق قولنا قد يكون اذا كان هذا الشئ حيوانا كان انسانا على تقدير صدق عذرين الاصلين لصدق تقديره وهو ليس البتة اذا كان هذا الشئ حيوانا كان انسانا ومتى صدق هذا التقيض فبمحل هذا التقيض كبرى ونجعل الاصلين صغرى وكلما جعل هكذا فيحصل قياس خلقي منتظم من الضرب الثاني من الشكل الاول اذا كان الاصل كلياً ومن الضرب الرابع من الشكل الاول اذا كان الاصل جزئياً وكلما حصل القياس المنتظم قلنا كلما كان هذا الشئ او قد يكون اذا كان هذا الشئ انسانا كان حمارا وليس البتة اذا كان هذا الشئ حيوانا كان انسانا وكلما قلنا هكذا فينتج ليس البتة او قد لا يكون اذا كان هذا الشئ انسانا فهو انسان لكن هذه النتيجة سلب لشيء عن نفسه وسلب لشيء عن نفسه

باطل فهذه النتيجة باطلة فظهر ان المتصلة الموجبة كلية او جزئية تنعكس الى متصلة موجبة جزئية وثابت هذه الملازمة بطريق العكس يحصل بان يقال لو صدق نقيض العكس وهو قولنا ليس البتة اذا كان هذا الشئ حيوانا كان انسانا لصدق عكسه وهذا القول قولنا ليس البتة اذا كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وعكس نقيض العكس ههنا اخص من نقيض الاصل الكلي فان نقيض الاصل الكلي سالبة جزئية وهكس نقيض العكس ههنا سالبة كلية كما عرفت والسالبة الكلية اخص من السالبة الجزئية بحسب التحقق وان كانتا متباينتين بحسب المفهوم وعكس نقيض العكس عين نقيض الاصل الجزئي فمح لو صدق نقيض العكس لزم اجتماع النقيضين فتعين انعكاس المتصلة الموجبة الى موجبة جزئية متصلة والافتراض لا يجري في عكس الشرطيات وان كان هذه العكوس جزئية لان الافتراض عبارة عن فرض ذات الموضوع فرداهمينا موصوفا بوصفي الموضوع والحمول وذلك لا يجري في الشرطيات فتأمل والمتصلة السالبة الكلية تنعكس متصلة سالبة كلية لصدق قولنا ليس البتة اذا كان هذا الشئ جبرا كان انسانا عند صدق قولنا ليس البتة اذا كان هذا الشئ انسانا كان جبرا لانه لو لم يصدق قولنا ليس البتة اذا كان هذا الشئ جبرا كان انسانا لصدق قولنا قد يكون اذا كان هذا الشئ جبرا كان انسانا لئلا يلزم ارتفاع النقيضين وكذا صدق هذا النقيض فيجعل النقيض المذكور صفري والاصل كبرى وكما جعلناه هكذا فيحصل قياس منتظم من الضرب الرابع من الشكل الاول واذا حصل القياس المنتظم قلنا قد يكون اذا كان هذا الشئ جبرا كان انسانا وليس البتة اذا كان هذا الشئ انسانا كان جبرا فينتج من جزم من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان هذا الشئ جبرا كان جبرا وهذه النتيجة سلب الشئ عن نفسه لانه سلب الجبر عن الجبر وهو سلب الشئ عن نفسه فيلزم الحال فتعين انعكاس المتصلة السالبة الكلية الى المتصلة السالبة الكلية ويصح اجراء طريق العكس في عكس المتصلة السالبة الكلية بان يقال لو صدق قولنا قد يكون اذا كان هذا الشئ

جرا كان انسانا لصدق عكسه وهو قولنا قد يكون اذا كان هذا الشئ انسانا كان جبرا وهذا العكس نقيض الاصل فيلزم اجتماع النقيضين فتعين انعكاس السالبة الكلية المتصلة الى السالبة الكلية المتصلة هذا اذا كان المتصلة لزومية واما اذا كانت اتفاقية فلا فائدة في عكسها اذا كانت اتفاقية خاصة لان معناها موافقة صادق لصادق فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك الصادق هذا الصادق فلا فائدة في عكس الاتفاقية الخاصة واذا كانت اتفاقية عامة لم تنعكس لجواز موافقة الصادق لتقدير وفرض المقدم بدون العكس حيث لا يكون تقدير وفرض المقدم صادقا فلا يجوز عكس الاتفاقية العامة كما ذكره قلب الدين الرازي عليه رحمة الباري (واما المتصلة فلا يتصور فيها) اي في المتصلة (العكس) وهو فيها ان يعمل المقدم تاليا او انشائي مقدما (لعدم الامتياز بين جزئيهما) اي بين مقدمها وتاليها (بالطبع) اي بحسب اتقاهم فان مقدمها معاند بفتح النون وتاليها معاند بكسر النون ويصح ان يعمل كل واحد من جزئيهما معاندا بالكسر ومعاندا بالفتح لعدم اتباع كل واحد منهما الى الآخر بخلاف جزئي المتصلة فان مقدمها ملزوم وتاليها لازم والملزوم متبوع واللازم تابع والتبوع مقدم على التابع بحسب المفهوم فمح يوجد في عكس المتصلة فائدة ولا يوجد فائدة في عكس المتصلة فلا يتصور فيها العكس فافهم (البحث الثالث) اي الالفاظ الواقعة حصة معينة نوعية من الفصل الثالث الواقع جزأ معينا من المقالة الثانية الواقعة حصة معينة نوعية من الرسالة التسمية (في) بان (عكس النقيض وهو) اي عكس النقيض عند التأخيرين (عبارة عن جعل الجزء الاول) اي المحكوم عليه سواء كان مقدما او موضوعا فمح يتناول التعريف على عكس النقيض للشرطيات كما يتناول على عكس الخليات (من القضية) الحاصلة بمد التبدل وهي العكس (نقيض الثاني) اي نقيض المحكوم به سواء كان محمولا كما يكون في الخليات او تاليا كما يكون في الشرطيات (و) عن جعل (الجزء الثاني) اي المحكوم به (عين الاول) يعني ان عكس النقيض عند

المتأخرين يحصل بان يبدل نقيض المحكوم به الى المحكوم عليه وبان يبدل
عين المحكوم عليه الى المحكوم به (مع مخالفته) اى مخالفة الحاصل
من التبديل وهو العكس يعنى ان الضمير المجرور راجع الى العكس
المعرف اسم مفعول بتأويل الحاصل من التبديل المذكور لئلا يلزم
الدور ويصح ان يعود الضمير الى العكس بلا تأويل ولا يلزم الدور لكون
التقييد داخلا والتقييد خارجا فافهم (الاصل فى الكيف وموافقته فى
الصدق) اى مخالفة العكس الى الاصل فى الايجاب والسلب فاذا
قلنا كل انسان حيوان كان عكسه لاشئ من اللاحويان بانسان
وقال قدماء المنطقيون ان عكس النقيض عبارة عن جعل نقيض الجزئ
الثانى من القضية جزأ اولاً ونقيض الجزئ الاول جزأ ثانياً مع بقاء
الايجاب والسلب والصدق بحالهما فاذا قلنا كل انسان حيوان كان
عكسه كل لا حيوان لا انسان وهذا العكس موجبة كلية معدومة
الطرفين وحكم للموجبات فيه حكم السوالب فى العكس المستوى
وبالعكس حتى ان الموجبة الكلية تنعكس كنفسها الى موجبة كلية لصدق
قولنا كل لا حيوان لا انسان عند صدق قولنا كل انسان حيوان
لانه لو لم يصدق هذا العكس لصدق بعض اللاحويان ليس لا انسانا
ويلزم لهذا النقيض قولنا بعض اللاحويان انسان لكون نفي النفي
اثباتاً وهذا اللازم ينعكس الى قولنا بعض الانسان لا حيوان اى بعض
الانسان ليس بحيوان بعكس المستوى مع ان الاصل قولنا كل انسان حيوان
فلو صدق نقيض العكس لزم التناقض او قلنا لو صدق نقيض العكس
لجعلنا لازم النقيض المذكور صغرى والاصل كبرى وكما جعلنا هكذا لحصل
قياس خلقي منتظم من الضرب الثالث من الشكل الاول وكما حصل
القياس المنتظم فنقول بعض اللاحويان انسان وكل انسان حيوان وكما
قلنا هكذا ينتج من جميع من الشكل الاول بعض اللاحويان حيوان مع ان
هذه النتيجة محال فتعين انعكاس الموجبة الكلية بعكس النقيض عند القدماء
الى موجبة كلية وهو المطلوب والموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض
لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان مع كذب قولنا بعض الانسان لا حيوان

والسالبة كلية كانت او جزئية تنعكس الى جزئية فاذا قلنا لاشئ من الانسان
بحجر او بعض الانسان ليس بحجر يصدق قولنا بعض الاحجار ليس بلا انسان
لانه لم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا كل لا حجر لا انسان وهو
ينعكس بعكس نقيض القدماء الى قولنا كل انسان حجر وهو اخص
من نقيض الاصل الكلى فان نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية
كما يكون هذا القول نقيض الاصل الجزئى فان نقيض السالبة الجزئية
موجبة كلية فلو صدق نقيض العكس لزم اجتماع النقيضين وهو
باطل فتعين انعكاس السالبة كلية كانت او جزئية الى سالبة جزئية
بعكس نقيض القدماء وهكذا الشرطية الموجبة الكلية تنعكس كنفسها
الى موجبة كلية لانا اذا قلنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار
موجودا يصدق قولنا كلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة
فان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والالجاز انتفاء اللازم مع بقاء
الملزوم وهو ينفهم اللازمة بينهما والموجبة الجزئية منها لا تنعكس
لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان لا انسانا مع كذب
قولنا قد يكون اذا كان الشئ انسانا لم يكن حيوانا والسالبة الشرطية
كلية كانت او جزئية تنعكس الى سالبة جزئية بعكس نقيض القدماء لصدق
قولنا قد لا يكون اذا لم يكن الشئ جادا لم يكن حيوانا عند صدق قولنا
ليس البتة او قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا كان جادا لانه لو لم يصدق
هذا العكس لصدق قولنا كلما لم يكن الشئ جادا لم يكن حيوانا
فينعكس هذا النقيض بعكس نقيض القدماء الى قولنا كلما كان الشئ
حيوانا كان جادا وهذا العكس نقيض الاصل الجزئى واخص من نقيض
الاصل الكلى فحينئذ يصدق نقيض الاصل الجزئى ويصدق الاخص
من نقيض الاصل الكلى مع ان صدق الاخص يستلزم صدق الاعم فلو صدق
نقيض العكس لزم اجتماع النقيضين لكن اللازم باطل فتعين كذب نقيض
العكس فالسالبة الشرطية كلية كانت او جزئية تنعكس الى سالبة جزئية بعكس
نقيض القدماء وقال المتأخرون لانهم انه لو صدق نقيض العكس فى الاصل
الموجبة الكلية وهو قولنا بعض اللاحويان ليس لا انسانا ههنا لزم صدق قولنا

بعض اللاحويان انسان كيف ان قولنا بعض اللاحويان ليس لانا
سالية بسيطة وقولنا بعض اللاحويان انسان موجبة معدولة الموضوع
ومحصلة المحمول والسالية البسيطة اعم من الموجبة المعدولة الموضوع
والمحصول المحمول والاعم لا يستلزم الاخص فح لم يلزم لقولنا بعض
اللاحويان ليس لانا وهو نقيض العكس قولنا بعض اللاحويان انسان
وان كان نفي النفي اثباتا ولما منع المتأخرون اجراء طريق العكس في عكس
الموجبة الكلية بعكس نقيض القدماء وان لم يمنعوا الاستدلال بطريق
الخلف على هذا العكس لبداية ذلك الاستدلال غير واتر تعريف عكس
نقيض القدماء فقالوا ان عكس النقيض عبارة عن جعل الجزء الاول
من القضية المبدلة نقيض الثاني والثاني عين الاول آء لكن بعض
التأخرين استعملوا عكس نقيض القدماء في بعض القياسات ولم يستعمل
عكس نقيض المتأخرين اصلا فح ان الاول ان يذكر المص وان يورد
في هذه الرسالة عكس نقيض القدماء دون عكس نقيض المتأخرين فلم
اورد ههنا عكس نقيض المتأخرين دون عكس نقيض المتقدمين اقول
اورد ههنا عكس نقيض المتأخرين دون العكس عند القدماء تنبيهها على عدم
الاعتداد الى عكس النقيض مطلقا سواء كان عكس القدماء او المتأخرين
ولكون القواعد المنطقية عامة فافهم (اما الموجبات فان كانت) اي
الموجببات (كلية فسبع منها) اي من الموجبات الكلية (وهي) اي السبع
(النفي) اي الموجبات الكلية (لان عكس سوابها) اي سواب تلك
الموجببات الكلية (بالعكس المستوى لان عكس) اي تلك الموجبات
الكلية السبع مطردة بعكس نقيض المتأخرين وهي الوقتين
الموجبتان الكلتيان والوجوديتان الموجبتان الكلتيان
والممكنتان الموجبتان الكلتيان والمطلقة العامة الموجبة الكلية لكذب
العكس في اخصها وهي الوقتية مطلقا سواء كان عكسا بالذات
او بالواسطة (لانه يصدق) قولنا (بالضرورة كل قر فهو ليس تخسف
وقت التزيغ لادائما) وهي وقتية موجبة كلية معدولة المحمول (دون
عكسه) وهو قولنا بعض التخسف ليس بقر بالامكان وهذا العكس

كاذب (لما عرفت) من ان كل تخسف قر بالضرورة فان نقيض
الممكنة العامة السالية الجزئية موجبة كلية ضرورية مطلقة فتعين
كذب العكس اصدق نقيضه واذالم يعكس الوقتية لم يعكس شي من السبع
فان عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاعم لما مر غير مرة كما
قال قطب الدين رحمه الله تعالى (وتعكس الضرورية والدائمة)
المطلقتان الموجبتان الكلتيان الى (دائمة) مطلقة سالية (كلية لانه
اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب ف) يصدق دائما لاشي مما
ليس بـ ج والا) اي وان لم يصدق هذا العكس (ف) يصدق
(بعض ما ليس بـ ج بالفعل) لئلا يلزم ارتقاع النقيضين (وهو) اي
النقيض المذكور (مع) انضمامه الى (الاصل) يحصل منه قياس خلقي
منتظم من الضرب الثالث من الشكل الاول لان النقيض المذكور مطلقة
عامة موجبة جزئية واحد الاصلين ضرورية مطلقة موجبة كلية
والآخر منهما دائمة مطلقة موجبة كلية بحسب الاختلافات فكلمها
حصل القياس المنتظم فنقول بعض ما ليس بـ ج بالفعل وبالضرورة او
دائما كل ج ب فكلمها قلنا هكذا (بتج) المنتظم من جميع من الشكل
الاول قولنا (بعض ما ليس بـ ج فهو ب بالضرورة في) الكبرى (الضرورية)
المطلقة (او دائما في) الكبرى (الدائمة) المطلقة (وهو) اي
قولنا بعض ما ليس بـ ج فهو ب بالضرورة او دائما (بحال) بالبداهة
فتعين كذب نقيض العكس فظهر صدق العكس فلذا
يعكس الضرورية والدائمة الى دائمة كلية ويصح ايضا اجراء
طريق العكس في الاستدلال على انعكاس الضرورية والدائمة
الى الدائمة السالية الكلية ههنا بان يقال اولم يصدق قولنا لاشي من
اللاحويان بانسان دائما عند صدق قولنا بالضرورة او دائما كل انسان
حيوان لصدق قولنا بعض اللاحويان انسان بالفعل لئلا يلزم ارتقاع
النقيضين وهذا النقيض يعكس الى قولنا بعض الانسان للاحويان بالفعل
بالعكس المستوى وهذا القول يستلزم قولنا بعض الانسان ليس هو بحيوان
بالفعل لان الموجبة المعدولة المحمول اخص من السالية البسيطة وكل

مستلزم للاعم وفولنا بعض الانسان ليس بحيوان بالفعل نقيض الاصل
الثاني وهو الدائمة الموجبة الكلية واخص من نقيض الاصل الاول وهو
الضرورية الموجبة الكلية فان نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص
لان الاعم دائمة مطلقة ونقيضها مطلقة عامة والاخص ضرورية مطلقة
ونقيضها ممكنة عامة والمطلقة العامة اخص من الممكنة العامة فظهر ان
نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص فلو صدق نقيض العكس لزم
اجتماع النقيضين فتعين صدق العكس فانهم (واما المشروطة والعرفية
العامة) الموجبتان الكليتان (فتعكسان) سالبة (كلية لانه اذا صدق)
قولنا (بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج د) يصدق قولنا (دائما
لا شيء مما ليس ب ج مادام ليس ب والا) اي وان لم يصدق هذا العكس
(د) يصدق (بعض ما ليس ب فهو ج حين هو ليس ب) لئلا يلزم
ارتفاع النقيضين (وهو) اي النقيض المذكور (مع) انضمامه الى
(الاصل) يحصل منه قياس خلقي منتظم من الصغرى الحينية المطلقة
الموجبة الجزئية المدولة الموضوع ومن الكبرى المشروطة العامة او
العرفية العامة وكلما حصل القياس المنتظم فنقول بعض ما ليس ب فهو ج
حين هو ليس ب وبالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج وكلما قلنا هكذا
(ينجح) القياس المنتظم من الضرب الثالث من الشكل الاول قولنا
(بعض ما ليس ب فهو ب حين هو ليس ب وهو) اي هذا القول الذي هو
نتيجة القياس الخلقي (محال) وهذا المحال نشأ من فرضنا صدق
نقيض العكس فتح تعين كذب نقيض العكس فظهر انعكاس العامين
الموجبتين الى عرفية عامة سالبة كلية وبصح الاستدلال على هذه
الملازمة بطريق العكس فاطلع على هذا المسلك فاستخرج من
نفسك (واما الخاصتان) الموجبتان الكليتان (فتعكسان) الى
(عرفية عامة) سالبة كلية (لادائمة في البعض اما) صدق (العرفية
العامة فلا مستلزام العامين ايها) اي العرفية العامة السالبة الكلية
فانهما تعكسان اليها بعكس النقيض للتأخيرين (واما) صدق (الادوم
في البعض ولانه يصدق) قولنا (بعض ما ليس ب فهو ج بالاطلاق العام)

على تقدير صدق قولنا بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج لا دائما
(والا) اي وان لم يصدق هذا الجزء الثاني من العكس (د) يصدق
قولنا (لا شيء مما ليس ب ج دائما) لئلا يلزم ارتفاع النقيضين وكلما صدق
هذا النقيض (فتعكس) اي هذا النقيض (الى) قولنا (لا شيء مما ليس ب ج
اي ب دائما وقد كان) اي الجزء الثاني من الاصلين (لا شيء مما ليس ب ج ب
بالفعل بحكم الادوم) اي بحكم الادوام الاصلين (ويلزمه) اي يلزم
عكس نقيض عكس الجزء الثاني قولنا (كل ج فهو ليس ب بالفعل)
لكون في النفي اثباتا (لوجود الموضوع) فان المركبة تقتضي وجود
الموضوع لكون احدي جزئيهما موجبة (هذا خلف) فتعين انعكاس
الخاصتان الموجبتان الكليتان الى عرفية عامة سالبة كلية لا دائمة
في البعض (وان كانت) اي المركبات (جزئية فالخاصتان) الموجبتان
الجزئيتان (تعكسان) اي الخاصتان بعكس النقيض عند التأخيرين
(عرفية خاصة) سالبة جزئية (لانه اذا صدق بالضرورة او دائما
بعض ج ب مادام ج لا دائما تفرض ذات الموضوع وهو) اي
الموضوع (ج د) يحصل (د ليس ب بالفعل للادوم ثبوت الباطل)
اي ج يعني يحصل هذه الشخصية السالبة من عقد حمل الجزء الثاني
من الاصلين (و) يلزم لهذه الشخصية ويصدق معها قولنا (د ليس ج
مادام ليس ب والا) اي ولو لم يصدق معها قولنا دليس ج مادام ليس
ب (لكان ج حين هو ليس ب) اي لصدق قولنا دج حين هو ليس ب
لئلا يلزم ارتفاع النقيضين وكلما صدق هذا النقيض (د) (د ليس ب
حين هو ج وقد كان) اي وقد صدق في ضمن الجزء الاول من الاصلين
د (ب مادام ج هذا خلف) فانه يلزم اجتماع النقيضين ضمنا فتعين صدق
هذا القول مع هذه الشخصية (و) ايضا يحصل د (ج بالفعل) من عقد
الوضع لكل واحد من جزئي الاصلين (وهو ظاهر) اي حصول هذه
الشخصية شاهرا لا يخفى عليك وايضا يحصل من عقد الحمل الجزء الاول
من الاصلين دب بالفعل وهو ظاهر وان سكنت المص عن حصول هذه
الشخصية امتحانا للاذكاء وكلما حصلت الشخصيات الثلاث فحصل الشخصية

الاولى بعد التأويل بالمعدولة صغرى ونجعل لازم الشخصية الاولى كبرى
وكلمنا جعلنا هكذا فيحصل قياس افتراضى فنقول د ليس ب بالفعل ودليس
ج مادام ليس ب وكلمنا هكذا فينتج من الضرب الثانى من الشكل
الثالث بعض ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب مع ان هذه النتيجة هي الجزء
الاول من العكس وايضا نجعل الشخصية الاولى صغرى ونجعل الشخصية
الثالثة كبرى وكلمنا جعلنا هكذا فيحصل قياس افتراضى ثان منظم من الشكل
الثالث وكلمنا حصل القياس الافتراضى الثانى فنقول دب بالفعل ودج
بالفعل وكلمنا هكذا فينتج القياس الافتراضى الثانى من الضرب الاول من
الثالث قولنا بعض ب ج بالفعل مع ان هذه النتيجة مفهوم لادوام العكس
وكلمنا انتج القياس ان الافتراضيان هاتين النتيجة (ف) يصدق قولنا
(بعض ما ليس ب ليس هوج مادام ليس ب لادام هو) اي هذا القول هو
العكس (المطلوب) فظهر انعكاس الخاصتان الموجبتان الجزئيتان
بعكس نقبض التآخيرين الى سابعة جزئية عرفة خاصة وان شب
عكست نقبض جزئى العكس حتى يلزم صدق نقبض الجزء الثانى
من الاصلين وصدق الاخص من نقبض الجزء الاول من الاصلين واجراء
الخلف في اثبات هذه الملازمة صحيح فنذكر (واما البواقي) اي الموجبات
الجزئيات الباقية من الضرورية والدائمة والعامة والمطلقة العامة
والممكنين والوجوديين والوقتيين (فلا تنعكس لصدق قولنا بعض
الحوان هو ليس بانسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر هو ليس
بشمس بالضرورة الوقتية دون عكسها) اي دون عكس هذين
القولين (ومتى لم تنعكس لم ينعكس شئ منها) اي من هذه البواقي
(لما عرفت في العكس المستوى) من ان الضرورية المطلقة اخص البسائط
والوقتية اخص المركبات وعدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس
الاعم فان عكس اعم لازم الاخص واللازم للاخص فهو لازم
الاخص فيلزم خلاف الفروض كما مر في العكس المستوى (واما السوالب
كلية كانت او جزئية فلا تنعكس) اي السوالب (كلية لاحتمال) اي
لجواز (كون نقبض المحمول اعم من الموضوع) ولا متاع ايجاب

الاخص لكل افراد الاعم كقولنا لا شئ من الانسان يحجر فان ما ليس
يحجر اعم من الانسان فينتج ان ينعكس قولنا لا شئ من الانسان يحجر
الى كل ما ليس يحجر فهو انسان فتأمل (وتنعكس الخاصتان)
السالتان سواء كانتا كليتين او جزئيتين (الى حينية مطلقة) موجبة
جزئية (لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شئ من ج ب مادام ج
لا دائما تفرض) ذات (الموضوع د فهو) اي د (ليس ب بالفعل)
يعنى يحصل من الفرض المذكور قولنا د ليس ب بالفعل (و) قولنا (دج
في بعض اوقات كونه ليس ب لانه) اي د (كان ليس ب في جميع اوقات
كونه ج) وكلمنا حصلت الشخصيتان المذكورتان فتجعل الشخصية
الاولى صغرى والشخصية الثانية كبرى وكلمنا جعلنا هكذا فيحصل قياس
افتراضى منظم من الشكل الثالث وكلمنا حصل القياس الافتراضى
فنقول دليس ب بالفعل ودج في بعض اوقات كونه ليس ب وكلمنا
هكذا (ف) ينتج الافتراضى المنظم من الصغرى المطلقة العامة المعدولة
المحمول ومن الكبرى الموجبة الحينية المطلقة قولنا (بعض ما ليس ب
فهو ج في بعض احيان كونه ليس ب وهو) اي هذا القول يعنى ان هذه
النتيجة المستفادة من القياس الافتراضى فهي العكس (المدعى) فتعين
انعكاس الخاصتان السالتان الى حينية مطلقة موجبة جزئية وان قال
قطب الدين الرازى رحمه الله تعالى والصواب ان الخاصتين الساليتين
تنعكسان الى حينية مطلقة لادامته لكن قول القاطب غير معتبر عند اهل
الفن فتأمل حق التأمل (واما الوقتيتان والوجوديتان فتعكس الى
مطلقة عامة) موجبة جزئية (لانه اذا صدق) قولنا (لا شئ من ج ب
باحدى هذه الجهات المذكورة تفرض) ذات (الموضوع د ف)
يحصل (هو) اي د (ليس ب بالفعل) من عقد حل الجزء الثانى (و) يحصل
(دج بالفعل) من عقد وضع الجزئين وكلمنا حصل الشخصيتان فتجعل
الشخصية الاولى صغرى بعد التأويل بالمعدولة المحمول ونجعل الشخصية
الثانية كبرى وكلمنا جعلنا هكذا فيحصل قياس افتراضى منظم من الشكل
الثالث وكلمنا حصل القياس الافتراضى فنقول دليس ب بالفعل ودج

بالفعل وكما قلنا هكذا (ف) ينتج من الضرب الأول من الشكل الثالث
 (بعض ما ليس ب فهو ج بالفعل وهو) أي هذا القول هو العكس
 (المطلوب وهكذا عكوس جزئياتها) أي جزئيات السوالب فاستخرج
 عكوس الجزئيات من نفسك (وأما بواق السوالب) من البسائط الست
 والممكنة الخاصة (والشرطية) موجبة كانت الشرطية أو سالبة أو كلية
 أو جزئية (فغير معلومة الانعكاس لعدم التأثر بالبرهان) أي لعدم مظفرة
 المص بالاستدلال بطريق الخلف و بطريق العكس والافتراض على
 عكوس هذه القضايا السالبة وعلى عكوس الشرطية بعكس نقيض
 التأخرين وان استدلل بعض الفضلاء على انعكاس هذه السوالب الباقية
 وعلى انعكاس الشرطية بطريق العكس أو الخلف أو الافتراض لكن لما لم
 استدلال البعض توقف المص في عكوس السوالب الباقية والشرطية
 فقال وأما السوالب الباقية والشرطية فهي غير معلومة الانعكاس وعدم
 تمامية الاستدلال على عكوس هذه السوالب مذكور في شرح القطب
 (البحث الرابع) أي الالفاظ الواقعة حصصاً نوعية من الكتاب (في)
 بيان (لوازم الشرطيات أما المتصلة الموجبة الكلية) أي الزومية
 (تستلزم) أي المتصلة الموجبة الكلية الزومية (متصلة مانعة الجمع)
 مركبة (من عين المقدم ونقيض التالي) كقولنا أما أن يكون هذا الشج
 انساناً وأما أن لا يكون حيواناً عند صدق قولنا كلما كان هذا الشج انساناً
 فهو حيوان (و) كذا تستلزم الشرطية المتصلة الموجبة الكلية الزومية
 منفصلة (مانعة الخلو) مركبة (من نقيض المقدم وعين التالي) كقولنا
 أما أن لا يكون هذا الشج انساناً وأما أن يكون حيواناً عند صدق قولنا
 كلما كان هذا الشج انساناً فهو حيوان وإنما قيد المتصلة بالموجبة لعدم
 الزوم في السالبة فإنه مطلوب عنها وإنما قيدها بالكلية فإن المتصلة
 الموجبة الجزئية الزومية غير مطردة في هذه القاعدة فتأمل حال كون
 المنفصلتين المذكورتين (متماكبتين عليهما) أي على المتصلة الموجبة
 الزومية (والا) أي وأولم تستلزم المتصلة الموجبة الكلية الزومية
 منفصلة مانعة الجمع مركبة من عين المقدم ونقيض التالي ومانعة الخلو

مركبة من نقيض المقدم وعين التالي (لبطل الزوم) في المتصلة
 الموجبة الكلية الزومية (وبطل الانفصال) في المتصلة
 الموجبة الكلية العنادية وبيان هذه الملازمة مسطور في شرح القطب
 رحمه الله تعالى (أما المتصلة الحقيقية فتستلزم) أي المتصلة الحقيقية
 (أربع متصلات مقدم الاثنين عين أحد الجزئين) يعني أن مقدم المتصلتين
 من هذه الأربعة هو عين أحد جزئي المتصلة (وتاليهما) أي المتصلتين
 (نقيض الجزء الآخر) من المتصلة كقولنا كلما كان هذا العدد زوجاً لم يكن
 فرداً وكما كان هذا العدد فرداً لم يكن زوجاً عند صدق قولنا هذا العدد
 أما زوج وأما فرد (ومقدم الآخرين) أي مقدم المتصلتين الآخرين
 من تلك المتصلات الأربعة (نقيض أحد الجزئين) من المتصلة الحقيقية
 (وتاليهما) أي تالي تلك المتصلتين (عين) الجزء (الآخر) من تلك
 المتصلة كقولنا كلما لم يكن هذا العدد زوجاً كان فرداً وكما لم يكن هذا العدد
 فرداً كان زوجاً عند صدق قولنا دائماً هذا العدد أما زوج أو فرد (وكل
 واحدة من غير الحقيقية) أي كل واحدة من مانعة الجمع ومانعة الخلو
 (مستلزم للآخرى مركبة من نقيض الجزئين) كاستلزام قولنا هذا الشيء
 إما حجير وإما شجر حال كونه مانعة الجمع بقولنا هذا الشيء إما لا حجير وإلا
 شجر حال كونه مانعة الخلو ومثل استلزام قولنا هذا الشج إما لا حجير وإلا شجر
 حال كونه مانعة الخلو بقولنا هذا الشج إما حجير أو شجر حال كونه مانعة الجمع
 فإن كل واحدة من هاتين المتصلتين مركبة من نقيض جزئيهما فلو لم يكن كل
 واحد منهما مستلزماً للآخرى مركبة من نقيض جزئيهما لزم ارتفاع العينين مع
 اجتماع العينين وهو محال فتعين الاستلزام فتدبر (المقالة الثالثة) أي الالفاظ التي
 وقعت حصصاً نوعية من الرسالة التسمية كائنة (في) بيان (القياس)
 أعلم أن المقصد الأقصى والمطلب الأعلى في فن الميراث هو القياس ومعرفة
 الاستدلال على المطالب العالية مثل المسائل الاعتقادية والاستدلال
 على جميع الأحكام الشرعية وذلك القياس موقوف على النضاي والأحكامها
 وهما موقوفتان على مقاصد التصورات وهي موقوفة على مبادئ
 التصورات فظهر أن ماعداً القياس في فن الميراث من قبيل المبادئ بل من
 قبيل الوقوف عليها القياس (وفيها) أي في المقالة الثالثة خمسة فصول

(الفصل الاول) منها الى الفاظ الواقعة حصمة معينة نوحية من الكتاب
 كائنة (في تعريف القياس واقسامه) اي اقسام القياس الاولى الكائنة
 باعتبار الصورة مثل الاقتراضي والاستثنائي (القياس) في اللغة تقدير
 الشيء بالشيء وفي الاصطلاح (قول مؤلف من قضايها متى سلمت) اي
 القضايا (لم منها) اي من تلك القضايا المسئلة (لذاتها) اي لذات تلك
 القضايا المسئلة (قول اخر) اي النتيجة والاولى ان يقال في تعريف القياس
 قضايا متى سلمت لم منها لذاتها قول آخر لكن قال المص القياس قول
 مؤلف من قضايها آية تنبها على دخول الهيئة التأليفية في القياس المبراني
 فان قوله مؤلف فصل القياس وهو من ذاتيات القياس والذاتيات داخلة
 في ماهيات الاشياء فظهر دخول الهيئة التأليفية في القياس المنطقي ولو قال
 القياس قضايا لم منها لذاته قول آخر بتذكير الضمير بن لدل عود
 الضمير بن المذكورين الى القضايا المؤتلفة على دخول الهيئة في القياس
 المنطقي دون الدليل المعقولي كما وقع في الرسالة الحسينية حيث قال الدليل
 اقوال يكون عند قول آخر آء وقال البعض انه قال المص مؤلف لان يتعلق
 اليه قوله من في قوله من قضايها وقوله قول في قوله قول مؤلف آء لان
 يقع هذا القول موصوفا لقوله مؤلف وتوجيه هذا البعض ليس بشيء
 فتأمل حق التامل فالتول وهو المركب من حروف الهجاء او من غيرها غالبا
 وان كان بسيطا في بعض المواد كهمزة الاء تنهايم والباء الجارة فهو اما
 المفهوم العقلي وهو جنس لقياس المعقول واما المفرد وهو جنس لقياس
 المفرد كما قال القطب رحمه الله تعالى فان قلت لم قال في تعريف القياس
 من قضايها ولم يقل من مقدمات متى سلمت آء قلت لئلا يلزم الدور فان
 القياس مأخوذ في تعريف المقدمة لكون تعريف المقدمة قضية جعلت
 جزء قياس كما سيجي فلو قال من مقدمات بدل قوله من قضايها لم يلزم الدور
 لا بحالة والمراد من القضايا ما فوق الواحد وهو الجمع المنطقي بقرينة ذكره
 في كتاب المنطق فان المجموع المذكورة في كتب المنطق محمولة على
 الجمع المنطقي مهما امكن فح ينشأ من تعريف الى القياس البسيط كقولنا
 هذا الشئ جسم تام حساس متحرك بالارادة وكل جسم تام حساس

متحرك بالارادة فهو حيوان فهذا الشئ حيوان والى القياس المركب
 كقولنا هذا الشئ انسان وكل انسان حيوان وكل حيوان جسم
 وكل جسم متحرك فهذا الشئ متحرك واحترز بقوله من قضايها عن القضية
 الواحدة المستزمنة لذاتها بعكس المستوى وعكس نقيضها فانها تسمى
 قياسا وقوله متى سلمت لادخال مثل المغالطة من الصناعات الخمس كقولنا
 كل انسان حجير وكل حجير حيوان فكل انسان حيوان فان هذا
 القياس مغالطة وقوله لم منها يخرج الاستقراء الناقص والتمثيل فان
 مقدما نهما اذا سلمت لا يلزم عنها شيء لا يمكن تخالف مدلوليها عنهما
 اما الاستقراء فهو مثل قولنا كل حيوان يحرك فكله الاسفل عند المضغ
 لان كل حيوان اما انسان واما فرس واما سمك واما غيرها وكل انسان يحرك
 فكله الاسفل عند المضغ وكل فرس يحرك فكله الاسفل عند المضغ وكل
 سمك يحرك فكله الاسفل عند المضغ وغيرها يحرك فكله الاسفل عند المضغ
 فكل حيوان يحرك فكله الاسفل عند المضغ مع ان تحريك الفك الاسفل
 عند المضغ يختلف في التماسح واما التمثيل فهو مثل قولنا نبيذا نقر مشابه
 للخمر في السكر وكل مشابه للخمر في السكر حرام واحترز بقوله
 لذاتها عن قياس المساوات فان اتاحه بواسطة المقدمة الغربية بل اتاحه
 غير مطردة ان صدق المقدمة الاجنبية يشجع قياس المساواة بواسطة
 وان لم تصدق بل تكذب لا ينتج وتصدق المقدمة الاجنبية في مادة المساواة
 الطرفية دائما كقولنا الانسان مساو للبناحك والبناحك مساو للناطق
 فينتج الانسان مساو للناطق للناطق ونظم ذلك المقدمة الاجنبية
 كبرى الى النتيجة المذكورة فنقول وكل مساو للمساوي للناطق فهو مساو
 للناطق فينتج القياس الثاني قولنا الانسان مساو للناطق لكن اتاحه
 هذه النتيجة بواسطة صدق المقدمة الاجنبية ومادة الطرفية مثل قولنا
 الدرة في الحق والحق في البيت فالدرة فيما في البيت وكل ما فيما في البيت
 فهو في البيت فينتج الدرة في البيت لكن اتاحه في الطرفية ايضا بواسطة
 صدق المقدمة الاجنبية وقد تصدق المقدمة الاجنبية في مادة المساواة
 كقولنا الانسان مياين للفرس والفرس مياين للشجر فالانسان مياين

للبيان للشجر وكل بيان للبيان للشجر فهو بيان للشجر فالانسان بيان
لشجر وقد تكذب المقدمة الاجنبية في مادة البايئة كقولنا الانسان بيان
لشجر والجرم بيان للحيوان والمقدمة الاجنبية في هذا القياس وهي البيان
للبيان للحيوان فهو بيان للحيوان كاذبة فلا يتبع قولنا الانسان بيان
للحيوان لاحالة كاذب المقدمة الاجنبية وتكذب المقدمة الاجنبية في
مادة النصف دائما كقولنا الواحد نصف الاثنين والانسان
نصف الاربعة والمقدمة الاجنبية وهي قولنا ونصف نصف الاربعة
فهو نصف الاربعة كاذبة فلا يتبع قولنا الواحد نصف الاربعة
لكون الواحد ربع الاربعة وليس نصفه واعدد الاطراد لم يكن قياس
المساواة قيا ميرايا ولذا اخرج المص عن التعريف بقوله لذاتها
وهو مركب من قضيتين متعلق بمحول الاولى يكون موضوع الاخرى
ويكون محمول الاولى موافقا لمحمول الثانية كما يكون في الامثلة المذكورة
وقيل ان الاشكال الثلاثة تخرج عن تعريف القياس بقوله لذاتها فان كل
واحد منها يتبع بواسطة الرد بطريق الخلف والعكس او الافتراض ولا يتبع
كل واحد منها لذاتها فلا يكون التعريف جامعاً لافراده واجيب
ان المراد بالمقدمة القريبة في قياس المساواة هو الاجنبية الكاملة لغاية
الحدود في المقدمة القريبة وكل واحد من طريق الخلف والعكس
والافتراض في رد الاشكال الثلاثة الى الشكل الاول فهو اجنبية غير كاملة
لانحداد الحدود فيها فلا يخرج الاشكال الثلاثة عن التعريف بقوله لذاتها
واقول ان كل واحد من الاشكال الثلاثة قياس كامل عند التأخيرين
وانتاجها انما هو لذاتها بل انتاجها يدهي جل بالنظر الى الاذكياء
ويدهي خفي محتاج الى التنبيه بالاسترداد الى الشكل الاول الذي هو
بين الانتاج فيحتاج الاشكال الثلاثة الى التنبيه على انتاجها بالنظر الى
الاغبياء ورد الاشكال الثلاثة الى الشكل الاول بطريق الخلف والعكس
والافتراض انما هو من قبيل التنبيه على استلزام نتائجها فان انتاج الشكل
الاول بين يدهي لكونه نظماً طبيعياً فان صفراء انتقال الذهن من الاصفر
الى الاوسط ومن الاوسط الى الاكبر في كبره وطبيعة الانسان كذات

فيكون الشكل الاول نظماً طبيعياً فيكون بين الانتاج فظهر ان رد
الاشكال الثلاثة الى الشكل الاول من قبيل التنبيه على انتاجها بالنظر
الى الاغبياء عند التأخيرين فلا يقتض التعريف بالاشكال الثلاثة عندهم
وان قال القدماء ان كل واحد من الاشكال الثلاثة قياس غير كامل
واستلزام نتائجها غير بين بل محتاج الى الاثبات بطريق الخلف والعكس
او الافتراض فيكون رد الاشكال الثلاثة الى الشكل الاول من قبيل
اثبات انتاجاتها عندهم ويؤيد قول التأخيرين وقوع الشكل الثاني
في القرآن الكريم حتى قال المحقق الثاني العلامة الفتازاني في المطول
في طرف البدع ان قوله تعالى قلنا اقل قل لاحب الافلين حكاية
عن ابراهيم عليه السلام مثال للمذهب الكلامي من المحسنات المعنوية
وقال الفتازاني ان هذه الآية قياس من الشكل الثاني وصور الفتازاني
مآل الآية هكذا قل ابراهيم عليه السلام في رد عبدة الكواكب بطريق
ارحاء العنان وبطريق مجازاة الخصم وبطريق المباشرة الى كلام الخصم
ان القمر اقل والرب ليس باقل فيتبع من الضرب الاول من الشكل الثاني
ان القمر ليس رب ومن اراد كمال الاطلاع الى رد ابراهيم عليه السلام
بعبد الكواكب فليراجع الى رسالتنا الموسومة بتعريفات الانظار والى
شرحها المسمى بتعريفات الانظار من كتب الآداب واذا كان الشكل
الثاني قياساً كاملاً فيكون كل واحد من الشكل الثالث والرابع قياساً كاملاً
وان كان الشكل الرابع بعيداً عن التابع جداً فظهر ان المختار مذهب
التأخيرين ومن اطائف التعريف الاشتغال على العمل الاربع وقوله
مؤلف اشارة الى العلة الفاعلية لقياس بطريق الالتزام فان المؤلف
يقبح اللام يلزمه من مؤلف بكسر اللام وهو القوة العاقلة التي هي العلة
الفاعلية لقياس فان العلة الفاعلية ما يؤثر في الشيء والقوة العاقلة مؤثرة
في القياس المعقول فتكون علة فاعلية له وكذا قوله مؤلف اشارة الى العلة
الصورية للقياس بطريق المطابقة فان العلة الصورية ما يحصل به الشيء
بالفعل وقوله من قضاي اشارة الى العلة المادية لقياس بطريق المطابقة
فان العلة المادية ما يحصل به الشيء بالقوة والقضاي ههنا عبارة عن الصغرى

والكبرى وكل واحد من الصغرى والكبرى مادة القياس فافهم وقوله لزم
عنها قول آخر إشارة الى العلة الغائية لقياس فان العلة الغائية اول الكفر
آخر العمل وهذا القول الآخر عبارة عن النتيجة وهي اول الفكر في
القياس وآخر العمل فيه فيكون قوله لزم عنها قول آخر آء علة غائية
للقياس فان قلت هذا التعريف يصدق على القضية المركبة من القضيتين
المستلزمتين بالعكس المستنوي وعكس النقيض مع انها من اغبار القياس
فلا يكون التعريف مانعا عن الاغبار قلت ان المراد بالقضايا المذكورة
في تعريف القياس قضايا مشتملة على الحكم ~~ك~~الصغرى والكبرى
في الاقتراني ومثل المقدمة الشرطية والمقدمة الاستثنائية في القياس
الاستثنائي والجزء الثاني من المركبة ليس قضية حقيقية بل في صورة
القضية لكونه مربوطا الى القضية الاولى بالقيدية فلا يكون القضية
الثانية الواقعة جزأ من المركبة مشتملة على الحكم الحقيقي والالزام ان
يوجد في القضية الواحدة حكمان حقيقيان لكن اللازم باطل فان النفس
بسيطة لا تمرن الحكمين الحقيقيين في آن واحد فلا يصدق ح تعريف
القياس على القضية المركبة من القضيتين المستلزمتين بالعكس المستنوي
وعكس النقيض فيكون التعريف مانعا عن الاغبار فيكون تعريف القياس
حدا تاما فان القول المذكور فيه جنس قريب والمؤلف المذكور فيه
فصل قريب فيكون التعريف مركبا من الجنس القريب ومن الفصل
القريب وكل مركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب فهو حد
تام فينتج ان تعريف القياس حد تام (وهو) اى القياس (استثنائي ن
كان عين النتيجة) اى صورة النتيجة (او نقيضا) اى نقيض النتيجة
(مذكورة فيه) اى في القياس يعنى ان القياس الاستثنائي ما يذكر فيه
عين النتيجة او نقيضا (بالفعل) وانما معنى استثنائيا لاشتماله على اداة
الاستثناء اعنى لكن وقوله ان كان عين النتيجة او نقيضا آء مقدم الشرطية
المتصلة وقوله هو استثنائي تاليها عند الكوفيين فان تقدم الجزاء على الشرط
عندهم جائز كما قال ابن الحاجب في آخر الكافية او تالي هذه المتصلة
محذوفة بقرينة ما قبلها عند البصريين وهو قولنا فالقياس استثنائي وهذه

المتصلة باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع وباعتبار الازمان فهي مهمة
فان المتصلة اذا استعملت بظهور ان واذا ولو تكون مهمة كما سبق في فصل
الشرطية ويصح ان يقال ان قوله وهو استثنائي قضية حلية وقوله
ان كان عين النتيجة آء تصحيح الحمل (كقولنا ان كان هذا) الشج (جسما
فهو) اى هذا الشج (مختبر لكنه) اى هذا الشج (جسم فهو) اى
هذا الشج (مختبر وهو) اى قولنا هذا الشج مختبر هو النتيجة (بمعناه
مذكور فيه) اى في القياس بالفعل فان قلت اذا كانت النتيجة مذكورة في القياس
يلزم الدور قلت ان عين النتيجة او نقيضا مذكور في الاستثنائي من حيث انها
جزأ من مقدمة القياس ومن حيث انها مارتان عن الحكم فان الحكم في
الشرطية المتصلة بين المقدم وبين التالى لا في المقدم والتالى وان قال
العلماء العربية ان الحكم في الشرطية المتصلة في التالى والمقدم من قبل
القيد وانما يلزم الدور او ذكر عين النتيجة في القياس الاستثنائي من حيث
انه مقدمة مستقلة من القياس لكن اذا ذكر عين النتيجة فيه من حيث انه
جزء من مقدمة القياس فلا يلزم الدور (ولو قلنا لكنه) اى لكن هذا
الشج (ليس بمختبر ينتج) اى هذا القول (انه) اى ان هذا الشج
(ليس يحسم) من الطريق الثاني من الاستثنائي (ونقيضه) اى نقيض
هذا القول (مذكور فيه) اى في القياس (واقتراني ان لم يدان) اى عين
النتيجة او نقيضا (كذلك) اى مذكورا في القياس بالفعل يعنى ان القياس
الاقتراني مالم يذكر فيه عين النتيجة او نقيضا بالفعل وانما معنى اقترانيا
لمقارنة الحدود فيه من الحد الاصغر والاكبر والوسط فحينئذ يذكر
في الاقتراني مواد النتيجة فيذكر فيه النتيجة بالقوة ولا تذكر بالفعل فان
النتيجة لو لم تذكر في الاقتراني بالقوة كما لا تذكر فيه بالفعل لزم ان يكون
النتيجة اجنبية من القياس مع ان القياس لا يستلزم الاجنبى فلذلك ذكر
مواد النتيجة في القياس الاقتراني وهذه العبارة تقسم القياس باعتبار
الصورة الى الاستثنائي والاقتراني بطريق ان يقال ان القياس باعتبار
الصورة اما ما يذكر فيه عين النتيجة او نقيضا بالفعل واما ما لم يذكر فيه
عين النتيجة او نقيضا بالفعل وكل ما يذكر فيه عين النتيجة او نقيضا

بالفعل فهو استثنائي وكل ما لم يذكر فيه عين النتيجة او نقيضها بالفعل فهو اقتراني فينتج من المقصول النتائج ان القياس اما استثنائي واما اقتراني وكل شيء شأنه كذا فهو نوعان فالقياس باعتبار الصورة نوعان وهو المطلوب (كقولنا كل جسم مؤلف) وهذه المقدمة صغرى موجبة كلية لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله جسم ولاشتمالها على شور الموجبة الكلية وهو لفظ كل (وكل مؤلف حادث) وهذه المقدمة كبرى موجبة كلية لاشتمالها على الحد الاكبر وهو قوله حادث لكونه يحتمل المطلوب (ينتج) اي هذا القول وهو القياس الاقتراني (قولنا كل جسم حادث وليس هو) اي هذا القول وهو النتيجة (ولا نقيضه) اي نقيض هذا القول اي نقيض النتيجة (مذكور فيه) اي في هذا القول اي في هذا القياس (بالفعل) هذا القياس اقتراني لان هذا القياس ما لم يذكر فيه عين النتيجة او نقيضها بالفعل وكل ما لم يذكر فيه عين النتيجة او نقيضها بالفعل فهو اقتراني فهذا القياس اقتراني (وموضوع المطلوب فيه) اي في القياس الاقتراني (يسمى) اي موضوع المطلوب حدا (اصغر) لانه يكون في الاغلب اخص من محوله وان كان مساويا له في بعض المواد والاخص اقل افرادا والاقل يناسب تسميته بالاصغر واذا يسمى موضوع المطلوب حدا اصغر في الاقتراني وكذا يسمى في الاقتراني الشرطي مقدم المطلوب حدا اصغر لكون مقدم الشرطية في الاغلب اخص من تاليها كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وان كان مساويا له في بعض المواد كقولنا كلما كان هذا الشجر انسانا فهو ناطق فسمى مقدم الشرطية حدا اصغرا باعتبار الاغلب اذا كان المطلوب شرطية والمطلوب ما يستحصل من القياس لان المطلوب والنتيجة والدعوى متحدة بالذات ومختلفة بالاعتبار فان القول اللازم من القياس يسمى مطلوبا باعتبار استحصاله من القياس ويسمى نتيجة باعتبار لزومه وحصوله من القياس ويسمى دعوى باعتبار تقدمه على القياس (و) يسمى (بمحوله) اي المطلوب اذا كان حلية هذا في الاقتراني الجملي وكذا يسمى تالي الشرطية اذا كان المطلوب

شرطية هذا في الاقتراني الشرطي حدا (اكبر) فان كل واحد من محمول المطلوب الجملي ومن تالي المطلوب الشرطي اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا والاكثر يناسب تسميته بالاكبر فلذا سمي كل واحد من محمول المطلوب الجملي ومن تالي المطلوب الشرطي حدا اكبرا باعتبار الاغلب (والنقيض) سواء كانت حقيقة او حكما انما نعلمنا القضية من القضية الحقيقية والحكمية لان يصدق تعريف مقدمة القياس على شروط القياس فان الشروط سواء كانت بحسب الكيف او بحسب الكم او بحسب الجهة كما سيجي فهي مقدمات حكمية فان الصغرى والكبرى في الاقتراني والمقدمة الشرطية والاستثنائية في القياس الاستثنائي مقدمات حقيقية وشروط القياس مقدمات حكمية كما يجب الصغرى وكلية الكبرى في الشكل الاول وتقريب الدليل فان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وتقريب الدليل يؤل كل واحد منهما قولنا هذه الصغرى موجبة وهذه الكبرى كلية وسوق هذا الدليل مستلزم للمطلوب والقضية (التي جعلت) اي تلك القضية (جزء قياس) سواء كان ذلك الجزء جزءا حقيقيا او حكما والجزء الحقيقي كالصغرى والكبرى والجزء الحكمي مثل ايجاب الصغرى وكلية الكبرى (تسمى مقدمة) اي تسمى هذه القضية مقدمة القياس مثل الصغرى والكبرى فانهما مقدمتان حقيقتان من القياس ومثل ايجاب الصغرى وكلية الكبرى في الشكل الاول فانهما مقدمتان حكيمتان من القياس اعلم ان التعريف اذا جعل موضوعا والمعرف محمولا يسمى طرد التعريف واذا جعل التعريف محمولا والمعرف موضوعا يسمى عكس التعريف عند المنطقيين وعكس التعريف عند العربية ان يجعل نقيض المعارف موضوعا وان يجعل نقيض التعريف محمولا كقولنا في تعريف الانسان كل ما ليس بانسان فهو ليس بحيوان ناطق وطرد التعريف عند علماء العلوم العربية ان يجعل نقيض التعريف موضوعا وان يجعل نقيض المعارف محمولا كقولنا في تعريف الانسان كل ما ليس بحيوان ناطق فهو ليس بحيوان كاذب الشيخ الرضي في شرح الكافية في قول ابن الحاجب ومن خواصه دخول اللام

آه وقول المص والتضحية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة فهو طرد التعريف لان التعريف ههنا جعل موضوعا وجعل المص هو مقدمة القياس محمولا وطرد التعريف قضية كلية موجبة كلية منتظمة على جميع جزئياتها من حيث يعرف احكام جزئياتها وان كان عكس التعريف قضية طبيعية ويقال ههنا ان الصغرى قضية جعلت جزء قياس وكل قضية جعلت جزء قياس فهو مقدمة القياس فينتج قولنا الصغرى مقدمة القياس وكذا يقال ان الكبرى قضية جعلت جزء قياس وكل قضية جعلت جزء قياس فهو مقدمة القياس فينتج قولنا الكبرى مقدمة القياس فظهر ان قوله والتضحية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة فهو كلية محصورة مسورة موجبة كلية فان لام التعريف في قوله التضحية التي آه للاستغراق ولان الاستغراق سور الموجبة الكلية وان زعم البعض ان مثل هذه القضية طبيعية لكن هذا الزعم فريضة بلامرية وقوله تسمى من قبيل الرابطة الزمانية بل من قبيل التنبيه على كون تعريف مقدمة القياس حدا اسميا كما قال المصام من انه اذا كان التعريف حدا اسميا او رسما اسميا قد يترك بين التعريف وبين المص كلمة التسمية للتنبيه على اسمية التعريف انتهى كلامه والتعريف عشرة انواع لانه اما لفظي وهو ما يقصد به تعيين معنى اللفظ بلفظ آخر واضح الدلالة عليه واما تعريف تنبيهي وهو ما يقصد به تحصيل صورة حاصلة في العقل بلا احتياج الى كسب جديد واما تعريف حقيقي وهو ما يقصد به تحصيل صورة غير حاصلة في العقل والتعريف الحقيقي اما حد تام واما حد ناقص واما رسم تام واما رسم ناقص وكل واحد من هذه الاربعة اما تحديد او ترسيم للامور الموجودة في الخارج واما تحديد او ترسيم للامور الموجودة في الذهن والتمديد للامور الموجودة في الخارج اما حد تام حقيقي واما حد ناقص حقيقي والتمديد للامور الموجودة في الذهن اما حد تام اسمي واما حد ناقص اسمي والترسيم للامور الموجودة في الخارج اما رسم تام حقيقي واما رسم ناقص حقيقي والترسيم للامور الموجودة في الذهن اما رسم تام اسمي واما رسم ناقص اسمي ولا يجري في التعريف اللفظي وفي التعريف التنبيهي

الحدية والرسومية والحقيقية والاسمية فيكون التعريف عشرة انواع وقد يورد ويذكر بين التعريف الاسمي وبين المص كلمة تسمى للتنبيه على اسمية التعريف والمص اورد وذكر كلمة تسمى بين القضية التي جعلت جزء قياس وبين قوله مقدمة لقصد التنبيه على اسمية حد مقدمة القياس لان هذا الحد تعريف اصطلاحى وكل واحد من التعريفات الاصلاحية سواء كان حدا او رسما تاما او ناقصا فهو اسمي وليس بتحقيق لكون التعريفات الاصلاحية من قبيل تفسير الامور الذهنية ومن قبيل تعريف الامور الاعتبارية فافهم وقيل مقدمة القياس هي ما يتوقف صحة الدليل عليه سطر او شرطاً لياً او عليا فتوجد اليها واختراعها (والقدمة التي فيها الاصغر) اي كل مقدمة كان فيها الحد الاصغر تسمى (الصغرى) لاشتغالها على الاصغر (و) المقدمة (التي) كان (فيها الاكبر) تسمى (الكبرى) لاشتغالها على الاكبر (والكرر بينهما) اي بين مقدمتي القياس يسمى (حد الاوسط) لتوسطه بين المقدمتين (واقتران الصغرى بالكبرى يسمى) اي ذلك الاقتران (فريضة وضرباً) قوله واقتران الصغرى بالكبرى آه كلية محصورة مسورة موجبة كلية فان اضافة الاقتران الى الصغرى للاستغراق وهو سور الموجبة الكلية فان السور هو اللفظ الدال على كية الافراد والاضافة الاستغرافية لفظ حكمي مع ان اللفظ المذكور في تعريف السور اعم من اللفظ الحقيقي ومن اللفظ الحكمي فيكون الاضافة الاستغرافية مسورة مثل لام الاستغراق فيكون قوله واقتران الصغرى آه موجبة كلية مسورة فافهم (والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط) اي من ذكر الحد الاوسط ومن اراده (عند الحدين الآخرين) اي عند الحد الاصغر والاكبر في الشكل الثاني او وضعه للاصغر والاكبر في الشكل الثالث او بحسب حل الاوسط على الاصغر وبحسب وضعه للاكبر في الشكل الاول او بحسب وضع الاوسط للاصغر وبحسب حله على الاكبر في الشكل الرابع (تسمى) اي هذه الهيئة (شكلاً) والكلام في هذه القضية وفي قوله تسمى كالكلام في قوله والقضية التي جعلت جزء قياس آه فتأمل فان قلت ان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة

الحد والحدود بالتقدير أى الجسم والسطح كما ذكره اثير الدين الابهرى
 فى هداية الحكمة فمح يكون الشكل من قبيل الهيئات المحسوسة بالبصر
 ومن قبيل الصور المحسوسة بالبصر مع ان الهيئة الحاصلة من كيفية وضع
 الحد الاوسط عند الحدين الآخرين من قبيل الهيئات المعقولة ومن قبيل
 الصور المعقولة مثل كون الحد الاوسط محمولا فى الصغرى وموضوعا
 فى الكبرى فى الشكل الاول ومثل كونه محمولا فيهما فى الشكل الثانى
 فكيف يطاق الشكل على الهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط
 عند الحدين الآخرين قلت شبهت الهيئة المعقولة الى الصورة المحسوسة
 بالبصر والى الهيئة المحسوسة بالبصر فى كمال التيقن ثم نقل لفظ الشكل
 من الهيئة المحسوسة بالبصر ومن الصورة المحسوسة بالبصر الى الهيئة
 المعقولة والى الصورة المعقولة مثل هيئة الشكل الاول وصورة المعقولة
 وسمى المشبه باسم المشبه به (وهو) أى الشكل المستعمل فى المنطق
 (اربعة) انواع (لان الحد الاوسط ان كان) أى الحد الاوسط (محمولا
 فى الصغرى) ان كان الحد الاوسط (موضوعا فى الكبرى فهو) أى كون
 الاوسط محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى متعارف (الشكل الاول)
 يعنى ان متعارف الشكل الاول ان يكون الحد الاوسط تمام المحمول
 فى الصغرى مع ان يكون الحد الاوسط تمام الموضوع فى الكبرى كقولنا العالم
 متغير وكل متغير لا يتخلو عن الحركة والسكون فالعالم لا يتخلو عن الحركة
 والسكون والغير المتعارف المشهور بالشكل الاول ان يكون الحد الاوسط قيد
 المحمول فى الصغرى وان يكون تمام الموضوع فى الكبرى مثل قولنا الانسان
 اخص من الحيوان وكل حيوان حساس فينتج من الغير المتعارف المشهور
 من الشكل الاول ان الانسان اخص من الحساس والقياس
 الغير المتعارف الغير المشهور من الشكل الاول ان يكون الحد
 الاوسط تمام المحمول فى الصغرى وان يكون قيد الموضوع فى
 الكبرى او ان يكون الحد الاوسط قيد الموضوع فى الصغرى وقيد المحمول
 فى الكبرى فالاول مثل قولنا السيامرة وصاحب المعرفة عزيز فينتج

ان السيامرة عزيز ومثل قوله عليه الصلوة والسلام الدنيا جيفة
 وطالبها كلاب فهذا الحديث قياس غير متعارف غير مشهور من الشكل
 الاول فينتج قولنا ان الدنيا طالبها كلاب والثانى مثل قولنا العدد اما
 فرد واما زوج وكل زوج اما زوج الزوج واما زوج الفرد فينتج قولنا
 العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد والمص اكتفى بهنا بذكر
 المتعارف فافهم (وان كان محمولا فيهما) أى ان كان الحد الاوسط تمام
 المحمول فى الصغرى والكبرى (فهو) أى كون الحد الاوسط تمام المحمول
 فى الصغرى والكبرى متعارف هيئة (الشكل الثانى) وغير متعارف الشكل
 الثانى ان يكون الحد الاوسط قيد المحمول فى الصغرى وتتمام المحمول فى
 الكبرى او ان يكون الحد الاوسط محمولا تماما فى الصغرى وقيد المحمول
 فى الكبرى او ان يكون الحد الاوسط قيد المحمول فى الصغرى والمحمول فى الكبرى
 متعارف الشكل الثانى كقولنا لان كل انسان حيوان ولا شئ من الحجر
 بحيو ان فينتج لاشئ من الانسان بحجر وغير متعارف المشهور كقولنا
 الافتراض يحترق فيما ينتج الجزئية بالضرب الاول من الشكل الثانى
 لا ينتج الجزئية فينتج قولنا الافتراض لا يحترق بالضرب الاول من الشكل
 الثانى (وان كان) أى الحد الاوسط (موضوعا فيهما) أى فى الصغرى
 والكبرى (فهو) أى كون الحد الاوسط موضوعا فيهما هيئة (الشكل
 الثالث) كقولنا كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان فينتج من الضرب
 الاول منه قولنا بعض الحيوان انسان (وان كان) أى الحد الاوسط
 (موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى فهو) أى كون
 الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى هيئة (الشكل الرابع)
 كقولنا كل ناطق حيوان وكل انسان ناطق فينتج من الضرب الاول منه
 قولنا بعض الحيوان انسان وقس غير متعارف الشكل الثالث والشكل
 الرابع على غير متعارف الشكل الاول والشكل الثانى وانا وضعت الاشكال
 فى هذه المراتب لان صغرى الشكل الاول انتقال الذهن من الاصغر الى

الاولى والاولى والشكل الثاني مشترك الى الشكل الاول
في الصفري فان الحد الاوسط في صفرا هما محمول ومخالف اليه
في الكبرى لان الحد الاوسط محمول في كبرى الشكل الثاني وموضوع
في كبرى الشكل الاول والصفري اشرف من الكبرى لاشتمالها على
موضوع المطلوب الذي هو اشرف من المحمول اذ المحمول انما يطلب
لاجل الموضوع فحينئذ يكون الشكل الثاني اقرب الى الشكل الاول
من الشكل الثالث فان الشكل الثالث مشترك الى الشكل الاول في الكبرى
اذ الحد الاوسط موضوع في كبراهما ومخالف اليه في الصفري فان الحد
الاولى والاولى وضع الشكل الثاني في المرتبة الثانية والشكل الثالث في المرتبة
الثالثة والشكل الرابع مخالف الى الشكل الاول في الصفري والكبرى فان
الحد الاوسط موضوع في صفري الشكل الرابع ومحمول في صفري الشكل
الاول وهو محمول في كبرى الشكل الرابع وموضوع في كبرى الشكل الاول
فيكون بعيدا عن الطبع جدا فلذلك وضع في المرتبة الرابعة فظهر ان تقدم
الشكل الاول على الشكل الثاني تقدم بالرتبة ومبدأ التقديم كون الشكل
الاول نظما طبيعيا وبين الانتاج وتقدم الشكل الثاني على الشكل الثالث
تقدم بالرتبة ومبدأ التقديم كون الشكل الثاني اقرب الى الشكل الاول
وتقدم الشكل الثالث على الرابع تقدم بالرتبة ومبدأ التقديم قربة الشكل
الثالث الى الشكل الاول وموافقته في كبراه اليه لكون الحد الاوسط
موضوعا في كبراهما كما مر اعلم ان قوله لان الحد الاوسط ان كان محمولا
آه قياس من الطريق السادس من الاقتراحي فان هذه المتصلات الاربعة
كبرياتها والصفريات المنفصلة مطوية للاختصار وترتيب القياس
هو بان يقال ان الحد الاوسط اما ان يكون محمولا في الصفري وموضوعا
في الكبرى واما ان يكون محمولا في الصفري والكبرى واما ان يكون

موضوعا فيهما واما ان يكون موضوعا في الصفري ومحمولا في الكبرى
وكما كان محمولا في الصفري وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وكما
كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وكما كان موضوعا فيهما فهو الشكل
الثالث وكما كان موضوعا في الصفري ومحمولا في الكبرى فهو الشكل
الرابع فينتج من المقصول النتائج قولنا الشكل المستعمل في المنطق اما الشكل
الاول واما الشكل الثاني واما الشكل الثالث واما الشكل الرابع وكل
شيء شانه كذا اربعة انواع فالشكل المستعمل في المنطق اربعة انواع
(اما الشكل الاول فشرطه) اي شرط الشكل الاول بحسب الكيف
(ايحاب الصفري) اي كون الصفري موجبة ولا ينتج الصفري السالبة
فيه عند الشيخ ابو علي سينا لكون عقد الوضع عنده فعليا فحينئذ لو كان
صفري الشكل الاول سالبة اي سالبة كانت لم يندرج افراد الاصغر تحت
الاولى فلم يحصل الانتاج لان الكبرى تدل على ان مائت له الاوسط فهو
المحكوم عليه بالكبر والصفري على تقدير كونها سالبة هي حاكمة بان الاوسط
مساووب عن الاصغر فالاصغر لا يكون داخلا فيما ثبت له الاوسط فالحكم على مائت
له الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة فلم يحصل الانتاج عند الشيخ
ولا يطرده السالبة الصفري في الانتاج في الشكل الاول عند الفارابي لكون
عقد الوضع ممكنا عنده فلو كان الصفري في الشكل الاول سالبة كقولنا
لاشيء من الانسان بصاعل وكل صاهل فرس فلاشيء من الانسان
بفرس فلم يطرده الانتاج فانا اذا بدلنا محمول الكبرى الى الحيوان و
قلنا لاشيء من الانسان بصاعل وكل صاهل حيوان لا ينتج السالبة بل
ينتج موجبة وهي قولنا كل انسان حيوان فيلزم الاختلاف الموجب
لعدم النتيجة وهو ان ينتج الضرب الواحد من بعض المثال موجبة ومن
بعض المثال سالبة كقولنا لاشيء من الانسان بصاعل وكل صاهل
حيوان فينتج قولنا كل انسان حيوان ومثل قولنا لاشيء من الانسان
بصاعل وكل صاهل فرس فينتج لاشيء من الانسان بفرس وهل هذا
الاختلاف الموجب لعدم النتيجة ولم يعتبر المبرانيون غير المطرده
في الانتاج فلذا جعلوا ايجاب الصفري شرطا لاشراد انتاج الشكل الاول

بحسب الكيف عند الفارابي لكن يمكن التوفيق بين المذهبين بان مراد الشيخ بالفعل في عقد الوضع هو الاعم من الفعل الفرضي والحقيقي ليصح تقسيم المحصورات الاربعة الى الحقيقية والخارجية فمده كما يصح عند الفارابي ومراد الفارابي بالامكان في عقد الوضع هو الامكان الجماع للفعل لا الامكان الاستعدادي واللازم ان يكون قولنا كل انسان حيوان كاذبا لدخول النطفة في الانسان لاستعدادها الى الانسانية مع خروجها عن الحيوان ولا فرق بين الفعل الفرضي وبين الامكان الجماع للفعل كما مر فحينئذ يكون شروط القياس سواء كانت بحسب الكيف او بحسب الكم او بحسب الجهة معتبرة لا طراد انتاج القياس عندهما فتأمل (و) بحسب الكم (كلية الكبرى) اي كون الكبرى كلية ولا يتبع الكبرى الجزئية في الشكل الاول لعدم وجود اندراج البين في المقدمتين عند الشيخ ولا يطرد الكبرى الجزئية في الانتاج في الشكل الاول عند الفارابي اذ لو اعتبر انتاج الكبرى الجزئية في الشكل الاول لزم الاختلاف الموجب لعدم النتيجة فاننا اذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ابيض فنتبع قولنا بعض الانسان ابيض واذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس فنتبع قولنا بعض الانسان ايس فرس واذا اتبع القياسان المذكوران هاتين النتيجةين فلزم الاختلاف الموجب لعدم النتيجة وانما اختار المصنف مذهب الشيخ قال (والا) اي وان لم يكن كلية الكبرى شرطا في الشكل الاول ولو كان الكبرى جزئية فيه (لاحتمل) اي لجاز (ان يكون البعض) اي بعض افراد الحد الاوسط (المحكوم) اي الذي حكم (عليه) اي على ذلك البعض (ب) الحد (الاكبر) في الكبرى (غير) بعض الحد الاوسط (المحكوم) اي الذي حكم (به) اي بذلك الغير (على) الحد (الاصغر) في الصغرى لانه مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس فيجوز ان يكون معنى الصغرى ان كل انسان حيوان موصوف بالناطقية ومعنى الكبرى ان بعض الحيوان الموصوف بالصاهلية فرس فلم يندرج افراد الاصغر تحت الاوسط فلم يوجد الاندراج

البين في المقدمتين فلم يحصل الانتاج هذا مذهب الشيخ والا قرب بل الاصول ان تختلف انتاج الكبرى الجزئية في الشكل الاول في مثل قولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس وتختلف انتاج السالبة الصغرى في الشكل الاول في مثل قولنا لا شيء من الانسان بصاهل وكل صاهل حيوان لكذب ايجاب النتيجة في القياس الاول ولكذب سلب النتيجة في القياس الثاني فهو كاف في عدم الاعتبار بانتاج الكبرى الجزئية وبانتاج الصغرى السالبة في الشكل الاول لعدم اطرادها في الانتاج فلا حاجة الى الاختلاف الموجب لعدم النتيجة فان اعتبار اهل الفن الى المطارد لا الى خصوص المادة مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان زنجي فيكون معنى الصغرى ان كل انسان حيوان موصوف بالناطقية ومعنى الكبرى ان بعض الحيوان الموصوف بالناطقية زنجي فحينئذ يتمدى الحكم الى الاصغر فيوجد الاندراج البين في المقدمتين فنتبع القياس المذكور قولنا بعض الانسان زنجي وهذه النتيجة موجبة جزئية صادقة لكن اذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس فلا يتبع قولنا بعض الانسان فرس موجبة جزئية لكذب هذه النتيجة وكذا اذا قلنا لا شيء من الانسان بصاهل وكل صاهل فرس فنتبع قولنا لا شيء من الانسان بفرس سالبة كلية واذا قلنا لا شيء من الانسان بصاهل وكل صاهل حيوان فلا يتبع قولنا لا شيء من الانسان بحيوان سالبة كلية لكذب هذه النتيجة السالبة فان القياس صادق والصادق لا يستلزم الكاذب كما مر في فصل الشرطيات مع هكذا من حذاق العلماء مثاهم في الدهور لا يرى اوصيهم الله تعالى في الجنة الى النعم العليا (وضروبه) اي ضروب الشكل الاول (الناجحة) اي المطردة في الانتاج (اربعة) فان انواع القضية الخلية عشرة وهي المحصورات الاربعة والموجبة الشخصية وسالبة الماهلة موجبة كانت او سالبة والطبيعة الموجبة وسالبة فاذا ضربنا العشر الى العشرة فيحصل مائة احتمال عقلي في ضروب الشكل الاول وسقط اربعة وثمانون احتمالا بسبب عدم استعمال الطبيعية في العلوم وبسبب ارجاع الشخصية والماهلة سواء كانتا موجبتين او سالبتين الى المحصورات الاربعة وبقي ستة عشر احتمالا فاننا

اذا ضربنا المحصورات الاربع الى الاربعة فيحصل ستة عشر ضربا لكن
اشراط ايجاب الصغرى اسقط ثمانية اضرب سقيمة وهي الصغريان السالبيان
مع الكبريات الاربع واشراط كلية الكبرى اسقط اربعة ضروب
سقيمة وهي الكبريان الجزئيتان مع الصغريين الموجبين ولم يبق الا اربعة
ضروب سقيمة فالضرب (الاول) منها الذي يتركب (من موجبتين كلتيني
يتبع) اي الضرب الاول (موجبة كلية كقولنا كل ج ب) وهو موجبة
كلية صغرى (وكل با) وهي موجبة كلية كبرى (فكل ج ا) يعني يتبع
هذا القياس قولنا كل ج ا كما يتبع قولنا كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان
ان كل انسان حيوان والضرب (الثاني) منها مركب (من كلتين) و
الحال ان (الكبرى سالبة يتبع) اي الضرب الثاني (سالبة كلية كقولنا
كل ج ب) وهي موجبة كلية صغرى (ولاشئ من با) وهي سالبة كلية
كبرى (فلاشئ من ج با) يعني يتبع هذا القياس قولنا لاشئ من ج ا كما يتبع
قولنا كل انسان ناطق ولاشئ من الناطق بحجر لاشئ من الانسان بحجر
والضرب (الثالث) مركب (من موجبتين و) الحال ان
(الصغرى جزئية يتبع) اي الضرب الثالث (موجبة جزئية
كقولنا بعض ج ب) وهي موجبة جزئية صغرى لاشتمالها على الحد
الا صغر وهو قوله ج (وكل با) وهي موجبة كلية كبرى لاشتمالها على الحد
الاكبر وهو قوله ا (فبعض ج ا) يعني يتبع هذا القياس قولنا
بعض ج ا كما يتبع قولنا بعض الحيوان ناطق وكل ناطق انسان بعض
الحيوان انسان والضرب (الرابع) مركب (من موجبة جزئية صغرى و)
من (سالبة كلية كبرى يتبع) اي الضرب الرابع (سالبة جزئية كقولنا
بعض ج ب) وهو موجبة جزئية صغرى (ولاشئ من با) وهي
سالبة كلية كبرى (فبعض ج ا) يعني ان هذا القياس يتبع بعض ج
ليس ا كما يتبع قولنا بعض الحيوان ناطق ولاشئ من الناطق بفرس ان
بعض الحيوان ليس بفرس وأشار اهل الفن من المتأخرين الى الضروب
السمينة من الشكل الاول بالحروف المقطعة تسهيلا للضبط وتقريبا للربط

وهي خمس مس جمع جزئية فان الميم اشارة الى موجبة كلية والسبع اشارة
الى سالبة كلية والجيم اشارة الى موجبة جزئية والزاي اشارة الى سالبة
جزئية فيقتضد الضرب الاول مم والضرب الثاني مس والضرب
الثالث جمع والضرب الرابع جمع جزئية فاطلع على هذه الاشارة فانها تجعل
الضبط سهلا (ونماذج هذا الشكل بينة بذاتها) فلا نحتاج الى البرهان
لكون هذا الشكل نظما طبعيا لما مر غير مرة واعلم ان الشكل الاول
ينتج المطالب اربعة والمحصورات الاربع فيقتضد ههنا كقيمتان ايجاب
وسلب والايجاب اشرف من السلب لان الايجاب وجود والسلب عدم
والوجود اشرف من عدم فيقال لهذا القياس في لسان التركي جفته صغرى
فيتبع قولنا الايجاب اشرف من السلب ومثل هذا القياس مركب
من قياسين احدهما يكون من الشكل الاول دائما والثاني قد يكون من الشكل
الثاني وان لم يوجد اشراط اختلاف المقدمتين بحسب الكيف فان هذا
الشرط انما هو لاطراد الشكل الثاني في الانتاج لالانتاجه وقد يكون
القياس الثاني من الشكل الاول والقياس الثاني ههنا من الشكل الثاني
وان لم يختلف المقدمتان بالايجاب والسلب وتركبه يحصل بان يقال لان ايجاب
وجود وكل وجود اشرف من عدم فيتبع من الشكل الاول ان الايجاب اشرف
من عدم فنضم الى النتيجة المذكورة الكبرى من الشكل الثاني فنقول لان
الايجاب اشرف من عدم وكل سلب فهو عدم لعدم صحة قولنا وكل عدم
فهو سلب فان بعض عدم لا يكون سلبا بل يكون من قبيل العدول فيكون
قولنا لان الايجاب اشرف من عدم وكل سلب فهو عدم قياسا من غير
متعارف الشكل الثاني لكون الحد الاوسط وهو عدم ههنا قدما لمحمول
الصغرى ونعم المحمول في الكبرى وان لم يختلف المقدمتان بالايجاب
والسلب وسمع من حذاق العلماء الاعلام ان هذا الشرط انما هو لمتعارف
الشكل الثاني لغير متعارفه فيتبع هذا القياس من غير متعارف الشكل
الثاني الايجاب اشرف من السلب وهذا القياس المركب وقع في القرآن
الكريم لان الله تعالى قال في بيان عدم جواز المعارضة بالقياس على النص
وفي بيان معارضة الشيطان عليه لعنة الله تعالى بالقياس على النص اذا

امر الله تعالى لللائكة بقوله الكريم ثم قلنا لللائكة اسجدوا لآدم حكاية
 من الشيطان قال انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين فان مدلول
 الآية معارضة الشيطان بالقياس على النص وهو قوله تعالى تعالى لللائكة
 اسجدوا فان الشيطان قال اني خير من آدم لاني مخلوق من نار وادم مخلوق
 من طين وكل مخلوق من نار فهو خير من مخلوق من طين فهذا القياس مركب
 من الصغيرين المذكورين في الآية ومن الكبرى المطوية في القاهر
 وفي الحقيقة مركب من القياسين احدهما من متعارف الشكل الاول والثاني
 من غير متعارف الشكل الثاني بدون اختلاف مقدمته بالايجاب
 والسلب كما بينا في القياس السابق فينتج قياس الشيطان الملعون اني خير
 من آدم فلذا يقال اول من قاس الشيطان فلعارضة الشيطان
 بالقياس على النص طرد الله تعالى عن الجنة وبين الله تعالى بهذه
 الآية عدم جواز المعارضة بالقياس على النص فظهر ان القياس
 المسمى بحجته صغري في اللسان التركي واقع في القرآن الكريم واطلع
 على هذا المسلك فانه عز يز واستعماله في الافادات والاستفادات
 لذيد وهناكين الكلية والجزئية والكلية اشرف من الجزئية لان الكلية
 اضبط وانفع في العلوم والجزئية غير انفع وغير اضبط وكل اضبط وانفع
 في العلوم اشرف من غير الانفع في العلوم ومن غير الاضبط فينتج ايضا ان
 الكلية اشرف من الجزئية فحين ان الموجبة الكلية اشرف من المحصورات
 لاشتمالها على شرف الايجاب وعلى شرف الكلية والسالبة الجزئية
 اخس المحصورات لاشتمالها على خسة الجزئية وعلى خسة السلب و
 السالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لكون الكلية وان كان سابا
 افيد من الجزئية وان كان ايجابا ولما كان المقصود من الاقيسة تاييدها وتثبيت
 الضروب السميعة باعتبار تاييدها شرعا فقدم الشئج الاشرف على غيره
 فظهر ان تقدم الضرب الاول على الضرب الثاني من قبيل التقدم بالاشرف
 وكذا تقدم الضرب الثاني على الضرب الثالث وكذا تقدم الضرب الثالث
 على الضرب الرابع اضبطنا الكلام لاقتضاء المقام (واما الشكل الثاني
 فشرطه) اي شرط الشكل الثاني والشرط ما يعتبر من الخارج لتحقيق الشئ

او الخارج الموقوف عليه او ما يلزم من عدمه عدم ولا يلزم من وجوده وجود
 (اختلاف مقدمته) اي اختلاف الصفري والكبرى فيه (بالكيف)
 اي بالايجاب والسلب (و) شرطه بحسب الكم (كلية الكبرى) اي كون
 الكبرى كلية (والا) اي وان لم يكن شرط الشكل الثاني بحسب الكيف اختلاف
 المقدمتين بالايجاب والسلب بحسب الكم كلية الكبرى (يحصل) اي يلزم
 (الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو) اي الاختلاف الموجب لعدم
 الانتاج (صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة و) صدق القياس (مع
 سلبها) اي مع سلب النتيجة تارة (اخرى) اما لزوم الاختلاف الموجب
 لعدم النتيجة اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان
 وكل ناطق حيوان والحق في النتيجة هو الايجاب وهي قولنا كل انسان
 ناطق واذا قلنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان كان الحق سلب
 النتيجة لان النتيجة في القياس الثاني صحيحة فهي قولنا لا شئ من الانسان
 بفرس واما لزوم الاختلاف اذا كانتا سالبتين فلصدق قولنا لا شئ
 من الانسان بحجر ولا شئ من الفرس بحجر والحق سلب النتيجة وهي
 قولنا لا شئ من الانسان بفرس ولو قلنا لا شئ من الانسان بحجر ولا
 شئ من الناطق بحجر فالحق ايجاب النتيجة وهي قولنا كل انسان ناطق
 فيلزم ان ينتج الضرب الواحد من بعض الامثلة سالبة ومن بعضها
 موجبة وهذا هو الاختلاف الموجب لعدم النتيجة واما لزوم الاختلاف
 الموجب لعدم النتيجة اذا كانت الكبرى جزئية في الشكل الثاني فلصدق
 قولنا لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق ايجاب
 النتيجة وهي قولنا كل انسان حيوان واذا قلنا لا شئ من الانسان
 بفرس وبعض الصاهل فرس كان الحق سلب النتيجة وهي قولنا لا شئ
 من الانسان بصاهل فيلزم ان ينتج الضرب الواحد موجبة من بعض المواد
 وان ينتج من بعض سالبة وهذا هو الاختلاف الموجب لعدم النتيجة
 فلذا اعتبر الشرطان المذكوران لاطراد انتاج الشكل الثاني في الفن
 (وضروبه) اي الشكل الثاني (النتيجة) اي المنطردة في الانتاج (ايضا)
 كافي الشكل الاول (اربعة) فاننا اذا ضربنا الصغريات الاربعة الى الكبريات

الاربعة فيحصل ستة عشر ضربا والشرط الاول اسقط ثمانية اضرب سقيمة
وهي الصفري الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية والصفري السالبة
الكلية مع الكبرى السالبة الكلية والصفري الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة
الجزئية والصفري السالبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية وهذه الضروب
الاربعة السقيمة متفقة في الكيف والكم والموجبة الكلية الصفري مع
الموجبة الجزئية الكبرى والموجبة الجزئية الصفري مع الموجبة الكلية
الكبرى والسالبة الكلية الصفري مع السالبة الجزئية الكبرى والسالبة
الجزئية الصفري مع السالبة الكلية الكبرى وهذه الضروب الاربعة
السقيمة متفقة في الكيف ومختلفة في الحكم والشرط الثاني اسقط اربعة
اضرب سقيمة وهي الموجبة الجزئية الكبرى مع الموجبة الكلية الصفري وهذان الضربان
السقيمان مختلفان في الكيف والكم والموجبة الجزئية الكبرى مع الصفري
السالبة الجزئية والسالبة الجزئية الكبرى مع الصفري الموجبة الجزئية
وهذان الضربان السقيمان مختلفان في الكيف متفقان في الكم ففي اربعة
ضروب سقيمة فالضرب (الاول) منها مركب (من كتيبتين) الخالان
(الصفري موجبة ينتج) اي الضرب الاول (سالبة كلية كقولنا كل ج ب)
وهو موجبة كلية صفري لاشتغاله على الحد الاصغر وهو قوله ج (ولا
شي من اب) وهي سالبة كلية كبرى لاشتغالها على الحد الاكبر وهو قوله ا
(فلاشي من ج ا) يعني ينتج هذا القياس قولنا لاشي من ج ا كما ينتج
قولنا كل انسان ناطق ولاشي من الحجر ناطق بقولنا لاشي من الانسان
بحجر والتنبه على انتاج الضرب الاول منه سالبة كلية عند التأخير
او الاستدلال على انتاجه سالبة كلية فيحصل (بالخلف وهو) اي طريق
الخلف في الشكل الثاني (ضم نقيض النتيجة) صفري (الى الاكبر) اي
ان يؤخذ نقيض النتيجة وان يجعل صفري وان يجعل كبرى القياس كبرى لان نتائج
الشكل الثاني سالبة فنقيضها موجبة فصلح لصفروية الشكل الاول وكبراه كلية
تصلح لكبروية الشكل الاول فيحصل قياس خلقي منتظم من الضرب الثالث

من الاول (ينتج نقيض الصفري) يعني ينتج هذا الضرب سالبة كلية
لانه لو لم ينتج سالبة كلية لم يصدق قولنا لاشي من الانسان بحجر
اذا قلنا كل انسان ناطق ولاشي من الحجر ناطق مثلا وكما لم يصدق
فيصدق قولنا بعض الانسان حجر لئلا يلزم ارتفاع النقيضين وكما يصدق
هذا النقيض فجعله صفري وكبرى القياس كبرى وكما جعلنا هكذا
فيحصل قياس خلقي منتظم من جميع من الشكل الاول وكما حصل
القياس الخلقي المنتظم فتقول بعض الانسان حجر ولاشي من الحجر
بانسان وكما قلنا هكذا فينتج القياس الخلقي المنتظم المتولد من الافتراض
الشرطي المركب قولنا بعض الانسان ليس ناطق وهذه النتيجة نقيض
الصفري التي هي قولنا كل انسان ناطق فهذا القياس مركب من
الافتراضات الشرطيات الستة وكبرى القياس السادس كلية فنتج لو لم
ينتج هذا الضرب سالبة كلية صدق نقيض صفري القياس مع انها
مفروضة الصدق لكن لم يصدق نقيض الصفري لكونه خلاف المفروض
فنتج هذا الضرب الثاني سالبة كلية فظهر ان طريق الخلف من قبل
بيان الانتاج في باب رد الاشكال الثلاثة الى الشكل الاول ولا يرجع
القياس الخلقي المتولد من القياس المركب من الافتراضات الشرطيات الى
القياس المنتج بعين النتيجة من الشكل الاول بل بين مجرد الانتاج بخلاف
طريق العكس والافتراض فان القياس المتولد منهما يرجع الى القياس
المنتج بعين النتيجة من الشكل الاول كما سيجي وذلك الفساد المخصوص
لا يلزم من صورة القياس الخلقي المتولد من تلك الافتراضات الشرطيات
لان صورته هيئة الشكل الاول وهو مستجمع الشرائط بل يلزم من مادة
القياس ومن مقدماته ولا يلزم من الكبرى لانها صادقة فتبين ان ذلك
الفساد وهو خلاف المترض انما يلزم من صفري القياس المتولد
المذكور وهي قولنا بعض الانسان حجر وهذا القول نقيض النتيجة فيلزم
خلاف المفروض من ان يفرض صدق نقيض النتيجة فح يكون نقيض النتيجة
كاذبا لا محالة فظهر انتاج هذا الضرب سالبة كلية ويصح اجراء الخلف
بان يجعل عكس نقيض النتيجة صفري وان يجعل صفري القياس كبرى

لينتج نقيض الكبرى مع ان الكبرى مفروضة الصدق ويقال بعض الجبر
 انسان وكل انسان ناطق فينتج من الضرب الثالث من الشكل الاول
 قولنا بعض الجبر ناطق وهذه النتيجة تناقض الكبرى التي هي قولنا
 لاشي من الجبر ناطق مع ان الكبرى مفروضة الصدق فظهر كذب
 نقيض النتيجة فينتج هذا الضرب سالبة كلية ومن اراد تفصيل استرداد
 الاشكال الثلاثة بطريق الخلف او العكس او الافتراض الى الشكل الاول
 فليراجع الى رسالتنا الموسومة برتبة المعيار (و) كذا يحصل التنبيه
 او الاستدلال على انتاج الضرب الاول من الشكل الثاني سالبة كلية
 (بالعكس الكبرى ليرتد) اي الضرب الاول من الشكل الثاني (الى)
 الضرب الثاني من الشكل (الاول) ويرجع اليه بان يقال ينتج هذا
 الضرب سالبة كلية لانا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فنقول كل انسان
 ناطق ولاشي من الجبر ناطق مثلا وكما قلنا هكذا فنضم الصغرى الى
 عكس الكبرى مع الصغرى وكما ضمنا هكذا فيحصل قياس عكسي
 منتظم من الضرب الثاني من الشكل الاول وكما حصل القياس العكسي
 المنتظم فنقول كل انسان ناطق ولاشي من الناطق بحجر وكما قلنا هكذا
 فينتج هذا القياس العكسي المنتظم مس من الشكل الاول قولنا لاشي
 من الانسان بحجر وكما اتبع القياس العكسي المذكور هذه النتيجة فينتج
 هذا الضرب سالبة كلية هذا القياس مركب من الافتراضات الشرطيات
 الخمسة مع ان تولد منه القياس العكسي المذكور المنتج تلك
 النتيجة فينتج القياس المركب المذكور من الفصول النتائج قولنا اذا رتبنا
 القياس من هذا الضرب فينتج سالبة كلية لكن رتبنا القياس من هذا الضرب
 فينتج هذا الضرب سالبة كلية وهو المطلوب وهذا الضرب لا يجري
 فيه الافتراض لان هذا الضرب لا ينتج الجزئية والافتراض يجري فيما ينتج
 الجزئية فلا يجري فيه الافتراض والضرب (الثاني) هو الذي يتركب
 (من كليتين و) الحال ان (الكبرى موجبة ينتج) اي الضرب الثاني
 (سالبة كلية كقولنا لاشي من ج ب) وهو صغرى سالبة كلية
 لاشتمالها على الاصغر (وكل ا ب) وهي كبرى موجبة كلية لاشتمالها

على الحد الاكبر (فلاشي من ج ا) يعني ينتج هذا القياس قولنا لاشي
 من ج ا كما ينتج قولنا لاشي من الانسان بحجر وكل حجر جاد قولنا
 لاشي من الانسان بحجر فليبان بانناج هذا الضرب سالبة كلية فيحصل
 (ب) طريق (الخلف) لاناخذ نقيض النتيجة ونجعل هذا النقيض
 صغرى ونجعل كبرى القياس كبرى لان نقيض النتيجة ههنا موجبة
 جزئية تصلح للصغرى الاولى والكبرى ههنا موجبة كلية تصلح لكبرى
 الشكل الاول فينتظم قياس خلفي من الضرب الثالث من الشكل الاول
 حتى ينتج موجبة جزئية مناقضة الى الصغرى فنقول هذا الضرب ينتج
 سالبة كلية لانه لو لم ينتج سالبة كلية لم يصدق قولنا لاشي من الانسان
 بحجر اذا قلنا لاشي من الانسان بحجر وكل حجر جاد مثلا وكما
 لم يصدق هذه النتيجة فيصدق نقيضها وهو قولنا بعض الانسان حجر
 ههنا وكما صدق النقيض المذكور فجعله صغرى ونجعل كبرى القياس
 كبرى وكما جعلنا هكذا فيحصل قياس خلفي منتظم من الضرب الثالث
 من الشكل الاول وكما حصل القياس الخلفي فنقول بعض الانسان
 حجر وكل حجر فهو جاد وكما قلنا هكذا فينتج القياس الخلفي الحاصل
 قولنا بعض الانسان جاد وهو نقيض الصغرى فينتج القياس المركب
 من الافتراضات الشرطيات الستة قولنا لو لم ينتج هذا الضرب سالبة
 كلية لانتج القياس الخلفي المتولد من تلك الافتراضات الشرطية الستة
 نقيض الصغرى مع ان الصغرى مفروضة الصدق لكن التالي باطل
 والمقدم مثله فينتج هذا الضرب سالبة كلية وهو المطلوب (و) التنبيه
 او الاستدلال على انتاج هذا الضرب سالبة كلية (بعكس الصغرى
 وجعلها) اي يحصل التنبيه او الاستدلال على انتاج هذا الضرب سالبة
 كلية بطريق ان يعكس الصغرى وان يجعل القضية الحاصلة من انعكاس
 الصغرى (كبرى) لصغرى القياس لان الصغرى سالبة كلية تنعكس
 بالعكس المستوي الى سالبة كلية تصلح لكبرى الشكل الاول فينتج
 يحصل قياس عكسي منتظم من الضرب الثاني من الشكل الاول حتى
 ينتج سالبة كلية (ثم عكس) بعكس المستوي هذه (النتيجة) فيحصل

المطلوب ويقال في اجراء العكس بالمثال الجزئي يتبع هذا الضرب سالبة كلية لانا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فنقول لاشئ من الانسان بحجاد وكل حجر جاد مثلا وكلنا قلنا هكذا فيصدق عكس الصغرى مع عين الكبرى وكلما صدق العكس المذكور معها فيجعل العكس المذكور كبرى ونجعل كبرى القياس صغرى وكلما جعلنا هكذا فينتظم قياس عكسي من الضرب الثاني من الشكل الاول وكلما انتظم القياس العكسي فنقول كل حجر جاد ولاشئ من الجاد بانسان وكلنا قلنا هكذا فيتبع سالبة كلية تنعكس الى عين النتيجة اعني قولنا لاشئ من الحجر بانسان الذي ينعكس الى قولنا لاشئ من الانسان بحجر وهو عين النتيجة وكلما اتبع القياس هذه النتيجة فيتبع هذا الضرب سالبة كلية لكن التقدم حق والسالى مثله فانهم ان قات يصح اجراء الخلف في هذا الضرب بضم عكس تقيض النتيجة الى الصغرى بان يجعل هذا العكس صغرى ويجعل صغرى القياس كبرى ويتبع القياس الخلفي الحاصل سالبة جزئية مناقضة لعين الكبرى وبان يقال بعض الانسان حجر ولاشئ من الانسان بحجاد حتى يتبع بعض الحجر ليس بحجاد وهذه النتيجة تناقض قولنا كل حجر فهو جاد الذي هو الكبرى ههنا مع ان هذه الكبرى مفروضة الصدق فحينئذ لو لم يتبع هذا الضرب سالبة كلية لم اجتمع التقيضين فلم يلتفت المص الى هذا الاحتمال قلت لم يلتفت الى الاحتمال المذكور امتناعا للاذكياء ولعدم صحة هذا الاحتمال في الضرب الرابع من الشكل الثاني فلا يكون هذا الاحتمال مطردا مع ان البحث في علم الميزان من المطرد فلذا لم يلتفت اليه فانهم والافتراض لا يصح في هذا الضرب لان الافتراض يصح فيما يتبع الجزئية وهذا الضرب لا يتبع الجزئية فالافتراض لا يصح والضرب (الثالث) منها مركب (من موجبة جزئية صغرى ومن سالبة كلية كبرى يتبع) اي الضرب الثالث (سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب) وهو موجبة جزئية صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله ج (ولاشئ من ا ب) وهي سالبة كلية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وهو قوله ا (فبعض ج ليس ا) يعني ان هذا القياس يتبع قولنا بعض

ج ليس ا كما يتبع قولنا بعض الحيوان صاهل ولاشئ من الانسان بصاهل بقولنا بعض الحيوان ليس بافان والتنبية او الاستدلال على اتاج هذا الضرب سالبة جزئية يحصل (بالخلف) وبؤخذ تقيض النتيجة وبضم هذا التقيض الى كبرى القياس ويحصل قياس خلفي منتظم من الضرب الثاني من الشكل الاول حتى يتبع سالبة كلية مناقضة الى الصغرى مع انها مفروضة الصدق فيلزم خلاف المفروض لكن اللازم باطل والمزوم مثله فلذا يتبع هذا الضرب سالبة جزئية فتصور الخلف بالمثال الجزئي هكذا يتبع هذا الضرب سالبة جزئية لانه لو لم يتبع سالبة جزئية لم يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بفرس اذا قلنا بعض الحيوان ناطق ولاشئ من الفرس ناطق وكلما لم يصدق هذه النتيجة فيصدق تقيضها اعني كل حيوان فرس ولو صدق هذا التقيض فيجعله صغرى لكبرى القياس وكلما جعلنا هكذا فينتظم قياس خلفي من الضرب الثاني من الشكل الاول وكلما انتظم القياس الخلفي فنقول كل حيوان فرس ولاشئ من الفرس ناطق وكلما قلنا هكذا فيتبع سالبة كلية مناقضة لصغرى القياس مع انها مفروضة الصدق اعني لاشئ من الحيوان بفرس ولو اتبع القياس الخلفي المنتظم هذه النتيجة يلزم خلاف المفروض لكن اللازم باطل وكذا المزوم فتعين ان هذا الضرب يتبع سالبة جزئية فتأمل فان قلت يصح اجراء الخلف في هذا الضرب بان بضم تقيض النتيجة الى عكس الصغرى وبان يجعل هذا التقيض كبرى وان يجعل عكس الصغرى صغرى فينتظم قياس خلفي من الضرب الثالث من الشكل الاول حتى يتبع موجبة جزئية مناقضة لعكس الكبرى مع ان عكس الكبرى مفروض الصدق ايضا ويقال في تصور الخلف بالمثال الجزئي بعض الناطق حيوان وكل حيوان فرس فيتبع هذا القياس الخلفي المنتظم قولنا بعض الناطق فرس مع ان هذه النتيجة تنعكس الى قولنا بعض الفرس ناطق وهو مناقض لعين الكبرى التي هي ههنا قولنا لاشئ من الفرس ناطق فيلزم خلاف المفروض فلم يلتفت المص لهذا الاحتمال قلت لم يلتفت الى هذا الاحتمال الصحيح لانه لما لم يصح اجراؤه في الضرب الرابع من هذا الشكل لم يطرد هذا الاحتمال في جميع الضروب المنتجة منه وقد جرت

عادة الميراثين بإجراء الخلف مطردا فلذا سكنت الص عنه (و) كذا يحصل التنبه والاستدلال على انتاج هذا الضرب سالبة جزئية (بعكس الكبرى ليرجع) أي الضرب الثالث من الشكل الثاني (الـ) الضرب الرابع من الشكل (الاول) ويقال في اجراء العكس في هذا الضرب بانثال الجزئي ينتج هذا الضرب سالبة جزئية لانا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فنقول بعض الحيوان ناطق ولاشيء من الفرس ناطق مثلا وكما قلنا هكذا فيصدق عكس الكبرى مع الصغرى وكما صدق العكس المذكور فنعكسنا هذه الكبرى الى سالبة كلية مثلها وكما عكسنا ها فينتظم قياس عكسي من الضرب الرابع من الشكل الاول واول انتظام القياس فنقول بعض الحيوان ناطق ولاشيء من الناطق بفرس وكما قلنا هكذا فينتج القياس العكسي سالبة جزئية هي عين المطلوب اعني بعض الحيوان ليس بفرس وكما انتج القياس العكسي التولد من هذه الافتراضات الشرطيات هذه النتيجة فينتج هذا الضرب سالبة جزئية فاذا رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج سالبة جزئية لـ كن رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج هذا الضرب سالبة جزئية وهو المطلوب اعلم ان القياس الجاري في طريق العكس قياس حق مركب من الافتراضات الشرطية ومن الطريق الاول من القياس الاستثنائي فان القياس المركب من الافتراضي الشرطي ومن الطريق الاول من الاستثنائي يسمى حقا لكونه مشتملا على الاستثنائي المستقيم ويتولد من ذلك القياس الحق قياس عكسي ينتج عين المطلوب في باب الرد وكذا ينتج عين العكس في باب العكس كما سبق في بحث العكوس وكذا القياس الجاري في طريق الافتراض قياس حق مركب من الافتراضات الشرطيات ومن الطريق الاول من الاستثنائي ويتولد من ذلك القياس الحق قياسا افتراضيا في باب الرد والقياس الثاني منهما ينتج عين المطلوب من الشكل الاول لكونه راجعا الى الشكل الاول كما سيجي ويتولد من ذلك القياس الحق في باب العكس قياس واحد ينتج عين العكس كما مر في بحث العكوس وما قيل من ان المقدمات الافتراضية ليست بقياس فهو فريفة بلا مربة والقياس الجاري

في طريق الخلف قياس خلق مركب من الافتراضات الشرطيات ومن الطريق الثاني من القياس الاستثنائي فان القياس المركب من الافتراضي الشرطي ومن الطريق الثاني من الاستثنائي يسمى خلقيا لكونه مشتملا على تقيض النتيجة وعلى الاستثنائي الغير المستقيم ويتولد من ذلك القياس الخلقى قياس منتظم من الشكل الاول وينتج منا قضا للصغرى والكبرى في باب الرد وينتج في باب العكوس منا قضا للاصل او ينتج سلب الشيء عن نفسه كما مر في بحث العكوس (و) التنبه او الاستدلال على انتاج هذا الضرب سالبة جزئية يحصل (بفرض موضوع الجزئية د) يحصل من افترض المذكور شخصيتان احدهما من عقد الوضع والاخر من عقد الحمل اعني دج ودب فمح نضم الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية صغرى الى كبرى القياس فينتظم قياس من الضرب الاول من هذا الشكل فنقول (كل د ب ولاشيء من ا ب د) ينتج قوائنا (لاشيء من دا) فنعكس الشخصية الاولى بعد التأويل بالكلية ونجعل هذا العكس صغرى ونجعل النتيجة المستفادة من القياس الافتراضي الاول كبرى فينتظم قياس افتراضي ثان من الضرب الرابع من الشكل الاول فيرجع هذا الضرب الى الشكل الاول بهذا الطريق ثم نقول (بعض ج د ولاشيء من دا فينتج) القياس الافتراضي الثاني (بعض ج ليس او هو) اي هذا القول (المطلوب) فذلك ينتج هذا الضرب سالبة جزئية ونقول في تقرير الافتراض في هذا الضرب ينتج هذا الضرب سالبة جزئية لانا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فنقول بعض الحيوان ناطق ولاشيء من الفرس ناطق مثلا وكما قلنا هكذا فنفرض ذات الموضوع فردا معينا موصوفا بالحيوانية والناطقية وكما فرضنا هكذا فيحصل شخصيتان اعني زيد حيوان وزيد ناطق وكما حصلنا فيجعل الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية صغرى لكبرى القياس وكما جعلنا هكذا فينتظم قياس افتراضي من الضرب الاول من هذا الشكل وكما انتظم القياس الافتراضي فنقول كل مسمى بزيد ناطق ولاشيء من الفرس ناطق وكما قلنا هكذا فينتج

هذا الافتراضى الاول قولنا لاشئ من مسمى زيد بفرس وكلما اتبع الافتراضى الاول هذه النتيجة فنعكس الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية الى قولنا بعض الحيوان مسمى زيد ونجعل هذا العكس صغرى ونجعل النتيجة المستفادة من الافتراضى الاول كبرى وكلما عكسنا وجعلنا هكذا فينظم قياس افتراضى ثان من الضرب الرابع من الشكل الاول وكلما انتظم القياس الافتراضى الثانى فنقول بعض الحيوان مسمى زيد ولاشئ من مسمى زيد بفرس وكلما قلنا هكذا فينتج الافتراضى الثانى قولنا بعض الحيوان ليس بفرس وهو عين المطلوب وكلما اتبع الافتراضى الثانى هذه النتيجة فينتج هذا الضرب سالبة جزئية فهذا القياس مركب من الافتراضات الشرطيات الاحدى عشر ويتبع قولنا اذارتنا القياس من هذا الضرب فينتج سالبة جزئية لكن رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج هذا الضرب سالبة جزئية وهو المطلوب بالذات والضرب (الرابع) منها هو الذى يتركب (من سالبة جزئية صغرى و) من (موجبة) كلية (كبرى ينتج) اى الرابع (سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب) وهو صغرى سالبة جزئية لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله ج (وكل اب) وعين موجبة كلية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وهو قوله ا (فبعض ج ليس ا) يعنى ينتج هذا الضرب قولنا بعض ج ليس ا كما ينتج بعض الحيوان ليس بناطق وكل انسان ناطق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان والتنبية والاستدلال على اتاج هذا الضرب سالبة جزئية يحصل (بالخلف) وبان يؤخذ نقيض النتيجة وان يجعل هذا النقيض صغرى لكبرى القياس الخلقى من الضرب الاول من الشكل الاول حتى ينتج مناقضا للصغرى مع ان الصغرى مفروضة الصدق ولا يصح اجراء الخلف بان يضم نقيض النتيجة الى الصغرى في هذا الضرب لان صغرى هذا الضرب سالبة جزئية لاتصلح لصغرية الشكل الاول وكذا لاتصلح لكبروية فان شرط الشكل الاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية الكبرى كما سبق واجراء الخلف في هذا الضرب بالثال الجزئى يحصل بطريق ان يقال ينتج هذا الضرب سالبة جزئية لانه لو لم ينتج سالبة جزئية

لم يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بفرس على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان ليس بصاهل وكل فرس صاهل وكلما لم يصدق هذه النتيجة فيصدق نقيضها للتلا يلزم ارتفاع النقيضين اعنى كل حيوان فرس وكلما صدق النقيض المذكور فيجعله صغرى لكبرى القياس وكلما جعلنا هكذا فيحصل قياس خلقي من الضرب الاول من الشكل الاول وكلما حصل القياس الخلقى فنقول كل حيوان فرس وكل فرس صاهل وكلما قلنا هكذا فينتج القياس الخلقى المنتظم قولنا كل حيوان صاهل وهو نقيض الصغرى فلم ينتج هذا الضرب سالبة جزئية انتج القياس الخلقى المذكور نقيض الصغرى مع ان الصغرى مفروضة الصدق فيلزم خلاف المقروض وهذا الفساد انما نشأ من فرض صدق نقيض النتيجة فمع نعين كذب نقيض النتيجة فينتج هذا الضرب سالبة جزئية وهو المطلوب بالذات واعلم ان بعض الشرطيات المذكورة في اجراء الخلف والعكس والافتراض لزومية ادماية وبعضها لزومية حقيعية واللزومية الادماية اتفاقية عامة واستعمال الاتفاقية العامة في القياسات الخلفية وفي انقيادات الحقيقة والافتراضية والعكسية جائزة لقصد المبالغة في وقوع التالى كما يجوز استعمالها في المناورة وكلمة اما المذكورة في اوائل الكتب من هذا القبيل كاذكره الفاضل العصام عصفه الله تعالى في حاشية التصديقات في قول المصنف اما انتصافه فاما لزومية واما اتفاقية آه وسمع من فريد العصور ومن فريد الدهر هكذا فلا يسمع ولا يقبل منع البعض المعاصرين بمثل هذه المقدمات الشرطية الافتراضية والعكسية والخلوية والحقيقية المذكورة في بعض رسائلنا المؤلفة فتأمل حق التأمل فتح الله تعالى لك هذا الباب ويصح اجراء الافتراض في هذا الضرب اذا كان موضوع الصغرى السالبة الجزئية موجودا سواء كانت مركبة او غير مركبة فاقبل من ان اجراء الافتراض في صغرى هذا الضرب انما يصح اذا كانت صفراء من المركبات لاقتضاء المركبات وجود الموضوع كما يقتضى الافتراض وجود الموضوع فهو غير مرضى عند اولى الالساب وقيل لا يصح وقوع السالبة التى لا يوجد ذات الموضوع فيها في القياسات فتأمل ويقال في اجراء الافتراض في صغرى

هذا الضرب ينتج هذا الضرب سالبة جزئية لانا اذاربنا القياس من هذا الضرب فنقول بعض الحيوان ليس بصاهل وكل فرس صاهل مثلا وكما قلنا هكذا نفرض ذات موضوع هذه الصغرى فردا معينا موصوفا بالحيوانية ومسالموبا عند الصاهلية وكما فرضنا هكذا فيحصل شخصيتان احديهما من عقد الوضع والاخرى من عقد الحمل اعني زيد حيوان وزيد ليس بصاهل وكما حصلنا فنجعل الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية صغرى لكبرى القياس وكما جعلنا هكذا فينتظم قياس افتراضى من الضرب الثانى من هذا الشكل واو انتظم القياس الافتراضى قلنا كل مسمى زيد ليس بصاهل وكل فرس صاهل وكما قلنا هكذا فينتج قوانينا كل مسمى زيد ليس بفرس وكما انتج الافتراضى هذه النتيجة فنعكس الشخصية الاولى بعد التأويل بالكلية الى قولنا بعض الحيوان مسمى زيد وكما عكسنا هكذا فنجعل العكس المذكور صغرى والنتيجة المستفادة من القياس الافتراضى الاول كبرى لها وكما جعلنا هكذا فينتظم قياس افتراضى ثان من الضرب الرابع من الشكل الاول وكما انتظم القياس الافتراضى الثانى فنقول بعض الحيوان مسمى زيد ولاشئ من مسمى زيد بفرس وكما قلنا هكذا فينتج القياس الافتراضى الثانى المنتظم من الضرب الرابع من الشكل الاول قولنا بعض الحيوان ليس بفرس وكما انتج الافتراضى الثانى من جزم من الشكل الاول هذه النتيجة فينتج هذا الضرب سالبة جزئية فهذا القياس مركب من الافتراضات الشرطيات الاثنى عشر وينتج قولنا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب ينتج سالبة جزئية لكن رتبنا القياس من هذا الضرب فهذا القياس مركب من الافتراضات الشرطيات الاثنى عشر ومن الطريق الاول من القياس الاستثنائى ويسمى قياسا حقا وينتج قولنا ينتج هذا الضرب سالبة جزئية وهو المطلوب بالذات والقياس الافتراضى الاول فى الافتراضى الجارى فى هذا الضرب فهو من الضرب الثانى من هذا الشكل وما قبل ان الافتراض يحصل بالقياسين الاول منهما هو من الضرب الاجلى من هذا

الشكل والثانى من الشكل الاول فهو غير مرضى فان القياس الاول الحاصل من الافتراض فى هذا الضرب كونه من الضرب الثانى من الشكل الثانى فهو اظهر من ان يكون من الضرب الاول الاجلى من هذا الشكل لان كونه من الضرب الثانى يقتضى ان يجعل عين النتيجة المستفادة من القياس الافتراضى الاول كبرى القياس الثانى الافتراضى وكونه من الضرب الاول الاجلى من هذا الشكل يقتضى ان يجعل عكس النتيجة المستفادة من الافتراضى الاول كبرى القياس الثانى الافتراضى ولا محالة ان الاول اظهر من الثانى فلذا الاتفات الى ما قبل فافهم ولا يجرى طريق العكس فى هذا الضرب لان الصغرى سالبة جزئية لا تصلح لصغروية الشكل الاول ولا تصلح لكبروية فان شرط الشكل الاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم ككلية الكبرى وقدم الضرب الاول على الضرب الثانى لاشتمال الضرب الاول على صغرى الشكل الاول فان صغرى هذا الضرب هى موجبة كما يكون صغرى الشكل الاول موجبة مع كون الحد الاوسط محمولا فيهما وقدم الضرب الثانى على الضرب الثالث لانتاجه سالبة كلية مع ان اشتمالت ينتج موجبة جزئية واشرف الكلية وقدم الضرب الثالث على الرابع لاشتماله على صغرى الشكل الاول لكونها موجبة جزئية مع ان يكون الحد الاوسط محمولا فيهما كما يكون صغرى الشكل الاول موجبة مع ان يكون الحد الاوسط محمولا فيهما فتظهر ان تقدم كل واحد من الضروب الاربعة المذكورة على الآخر فهو تقدم بالشرف واثار بعض المتأخرين الى هذه الضروب بالحروف المقطعة تسهلا للتنبط وتقريرا بطوئى . مسم مسم جزم زمن . فحينئذ ان الضرب الاول منها مرموز اليه بمسم والضرب الثانى منها مرموز اليه بمسم والضرب الثالث منها مرموز اليه بجزم والضرب الرابع منها مرموز اليه بزمن ومن اراد زيادة التفصيل فليراجع الى رسالتنا الموسومة بردية العيار (واما الشكل الثالث فشرطه) اى شرط الشكل اثنالث بحسب التكيف (ايجاب الصغرى) اى ان تكون صفراء

موجبة (والا) اي ولولم تكن صفري الشكل الثالث موجبة كانت سالبة ولو كانت سالبة (لحصل الاختلاف) الموجب لعقم النتيجة ولو حصل الاختلاف الموجب لعدم النتيجة لم يعتبر الشكل الثالث في الفن مع انه معتبر في الفن فتعين ان شرطه بحسب الكيف ان يكون صفراء موجبة وزوم الاختلاف الموجب لعقم النتيجة اذا كانت صفراء سالبة واقع لانا اذا قلنا لاشي من الانسان بفرس وكل انسان ناطق ينتج قولنا لاشي من الفرس بناطق واذا بدلنا بمول الكبرى الى الحيوان وقلنا لاشي من الانسان بفرس وكل انسان حيوان فلا ينتج سالبة فثبت ان الحق في نتيجة القياس الاول هو السلب والحق في نتيجة القياس الثاني هو الايجاب فلو كانت صفري الشكل الثالث سالبة لزم ان ينتج الضرب الواحد من بعض المواد موجبة ومن بعض الاشئلة سالبة ولم يطرد انتاج الشكل الثالث لكن الشكل الثالث مطرد في انتاجه فظهر ان شرطه بحسب الكيف ان تكون صفراء موجبة (و) شرط الشكل الثالث بحسب الكم (كلية احدى مقدمتيه) وتبينك المقدمتان ههنا عبارتان عن الصفري والكبرى يعني ان شرط الشكل الثالث بحسب الكم اما ان تكون صفراء كلية واما ان تكون كبراء كلية واما ان تكون الصفري والكبرى كائنتين معا (والا) اي ولولم يكن احد بهما كلية لزم ان تكون الصفري والكبرى معاجزيتين ولو كانتا جزئيتين (لكان البعض) اي بعض افراد الحد الاوسط (المحكوم) اي البعض الذي حكم (عليه) اي على ذلك البعض في الصفري (ب) الحد (الاصفر غير البعض) قوله غير البعض خبر كان اي غير بعض افراد الحد الاوسط (المحكوم) اي بعض افراد الحد الاصفر الذي حكم (عليه) اي على ذلك البعض في الكبرى (بالاكبر) وكلما كان الامر كذلك (فلم يجب التعدية) اي لم يجب تعدية الحكم من الاوسط الى الاصفر بل يجوز تعدية الحكم من الحد الاوسط الى الحد الاصفر فان في الوجوب لا يستلزم الجواز عند الميراثين لكون الجواز عبارة عن الامكان فاننا اذا قلنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ابيض يجوز ان يحكم بالابيض على بعض الحيوان الموصوف

بالتألق وان جاز ايضا ان يحكم بالابيض على بعض الحيوان الموصوف بالصاهل فينتج تعدية ويتجاوز الحكم بالابيض على بعض الحيوان الموصوف بالتألق في الكبرى الى الانسان وهو الحد الاصفر فيجوز تعدية الحكم من الاوسط الى الاصفر في المثال المذكور وان لم يجب التعدية فينتج قولنا بعض الانسان ابيض والحاصل اذا قلنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ابيض اما ان يحكم في الكبرى بالابيض على بعض الحيوان الموصوف بالتألق واما ان يحكم في الكبرى بالابيض على الحيوان الموصوف بالصاهل وان حكم فيها بالابيض على الحيوان الموصوف بالتألق فيتجاوز الحكم المذكور الى الاصفر وهو الانسان ههنا فيوجد الاندراج البين في المقدمتين فينتج القياس قواما بعض الانسان ابيض وان حكم فيها بالابيض على الحيوان الموصوف بالصاهل فلا يتجاوز الحكم المذكور الى الاصفر وهو الانسان ههنا فلا يوجد الاندراج البين في المقدمتين فلا ينتج القياس قولنا بعض الانسان ابيض فلذا قال المص فام يجب التعدية ولم يقل فلا يجوز التعدية واشار بقوله ولم يجب التعدية الى رد مذهب الشيخ في شروط القياس فانه قال شروط القياس لا نتاجه لا لطراده واختار مذهب الفارابي فانه قال ان شروط القياس لا لطراده في انتاجه وان امكن التوفيق بين المذهبين واذا قلنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان فرس فيتعين ان يحكم بالفرس في الكبرى على بعض الحيوان الموصوف بالصاهل فلا يتعدى ولا يتجاوز الحكم بالفرس على الحيوان الموصوف بالصاهل الى الانسان اصلا فلم ينتج هذا القياس موجبة دائما والقياس الاول ينتج موجبة غالبا مع ان هذين القياسين من ضرب واحد لكون صفريهما وكبراهما موجبتين جزئيتين فيلزم ان ينتج الضرب الواحد من بعض الامثلة موجبة ومن بعضها سالبة فيلزم الاختلاف الموجب لعقم النتيجة فلذلك جعل كلية احدى المقدمتين شرطا لطراد انتاج الشكل الثالث فافهم (وضروبه) اي ضروب الشكل الثالث (الناتجة ستة) اي الضروب الطردة في الانتاج ستة لان الضروب المحتملة ستة عشر

والشرط الاول وهو ايجاب الصغرى اسقط ثمانية اضرب مقية منها وهي
 السالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى والسالبة الكلية الكبرى
 والموجبة الجزئية الكبرى والسالبة الجزئية الكبرى وكذا السالبة الجزئية
 الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى والسالبة الكلية الكبرى والموجبة الجزئية
 الكبرى والسالبة الجزئية الكبرى والشرط الثاني وهو كلية احدى المقدمتين
 اسقط ضربين سقيين منها فيق سته ضرب سميته فالضرب (الاول) منها
 مركب (من موجبتين كلتيني) احدهما صغرى والاخرى كبرى (يتبع) اى
 الضرب الاول (موجبة جزئية كقولنا كل ب ج) وهو موجبة كلية صغرى
 لاشغالها على الحد الاصغر وهو قوله ج (وكل ب ا) وهي موجبة كلية
 كبرى لاشغالها على الحد الاكبر وهو قوله ا (فبعض ج ا) يعنى ان هذا
 القياس يتبع قولنا بعض ج ا كما يتبع كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان
 قولنا بعض الحيوان انسان والتنبه او الاستدلال على انتاج هذا
 الضرب يحصل (بالخلف وهو) اى طريق الخلف في الشكل الثالث
 (ضم نقيض النتيجة) كبرى (الى الصغرى) اى الى صغرى القياس
 فيحصل القياس الخلقى المنتظم من الضرب الثاني من الشكل الاول فنقول
 كل ب ج ولا شئ من ج ا (يتبع نقيض الكبرى) وهو لا شئ من ب
 ا مع ان الكبرى مفروضة الصدق فيلزم خلاف القروض من فرضنا
 صدق نقيض النتيجة فمعين كذب نقيض النتيجة فيتبع هذا الضرب
 موجبة جزئية وتصوير الخلف بالثال الجزئى هكذا يتبع هذا الضرب
 موجبة جزئية لانه لو لم يتبع موجبة جزئية لم يصدق بعض الحيوان
 انسان على تقدير صدق قولنا كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان
 مثلا وكما لم يصدق هذه النتيجة فيصدق نقيضها اعنى لا شئ من الحيوان
 بانسان وكما صدق هذا النقيض فيجعله كبرى صغرى القياس وكما
 جعلنا هكذا فينتظم قياس خلقى من الضرب الثاني من الشكل الاول وكما
 انتظم القياس الخلقى فنقول كل ناطق حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان
 وكما قلنا هكذا فيتبع سالبة كلية منافية لـ الكبرى مع انها مفروضة
 الصدق اعنى قولنا لا شئ من الناطق بانسان وكما اتبع القياس المنتظم

والنتيجة المستفادة من
 هذا الخلقى اخص من
 نقيض الكبرى وكل
 اخص مستلزم للاعم
 فيلزم التناقض ضمنا
 فلذا قلنا منافية
 لكبرى فافهم (منه)

هذه النتيجة فيلزم التناقض لكن اللازم باطل والمزوم مثله فينتج هذا
 الضرب موجبة جزئية وبصح الخلف في هذا الضرب بطريق ان يضم
 عكس نقيض النتيجة الى الكبرى فيجعل كبرى القياس صغرى ويجعل عكس
 نقيض النتيجة كبرى فينتظم القياس الخلقى من الضرب الثاني
 من الشكل الاول فنقول كل ناطق انسان ولا شئ من الانسان بحيوان
 فينتج هذا القياس الخلقى المنتظم من الضرب الثاني من الشكل الاول
 قولنا لا شئ من الناطق بحيوان وهذه النتيجة اخص من نقيض
 الصغرى والاخص مستلزم للاعم مع ان الصغرى مفروضة الصدق
 فيلزم خلاف القروض من فرض صدق نقيض النتيجة فمعين كذب نقيض
 النتيجة فيتبع هذا الضرب موجبة جزئية وهو المطلوب بالذات وسكت
 المص عن هذا الاحتمال امتحانا لا ذكيا وامسدم صحته في الضرب
 السادس من هذا الشكل كما سيجي (وباراد) اى يرد هذا الضرب
 (الى) الضرب الثالث من الشكل (الاول بعكس الصغرى) وتصوير
 العكس بالثال الجزئى هكذا يتبع هذا الضرب موجبة جزئية لانا اذا رتبنا
 القياس من هذا الضرب فنقول كل ناطق انسان مثلا وكما قلنا هكذا
 يصدق عكس الصغرى مع الكبرى ومعنى صدق العكس المذكور فعكس
 الصغرى ومعنى عكسنا فينتظم قياس عكسى من الضرب الثالث من
 الشكل الاول ومعنى انتظم القياس العكسى فنقول بعض الحيوان ناطق وكل
 ناطق انسان وكما قلنا هكذا فيتبع موجبة جزئية هي عين المطلوب اعنى
 قولنا بعض الحيوان انسان وكما اتبع القياس العكسى هذه النتيجة فيتبع
 هذا الضرب موجبة جزئية لكن رتبنا القياس من هذا الضرب فيتبع
 هذا الضرب موجبة جزئية وهو المطلوب وبصح اجراء الافتراض
 في صغرى هذا الضرب وبصح ايضا في كبراء وان سكت المص ويقال
 في اجراء الافتراض في الصغرى الموجبة الكلية ههنا وان قال القطب
 ان الافتراض انما يجرى في المقدمة الجزئية ان هذا الضرب يتبع موجبة
 جزئية لانا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فنقول كل ناطق حيوان
 وكل ناطق انسان وكما قلنا هكذا فنفرض ذات موضوع الصغرى فردا

معينا موصوفا بالناطق والحيوان ومتى فرضنا هكذا فيحصل شخصيتان اعني
زيد ناطق وزيد حيوان ومتى حصلنا فيجعل الشخصية الاولى صفري لكبرى
القياس بعد التأويل بالكلية ومتى جعلنا هكذا فينتظم قياس افتراضي من
الضرب الاول من الشكل الاول وكلما انتظم القياس الافتراضي فنقول
كل مسمى يزيد ناطق وكل ناطق انسان ومتى قلنا هكذا فينتج قولنا كل
مسمى يزيد انسان وكلما اتبع الافتراضي الاول هذه النتيجة فيجعل
عكس الشخصية الثانية صفري بعد التأويل بالكلية ويجعل النتيجة
المستفادة من الافتراضي الاول كبرى ومتى جعلنا هكذا فينتظم قياس
افتراضي ثان من الضرب الثالث من الشكل الاول وكلما انتظم الافتراضي
الثاني فنقول بعض الحيوان مسمى يزيد وكل مسمى يزيد انسان وكلما قلنا
هكذا فينتج بعض الحيوان انسان وهو عين المطلوب وكلما اتبع الافتراض
الثاني هذه النتيجة فينتج هذا الضرب موجبة جزئية وهذا القياس
مركب من الافتراضات الشرطيات الاحدى عشر وينتج قولنا اذا رتبنا
القياس من هذا الضرب فينتج موجبة جزئية لكن رتبنا القياس من هذا
الضرب فينتج هذا الضرب موجبة جزئية وهو المطلوب بالذات
وتصوير اجراء الافتراض في الكبرى ههنا هكذا ينتج هذا الضرب
موجبة جزئية لانا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فنقول كل ناطق
حيوان وكل ناطق انسان مثلا ومتى قلنا هكذا فنفرض ذات موضوع
الكبرى فردا معينا موصوفا بالناطق والانسان ومتى فرضنا هكذا فيحصل
فرضيتان شخصيتان اعني زيد ناطق وزيد انسان ومتى حصلنا فيجعل الشخصية
الاولى بعد التأويل بالكلية صفري ويجعل صفري القياس كبرى ومتى
جعلنا هكذا فيحصل قياس افتراضي من الضرب الاول من الشكل
الاول ومتى حصل القياس الافتراضي فنقول كل مسمى يزيد ناطق وكل
ناطق حيوان ومتى قلنا هكذا فينتج قولنا كل مسمى يزيد حيوان وكلما
اتبع الافتراضي هذه النتيجة فيجعل عكس هذه النتيجة صفري ويجعل
الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية كبرى ومتى جعلنا هكذا فينتظم
قياس افتراضي ثان من الضرب الثالث من الشكل الاول وكلما انتظم

القياس الافتراضي الثاني فنقول بعض الحيوان مسمى يزيد وكل مسمى
يزيد انسان وكلما قلنا هكذا فينتج الافتراضي الثاني قولنا بعض الحيوان
انسان وهو عين المطلوب وكلما اتبع الافتراضي الثاني هذه النتيجة
فينتج هذا الضرب موجبة جزئية لكن رتبنا القياس من هذا الضرب
فينتج هذا الضرب موجبة جزئية فانهم وانما سكنت النص عن اجراء
الافتراض في صفري هذا الضرب وفي كبراء اتباع العادة القوم فانهم اجروا
الافتراضي في المقدمة الجزئية دون المقدمة الكلية وان صح اجراء
الافتراض في المقدمة الكلية كما يصح اجراءه في صفري هذا الضرب وفي
كبراء كما قررناه (و) الضرب (الثاني) مركب (من كائين و) الخلال
ان (الكبرى سالبة ينتج) اي الضرب الثاني (سالبة جزئية كقولنا
كل ب ج) وهو موجبة كلية صفري لاشتغالها على الحد الاصغر وهو
قوله ج (ولاشئ من ب ا) وهو سالبة كلية كبرى لاشتغالها على الحد
الاكبر وهو قوله ا (فبعض ج ليس ا) يعني ان هذا القياس ينتج قولنا
بعض ج ليس ا كما ينتج قولنا كل ناطق حيوان ولاشئ من الناطق بفرس
بعض الحيوان ليس بفرس والتفكير او الاستدلال على انتاج هذا الضرب
سالبة جزئية يحصل (بالخلف) ويقال في اجراءه بالذات الجزئي ان هذا
الضرب ينتج سالبة جزئية لانه لو لم ينتج سالبة جزئية لم يصدق قولنا بعض
الحيوان ليس بفرس على تقدير صدق قولنا كل ناطق حيوان ولاشئ
من الناطق بفرس مثلا وكلما لم يصدق هذه النتيجة فيصدق قولنا كل
حيوان فرس لئلا يلزم ارتفاع التقيضين ومتى صدق هذا التقيض فيجعله
كبرى لصفري القياس ومتى جعلنا هكذا فينتظم قياس خلقي من الضرب
الاول من الشكل الاول ولو انتظم القياس الخلقي فنقول كل ناطق حيوان
وكل حيوان فرس ومتى قلنا هكذا فينتج موجبة كلية هي اخص من
تقيض الكبرى اعني قولنا كل ناطق فرس فان هذه النتيجة موجبة كلية
وتقيض الكبرى موجبة جزئية هي قولنا بعض الناطق فرس وكل موجبة كلية
اخص من الموجبة الجزئية بحسب التحقق وكلما اتبع القياس الخلقي هذه
النتيجة فيلزم التناقض الضمني لكن اللازم بالذات وكذا المزوم فينتج هذا الضرب

سالبة جزئية ويصح اجراء الخلف في هذا الضرب بطريق ان يضم نقيض النتيجة صغرى الى عكس الكبرى حتى ينتظم قياس خلقي من الضرب الثاني من الشكل الاول وينتج سالبة كلية منافية عكسها الى الصغرى لكون عكس هذه النتيجة اخص من نقيض الصغرى مع ان صدق الاخص يستلزم صدق الاعم لعدم جواز وجود الاخص بدون الاعم فيلزم التناقض الضمني فظهر كذب نقيض النتيجة فتعين انتاج هذا الضرب سالبة جزئية فانهم (و) كذا التنبه او الاستدلال على انتاج هذا الضرب سالبة جزئية يحصل (بالعكس) اي بطريق ان يعكس صغرى القياس حتى يرجع هذا الضرب الى الضرب الرابع من الشكل الاول الذي ينتج سالبة جزئية فح ينتج هذا الضرب سالبة جزئية وتصوير العكس بالمثل الجزئي هكذا ينتج هذا الضرب سالبة جزئية لانا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فنقول كل ناطق حيوان ولا شيء من الناطق بفرس مثلا ومتى قلنا هكذا فيصدق عكس الصغرى مع الكبرى ومتى صدق هذا العكس فيجعل هذا العكس صغرى لكبرى القياس ومتى جعلنا هكذا فينتظم قياس عكسي من الضرب الرابع من الشكل الاول وكلما انتظم القياس العكسي فنقول بعض الحيوان ناطق ولا شيء من الناطق بفرس ومتى قلنا هكذا فينتج قولنا بعض الحيوان ليس بفرس وهو عين المطلوب وكلما اتبع القياس العكسي هذه النتيجة فينتج هذا الضرب سالبة جزئية فهذا القياس مركب من الافتراضات الشرطيات الستة ينتج قولنا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج سالبة جزئية فهذه النتيجة مطلوبة بالعرض ولا تصل الى المطلوب بالذات فح نضم مقدمة استثنائية الى هذه النتيجة الشرطية المتصلة فنقول لكن رتبنا القياس من هذا الضرب فيكون هذا القياس قياسا حقا مركبا من الافتراضات الشرطيات ومن الطريق الاول من القياس الاستثنائي وينتج قولنا فينتج هذا الضرب سالبة جزئية وهو المطلوب بالذات وبصح الافتراض في صغرى هذا الضرب وان سكنت المصنف عنه ههنا فنرض ذات موضوع الصغرى في المثال المذكور شخصا معينا موصوفا بوصف

الموضوع و بوصف المحمول فيحصل من هذا الفرض شخصيتان اعني زيد ناطق وزيد حيوان فيجعل الشخصية الاولى بعد التأويل بالكليية صغرى لكبرى القياس المذكور فينتظم قياس افتراضي من الضرب الثاني من الشكل الاول فنقول كل مسمى بزيد ناطق ولا شيء من الناطق بفرس فينتج لاشيء من المسمى بزيد بفرس فتعكس الشخصية الثانية بعد التأويل بالكليية فيجعل عكسها صغرى ونجعل النتيجة المستفادة من الافتراض الاول كبرى فينتظم قياس افتراضي ثان من الضرب الرابع من الشكل الاول فنقول بعض الحيوان مسمى بزيد ولا شيء من المسمى بزيد بفرس فينتج القياس الافتراضي الثاني قولنا بعض الحيوان ليس بفرس وهو عين المطلوب فينتج ينتج هذا الضرب سالبة جزئية وكذا يصح الافتراض في كبرى هذا الضرب فانهم وقد استدلل على انتاج الضرب الاول من هذا الشكل موجهة جزئية وعلى انتاج الضرب الثاني من هذا الشكل سالبة جزئية يكون محمول المطلوب في هذين الضربين اخص من الموضوع في بعض الامثلة ولا يصح حل الاخص على الاعم بالايجاب الكلي وان صح حله عليه بالايجاب الجزئي وكذا لا يصح سلبه عن الاعم بالسلب الكلي وان صح سلب الاخص من الاعم بالسلب الجزئي اما عدم صحة حل الاخص على جميع افراد الاعم بالايجاب الكلي فهو كما في قولنا كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان فانه لا ينتج قولنا كل حيوان انسان بل ينتج قولنا بعض الحيوان انسان صحة هذه النتيجة ولعدم صحة النتيجة الاولى لما عرفت واما عدم صحة سلب الاخص من جميع افراد الاعم بمحموم السلب فهو كما في قولنا كل ناطق حيوان ولا شيء من الناطق بفرس لانه لا ينتج قولنا لاشيء من الحيوان بفرس فان نقيض هذه النتيجة صادق وكل قضية نقيضها صادق فيعنيها كاذب لئلا يلزم اجتماع النقيضين والقياس الصادق بحسب صدق مقدماته لا ينتج هذه النتيجة الكاذبة لامتناع استلزام الصادق للكاذب بل ينتج النتيجة الصادقة وهي قولنا بعض الحيوان انسان فلذلك ينتج كل واحد من الضرب الاول ومن الضرب الثاني من هذا الشكل جزئية ولا ينتجان كلية (و) الضرب (الثالث) وهو الذي يتركب

(من موجبين والكبرى كلية ينتج) اى الضرب الثالث (موجبة جزئية
 كقولنا بعض ب ج) وهى موجبة جزئية صغرى لاشتمالها على الحد
 الاصغر وهو قوله ج (وكل با) وهى موجبة كلية كبرى لاشتمالها
 على الحد الاكبر وهو قوله ا (فبعض ج ا) يعنى ينتج هذا القياس قولنا
 بعض ج ا كما ينتج قولنا بعض الانسان ابيض وكل انسان حيوان ان
 بعض الابيض حيوان والثنية او الاستدلال على انتاج هذا الضرب
 موجبة جزئية يحصل (بالخلف) وهو ان يضم نقيض النتيجة الكبرى الى
 صغرى القياس فينتظم قياس خلفى من الضرب الرابع من الشكل الاول
 فينتج مناقضا الى الكبرى مع انها مفروضة الصدق وتصور الخلف
 بالمثال الجزئى هكذا ينتج هذا الضرب موجبة جزئية لانه لو لم ينتج
 موجبة جزئية لم يصدق قولنا بعض الابيض حيوان اذا قلنا بعض
 الانسان ابيض وكل انسان حيوان مثلا وكما لم يصدق هذه النتيجة
 فيصدق نقيضها اعنى لاشئ من الابيض بحيوان وكما صدق هذا النقيض
 فبعضه كبرى لصغرى القياس وكما جزمناه هكذا فينتظم قياس خلفى من
 الضرب الرابع من الشكل الاول وكما انتظم قياس خلفى فنقول بعض
 الانسان ابيض ولا شئ من الابيض بحيوان وكما قلنا هكذا فينتج قولنا
 بعض الانسان ليس بحيوان وهو مناقض لكبرى مع ان الكبرى مفروضة
 الصدق وكما اتج القياس المنتظم هذه النتيجة المناقضة الى الكبرى
 فيزوم التناقض لكن اللازم باطل والمزوم مثله فعين انتاج هذا الضرب
 موجبة جزئية وهو المطاوب بالذات ويصح اجراء الخلف في هذا
 الضرب بطريق ان يضم عكس نقيض النتيجة كبرى الى كبرى القياس
 وبان يجعل كبرى القياس صغرى فينتظم قياس خلفى من الضرب الثانى
 من الشكل الاول فينتج سالبة جزئية مناقضة الى الصغرى مع انها مفروضة
 الصدق ويقال في المثال المذكور ان كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان
 بابيض فينتج قولنا لاشئ من الانسان بابيض وهو نقيض قولنا بعض الانسان
 ابيض الذى هو صغرى القياس فينتد يزوم ان يصدق نقيض الصغرى
 مع ان الصغرى مفروضة الصدق فيلزم خلاف الفروض وهو محال فعين

اتاج هذا الضرب على الاطراد موجبة جزئية وهو المطاوب (و)
 التنبية او الاستدلال على انتاج هذا الضرب موجبة جزئية مطردا يحصل
 (بعكس الصغرى) وتقرر العكس هكذا ان هذا الضرب ينتج موجبة
 جزئية لانا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج موجبة جزئية لكن
 رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج هذا الضرب موجبة جزئية وهو
 المطاوب بالذات اما المقدمة الاستثنائية فهى بيئة بديهية غير محتاجة الى
 البيان واما المقدمة الشرطية فلا زمتها نظرية محتاجة الى الاثبات و
 البيان واثبات هذه الملازمة بطريق العكس فهو هكذا اذا رتبنا القياس
 من هذا الضرب فينتج موجبة جزئية لانا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب
 فنقول بعض الانسان ابيض وكل انسان حيوان مثلا ومعنى قلنا هكذا
 فيصدق عكس الصغرى مع صدق عين الكبرى وهما صدق العكس
 المذكور فعكس الصغرى وهما عكسناهما فينتظم قياس عكسى من الضرب
 الثالث من الشكل الاول ومعنى انتظم القياس العكسى فنقول بعض الابيض
 انسان وكل انسان حيوان وهما قلنا هكذا فينتج من جميع من الشكل
 الاول قولنا بعض الابيض حيوان ومعنى انتاج القياس العكسى هذه النتيجة
 فينتج هذا الضرب موجبة جزئية فهذا القياس افتراضى مرصوب من
 الافتراضيات الشرطيات السنية فينتج قولنا اذا رتبنا القياس من هذا
 الضرب فينتج موجبة جزئية وهذه النتيجة عين الملازمة فثبت ملازمة
 الشرطية (و) التنبية او الاستدلال على انتاج هذا الضرب موجبة جزئية
 مطردا يحصل (بفرض موضوع الجزئية د) وبحصل من هذا الفرض
 شخصيتان اعنى دب ودج فيجعل الشخصية الاول صغرى لكبرى القياس
 بعد تأويل هذه الشخصية بالكلية وبحصل قياس افتراضى منتظم
 من الضرب الاول من الشكل الاول (ف) نقول (كل دب وكل با ف) ينتج
 قولنا (كل دائم) نجعل الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية صغرى
 ونجعل النتيجة المستفادة من القياس الافتراضى الاول كبرى فينتظم
 قياس افتراضى ثان من الضرب الاول الاجلى من هذا الشكل فنقول
 (كل دج وكل دا ف) ينتج قولنا (بعض ج ا) فاذا انتاج القياس الافتراضى

الثاني هذه النتيجة فينتج هذا الضرب موجبة جزئية وهو المطلوب
اقول ينبغي ان يرجع القياس الافتراضي الثاني الى الضرب الثالث من
الشكل الاول الذي هو بين الاتاج ليستفاد نتيجة هذا الضرب من الضرب
المذكور منه وان يجعل عكس الشخصية الثانية صفري والنتيجة المستفادة
من القياس الافتراضي الاول كبرى فينتظم قياسي افتراضي ثان من جميع
من الشكل الاول فنقول بعض ج د وكل دا حتى ينتج بعض ج او هو
المطلوب وتصوير الافتراض بالثال الجزئي يحصل بطريق ان يقال ان
هذا الضرب ينتج موجبة جزئية لانا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب
فينتج موجبة جزئية لكن رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج هذا
الضرب موجبة جزئية اما المقدمة الاستثنائية الواضحة فهي بينة بدبية
غير محتاجة الى البيان واما ملازمة الشرطية فنظرية غير بينة بل محتاجة
الى البيان والاثبات واثباتها بطريق الافتراض ههنا يحصل بان يقال
اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج موجبة جزئية لانا اذا رتبنا
القياس من هذا الضرب فنقول بعض الانسان ابيض وكل انسان
حيوان مثلا ومتى قلنا هكذا ففرض ذات موضوع الصفري شخصا
معينا موصوفا بالانسانية والا بغيرية ومهما فرضنا هكذا
بحصل شخصين احدهما يحصل من عقد الوضع والاخرى من عقد الحمل
اعني زيد انسان وزيد ابيض وكلما حصلنا فحصل الشخصية الاولى
بعد التأويل صفري لكبرى القياس ومهما جعلنا ها هكذا فينتظم قياس
افتراضي من الضرب الاول من الشكل الاول ومهما انتظم القياس الافتراضي
فنقول كل مسمى زيد انسان وكل انسان حيوان ومتى قلنا هكذا فينتج
قولنا كل مسمى زيد حيوان وكلما انتج القياس الافتراضي هذه النتيجة
فحصل عكس الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية صفري وتعمل النتيجة
المستفادة من الافتراضي الاول كبرى وكلما جعلنا هما هكذا فينتظم
قياس افتراضي ثان من الضرب الثالث من الشكل الاول وكلما انتظم
القياس الافتراضي الثاني فنقول بعض الابيض مسمى زيد وكل مسمى
زيد حيوان ومتى قلنا هكذا فينتج قولنا بعض الابيض حيوان وكلما انتج

القياس الافتراضي المنتظم الثاني هذه النتيجة الثانية فينتج هذا الضرب
موجبة جزئية فهذا القياس افتراضي مركب من الافتراضات الشرطيات
الاحدى عشر ينتج قولنا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج موجبة
جزئية فهذه النتيجة عين اللازمة فمعين ملازمة الشرطية فتظهر ان هذا
التقريب اثبات الملازمة النظرية بطريق الافتراض والضرب (الرابع)
منها هو الذي يتركب (من موجبة جزئية صفري و) من (سالبة كلية
كبرى ينتج) اي الضرب الرابع (سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج)
وهو موجبة جزئية صفري لاشتغالها على الحد الاصفر وهو ههنا قوله
ج فانه موضوع المطلوب (ولاشئ من ب ا) وهي سالبة كلية كبرى
لاشتغالها على الحد الاكبر وهو ههنا قوله ا فانه محمول المطلوب (فبعض ج
ليس ا) يعني ان هذا الضرب ينتج قولنا بعض ج ليس ا كما ينتج قولنا
بعض الانسان ابيض ولاشئ من الانسان بفرس ان بعض الابيض ليس
بفرس والنتيجة والاستدلال على اتاج هذا الضرب سالبة جزئية يحصل
(بالخلف) وهو ضم نقيض النتيجة الى الصفري في هذا الشكل كما ذكره المص
لينتج نقيض الكبرى مع انها مفروضة الصدق هف فينتج هذا الضرب
سالبة جزئية واجراء الخلف بالثال الجزئي يحصل بطريق ان يقال
ينتج هذا الضرب سالبة جزئية لانه لو لم ينتج سالبة جزئية لم يصدق
قولنا بعض الابيض ليس بفرس على تقدير صدق قولنا بعض الانسان
ابيض ولاشئ من الانسان بفرس لكن يصدق قولنا بعض الابيض ليس
بفرس فينتج هذا الضرب سالبة جزئية وهو المطلوب اما المقدمة
الاستثنائية فهي بدبية غير محتاجة الى الاثبات واما ملازمة الشرطية
فهي نظرية محتاجة الى البيان واثباتها بطريق الخلف هكذا اولم يصدق
قولنا بعض الابيض ليس بفرس على تقدير فرضنا عدم اتاج هذا
الضرب سالبة جزئية لصدق نقيض هذه النتيجة اعني كل ابيض فرس
وكلما صدق هذا النقيض فحصله كبرى لصفري القياس ومتى جعلناه
هكذا فينتظم قياس خلقي من الضرب الثالث من الشكل الاول ومتى

انتظام القياس الخلفي فنقول بعض الانسان ابيض وكل ابيض فرس على هذا التقدير ومتى قلنا هكذا فينتج قولنا بعض الانسان فرس على هذا التقدير وهو مناقض للكبرى وهذا القياس افتراضي مركب من الافتراضات الشرطيات الخمسة ينتج قولنا او لم يصدق هذه النتيجة على التقدير المذكور لزم ان ينتج هذا القياس الخلفي المنتظم هذه النتيجة المناقضة الى الكبرى مع انها مفروضة الصدق لكن اللازم باطل والثاني مثله وهذا الخلف انما نشأ من فرضنا صدق نقيض النتيجة فمعين كذب نقيض النتيجة فظهر اتاج هذا الضرب سالبة جزئية ويصح اجراء الخلف في هذا الضرب بطريق ان يضم نقيض النتيجة صفري الى عكس الكبرى لينتج سالبة كلية مناقضة الى عكس الصفري مع انه مفروضة الصدق مع الصفري هف ويقال في اجراء الخلف على هذا الترتيب ان كل ابيض فرس ولا شيء من الفرس بانسان فينتج قولنا لا شيء من الابيض بانسان وهو مناقض الى عكس الصفري الذي هو قولنا بعض الابيض انسان مع ان هذا العكس مفروض الصدق فافهم (و) التنبيه او الاستدلال على اتاج هذا الضرب سالبة جزئية يحصل (بعكس الصفري) اي بطريق ان يعكس الصفري لينتظم قياس عكسي من الضرب الرابع من الشكل الاول حتى ينتج سالبة جزئية هي المطلوب ويقال في اجراء العكس بالمثل الجزئي ينتج هذا الضرب سالبة جزئية لانه اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فنقول بعض الانسان ابيض ولا شيء من الانسان بفرس مثلاً ومتى قلنا هكذا فنعكس الصفري ومهما عكسناها فينتظم قياس عكسي من الضرب الرابع من الشكل الاول ومتى انتظم قياس عكسي فنقول بعض الابيض انسان ولا شيء من الانسان بفرس ومتى قلنا هكذا فينتج قولنا بعض الابيض ليس بفرس ومتى انتج القياس العكسي هذه النتيجة فينتج هذا الضرب سالبة جزئية لكن رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج هذا الضرب سالبة جزئية وهو المطلوب (و) التنبيه او الاستدلال على اتاج هذا الضرب سالبة جزئية مطردا يحصل (بالافتراض) وهو ان يفرض ذات موضوع الصفري شخصاً معيناً موصوفاً بوصف الموضوع وبوصف

المحمول فيحصل شخصيتان احدهما حاصلة من عقد الوضع والاخرى من عقد الحمل وأن يحمل الشخصية الاولى بعدالتها ويل بالكلية صفري لكبرى القياس وان ينتظم القياس الافتراضي من الضرب الثاني من الشكل الاول وان ينتج سالبة كلية ثم ان يعكس الشخصية الثانية بعدالتها ويل بالكلية وان يحصل عكسها صفري وان يحصل النتيجة المستفادة من الافتراضي الاول كبرى وان ينتظم قياس افتراضي ثان من الضرب الرابع من الشكل الاول وان ينتج سالبة جزئية هي عين المطاوب واجراء الافتراضي بالمثل الجزئي هكذا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج سالبة جزئية لكن رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج هذا الضرب سالبة جزئية وهو المطلوب اما المقدمة الاستثنائية فهي بديهية غير محتاجة الى البيان واما ثبات ملازمة المقدمة الشرطية بطريق الافتراض وبالذات الجزئي فهو يحصل بان يقال اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج سالبة جزئية لانا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فنقول بعض الانسان نام ولا شيء من الانسان بفرس مثلاً ومتى قلنا هكذا فنفرض ذات موضوع الصفري شخصاً معيناً موصوفاً بالانسان والتسام ومتى فرضناه هكذا فيحصل شخصيتان اعني زيد انسان وزيد نام ومتى حصلنا فيحصل الشخصية الاولى بعدالتها ويل بالكلية صفري لكبرى القياس وكلما جعلناها هكذا فينتظم قياس افتراضي من الضرب الثاني من الشكل الاول ومتى انتظم قياس افتراضي فنقول كل مسمى زيد انسان ولا شيء من الانسان بفرس ومتى قلنا هكذا فينتج قولنا لا شيء من المسمى زيد بفرس وكلما انتج القياس الافتراضي الاول هذه النتيجة فيحصل النتيجة المذكورة كبرى وعكس الشخصية الثانية بعدالتها ويل بالكلية صفري وكلما جعلناها هكذا فينتظم قياس افتراضي ثان من الضرب الرابع من الشكل الاول ومتى انتظم قياس افتراضي ثان فنقول بعض النامي مسمى زيد ولا شيء من المسمى زيد بفرس ومهما قلنا هكذا فينتج بعض النامي ليس بفرس وكلما انتج الافتراضي الثاني هذه النتيجة فينتج هذا الضرب سالبة جزئية وهذا القياس افتراضي مركب من الافتراضات الشرطيات

الاحدى عشر ينتج قولنا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج
سالبة جزئية وهو عين الملازمة والضرب (الخامس) منها هو الذى
يتركب (من موجبتين و) الحال ان (الصغرى كلية ينتج) اى الضرب
الخامس (موجبة جزئية كقولنا كل ب ج) وهو موجبة كلية صغرى
لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله ج فانه موضوع المطلوب (وبعض
بأ) وهى موجبة جزئية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وهو قوله
افانه مجهول المطلوب (فبعض ج أ) يعنى ان هذا القياس ينتج قولنا بعض
ج اكما ينتج قولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ابيض ان بعض
الحيوان ابيض وينبوا انتاج هذا الضرب موجبة جزئية مطردا (بالخلف)
وهو يحصل بان يضم نقيض النتيجة كبرى الى صغرى القياس منها حتى ينتظم
قياس خلفى من الضرب الثانى من الشكل الاول ينتج سالبة كلية مناقضة الى
الكبرى مع انها مفروضة الصدق هل هذا الاختلاف الفروض وهو
محال فلذلك ينتج هذا الضرب موجبة جزئية ويقال فى اجراء الخلف
بالمثال الجزئى المذكور كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بايض
فينتج قولنا لا شئ من الانسان بايض وهو مناقض الى الكبرى مع انها
مفروضة الصدق والظاهر فى اجراء الخلف فى هذا الضرب ان يضم
نقيض النتيجة الى الكبرى وان يجعل نقيض النتيجة كبرى وان يجعل كبرى
القياس صغرى حتى ينتظم قياس خلفى من الضرب الرابع من الشكل
الاول ينتج سالبة جزئية مناقضة الى صغرى القياس مع انها مفروضة
الصدق هف ويقال فى المثال المذكور بعض الانسان ابيض ولا شئ
من الابيض بحيوان فينتج قولنا بعض الانسان ليس بحيوان وهو نقيض
الصغرى التى هى قولنا كل انسان حيوان مع ان هذه الصغرى مفروضة
الصدق فيلزم اجتماع النقيضين لكن اللازم باطل والمزوم مثله فلذا ينتج
هذا الضرب موجبة جزئية (و) كذا ينبوا انتاج هذا الضرب موجبة
جزئية (بعكس الكبرى وجعلها صغرى) يعنى ان يسان انتاج هذا
الضرب موجبة جزئية بطريق العكس يحصل بان يعكس كبرى القياس

وان يجعل هذا العكس صغرى وان يجعل صغرى القياس كبرى وان
ينتظم قياس عكسى من الضرب الثالث من الشكل الاول ينتج موجبة
جزئية تنعكس الى عين المطلوب بالذات كما ذكره المص بقوله (ثم عكس
النتيجة) فيظهر المطلوب بالعكوس الثلاثة واجراؤها فى المثال المذكور
يحصل بان يقال اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فنقول كل انسان
حيوان وبعض الانسان ابيض ومتى قلنا هكذا فنعكس الكبرى الى قولنا
بعض الايض انسان ثم نعكس ترتيب القياس باب نجعل عكس الكبرى
صغرى وبان نجعل صغرى القياس كبرى ومتى عكسناها فنتنظم قياس
عكسى من الضرب الثالث من الشكل الاول ومتى انتظم القياس العكسى
فنقول بعض الايض انسان وكل انسان حيوان ومتى قلنا هكذا فنتج
قولنا بعض الايض حيوان وكلما انتج القياس العكسى هذه النتيجة
فنعكسها الى قولنا بعض الحيوان ابيض وهو موجبة جزئية لكن رتبنا
القياس من هذا الضرب فينتج هذا الضرب موجبة جزئية فافهم (و) كذا
ينبوا انتاج هذا الضرب موجبة جزئية مطردا (بالافتراض) واجراؤه فى
المثال الجزئى المذكور يحصل بطريق ان يفرض ذات موضوع الكبرى
اعنى بعض الانسان ابيض شخصاً معيناً موصوفاً بوصفى الموضوع والمحمول
و يحصل شخصيتان اعنى زيدا انسان وزيدا ابيض ويجعل الشخصية
الاولى بعد التأويل بالكلية صغرى ويجعل صغرى القياس كبرى
فينتظم قياس افتراضى من الضرب الاول من الشكل الاول فيقال كل
مسمى يزيد انسان وكل انسان حيوان فينتج كل مسمى يزيد حيوان ثم يجعل
عكس هذه النتيجة صغرى ويجعل الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية
كبرى فينتظم قياس افتراضى ثان من الضرب الثالث من الشكل الاول
فيقال بعض الحيوان مسمى يزيد وكل مسمى يزيد ابيض فينتج قولنا
بعض الحيوان ابيض وهو موجبة جزئية هى المطلوب بالذات فلذا ينتج
هذا الضرب موجبة جزئية فتأمل والضرب (السادس) مركب (من
موجبة جزئية صغرى و) من (سالبة جزئية كبرى ينتج) اى الضرب

مشروطا بهذه الشروط لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج فظهر
ان هذا الترتيب اثبات الملازمة بطريق التوسط وهو ان يجعل دليل
الملازمة حدا اوسط بين المقدم والتالي وان يحصل قياس اقتراني
شرطي وان ينتج من الملازمة فانهم اما حصول الاختلاف الموجب
لعقم النتيجة اذا كانت المقدمتان سالبين فمثل قولنا لاشي
من الصاهل بانسان ولاشي من الحمار بصاهل فينتج قولنا لاشي
من الانسان بحمار واذا قلنا لاشي من الصاهل بانسان ولاشي من الناطق
بصاهل فلا ينتج قولنا لاشي من الانسان بناطق لان هذه النتيجة كاذبة
مع ان القياس صادق والصادق لا ينتج الكاذب فينتج ان هذا القياس ينتج
قولنا كل انسان ناطق فظهر ان الحق هو انتاج القياس الاول السلب
وانتاج القياس الثاني الايجاب فعين الاختلاف الموجب لعقم النتيجة
واما حصول الاختلاف الموجب لعقم النتيجة اذا كانت المقدمتان موجبتين
مع جزئية الصغرى فهو كما في قولنا بعض الجسم ابيض وكل انسان جسم
فينتج قولنا بعض الابيض انسان واذا قلنا بعض الجسم ابيض
وكل اسود جسم فينتج قولنا لاشي من الابيض باسود فظهر ان
الحق في انتاج القياس الاول هو الايجاب والحق في انتاج القياس
الثاني هو السلب اما حصول الاختلاف الموجب لعقم النتيجة اذا كانت
المقدمتان مختلفتين مع جزئيهما فهو كما في قولنا بعض الحيوان انسان
وبعض الابيض ليس بحيوان فينتج بعض الانسان ليس بابيض واذا قلنا
بعض الابيض انسان وبعض الجسم ليس بابيض فلا ينتج السالبة بل
ينتج قولنا كل انسان جسم وهو موجبة فظهر ان الحق في القياس الاول
هو انتاج السالبة والحق في القياس الثاني هو انتاج الموجبة فينتج يلزم
ان الضرب الواحد ينتج من بعض الامثلة سالبة ومن بعضها موجبة
وذلك هو الاختلاف الموجب لعقم النتيجة يعني عدم الاضداد في الانتاج
وهو غير معتبر في الفن فلذا اعتبر هذه الشروط للشكل الرابع (وضروبه
الناجحة) اي ضروب الشكل الرابع المتعددة في الانتاج يختص هذه
الشروط (ثمانية) لسقوط اربعة اضرب سقيمة لعقم السالبتين اعني

الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية والصغرى السالبة
الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية والصغرى السالبة الكلية مع
الكبرى السالبة الجزئية والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى
السالبة الكلية ولستقوط ضربين سقيمين لعقم الموجبتين مع جزئية
الصغرى اعني الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى والموجبة
الجزئية الصغرى مع الموجبة الجزئية الكبرى ولستقوط ضربين آخرين
سقيمين لعقم المختلفتين الجزئيتين اعني الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى
السالبة الجزئية والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية
فعين سقوط الضروب السقيمة الثمانية فبق الضروب السقيمة الثمانية
فالضرب (الاول) منها مركب (من موجبتين كائنين ينتج) اي الضرب
الاول مطردا (موجبة جزئية كفولنا كل ب ج وكل اب) الاول هي
الصغرى الموجبة الكلية والثانية هي الموجبة الكلية الكبرى (فبعض
ج ا) يعني ان هذا الضرب ينتج بعض ج ا كما ينتج فولنا كل ناطق
حيوان وكل انسان ناطق ان بعض الحيوان انسان والتنبه او الاستدلال
على انتاج هذا الضرب موجبة جزئية يحصل (بعكس الترتيب) اي
بعكس ترتيب القياس بطريق ان يجعل الصغرى كبرى وان يجعل الكبرى
صغرى حتى ينظم قياس عكسي من الضرب الاول من الشكل الاول
فينتج موجبة جزئية تنعكس الى موجبة جزئية هي عين المطلوب (ثم عكس
النتيجة) فيحصل المطلوب واجراء العكس في المثال الجزئي يحصل بان
يقال اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فنقول كل انسان حيوان وكل
زنجي انسان مثلا ومتى قلنا هكذا فنعكس ترتيب القياس ومتى عكسناه
فنقول كل زنجي انسان وكل انسان حيوان ومتى قلنا هكذا فينتج
من م من الشكل الاول قولنا كل زنجي حيوان وكلما انتج القياس
العكسي هذه النتيجة فنعكس النتيجة المذكورة الى قولنا بعض الحيوان
زنجي وهو موجبة جزئية فاذا رتبنا القياس من هذا الضرب ينتج
موجبة جزئية لكن رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج هذا الضرب
موجبة جزئية ويصح اجراء الافتراض في كبرى هذا الضرب ويقال

في المثال المذكور انه يفرض ذات موضوع الكبرى شخصاً معيناً موصوفاً بوصف الموضوع والمحمول فيحصل شخصيتان اعني زيد زنجي وزيد انسان ويجعل الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية صفري ويجعل صفري القياس كبرى ويقال كل مسمى زيد انسان وكل انسان حيوان فينتج من الضرب الاول من الشكل الاول قولنا كل مسمى زيد حيوان ثم يجعل عكس النتيجة المستفادة من الافتراض الاول صفري ويجعل الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية كبرى فينتظم قياس افتراضي ثان فيقال بعض الحيوان مسمى زيد وكل مسمى زيد زنجي مثلاً فينتج من الضرب الثالث من الشكل الاول قولنا بعض الحيوان زنجي وهو عين المطلوب فينتج هذا الضرب موجبة جزئية وانما سكت المص من الافتراض في هذا الضرب هنا وقال فيما بعد ويمكن بيان الضرب الثاني والخامس بالافتراض انما هنا الا ذكياه فافهم وفي اجراء الخلف في هذا الضرب يضم نقبض النتيجة كبرى الى صفري القياس فينتظم قياس خلقي من الضرب الثاني من الشكل الاول فيقال كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان زنجي فينتج قولنا لا شيء من الانسان زنجي وهو يناقض الى عكس الكبرى وهو بعض الانسان زنجي مع انه مفروض الصدق فظهر كذب نقبض النتيجة فعين انتاج هذا الضرب موجبة جزئية وقيل انما ينتج هذا الضرب موجبة جزئية لا طراد في هذا الانتاج في جميع المواد ولكذب النتيجة الموجبة الكلية في المثال الذي يكون فيه موضوع المطلوب اعم من محوله كما كان في قولنا ههنا بعض الحيوان زنجي والضرب (الثاني) مركب (من موجبين و) الحاصل ان (الكبرى جزئية ينتج) اي الضرب الثاني (موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب) يعني ان هذا القياس صفراء موجبة كلية وكبراء موجبة جزئية والحد الاوسط وهو قوله (ب) موضوع في الصفري ويحول في الكبرى (ج) ينتج من الضرب الثاني من الشكل الرابع قولنا (بعض ج ا) كما ينتج قولنا كل انسان حيوان وبعض الابيض انسان ان بعض الحيوان ابيض (لما مر) اي انتاج هذا الضرب موجبة جزئية واقع بعكس الترتيب ثم بعكس النتيجة فيحصل

الطلب بالعكس المذكورين ويقال في عكس المثال المذكور بعض الابيض انسان وكل انسان حيوان فينتج من الضرب الثالث من الشكل الاول ان بعض الابيض حيوان وهذه النتيجة تنعكس الى قولنا بعض الحيوان ابيض وهو عين المطلوب فلذا ينتج هذا الضرب موجبة جزئية ويجري الافتراض في كبرى هذا الضرب بان يقال في المثال المذكور انه يفرض ذات موضوع الكبرى شخصاً معيناً موصوفاً بالابضية والانسانية فيحصل شخصيتان احدهما قولنا زيد ابيض والاخرى زيد انسان ويجعل الشخصية الثانية صفري ويجعل صفري القياس كبرى فينتظم قياس من الضرب الاول من الشكل الاول فيقال كل مسمى زيد انسان وكل انسان حيوان فينتج قولنا كل مسمى زيد حيوان ثم يجعل عكس هذه النتيجة صفري والشخصية الاولى تجعل بعد التأويل بالكلية كبرى فينتظم من الضرب الثالث من الشكل الاول قياس افتراضي ثان فيقال بعض الحيوان مسمى زيد وكل مسمى زيد ابيض فينتج بعض الحيوان ابيض وهو عين المطلوب واجراء الافتراض في كبرى قولنا كل انسان جسم وبعض الحيوان انسان اظهر من اجرائه في المثال المذكور قائل والضرب (الثالث) مركب (من كليتين والصفري سالبة ينتج) اي الضرب الثالث (سالبة كلية كقولنا لا شيء من ب ج وكل ا ب فلا شيء من ج ا) يعني ان هذا القياس صفراء سالبة كلية وكبراء موجبة كلية فينتج من الضرب الثالث من الشكل الرابع قولنا لا شيء من ج ا كما ينتج قولنا لا شيء من الجماد بانسان وكل حجر جماد انه لا شيء من الانسان بحجر (لما مر) وهو ههنا ان يعكس ترتيب القياس فينتظم قياس عكسي من الضرب الثاني من الشكل الاول فيقال في المثال المذكور كل حجر جماد ولا شيء من الجماد بانسان فينتج القياس العكسي قولنا لا شيء من الحجر بانسان ثم ينعكس هذه النتيجة الى قولنا لا شيء من الانسان بحجر وهو سالبة كلية هي عين المطلوب فلذا ينتج هذا الضرب سالبة كلية فتأمل حق التأمل والخلاف في هذا الضرب يحصل بان يضم نقبض النتيجة الى الكبرى فينتظم قياس خلقي من الضرب الثالث من الشكل الاول فيقال في المثال المذكور بعض الانسان حجر وكل حجر جماد

فنتج قولنا بعض الانسان جاد وهو مناقض لعكس الصغرى وهو قولنا لاشئ من الانسان بحما دمع ان هذا العكس مفروض الصدق فيلزم خلاف المفروض وهو محال فحينئذ ظهر كذب نقيض النتيجة فتمين انتاج هذا الضرب سالبة كلية والافتراض لا يجرى في هذا الضرب لان الافتراض انما يجرى فيما ينتج الجزئية وهذا الضرب لا ينتج الجزئية فلا يجرى فيه الضرب (الرابع) هو الذى يتركب (من كليتين و) الخال ان (الصغرى موجبة ينتج) اى الضرب الرابع (سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشئ من اب فبعض ج ليس ا) يعنى ان هذا القياس ينتج قولنا بعض خ ليس ا كما ينتج قولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان ان بعض الحيوان ليس بفرس و بيان انتاج هذا الضرب سالبة جزئية يحصل (بعكس المقدمتين) يعنى ان العكس في هذا الضرب يحصل بان يعكس كل واحد من الصغرى والكبرى فينتظم قياس عكسي من الضرب الرابع من الشكل الاول فيقال في عكس المثال المذكور بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بفرس فنتج من جزئ من الشكل الاول قولنا بعض الحيوان ليس بفرس وهو سالبة جزئية هي عين المطلوب فلذا ينتج هذا الضرب سالبة جزئية و يجرى الافتراض في صغرى هذا الضرب و يفرض في المثال المذكور ذات موضوع الصغرى شخصا معينا موصوفا بالانسان والحيوان فيجعل من هذا الفرض شخصين احدهما زيد انسان والاخرى زيد حيوان فيجعل الشخصية الاولى بعد التأويل بالكلية صغرى و يجعل عكس الكبرى كبرى فينتظم قياس افتراضى من الضرب الثاني من الشكل الاول فيقال كل مسمى زيد انسان ولاشئ من الانسان بفرس فنتج من مسمى من الشكل الاول لاشئ من مسمى زيد بفرس ثم يعكس الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية الى قولنا بعض الحيوان مسمى زيد و يجعل هذا العكس صغرى و يجعل النتيجة المتبادلة من القياس الافتراضى الاول كبرى فينتظم قياس افتراضى ثان فيقال بعض الحيوان مسمى زيد ولاشئ من مسمى زيد بفرس فنتج من جزئ من الشكل الاول قولنا بعض الحيوان ليس بفرس وهو سالبة جزئية هي عين المطلوب فنتج هذا الضرب سالبة جزئية وهو المطلوب بالذات واجراء الخلف في

هذا الضرب يحصل بان يضم نقيض النتيجة الى الكبرى فينتظم قياس خلفى من الضرب الثاني من الشكل الاول فيقال في المثال المذكور كل حيوان فرس ولاشئ من الفرس بانسان فنتج قولنا لاشئ من الحيوان بانسان وهو سالبة كلية مناقضة الى عكس الصغرى الذى هو قولنا بعض الحيوان انسان مع ان هذا العكس مفروض الصدق كما كانت الصغرى مفروضة الصدق لان الفرض بوجود الوجود في الخارج واجب كما كان الفرض بوجود المعدوم في الذهن ممكنا فتأمل فح يلزم خلاف المفروض وهو محال فظهر كذب نقيض النتيجة فتمين انتاج هذا الضرب سالبة جزئية فافهم والضرب (الخامس) مركب (من موجبة جزئية صغرى و) من (سالبة كلية كبرى ينتج) اى الضرب الخامس (سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولاشئ من اب فبعض ج ليس ا) يعنى ان هذا القياس صفراء موجبة جزئية وهي قوله بعض ب ج وكبراه سالبة كلية وهي قوله لاشئ من اب فنتج من الضرب الخامس من الشكل الرابع قولنا بعض ج ليس ا كما ينتج قولنا بعض الناطق ابيض ولاشئ من الفرس بناطق ان بعض الابيض ليس بفرس (لما مر) يعنى ان انتاج هذا الضرب سالبة جزئية يستدل عليه او يبين عليه بعكس المقدمتين ويقال في عكس المثال المذكور بعض الابيض ناطق ولاشئ من الناطق بفرس فنتج من الضرب الرابع من الشكل الاول قولنا بعض الابيض ليس بفرس وهو عين المطلوب فلذا ينتج هذا الضرب سالبة جزئية ويقال في اجراء الافتراض في المثال المذكور انه يفرض ذات موضوع الصغرى شخصا معينا موصوفا بالناطقية والابيض فيحصل الشخصين احدهما زيد ناطق والاخرى زيد ابيض و يجعل الشخصية الاولى بعد التأويل بالكلية صغرى و يجعل عكس الكبرى كبرى فينتظم قياس افتراضى من الضرب الثاني من الشكل الاول فيقال كل مسمى زيد ناطق ولاشئ من الناطق بفرس فنتج قولنا لاشئ من مسمى زيد بفرس ثم يعكس الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية الى قولنا بعض الابيض مسمى زيد و يجعل العكس المذكور صغرى و يجعل النتيجة المتبادلة من القياس الافتراضى الاول كبرى فينتظم قياس افتراضى ثان من الضرب الرابع من الشكل

الاول فيقال بعض الابيض مسمى بزيد ولا شيء من مسمى بزيد بقرس فينتج قولنا بعض الابيض ليس بقرس وهو سالبة جزئية هي عين المطلوب فلذا ينتج هذا الضرب سالبة جزئية والخلف في هذا الضرب يحصل بان يضم نقبض النتيجة الى الكبرى حتى ينظم قياس خلفي من الضرب الثاني من الشكل الاول فينتج سالبة كلية مناقضة الى عكس الصغرى ويقال في المثال المذكور كل ابيض فرس ولا شيء من القرس بنطاق فينتج قولنا لا شيء من الابيض بنطاق وهو نقبض عكس الصغرى الذي هو بعض الابيض ناطق مع ان هذا المكس مفروض الصدق كما تكون الصغرى مفروضة الصدق فيلزم خلاف المفروض من فرضنا صدق نقبض النتيجة وهو محال فينتج تبين كذب نقبض النتيجة فظاهر انتاج هذا الضرب سالبة جزئية فافهم والضرب (السادس) مركب (من سالبة جزئية صغرى و) (من موجبة كلية كبرى ينتج) اي الضرب السادس (سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ج) وهي سالبة جزئية صغرى (وكل اب) وهي موجبة كلية كبرى (فبعض ج ليس ا) يعني ان هذا الضرب ينتج قولنا بعض ج ليس ا كما ينتج قولنا بعض الناطق ليس بابيض مادام ناطقا لادائما وكل انسان ناطق بالضرورة ان بعض الابيض ليس بانسان مادام ابيض لادائما ونبه المتأخرون انتاج هذا الضرب سالبة جزئية (بعكس الصغرى) يعني ان المتأخرين قالوا ان هذا الضرب ينتج سالبة جزئية (ليترد) بطريق ان يعكس صفراء الى عرقية خاصة سالبة جزئية (الى) الضرب الرابع من الشكل (الثاني) وليرجع اليه فتأمل حق التأمل ولا يقبل هذا الضرب الرد الى الشكل الاول بالخلف والعكس والافتراض فان صفراء سالبة جزئية خاصة وكبراء موجبة كلية والسالبة الجزئية لا تصلح للصغرى والكبروية للشكل الاول وعكس الكبرى موجبة جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول فان الشكل الاول مشروط بايجاب الصغرى كيف وبكلية الكبرى كما ويظهر عدم قبول هذا الضرب الرد الى الشكل الاول بطريق الافتراض بالنظر الدقيق وبالفكر العميق وقيل هذا الضرب يقبل الرد الى الشكل الاول بالخلف لكنه تكلف بارد فافهم والضرب (السابع) مركب (من موجبة كلية صغرى و) (من سالبة جزئية كبرى ينتج) اي

الضرب السابع (سالبة جزئية كقولنا كل ب ج) وهو موجبة كلية صغرى (وبعض ليس ب) وهي سالبة جزئية كبرى (فبعض ج ليس ا) يعني ان هذا القياس من الضرب السابع من الشكل الرابع فينتج قولنا بعض ج ليس ا كما ينتج قولنا كل ناطق حيوان بالضرورة وبعض الابيض ليس بناطق مادام ابيض لادائما ان بعض الحيوان ليس بابيض حين هو حيوان دائما وبيان انتاج هذا الضرب سالبة جزئية ثابت (بعكس الترتيب ليرتد الى) الضرب السادس من الشكل (الثالث) والضرب (الثامن) مركب (من سالبة كلية صغرى و) (من موجبة جزئية كبرى ينتج) اي الضرب الثامن (سالبة جزئية كقولنا لا شيء من ب ج) وهي سالبة كلية صغرى (وبعض اب) وهي موجبة جزئية كبرى (فبعض ج ا) يعني ان هذا القياس ينتج من الضرب الثامن من الشكل الرابع قولنا بعض ج ليس ا كما ينتج قولنا لا شيء من الساحل بانسان مادام ساحلا لادائما وبعض الابيض ساحل مادام ابيض لادائما ان بعض الانسان ليس بابيض مادام انسانا لادائما وبيان انتاج هذا الضرب سالبة جزئية واقع ثابت (بعكس الترتيب) اي بان يجعل صغرى القياس كبرى وكبراء صغرى حتى ينظم قياس عكسي من الضرب الرابع من الشكل الاول فينتج سالبة جزئية (ثم عكس النتيجة) المذكورة فيحصل المطلوب من الشكل الاول بطريق العكس فيقال في عكس المثال المذكور بعض الابيض ساحل مادام ابيض لادائما ولا شيء من الساحل بانسان مادام ساحلا لادائما فينتج بعض الابيض ليس بانسان مادام ابيض لادائما ثم يعكس هذه النتيجة الى قولنا بعض الانسان ليس بابيض مادام انسانا لادائما فيحصل المطلوب بالتكلف على ما سيجي ان شاء الله تعالى (ويمكن بيان خمسة) الاول منها ثم والثاني مجع والثالث سمس والرابع مس والخامس حس (بالخلف) وهو ضم نقبض النتيجة في هذا الى احدي المقدمين لينتج ما يعكس الى نقبض الاخرى كما بيناه فيما سبق (و) يمكن بيان انتاج الضرب (الثاني) موجبة جزئية (و) الضرب (الخامس) سالبة جزئية (بالافتراض ولتين ذلك) يعني يصح بيان انتاج الضرب الثاني من الشكل الرابع موجبة جزئية

وبين ان اتاج الضرب الخامس منه سالبة جزئية باجراء الافتراض
فيهما فلتجر الافتراض (في) الضرب (الثاني لقياس عليه)
اي على اجراء الافتراض في الضرب الثاني اجراءه في الضرب
(الخامس) من هذا الشكل (ولكن) اي ويفرض (البعض الذي هو)
اي ذلك البعض (اد) فمحصول شخصيتان احدهما دا والاخرى دب
وبؤل كل منهما بالكلية ويقال (فكل داو كل دب) فيحصل الشخصية
الثانية كبرى اصغرى القياس فينتظم قياس افتراضي من الضرب الاول
الاجلي من الشكل الرابع (فتقول كل ب ج وكل دب) ينتج قولنا (بعض
ج د) ثم يجعل هذه النتيجة التي نستفاد من الافتراض الاول صغرى
ويجعل الشخصية الثانية كبرى فينتظم قياس افتراضي ثان من الضرب
الثالث من الشكل الاول (هـ) يقال (بعض ج د وكل د هـ) ينتج من جميع
من الشكل الاول قولنا (بعض ج ا و هو المطلوب) ويصح ان يجعل
الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية صغرى وصغرى القياس كبرى
في الافتراض في هذا الضرب فينتظم قياس افتراضي من الضرب الاول
من الشكل الاول فيقال كل دب وكل ب ج فينتج كل د ج ثم يجعل
عكس النتيجة المستفادة من الافتراض الاول صغرى والشخصية الاولى
كبرى فينتظم قياس افتراضي ثان من الضرب الثالث من الشكل الاول
فيقال بعض ج د وكل دا فينتج قولنا بعض ج ا وهو عين المطلوب كما
اجرينا الافتراض في هذا الضرب هكذا فيما سبق فافهم ومن اراد تفصيل
استرداد الاشكال الثلاثة بطريق الخلف والعكس والافتراض الى الشكل الاول
فليراجع الى رسالتنا الموسومة برتبة المعيار (والمتقدمون حصروا الضروب
الناجمة) اي الضروب المطردة في الاتاج من هذا الشكل (في الضروب
الخمس الاول وذكر والعدم) المراد (اتاج) الضروب (الثلاثة الاخيرة
الاختلاف) الموجب لعقم النتيجة (في القياس) المركب (من) قضيتين
(بسيطتين) اما الاختلاف في الضرب السادس فهو في مثلي قولنا بعض
الحيوان ليس بفرس وكل انسان حيوان فان الحق في النتيجة هنا هو
السلب لان هذا القياس صغراء سالبة جزئية وكبراء موجبة كلية فينتج

مثال الضرب الثاني
من الشكل الرابع
قولنا كل ب ج وبعض
اب والافتراض يجري
في كبراء ههنا فاصل
شده

من الضرب السادس من الشكل الرابع قولنا لاشي من الفرس بانسان
واذا قلنا بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل حيوان فالحق في النتيجة
هو الايجاب لان هذا القياس ينتج من الضرب السادس قولنا كل فرس
صاهل واما الاختلاف في الضرب السابع فهو مثل قولنا كل ناطق
انسان وبعض الابيض ليس بناطق فان الحق في النتيجة هو السلب لان
هذا القياس ينتج قولنا بعض الانسان ليس بابيض واذا قلنا كل ناطق
انسان وبعض الحيوان ليس بناطق فالحق في النتيجة هو الايجاب فان هذا
القياس ينتج قولنا كل انسان حيوان واما الاختلاف في الضرب الثامن
فهو مثل قولنا لاشي من الصاهل بانسان وبعض الابيض صاهل فان
الحق في النتيجة ههنا هو السلب فان هذا القياس ينتج قولنا بعض
الانسان ليس بابيض واذا قلنا لاشي من الصاهل بانسان وبعض الحيوان
صاهل فالحق في النتيجة ههنا هو الايجاب فان هذا القياس ينتج قولنا كل
انسان حيوان فينتد يلزم الاختلاف الموجب لعقم النتيجة في هذه الضروب
الثلاثة الاخيرة فلذا لم يعتبر القدماء لهذه الضروب الثلاثة الاخيرة و اشار المصنف
الى جواب النقض الوارد على الضروب الثلاثة الاخيرة بالاختلاف الموجب
لعقم النتيجة من طرف المتقدمين فقال من طرف المتأخرين (ونحن نشترط
كون السالبة) المستعملة (فيها) اي في الضروب الثلاثة الاخيرة
(من احدى الخاصتين) اي من احدى الشروط الخاصة والعرفية الخاصة
ومنى اشترطنا هكذا (فسقط ما ذكره) اي يسقط ما ذكره المتقدمون
(من الاختلاف) الموجب لعقم النتيجة فان الخاصتين السالبتين الجزئيتين
تعكسان الى عريفه خاصة سالبة جزئية عند المتأخرين كما في بحث
العكس المستوي فينتد يرد الضرب السادس بان يعكس صغراء الى سالبة
جزئية عريفية خاصة الى الضرب الرابع من الشكل الثاني وكذا يقبل
الضرب السابع بعكس الكبرى ان يرد الى الضرب السادس من الشكل
الثالث وكذا يقبل الضرب الثامن بعكس الترتيب وبالعكس انتيجة ان
يرد الى الضرب الرابع من الشكل الاول فلا يلزم الاختلاف الموجب
لعقم النتيجة في هذه الضروب الثلاثة الاخيرة يرد الضرب السادس
بطريق العكس الى الشكل الثاني ويرد الضرب السابع الى الشكل

الثالث وورد الضرب الثامن الى الشكل الاول فانعبر في الشكل الرابع هو الضروب الخمسة الاول لانها مطردة في الانتاج فلذا قال قطب الرازي رجة الله عليه ولم يظهر هذا الاشتراط وهذا الانعكاس للمتقدمين وانفق ان يقف الى هذا الاشتراط والانعكاس المذكور لبعض الافاضل من المتأخرين فبين بعض الافاضل لذلك الاشتراط والانعكاس المذكور تعريضا لهم فتأمل حق التأمل فتح الله تعالى لك هذا الباب (الفصل الثاني) اي الافاظ الواقعة خمسة معينة نوعية من الرسالة كائنة (في) بيان (المتخلطات اما الشكل الاول فشرطه) اي شرط الشكل الاول بحسب الجهة (فعلمية الصغرى) فانها لو كانت ممكنة سواء كانت عامة او خاصة لم يجب تعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر بل يجوز ذلك التعدي لان الكبرى تدلح على ان كل ما هو الاوسط بالفعل محكوم عليه بالاكبر والاصغر ليس بما هو الاوسط بالفعل بل بالامكان لجاز ان يبقى الحكم بالاوسط على الاصغر بالقوة ولا يخرج الى الفعل فلم يعد الحكم من الاوسط الى الاصغر مثلا يصديق في الفرض المضروب المذكور قولنا كل حمار مركوب زيد بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصديق كل حمار فرس بالامكان العام لان معنى الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة فان عقد الوضع فعلمية عند الشيخ والحمار ليس بمركوب بالفعل اصلا على المذكور فيما سبق فمحتمل تعدي الحكم على المركوب بالفعل بالقرسية الى الحمار كما قال قطب الدين الرازي عليه رجة الباري اقول ان فعلية الصغرى في الشكل الاول شرط لاطراد انتاجه عند الفارابي لان عقد الوضع ممكنة عنده كما سبق في تحقيق المحصورات وعند الشيخ ان فعلية الصغرى شرط لانتاج الشكل الاول لا لاطراده في الانتاج ايضا فان عقد الوضع عند الشيخ فعلية لكن يمكن التوفيق بين المذهبين لان مراد الشيخ بالفعل ما يعم الى الفعل الحقيقي والافرضي ومراد الفارابي بالامكان هو الامكان المجامع بالفعل كما مر غير مرة فحينئذ يكون الشروط المعبرة في الاشكال الاربعة سواء كانت بحسب الجهة او بحسب الكيف او بحسب الكم هي لاطراد انتاجاتها عندها لا لانتاجاتها وشارف قطب الدين الرازي عليه رجة الباري بقوله لم يجب تعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر الى

ما قلنا فانهم ومن اراد تفصيل هذا التوفيق فليراجع الى شرحنا على الاستدلالية الموسوم بتقرير الاستدلال اعلم ان الموجهات المعبرة عند الميراثين ثلثة عشرة قضية كما ذكره المص رحمه الله تعالى فاذا اعتبرناها في الصغرى والكبرى يحصل مائة وتسعة وستون اختلاطا وهي حاصلة من ضرب الثلثة العشر في نفسها لكن اشترط فعلية الصغرى في هذا الشكل اسقط من تلك الجملة ستة وعشرين اختلاطا ستمها وهي الحاصلة من ضرب الممكنين في ثلثة عشر فبقيت الاختلاط السبعة مائة وثلاثة واربعين (والنتيجة فيه) اي في الشكل الاول (كالكبرى ان كانت) اي الكبرى (غير المشروطين) اي المشروطة العامة والمشروطة الخاصة (و) غير (العرفيتين) اي العرفية العامة والعرفية الخاصة فان اتباع جهة النتيجة الى جهة الكبرى عند عدم كون الكبرى احدي الوصفيات الاربعة المذكورة فهو مطرد واتباعها الى جهة الصغرى غير مطرد فلذا لم يعتبر اتباع النتيجة الى جهة الصغرى ههنا بل اعتبر اتباعها الى جهة الكبرى فلذا قال المص والنتيجة كالكبرى اخ واما اذا كانت الكبرى من احدي الوصفيات الاربعة فاتباع جهة النتيجة الى جهة الصغرى مطرد فلذا قال المص (والا كاصغرى) اي وان كانت الكبرى ههنا احدي الوصفيات الاربعة بخجة النتيجة بكجهة الصغرى الامر (محذوف عنها) اي عن النتيجة (فيد الاضرورة) اذا كانت الصغرى وجودية لا ضرورية (و) محذوف عن النتيجة قيد (الادوام) اذا كانت الصغرى احدي الخاصتين او وجودية لادائمة او وقفية او منتشرة لكون الصغرى في الشكل الاول موجهة ولكون الاضرورة والادوام سالبين ولكون السالبة لا ينتج في صغرى الشكل الاول (و) محذوف عن النتيجة (الضرورة المخصوصة بالصغرى ان كانت الكبرى احدي العامتين) اي احدي المشروطة والعرفية العامتين لانه لو لم يحذف الضرورة عن الصغرى اذا لم يكن في الكبرى ضرورة لجاز انفكاك الاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط لكن الاصغر مما ثبت له الاوسط بالفعل فيجوز انفكاك الاكبر عن الاصغر فلم يعد ضرورة الصغرى الى النتيجة (ويضم الادوام)

[illegible]

(واما الشكل الثاني فشرطه) اي شرط الشكل الثاني بحسب الجهة
(امر ان احدهما) اي احد الامرين (صدق الدوام على الصغرى) اي كون
الصغرى ضرورية او دائمة (او كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة
السوالب) التي هي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والشروط العامة
والعرفية العامة والشروط الخاصة والعرفية الخاصة لانه لو انتفى
لكانت الصغرى غير الضرورية والدائمة وتلك الغير احدي عشر قضية
موجهة العاتان والمطلقة العامة والممكنات والخاصتان والوجوديتان
والوقتيتان مع ان الكبرى من القضايا السبع الغير المنعكسة السوالب
وهي المطلقة العامة والممكنات والوجوديتان والوقتيتان وح
نضرب هذه السبعة المذكورة في احدي عشر صغريات فيحصل سبعة
وسبعون اختلاطا كلها سقيمة غير مطردة في الانتاج للاختلاف الموجب
لعدم النتيجة فان اخص الصغريات هو الشروط الخاصة والوقئية
لان الشروط الخاصة اخص من الشروط العامة ومن العرفيتين
والوقئية اخص السبع الباقية واخص الكبريات السبع هو الوقئية
واختلاط الصغريين وهما الشروط الخاصة والوقئية مع الكبرى
الوقئية غير مطردة لانه يصدق قولنا لا شيء من المنخسف بمضي
بالضرورة ما دام منخسفا او في وقت معين لا دائما وكل قر مضى
بالضرورة في وقت معين لا دائما ولا يصدق قولنا لا شيء من المنخسف
بقمر بالامكان العام لصدق قولنا كل منخسف قر بالضرورة مع انه
اخص من قبض النتيجة المذكورة ولانه يصدق قولنا لا شيء
من المنخسف بمضي بالضرورة ما دام منخسفا او في وقت معين لا دائما
وكل شمس مضبوذة بالضرورة في وقت معين لا دائما مع صدق النتيجة
وهي قولنا لا شيء من المنخسف بشمس بالامكان العام فان الانخساف
عند اهل الهيئة عبارة عن زوال نور القمر والانكساف عبارة عن
زوال نور الشمس وان اطلقا عند اهل اللغة على زوال نور القمر وعلى
زوال نور الشمس وبتى لم يطرد الاختلاطان المذكوران لم يطرد

الاختلاطات السائرة لاستلزام عدم اطراد الاخص عدم
اطراد الاعم (وثانيهما) اي ثاني الاخرين (ان لا يستعمل
الممكنة) في هذا الشكل سواء كانت ممكنة عامة او خاصة مع
شيء من الاشياء (الا مع الضرورية او مع الكبرىين المشروطتين) يبنى
ان كانت الممكنة صفري فيكون الكبرى ضرورية مطلقة او
مشروطة عامة او مشروطة خاصة لا غيرها وان كانت كبرى فيكون
الصفري ضرورية مطلقة لا غيرها اما الاول فلانه قد علم من الشرط
الاول ان الممكنة الصفري لا تنتج في هذا الشكل مع السبع الغير المنعكسة
السوابل لعدم صدق الدوام على الصفري فلو استعمل الممكنة الصفري
مع غير الضروريات الثلاث لكانت مختلطة مع الدوام الثلاث التي هي
الدائمة والعرفيتان لكن اختلاط الممكنة مع الدائمة في هذا الشكل عقيم
بلواز ان يكون الثابت لشيء بالامكان مساويا عنه دائما كقولنا كل
رومي اسود بالامكان العام ولا شيء من الرومي باسود دائما فان هذا
القياس لا ينتج قولنا لاشي من الرومي برومي بالامكان العام لانه سلب
الشيء عن نفسه وهو محال ولو قلنا في الكبرى لاشي من الهندي
باسود دائما فينتج قولنا لاشي من الرومي بهندي بالامكان العام فيلزم من
عقم هذا الاختلاط عقم اختلاط الممكنة الصفري مع العرفيتين لان العرفية
العامة اعم والدائمة المطلقة اخص وعقم الاخص يستلزم لعقم الاعم
واذا لم ينتج اختلاط الممكنة مع العرفية العامة فلا ينتج اختلاطها مع
العرفية الخاصة ايضا فندير واما الثاني فلانه قد ظهر ان الممكنة الكبرى
مع غير الضرورية والدائمة عقيمة لعدم صدق الدوام على الصفري
ولعدم كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوابل فلو استعمل
الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة لكن هذا
الاختلاط غير مطرد في الانتاج لجواز ان يكون المسلوب عن الشيء
ثابتا له دائما لصدق قولنا كل رومي ابيض دائما ولا شيء من الرومي
بابيض بالامكان العام مع عدم صدق قولنا لاشي من الرومي برومي

بالامكان العام لانه سلب الشيء عن نفسه وهو محال ولو بدلنا
الكبرى الى قولنا لاشي من الهندي بابيض فلو قلنا كل رومي ابيض
دائما ولا شيء من الهندي بابيض بالامكان العام امتنع الابطحساب في النتيجة
فينتج هذا القياس قولنا لاشي من الرومي بهندي دائما فيلزم الاختلاف
الموجب لعقم النتيجة فلذا لم يعتبر هذه الاختلاطات في الفن فافهم
(والنتيجة) اي الجهة المعبرة في النتيجة في هذا الشكل (دائمة ان صدق
الدوام على احدي المقدمتين) اي ان كانت الصفري او الكبرى ضرورية
مطلقة او دائمة مطلقة فالنتيجة دائمة (والا) اي وان لم يصدق الدوام
على احدي المقدمتين (ف) لنتيجة (كالكبرى محذوفة عنها) اي عن النتيجة
(الادوام واللا ضرورة والضرورة اية ضرورة كانت) اي هذه
الضرورة سواء كانت ضرورة مطلقة او ضرورة وقعية او ضرورة
وصفية او ضرورة منتشرة اعلم ان الاختلاطات في هذا الشكل تسعة
وستون تحصل من ضرب الصفريات الثلاث عشر من الموجهات
الثلاث عشر في الكبريات الثلاث عشر منها والشرط الاول اسقط سبعة
وسبعين اختلاطا سميما والشرط الثاني اسقط ثمانية اختلاطات سميمة
فبقيت اربعة وثمانون اختلاطات سميما مطردا في الانتاج والقاعدة
في انتاجات الاختلاطات السميمة اما ان تصدق على احدي المقدمتين
الدوام اولان تصدق فان صدق الدوام على احديهما فالنتيجة دائمة مطلقة
والاختلاطات المنتجة لهذه النتيجة الدائمة المطلقة اربعة واربعون اختلاطا
سميما وان لم يصدق الدوام على احدي المقدمتين فالجهة المعبرة في النتيجة
هي الجهة المعبرة في الصفري بشرط حذف قيد الوجود اي اللادوام
واللا ضرورة منها والضرورة اية ضرورة كانت سواء كانت
ذاتية او وصفية او منتشرة والاختلاطات المنتجة هذا النتيجة اربعون
اختلاطا سميما اما كون النتيجة كالقاعدة الدائمة او كالصفري فواقع

وثابت بالبراهين المذكورة في المطلقات من الخلف والعكس والا ففترض
ومن اراد كمال الاطلاع على هذه الاختلاطات فليتنظر
الى هذا الجداول

[illegible]

والاختلافات المذكورة في هذا الجدول مائة وتسعة وستون سمينة
 كانتا اوسمينة اربعة وثلاثون منها سمينة مطردة في الانتاج وخمسة وثلاثون
 منها سمينة غير مطردة في الانتاج واربعه واربعون من السمينة منتجة للداثة
 واربعون منها منتجة كالصغرى كما اشترنا في الجدول فانهم (واما الشكل
 الثالث فشرطه) اي شرط الشكل الثالث بحسب الجهة (فعليه
 الصغرى) يعني جعل انتاج الشكل الثالث مشروطا بفعليه الصغرى
 لانه لو لم يشترط بهذا الشرط لكان الصغرى ممكنة وحينئذ يكون الحكم
 في الكبرى على ما هو الاوسط بالفعل والاوسط بالفعل ليس هو الاصغر
 بالفعل بل بالامكان فيجوز عدم صدق الاصغر على الاوسط فلم يندرج الاصغر
 تحت الاوسط ولم يوجد اندراج البين في التماس فلا يلزم من الحكم بالكبرى
 على الاوسط الحكم به على الاصغر حتى يتعدى من الاوسط الى الاصغر
 كما اذا فرضنا ان زيدا راكب الفرس دون الجار وان عمرا راكب الجار دون
 الفرس بصدق قولنا كل من ركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل
 مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق قولنا بعض مركوب عمرو فرس
 بالامكان العام لان كل مركوب عمر وجار بالضرورة على فرضنا فلماذا
 يشترط في انتاج الشكل الثالث فعليه الصغرى (والنتيجة كالكبرى ان كانت)
 اي الكبرى غير الوصفيات الاربع بل تكون الكبرى من احدى النعم وذات
 واقع وثابت بطريق الخلف او بطريق الافتراض فتأمل حتى التأمل فاجر
 البراهين الثلاثة المذكورة ههنا (والا) اي وان كانت الكبرى احدى
 الوصفيات الاربع (فالنتيجة كعكس الصغرى معنوية عنها) اي عن عكس
 الصغرى (فيد الادوام ان كانت الكبرى احدى الساتين) فان عكس
 الصغرى موجبة فيكون قيد الادوام سالبة فلا تدخل سالبة في صغرى
 هذا الشكل لكون شرط انتاج هذا الشكل ايجاب الصغرى بحسب الكيف
 (ومضموما) اي الادوام (اليه) اي الى عكس الصغرى (ان كانت)
 اي الكبرى (احدى الخاصتين) فان الادوام ينتج مع الصغرى لا دوام
 النتيجة كما قال النطير الرزى على درجته الباري اعلم ان الاختلافات الممكنة

(و اما الشكل الرابع فشرط) اطراد اثنان (د) بحسب الجهة (امور) اى
 شروط (خبة) فالشرط (الاول) منها (كون القياس فيه) اى فى الشكل
 الرابع (من العمليات) يعنى يشترط فى اطراد اثنان الشكل الرابع كون
 القياس مركبا من الصغرى والكبرى العمليتين الغير الممكنتين لانه لو لم يشترط
 بهذا الشرط لصح استعمال الممكنة فيه موجبة كانت او سالبة ولو استعملت
 فيه لم يطرده الشكل الرابع فى اتاجه ولم يعتبر فى الفن لكنه معتبر فيه اما عدم
 الاطراد اذا استعمل السالبة الممكنة فيه فثنا سيأتى فى الشرط الثانى من
 وجوب انعكاس السالبة فيه مع ان السالبة الممكنة من السبع الغير المنعكسة
 السوالب واما عدم الاطراد عند استعمال الممكنة الموجبة فلانها لو كانت
 صغرى لصدق قولنا كل ناهق مركوب زيد بالامكان وكل مركوب عمرو
 ناهق بالضرورة اذا فرضنا ان زيدا راكب القرس بالضرورة وان عمرا
 راكب الناهق بالضرورة مع ان الحق فى النتيجة هو السلب ولو بدلتنا
 الكبرى الى قولنا وكل حمار ناهق لكان الحق فى النتيجة هو الايجاب
 وينتج القياس ح قولنا كل مركوب زيد حمار بالامكان ولو كانت الممكنة
 الموجبة كبرى لصدق قولنا كل مركوب زيد فرس بالضرورة وكل حمار
 مركوب زيد بالامكان فى الفرض المذكور مع امتناع الايجاب فى النتيجة
 ولو بدلتنا الكبرى الى قولنا وكل صاهل مركوب زيد بالامكان لكان الحق
 فى النتيجة هو الايجاب فينتج قولنا كل فرس صاهل بالضرورة فيلزم
 الاختلاف الموجب لعدم النتيجة ولذا كان الشكل الرابع مشروطا بكون
 صفراء وكبراء من القضايا الموجهة العقلية وهى احدى عشر فنية
 الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والشروط الامامة والعرفية العامة
 والمطلقة الخاصة والشروط الخاصة والعرفية الخاصة والوجودية
 اللا ضرورية والدائمة والوقعية والمقتضية وكلها فعلية لكون المطلقة
 العامة اعم من هذه القضايا ولتحقق الاعم فى ضمن الاخص (و) الشرط (الثانى)
 هو انعكاس السالبة المستعملة فيه اى فى الشكل الرابع يعنى ان الشكل
 الرابع مشروط بان يكون السالبة المستعملة فيه من السوالب الست المنعكسة
 وهى الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والشروط والعرفية العامة

والشروط والعرفية الخاصان لانه لو لم يشترط بهذا الشرط استعمال السبع الغير المنعكسة السوالب فيه واواستعملت فيه لم يطرد في انتاجه فلم يعتبر في الفن لكنه معتبر في الفن فلذا جعل الشكل الرابع مشروطا بهذا الشرط وذلك لان الوقبة اخص السبع الغير الممكنة السوالب وهي اما ان تكون صفري او كبرى ههنا واياها كان لم يطرد المختلط بها في الانتاج في هذا الشكل اما اذا كانت صفري فلصدق قولنا لاشي من القمر ينخفض بالضرورة وقت التزبيح لادائنا وكل ذي محق قرر بالضرورة مع ان الحق في النتيجة هو الايجاب فينتج قولنا كل قرر ذو محق والحق بفتح الميم وسكون الخاء عند اهل الهيئة هو اختلاف سطح القمر في استفادة النور بالزيادة والنقصان وههنا المراد به هذا المعنى فانه فصل قريب للقمر لان حد القمر كوكب ذو محق كما يكون حد الشمس كوكبا دريا فافهم واما اذا كانت كبرى فلصدق قولنا كل ينخفض فهو ذو محق بالضرورة ولاشي من القمر ينخفض بالضرورة وقت التزبيح لادائنا مع اشناع السلب في النتيجة فينتج هذا القياس كل ذي محق فهو قرر بالضرورة فاذا لم يطرد المختلط بالاخص في الانتاج لم يطرد المختلط بالاعم في الانتاج فلذا جعل الشكل الرابع مشروطا بالشرط الثاني (الثالث صدق الدوام على الصفري في الضرب الثالث) اي على صفري الضرب الثالث بان يكون الصفري ضرورية مطلقة او دائمة مطلقة (او) صدق (العرف العام على كبراه) اي على كبرى الضرب الثالث بان تكون من القضايا الست المنعكسة السوالب لانه لو لم يكن مشروطا باحد الامرين لكان صفراء غير الضرورية والدائمة المطلقين وذلك الغير احدي عشر قضية موجهة مع ان الكبرى احدي السبع الغير المنعكسة السوالب فح اذا ضربناها في احدي عشر قضية موجهة فيحصل سبعة وسبعين اختلاطا متقيا لكن لما كانت الصفري في هذا الضرب سالبة وتبين ان السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب ان تكون منعكسة فقط من هذه الاختلاطات السبعة الصفريات السبع مع الكبريات السبع الغير المنعكسة السوالب فيبقى الصفريات الوصفيات الاربع مع الكبريات السبع الغير المنعكسة السوالب واخص الصفريات الاربع هو المشروطة واخص الكبريات السبع الغير المنعكسة

السوالب فهو الوقبة واختلاط المشروطة الخاصة بالوقبة لا يطرد في الانتاج في هذا الضرب لعدم صدق الدوام على الصفري وعدم صدق العرف العام على الكبرى فاذا لم يطرد اختلاط الاخص بالاخص لم يطرد اختلاط الاعم بالاعم اما عدم اطراد الاخص بالاخص فلانه بصدق قولنا لاشي من القمر ينخفض بمضي بالاضافة القمرية بالضرورة مادام ينخفض لادائنا وبالضرورة كل قرر ينخفض بالتوقيت لادائنا مع انه لا ينتج قولنا بعض المضي بالاضافة القمرية ليس بقمر بالامكان العام لان كل مضي بالاضافة القمرية قرر بالضرورة ولانه بصدق قولنا لاشي من متحرك الاصابع بنائم بالضرورة مادام متحرك الاصابع لادائنا وبالضرورة كل مستيقض متحرك الاصابع وقت الكتابة لادائنا فينتج قولنا لاشي من النائم بمستيقض بالامكان العام. فيلزم الاختلاف الموجب لعدم النتيجة فافهم فلذا يشترط في اطراد انتاج الضرب الثالث احد الامرين والشرط (الرابع كون الكبرى في) الضرب (السادس من) الست (المنعكسة السوالب) لان انتاج هذا الضرب يظهر بعكس الصفري حتى يرتد الى الشكل الثاني فينتج يجب فيه الامر ان الاول كون الصفري سالبة جزئية مشروطة خاصة او عرفية خاصة سالبة جزئية كما بين في محله والثاني كون الكبرى الموجبة في هذا الضرب من القضايا الست المنعكسة السوالب ليحصل الانتاج والشرط (الخامس) هو (كون الصفري في) الضرب (الثامن احدي الخاصتين والكبرى بما يصدق عليها) اي على كبرى هذا الضرب (العرف العام) لان انتاج هذا الضرب اثنا يظهر بعكس التزبيح حتى يرتد هذا الضرب الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة فينتج لابد من ان يكون مقدمناه بحيث اذا بدلنا احدهما الى الاخرى يتبع القياس الحاصل من الشكل الاول سالبة جزئية مشروطة خاصة او عرفية خاصة ليقبل الانعكاس الى النتيجة المطلوبة والشكل الاول اثنا ينتج سالبة خاصة لو كانت كبراه احدي الخاصتين و صفراء من القضايا الست التي يصدق عليها العرف العام فينتج اذا عكسنا ترتيب القياس في هذا الضرب فيحصل الصفري السالبة الخاصة كبرى ونحصل الكبرى الموجبة الجزئية صفري فينتظم قياس عكسي

من الضرب الرابع من الشكل الاول فينتج القياس النظم سالبة جزئية خاصة منعكسة الى سالبة جزئية خاصة عند التأخرين وهي عين المطلوب فلذلك شرط في هذا الضرب الامر ان المذكوران واتساج الضرب السابع ايضا انما يظهر بعكس الكبرى حتى يرتد هذا الضرب الى الشكل الثالث كما مر في الضروب النتيجة فينتد لابد من شرطين في هذا الضرب الاول ان يكون كبراء سالبة جزئية مشروطة خاصة او عرفة خاصة لتقبل الانعكاس والثاني ان تكون صفراء فعلية لان هذا الضرب راجع الى الشكل الثالث بعد العكس وشرط الشكل الثالث بحسب الجهة فعلية الصفري كما مر في بحث الضروب النتيجة ولم يذكر شروط الضرب السابع والضرب الخامس من هذا الشكل لانها تعلم بالتقاسم الى شروط الضرب الثالث والخامس فتأمل (والنتيجة في الضربين الاولين) من هذا الشكل (كعكس الصفري ان صدق الدوام عليها) اي على الصفري بان تكون الصفري ضرورية مطلقة او دائمة مطلقة (او) ان كان (القياس من) القضايا (الست المنعكسة السوالب) وهي الضرورة المطلقة والدائمة المطلقة والمشرطة العامة والعرفية العامة والمشرطة الخاصة والعرفية الخاصة يعني ان كان صفرا هما ضرورية مطلقة او دائمة مطلقة او ان كان القياس فيها مركبا من هذه الست المنعكسة السوالب فالجهة المعتبرة في النتيجة هي الجهة المعتبرة في عكس صفرا هما بعينها فان اتباع جهة النتيجة الى الجهة المعتبرة في عكس الصفري هو مطرد مع ان العبرة في الفن الى المطرد (والا) اي وان لم يصدق الدوام على الصفري بان لا تكون ضرورية مطلقة او دائمة مطلقة او ان لم يكن القياس في هذين الضربين مركبا من الست المنعكسة السوالب (و) النتيجة (مطلقة مائة) لما مر غير مرة (وفي الضرب الثالث) النتيجة (دائمة) مطلقة (ان صدق الدوام على احدى مقدمية) يعني انه اذا كان احدى الصفري والكبرى في هذا الضرب ضرورية مطلقة او دائمة مطلقة فكون النتيجة دائمة مطلقة هو مطرد (والا) اي وان لم يصدق على احدى مقدمية الدوام يعني بان لم يكن واحدا من الصفري والكبرى ضرورية مطلقة

(فكس الصفري) يعني ان كون النتيجة ح كعكس الصفري مطرد (وفي الضرب الرابع والخامس) من هذا الشكل النتيجة (دائمة ان صدق الدوام على الكبرى) بان تكون هذه الكبرى ضرورية مطلقة او دائمة مطلقة وكون النتيجة دائمة للاطراد (والا) اي وان لم تكن الكبرى ضرورية مطلقة او دائمة مطلقة (فكس الصفري) اي النتيجة كعكس الصفري (محدوفا عند) من عكس الصفري (الدوام) بان الكل بالبراهين المذكورة في المطلقات من طريق الخلف والعكس والافتراض (و) النتيجة (في) الضرب (السادس كما في) الشكل (الثاني) اي كالنتيجة في الضرب الرابع من الشكل الثاني (بعد عكس الصفري) فان هذا الضرب يرتد الى الضرب الرابع من الشكل الثاني بعكس الصفري كما مر في بحث الضروب النتيجة (و) النتيجة (في) الضرب (السابع كما في) الشكل (الثالث بعد عكس الكبرى) يعني ان النتيجة في هذا الضرب كالنتيجة في الضرب السادس من الشكل الثالث لان هذا الضرب يرتد الى الضرب السادس من الشكل الثالث بعكس الكبرى (و) النتيجة (في) الضرب (الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب) فان هذا الضرب يرتد الى الضرب الرابع من الشكل الاول كما مر في بحث الضروب النتيجة ويتبع هذا الضرب بعد عكس الترتيب عين المطلوب من الشكل الاول والحاصل ان المطردة في الانتاج بحسب الشروط المذكورة من الاختلاطات في كل واحد من الضربين الاولين احدى وعشرون ومائة اختلاطا سمينا وهي الحاصلة من ضرب الموجهات العقلية الاحدى عشر في انفسها فالساقط بشرط فعلية الصفري في كل واحد منهما ثمانية واربعون اختلاطا سمينا والمطردة في الضرب الثالث ستة واربعون اختلاطا سمينا وهي الحاصلة من الصفريين الدائمين مع الكبريات العقلية الاحدى عشر من الصفريين المشروطتين والعرفيتين مع الست المنعكسة السوالب فالساقط بالشروط المعتبرة في هذا الضرب ثلثة وعشرون ومائة اختلاطا سمينا والمطردة في الضرب الرابع والضرب الخامس ستة وستون اختلاطا سمينا وهي الحاصلة من الصفريات العقلية

(الفصل الثاني) اى الالفاظ التى وقعت حصّة معينة نوعية من الرسالة
 كانت (فى) بيان (الاقترانيات) الكائنة من (الشرطيات وهى) اى
 الاقترانيات الشرطيات (خمسة اقسام) فان الاقتراني الشرطى اما مركب
 من متصلتين واما مركب من منفصلتين واما مركب من جلية ومن منفصلة
 واما مركب من جلية ومنفصلة واما من متصلة ومنفصلة وكل شئ شأنه
 كذا فهو خمسة اقسام فالاقتراني الشرطى خمسة اقسام وهو المطلوب
 (القسم الاول) منها (ما يتركب من) الشرطيات (المتصلات والمطبوع) اى
 الذى يلازم الى الطبع (منه) اى من القسم الاول (ما) اى قياس (كانت
 الشركة) اى شركة جزئى القياس (فى جزء تام من المقدمتين) اى من الصغرى
 والكبرى يعنى ان الحد الاوسط فى القسم الاول يكون جزءا تاما من الصغرى
 والكبرى فيكون القياس من المتعارف بان يكون ذلك الحد الاوسط
 هو تمام التالى فى الصغرى وتمام المقدم فى الكبرى فى الشكل الاول
 و بان يكون الحد الاوسط هو تمام التالى فى الصغرى والكبرى فى
 الشكل الثانى و بان يكون الحد الاوسط تمام المقدم فى الصغرى والكبرى
 فى الشكل الثالث و بان يكون الحد الاوسط تمام المقدم فى الصغرى وتمام
 التالى فى الكبرى فى الشكل الرابع ولا يكون القياس فى هذا القسم مطبوعا
 من غير المتعارف وما قيل من ان القياس فى هذا القسم مطبوع من غير
 المتعارف فهو فرية بلامرية لان عدم ملائمة غير المتعارف من هذا القسم
 الى الطبع فهو بديهى جلى لا يحتاج الى تبيين يكون الحد الاسطى فى هذا القسم
 من الاقترانيات الشرطيات جزءا تاما من الصغرى والكبرى فيكون القياس
 من المتعارف فى هذا القسم فافهم وما ذكره قطب الدين الرازى عليه رجة
 البارى من ان الشركة بينهما اما فى جزء تام من كل واحد منهما وهو
 المقدم بكماله والتالى بكماله واما فى جزء غير تام منهما اى فى جزء من
 المقدم والتالى واما فى جزء تام من احدهما وغير تام من الاخرى فهذه
 اقسام ثلاثة لكن القريب بالطبع منها الاول وهو ما يكون الشركة فى جزء
 تام من المقدمتين فى شرحه على المتن فهو راجع الى ما وجهناه فتأمل

(وينقد الاشكال الأربعة فيه) أى فى القسم الأول (لأن الحد الأوسط) وهو المشترك بين المقدمتين (أن كان تابيا فى الصغرى مقدما فى الكبرى) قوله مقدما خبر بعد خبر لكان (فهو) أى كون الحد الأوسط تابيا فى الصغرى ومقدما فى الكبرى هيئة (الشكل الأول) كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة فكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة فان قولنا كان النهار موجودا حدا وسط وهو تال فى الصغرى ومقدم فى الكبرى ههنا فالقياس من متعارف الشكل الأول (وان كان تابيا فيهما) أى فى الصغرى والكبرى (فهو) أى كون الحد الأوسط تابيا فى الصغرى والكبرى صورة (الشكل الثانى) كقولنا كلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة وليس البتة اذا كان الليل موجودا فالارض مضيئة فينتج من مس من الشكل الثانى قولنا ليس البتة اذا كان النهار موجودا فالليل موجود فان قولنا الارض مضيئة حدا وسط وهو تمام التالى فى الصغرى والكبرى فى هذا القياس فيكون هذا القياس من متعارف الشكل الثانى فافهم (وان كان مقدما فيهما) أى فى الصغرى والكبرى (فهو) أى كون الحد الأوسط مقدما فى الصغرى والكبرى هيئة (الشكل الثالث) كقولنا كلما كان هذا الشئ ناطقا فهو حيوان وكلما كان هذا الشئ ناطقا فهو انسان فينتج من الضرب الأول من الشكل الثالث قولنا قد يكون اذا كان هذا الشئ حيوانا فهو انسان فان قولنا كان هذا الشئ ناطقا كمال المقدم فى الصغرى والكبرى فظهر ان هذا القياس من متعارف الشكل الثالث (وان كان مقدما فى الصغرى تابيا فى الكبرى فهو) أى كون الحد الأوسط مقدما فى الصغرى وتابيا فى الكبرى هيئة (الشكل الرابع) كقولنا كلما كان هذا الشئ ناطقا فهو حيوان وكلما كان هذا الشئ انسانا فهو ناطق فينتج من الضرب الأول من الشكل الرابع قولنا قد يكون اذا كان هذا الشئ حيوانا فهو انسان فان قولنا هذا الشئ ناطق حدا وسط وهو كمال المقدم فى الصغرى وكال التالى فى الكبرى فظهر ان هذا القياس من متعارف الشكل الرابع (وشروط الانتاج) أى شرائط انتاج هذه الاشكال (وعدد الضروب

من الاشكال والنتيجة فى الكمية) أى فى الكلية والجزئية (و) فى (الكيفية) أى فى الايجاب والسلب فى كل شكل من الاشكال الأربعة (كما) أى كالشرائط وعدد الضرب والنتيجة التى هى (فى) الاقتزائيات (الخليات من غير فرق) حتى يشترط فى الشكل الأول بحسب الكيف ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وبحسب الكم كلية الكبرى وكذا يشترط فى الشكل الثانى اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب بحسب الكيف وكلية الكبرى بحسب الكم وكذا يشترط فى الشكل الثالث ايجاب الصغرى بحسب الكيف وكلية إحدى المقدمتين بحسب الكم وكذا يشترط فى الشكل الرابع اما ايجاب المقدمتين او اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب بحسب الكيف وبحسب الكم مع ايجاب المقدمتين كلية الصغرى ومع اختلاف المقدمتين كلية إحدى المقدمتين لكن الشروط فى اطراد انتاج الاقتزائيات الشرطيات بحسب الجهة ان تكون المتصلة المستعملة فيها لزومية وان تكون المتصلة المستعملة عنادية ان تكون الجهة فى القضية الشرطية لزوما وعنادا ولعدم اطراد انتاج الاتفاقيات فى الاقتزائيات الشرطيات اذ لو استعملت الاتفاقيات فى الاقتزائيات الشرطيات من حيث انها اتفاقية لزم الاختلاف الموجب لعقم النتيجة لكن قد يستعمل الاتفاقية بعد التأويل باللزومية فى الاقتزائيات الشرطيات الواقعة جزأ من القياس الحقيقى المركب من القياس الاستثنائى ومن الطريق الثانى منه ومن الاقتزائى الشرطى او جزأ من القياس الحقيقى او من القياس العكسى او من القياس الاقتزائى كما ذكره الفاضل العصام فى بحث الشرطيات فافهم وكذا عدد الضروب النتيجة الا فى الشكل الرابع فان ضروبه المطرودة فى الانتاج ههنا خمسة لان الضروب الثلاثة الأخيرة فى الشكل الرابع وهى زم مز سجز غير معتبرة فى الاقتزائيات الشرطيات بالاتفاق وكذا حال النتيجة فى الكمية والكيفية فيكون النتيجة الشكل الأول موجبة كلية من الضرب الأول وسالبة كلية من الضرب الثانى وموجبة جزئية من الضرب الثالث وسالبة جزئية من الضرب الرابع وكذا يكون نتيجة الشكل الثانى سالبة كلية من الضرب الأول والضرب الثانى وسالبة جزئية من ضربه الثالث ومن ضربه الرابع وكذا يكون

نتيجة الشكل الثالث من الافتراضي الشرطي موجبة جزئية من ضربه
 الاول ومن ضربه الثالث ومن ضربه الخامس وسالبة جزئية من ضربه
 الثاني ومن ضربه الرابع ومن ضربه السادس وقس نتيجة
 الشكل الرابع من الافتراضات الشرطيات على هذا (مثال
 الضرب الاول من الشكل الاول) قولنا (كلما كان اب فيج د) وهو متصلة
 موجبة كلية صفري لانها مشتقة على الحد الاصغر وهو قولنا كلما كان
 اب فانه مقدم المطلوب فاعلم انه اذا كان المطلوب قضية شرطية تقدم
 تلك الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة يسمى حدا اصغر ويسمى
 تاليها حدا اكبر كما يسمى موضوع المطلوب اذا كان حلية حدا اصغر
 وبحوله حدا اكبر فلذلك يسمى تلك الشرطية هي الصفري لاشتغالها
 على الحد الاصغر الذي هو مقدم المطلوب (وكلما كان ج د ف ه ز)
 وهي متصلة موجبة كلية كبرى لانها مشتقة على الحد الاكبر وهو قولنا
 ف ه ز فانه تال المطلوب (ينتج) اي هذا القياس من الضرب الاول
 من الشكل الاول قولنا (كلما كان اب ف ه ز) كما ينتج قولنا كلما كان
 هذا الشج انسانا فهو نائم وكلما كان نائما فهو حيوان انه كلما كان هذا
 الشج انسانا فهو حيوان (القسم الثاني) من الافتراضات الشرطية (ما)
 اي قياس افتراضي (يتركب) اي هذا القياس الافتراضي (من المنفصلات)
 وهو ينقسم الى ثلاثة اقسام لان الشركة بين الصفري وبين الكبرى اما
 في جزء تام منهما او في جزء تام من احدهما وفي غير تام من الاخرى او
 في جزء غير تام منهما (والمطبوع منه) اي من القسم الثاني (ما) اي قياس
 (كانت الشركة فيه) اي في ذلك القياس (في جزء غير تام من المقدمتين)
 اي من الصفري والكبرى يعني ان الحد المشترك الذي هو الحد الاوسط فهو
 جزء غير تام من الصفري والكبرى فيكون القياس من غير متعارف الغير
 المتعارف (كقولنا دائما اما كل اب او كل ج د ودائما اما كل د ه او كل
 و ز ينتج) اي هذا القياس قولنا (دائما اما كل اب او كل ج ه او كل و
 ز) من الضرب الاول من الشكل الاول (لامتناع خلو الواقع من
 مقدمتي التاليف) وهما قوله في هذا القياس كل ج د و كل د ه فانهما

قياس مؤلف من حليتين ينتج من الضرب الاول من الشكل الاول قولنا
 كل ج ه وهو الجزء الثاني من النتيجة فان الحد الاوسط وهو قوله د
 محمول في المقدمة الاولى من مقدمتي التاليف وموضوع في المقدمة الثانية
 فلذا تسميان مقدمتي التاليف (وعن احدي الاخرين) وهما قوله كل اب وكل
 و ز لان الاول جزء اول من النتيجة والثاني جزء ثالث منها فانه لما كانت المقدمتان
 مانعتي الخلو وجب ان يكون احد طرفي كل واحد منهما واقعا فالواقع
 من المنفصلة الاولى اما الطرف الغير المشترك او الطرف المشترك فان كان
 الواقع هو الطرف الغير المشترك فهو احدا جزاء النتيجة وان كان الواقع
 هو الطرف المشترك فالواقع من المنفصلة الثانية اما الطرف المشترك
 فيصنع الطرفان المشترك على الصدق ويصدق نتيجة التاليف وهي
 الجزء الثاني من اصل النتيجة او الطرف الغير المشترك وهو الجزء الثالث
 منها فالواقع لا يخلو عن نتيجة التاليف وعن الطرفين الغير المشتركين
 (ويعتد فيه) اي في القسم الثاني الاشكال الاربعة (والشروط المعبرة
 بين الحليتين (معتبرة ههنا) اي معتبرة في القسم الثاني من الافتراضات
 الشرطيات (بين المتشاركين) اي بين المقدمتين المتشاركين والاولى
 منهما صفري والثانية كبرى (القسم الثالث) الكائن من الاقسام الخمسة
 (ما) اي قياس افتراضي (يتركب من الحلية و) من (المتصلة والمطبوع منه)
 اي من القسم الثالث يعني ان الملايم للطبع السليم من هذا القسم (ما)
 اي قياس (كانت الحلية) في هذا القياس (كبرى والشركة) اي
 شركة الصفري والكبرى (مع تال المتصلة) التي هي الصفري ومع
 موضوع الحلية التي هي الكبرى يعني ان الحد المشترك الذي هو الحد
 الاوسط فهو جزء غير تام من الصفري المتصلة وجزء تام من الكبرى الحلية
 لان الحد الاوسط محمول التالي من المتصلة الصفري وموضوع الحلية
 الكبرى فيكون القياس المركب من هذا القسم مطبوعا من غير المتعارف
 (وتحتج) اي نتيجة القياس المرتب من القسم الثالث قضية شرطية
 (متصلة مقدمها) اي مقدم تلك المتصلة (هو مقدم المتصلة) التي هي
 صفري القياس (وتاليها) اي تالي النتيجة المتصلة هو (نتيجة التاليف

بين التالي و) بين (الجملة) الكبرى فإن كل واحد من هذا التالي والكبرى الجملة قياس منتظم من الشكل الاول ينتج حين تالي المتصلة التي هي عين المطلوب (كقولنا كلما كان اب فكل ج د) وهو متصلة موجبة كلية صغرى لاشتغالها على الحد الاصغر وهو قوله كلما كان اب فانه مقدم المطلوب ويسمى مقدم المطلوب حدا اصغرا كما يسمى موضوع المطلوب حدا اصغرا (وكل د ه) وهي موجبة كلية جملة كبرى لاشتغالها على الحد الاكبر (ينتج) اي هذا القول الذي هو قياس مرتب من القسم الثالث من الاقيسة الشرطية قولنا (كلما كان اب فكل ج ه) لانه كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الجملة وكلما صدق التالي مع الجملة يصدق نتيجة التأليف فكلما صدق مقدم المتصلة يصدق نتيجة التأليف والتأليف ههنا قوله كل ج د وكل د ه في المثال المذكور لان هذا القول قياس اقتراني حلي من الشكل الاول ينتج تالي النتيجة المطلوبة وهذا التالي قوله فكل ج ه في القياس الذي هو المذكور في المتن فافهم (وينقد فيه) اي في القسم الثالث (الشكل الاربعه والشرائط المعبرة بين الجملتين) اي في القياس الاقتراني الجملي (معتبره ههنا) اي في القسم الثالث من الاقيسة الشرطية (بين التالي و) بين (الجملة) يعني ان كان الصغرى متصلة موجبة كلية والكبرى موجبة كلية جملة فيكون القياس من الضرب الاول من الشكل الاول كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو جسم فينتج قولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وان كان الصغرى ههنا متصلة موجبة كلية والكبرى سالبة كلية جملة فيكون القياس من الضرب الثاني من الشكل الاول كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان ولا شئ من الحيوان يحماد فينتج قولنا ليس البتة اذا كان الشئ انسانا فهو جاد وان كان الصغرى ههنا موجبة جزئية متصلة والكبرى موجبة كلية جملة فيكون القياس من الضرب الثالث من الشكل الاول كقولنا قد يكون اذا كان هذا الشئ حيوانا فهو ناطق وكل ناطق انسان فينتج قولنا قد يكون اذا كان هذا الشئ حيوانا فهو انسان وان كان الصغرى ههنا متصلة موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية جملة

فيكون القياس من الضرب الرابع من الشكل الاول كقولنا قد يكون اذا كان هذا الشئ حيوانا فهو انسان ولا شئ من الانسان يفرس فينتج قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الشئ حيوانا فهو فرس واطلع على هذه الامثلة فقس عليها امثلة الضروب المطردة في الانتاج الكائنة الاشكال الثلاثة الباقية (القسم الرابع) من الاقترانيات الشرطيات الخمسة (ما) اي قياس اقتراني (يتركب) اي هذا القياس الاقتراني (من الجملة و) من (المتصلة وهو) اي القياس المركب من الجملة والنفصلة (على قسمين الاول) منهما (ان يكون عددا لجماليات بعدد اجزاء الانفصال بحيث يشارك كل واحد منها) اي كل واحدة من عدد الجمليات يشارك جزأ (واحد من اجزاء الانفصال) وذلك الاشتراك (امام اتحاد التاليفات) الكائنة بين الجمليات وبين اجزاء الانفصال (في النتيجة) فينتج يكون القياس قياسا مقسما متحد المحمول بل متحد النتيجة لكون محمول الكبريات متحدا ويسمى هذا القياس قياسا استقرائيا فان كان استقراء تاما فهو قياس منطقي يفيد الظن فيكون خطايا كقولنا الانسان امام ذكر واما مؤنث واما خشي وكل مذكر حيوان وكل مؤنث حيوان وكل خشي حيوان فينتج قولنا كل انسان حيوان وان كان استقراء ناقصا فهو ليس بقياس منطقي كقولنا الحيوان اما انسان واما بقر واما حشرات واما طيور وكل انسان يحرك فكه الاسفل عند المضغ وكل بهائم يحرك فكه الاسفل عند المضغ وكل حشرات يحرك فكه الاسفل عند المضغ وكل شهور يحرك فكه الاسفل عند المضغ فينتج قولنا الحيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ فهذا القياس استقراء ناقص فان التماسح من اصناف السمك وهو يحرك فكه الاعلى عند المضغ فيكون الاستقراء ناقصا في هذا القياس فلا يكون قياسا منطقيًا تخلفه بخصوص المادة وشرط انتاج القياس المقسم ان يكون المتصلة المستعملة فيه موجبة مازمنة الخلو او حقيقية فافهم (كقولنا كل ج اماب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط فينتج) اي هذا القول الذي هو مثال القياس المقسم قولنا (كل ج ط لصدق اجزاء الانفصال مع ما يشاركه) اي الى احدا لاجزاء حال كونه (من الجمليات) فان اي جزء يفرض صدقه من اجزاء المتصلة فهو يصدق مع

ما يشاركه من الحليات ويتبع النتيجة المطلوبة كما قال القطب
 رحمه الله تعالى (و) ذلك الاشتراك (أما مع اختلاف التأليفات)
 الكائنة بين الحليات وبين أجزاء الانفصال (في النتيجة كقولنا)
 (كل ج اما ب و اما د و اما هـ) وهي منفصلة صفري (وكل ب ج) وهي
 الكبرى (وكل د هـ) وهي الكبرى الثانية (وكل هـ ز) وهي الكبرى الثالثة
 (يتبع) أي هذا القول أن (كل ج اما ب و اما د و اما هـ) من وجوب
 صدق أجزاء المنفصلة مع ما يشاركه من الحلية القسم (الثاني) منهما
 (أن يكون الحليات أقل من أجزاء الانفصال وإيكن) أي ويفرض أن
 الحلية واحدة والمنفصلة ذات جزئين وانشاركة مع أحدهما (أي مع
 أحد الجزئين) (كقولنا اما كل ا ط او كل ج ب) وهي منفصلة صفري
 (وكل ب د) وهي حلية كبرى (يتبع) اما كل ا ط او كل ج د لانواع خلو
 الواقع من (نتيجة) (مقدمتي التأليف) وهما قوله هنا كل ج ب و كل
 ب د و نتيجة التأليف قوله كل ج د (وعن الجزء الغير المشترك) وهو قوله
 كل ا ط (القسم الخامس) من الاقيسة الاقترايات الشرطية (ما) أي
 قياس (يتركب من المتصلة و) من (المنفصلة والاشتراك) أي اشتراك
 الصفري والكبرى (أما في جزء تام من المقدمتين) أي أن يكون الحد
 الاوسط جزءاً تاماً من الصفري والكبرى (أو غير تام منهما) أي من المقدمتين
 يعني أن الحد الاوسط إما أن يكون جزءاً تاماً من الصفري والكبرى وإما أن
 يكون جزءاً غير تام منهما وإما أن يكون جزءاً تاماً من أحدهما وغير تام
 من الأخرى وأن اقتصر في المتن على الأولين (وكيف ما كان) أي الجزء
 المشترك سواء كان تاماً منهما أو غير تام منهما أو تاماً من أحدهما وغير تام
 من الأخرى (فالمطبوع) أي الملايم إلى الطبع (منه) أي من القسم
 الخامس (ما) أي قياس (يكون المتصلة) فيه (صفري والمنفصلة
 كبرى) (موجبة مثال الأول) إذا كانت المنفصلة مانعة الجمع (كقولنا كلما
 كان ا ب ف ج د و دائماً اما ج د او هـ ز هذه الكبرى المنفصلة مانعة الجمع) (يتبع)
 أي هذا القول (دائماً) أن يكون ا ب او هـ ز (حال كون هذه النتيجة
 مانعة الجمع لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائماً وفي الجملة امتناعه)

أي امتناع اللازم (مع المزوم كذلك) أي دائماً وفي الجملة لأن ج د
 ههنا لازم لـ ا ب و هـ ز مجتمع مع الاجتماع مع ج د كلياً أو جزئياً فيكون
 هـ ز مجتمع الاجتماع مع ا ب كلياً أو جزئياً (و) أن كانت المتصلة (مانعة)
 (الخلو) كما في المثال المذكور (يتبع) أي هذا القياس قولنا (قد يكون
 إذا لم يكن ا ب ف هـ ز لاستلزام نقبض الاوسط للطرفين استلزاماً كلياً واستلزام
 ذلك) أي نقبض الاوسط (المطلوب من) الشكل (الثالث) لأن نقبض
 الاوسط وهو نقبض ج د يستلزم طرفي النتيجة أعني نقبض ا ب و هـ ز
 زاماً استلزامه هـ ز فتلحق الخلو بين ج د وبين هـ ز وكل أمرين بينهما
 منع الخلو يستلزم نقبض كل واحد منهما عين الآخر على ما مر في تلازم
 الشرطيات وإذا استلزم نقبض الحد الاوسط طرفي النتيجة فيتبع باعتبار
 تلازم الشرطيات من الشكل الثالث أن نقبض ا ب قد يستلزم هـ ز
 بطريق أن يقال كلما لم يكن ج د ف ا ب وكلما لم يكن ج د ف هـ ز فيتبع هـ ز
 القياس من الضرب الأول من الشكل الثالث قولنا قد يكون إذا لم يكن
 ا ب ف هـ ز وهو المطلوب كما ذكره القطب رحمه الله تعالى (مثال الثاني)
 أي مثال كون الحد الاوسط جزءاً غير تام من الصفري والكبرى قولنا (كلما
 كان ا ب فكل ج د و دائماً اما كل د هـ او و) هذه الكبرى منفصلة (مانعة)
 (الخلو يتبع) أي هذا القياس من غير متعارف الغير المشهور ومن الضرب
 الأول من الشكل الأول قولنا كلما كان ا ب فاما كل ج هـ او و) لأن الحد
 الاوسط وهو د هـ هنا محمول التالي في الصفري المتصلة وهو موضوع المقدم
 في الكبرى المنفصلة فيكون الحد الاوسط جزءاً غير تام من الصفري والكبرى
 فيكون هذا القياس من الغير المتعارف الغير المشهور فافهم وقوله فالمطبوع
 منه ما تكون المتصلة صفري والمنفصلة موجبة كبرى فهو خلاف الواقع
 لأن كون المنفصلة صفري والمنفصلة كبرى في القسم الخامس من الاقترايات
 الشرطيات فهو مطبوع كقولنا المفهوم الفرد اما أن يمتنع
 نفس تصوره من وقوع الشركة فيه أولاً يمتنع نفس تصوره
 من وقوع الشركة فيه وكلما منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فهو
 جزئي حقيقي وكلما لم يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فهو كلي فيتبع
 من الصفري المنفصلة ومن الكبرى المتصلتين قولنا المفهوم الفرد اما جزئي

حقيقى واما كلى وجعل المص في طرف التصورات وفي الفصل
الثاني قوله والكلى اما ان يكون تمام ماهية مانحة من الجزئيات
او داخلا فيها او خارجا عنها صغرى مع انه منفصلة مركبة
من شقوق ثلاثة وجعل في ذلك المقام قوله والاول هو النوع الحقيقى
اه كبرى حلية للشق الاول من الصغرى المنفصلة وهو قوله اما
ان يكون تمام ماهية مانحة من الجزئيات في ذلك المقام وكذا جعل في ذلك
المقام قوله وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر
فهو والمقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة الخ كبرى متصلة
لشق الثاني من المنفصلة الصغرى وهو قوله او داخلا فيها وجعل في ذلك
المقام قوله واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو العرض اللازم
آه مع قطع النظر من كلمة اما كبرى حلية للشق الثالث من المنفصلة الصغرى
وهو قوله او خارجا عنها فظهر ان قوله فالطبوع منه ما يكون المتصلة
فيه صغرى والمنفصلة موجهة كبرى آه بخلاف الى قوله وان كان الثاني
فان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر فهو والمقول في جواب
ماهو بحسب الشركة المحضة اللهم الا ان يقال قال المص رحمه الله تعالى
ههنا فالطبوع منه ما يكون المتصلة فيه صغرى والمنفصلة موجهة كبرى
امهنا لا ذكياه ويدل على هذا الجواب قوله (والاستقصاء) اى كمال
التبع والتحرى (في هذه الاقسام) اى في الانقسام الخمسة من الاقيسة
الاقترايات الشرطية راجع (الى الرسائل التى علمناها) اى صنفناها
والفناها (في) حق (المنطق) وبيان تفاصيل هذه الاقسام لا يليق بهذا
المختصر لانه مجمل والناسيب اليه بيان اجالى وينقد الاشكال
الثالث في القسم الرابع وفي القسم الخامس من الاقيسة الشرطية الخمسة
وان سكنت المص عن ذلك (الفصل الرابع) اى الاقاط الواقعة
حصة معينة من الرسالة التسمية كاشنة (في) بيان (القياس الاستثنائى وهو)
اى القياس الاستثنائى (مركب من مقدمتين احدهما) اى احدى
المقدمتين (شرطية والاخرى) اى المقدمة الاخرى (وضع لاحد جزئيهما)
اى استثناء عين احدهما (او رفعه) اى او استثناء تقيض

احد جزئيهما (ليلزم وضع الاخر) اى اثبات عين الجزء الاخر
(او رفعه) اى في الجزء الآخر وسلبه اعز انه قد مر ان حد القياس
الاستثنائى هو ما يذكر فيه عين النتيجة او تقيضها بالفعل فالتدكور فيه من
عين النتيجة او تقيضها اما مقدمة من مقدمات القياس وهو محال والالزام
اثبات التى لنفسه واما جزء من احدى مقدمتيه والمقدمة التى جزؤها
قضية تكون شرطية فح يكون القياس الاستثنائى مركبا من مقدمتين
احدهما شرطية والاخرى استثنائية وهى حلية واستثناء عين التالى يسمى
وضعا فيقال على هذا التقدير للاستثنائية مقدمة واضعة كما يكون
في الطريق الاول منه وكذا استثناء عين احد الجزئين يسمى وضعا فيطلق
ح على الاستثناء مقدمة واضعة كما يكون في الطريق الثالث منه وذلك لان
المعتبر في استثناء العين هو الحكم الايجابى غالبا فلهذا يناسب التسمية
بالواضحة واستثناء تقيض التالى يسمى رفعا فيطلق ح على المقدمة
الاستثنائية مقدمة رافعة كما يكون في الطريق الثانى منه وكذا استثناء
تقيض احدى الجزئين يسمى رفعا فيطلق ح على الاستثنائية الحلية مقدمة
رافعة كما يكون في الطريق الرابع منه وذلك لان المعتبر في استثناء التقيض
هو الحكم السلبى غالبا فيناسب التسمية بالرافعة فظهر ان قوله مركب من
مقدمتين احدهما شرطية آه فهو رسم للقياس الاستثنائى لان التركيب
من الشرطية ومن الاستثنائية الحلية لازم لاهية القياس الاستثنائى التى
هى ما يذكر فيه عين النتيجة او تقيضها بالفعل والتعريف باللازم رسم
كما يشربه عبارة القطب رحمه الله تعالى لكن تعريف الامور الاعتبارية
مبنى على اعتبار المعتبر فانه ان اعتبر المعتبر بالخاص المذكور في التعريف
فصلا فيكون التعريف حرا وان اعتبر بالخاص المذكور في التعريف لازما
مساويا للعرف فيكون التعريف رسما والقياس الاستثنائى من قبيل
الامور الاعتبارية فح يصح ان يكون قوله وهو مركب من مقدمتين
احدهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيهما او رفعه آه حدا كما يصح
ان يكون هذا القول رسما وكذا الحال في التعريف السابق في تقسيم القياس
الى الاقتضى والاستثنائى وهو ما يذكر فيه عين النتيجة او تقيضها بالفعل

فأفهم (ويجب) أي يعتبر في إنتاج القياس الاستثنائي شرائط الأول منها (إيجاب الشرطية) أي أن يكون الشرطية المذكورة فيه موجبة لأنها لو كانت سالبة لم ينتج الوضع والرفع شيئاً من معنى الشرطية السالبة سلب المزوم والعناد وإذا لم يكن بين الشئيين لزوم أو عناد لم يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر ومن عدم أحدهما عدم الآخر فلذا شرط في القياس الاستثنائي أن يكون الشرطية المذكورة فيه موجبة (و) الثاني (لزومية المتصلة) أي أن يكون المتصلة المذكورة فيه لزومية أن كان القياس من الطريق الأول أو من الطريق الثاني من الاستثنائي (وعنادية المتصلة) أي أن يكون المتصلة المذكورة فيه عنادية أن كان القياس من الطريق الثالث أو من الطريق الرابع من الاستثنائي لأنهما لو كانتا اتفاقيتين استفيد العلم بالنتيجة من صدق إحدى الطرفين أو من كذبه فلو استفيد العلم بالنتيجة من صدق أحد الطرفين أو من كذبه لزم الدور لكون العلم بصدق الاتفاقية موقوفاً على العلم بصدق أحد طرفيها أو كذبه لكن اللازم بالمثل والمزوم مثله فلذا شرط لزومية المتصلة وعنادية المتصلة المذكورتين في القياس الاستثنائي (و) الثالث منها (كليتها) أي أن يكون الشرطية المذكورة في القياس الاستثنائي كلية (أو كلية الوضع) أي أن يكون المقدمة الواضعة المذكورة في الطريق الأول وفي الطريق الثالث من القياس الاستثنائي كلية (أو) كلية (الرفع) أي أن يكون المقدمة الراجعة المذكورة في الطريق الثاني وفي الطريق الأول والطريق الثاني (والانفصال) في الطريق الثالث والطريق الرابع منه (هو) أي ذلك الوقت (بعينه وقت الوضع) أي وقت المقدمة الواضعة (أو الرفع) أي وقت المقدمة الراجعة لأنه لو اتفق الشرطان المذكوران لجاز أن يكون المزوم أو العناد على بعض الأوضاع والأحوال الممكنة الاجتماع مع المقدم وعلى بعض الأزمان وجاز أن يكون الاستثناء على وضع آخر وعلى زمان آخر فلا يلزم من استثناء أحد الجزئين وضعاً أو رفعاً ثبوت الآخر أو انتفاءه فلذا جعل القياس الاستثنائي مشروطاً بهذين الشرطين فأفهم (والشرطية الموضوعية)

الوجوب ههنا عقلي
بمعنى الامتناع الاتفكان
م

كلية الشرطية أن يكون
النسالي لازماً أو معانداً
للمقدم على جميع
الأوضاع الممكنة
الاجتماع والأزمان
م

أي الشرطية المذكورة (فيه) أي في القياس الاستثنائي (أن كانت) أي الشرطية الموضوعية فيه (متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج) أي استثناء عين المقدم (عين التالي) كقولنا النهار موجود لأنه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فينتج من الطريق الأول من القياس الاستثنائي قولنا انهار موجود (واستثناء نقيض التالي ينتج) أي استثناء نقيض التالي (نقيض المقدم) كقولنا الليل موجود لأنه لو لم يكن الليل موجوداً لكانت الشمس طالعة لكن الشمس ليست بطالعة فينتج من الطريق الثاني من القياس الاستثنائي قولنا الليل موجود (والإبطال المزوم) أي لو ينتج استثناء عين المقدم عين التالي لكان اللازم منفكاً عن المزوم وكما كان اللازم منفكاً عن المزوم بطل المزوم بين المقدم وبين التالي هف فثبت الطريق الأول من القياس الاستثنائي وكذا أول منتج استثناء نقيض المقدم لوجود المزوم بدون اللازم ولو وجد المزوم بدون اللازم لبطل المزوم بينهما فيلزم خلاف المفروض وهو محال فثبت الطريق الثاني من القياس الاستثنائي (دون العكس في شئ منهما) أي لم يطرأ استثناء عين التالي ينتج عين المقدم وكذا استثناء نقيض المقدم لم يطرأ في إنتاجه نقيض التالي (لاحتمال كون التالي أعم من المقدم) كقولنا كلما كان هذا الشج انساناً فهو حيوان لأننا لو قلنا لكن هذا الشج حيوان لا ينتج قولنا هذا الشج انساناً لأن الحيوان أعم والإنسان أخص والأعم لا يستلزم الأخص وكذا لو قلنا لكن هذا الشج ليس بإنسان لا ينتج هذا القول أن هذا الشج ليس بحيوان فإن الإنسان أخص والحيوان أعم وانتفاء الأخص لا يستلزم انتفاء الأعم لجواز وجود الأعم بدون الأخص وإن ينتج استثناء عين التالي عين المقدم واستثناء نقيض المقدم نقيض التالي إذا كان التالي مساوياً للمقدم لكن هذين الطريقين غير معتبرين في الفن لما مر غير مرة كقولنا لو كان هذا الشج انساناً فهو ناطق لكن هذا الشج ناطق فهذا الشج انسان ولكن هذا الشج ليس بإنسان فهذا الشج ليس بناطق فيكون كل واحد من هذين الطريقين قياساً عربياً ولا يكون كل واحد منهما قياساً منطقياً لعدم

اطرادهما في مادة يكون التالي فيها اعم من المقدم لما عرفت فافهم (وان كانت) اي الشرطية المذكورة في القياس الاستثنائي (منفصلة فان كانت) اي المنفصلة (حقيقة فاستثناء عين اي جزء كان) اي ذلك الجزء سواء كان جزءاً اولاً من المنفصلة المذكورة فيه او جزءاً ثانياً منها (ينتج) اي هذا الاستثناء (نقبض الاخر لاستحالة الجمع) اي للعناد في الجمع (واستثناء اي جزء كان) اي جزء المنفصلة سواء كان جزءاً اولاً او ثانياً (ينتج) اي هذا الاستثناء (عين الاخر لاستحالة الخلو) اي للعناد في الخلو (وان كانت) المنفصلة المذكورة فيه (مانعة الجمع ينتج القسم الاول فقط) اي الطريق الثالث من الاستثنائي وهو استثناء عين احد الجزئين ينتج نقبض الآخر (لامتناع الاجتماع دون الخلو وان كانت) اي المنفصلة المذكورة في القياس الاستثنائي (مانعة الخلو ينتج القسم الثاني فقط) اي ينتج استثناء نقبض احد الجزئين عين الآخر (لامتناع الخلو دون الجمع) فظهر ان المنفصلة المذكورة في القياس الاستثنائي اذا كانت حقيقة فلها اربعة نتائج اثنتان منها باعتبار استثناء العين واثنتان منها باعتبار النقبض كقولنا هذا العدد اما زوج او فرد لكنه زوج فينتج هذا العدد ليس بفرد ولكن هذا العدد فرد فينتج هذا العدد ليس بزوج اولكن هذا العدد ليس بزوج فينتج قولنا هذا العدد فرد اولكن هذا العدد ليس بفرد فينتج قولنا هذا العدد زوج وان كانت المنفصلة المذكورة في القياس الاستثنائي مانعة الجمع فلها نتيجتان كقولنا هذا الشجر اما جمر واما شجر لكن هذا الشجر جمر فينتج قولنا هذا الشجر ليس بشجر اولكنه شجر فينتج قولنا هذا الشجر ليس بجمر ولا ينتج في المنفصلة المانعة الجمع استثناء النقبض لما مر وان كانت المنفصلة المذكورة في القياس الاستثنائي مانعة الخلو فلها نتيجتان لانه لا ينتج استثناء العين في مانعة الخلو لما مر بل ينتج فيها استثناء النقبض كقولنا هذا الشجر اما لاجمر واما لا شجر لكن هذا الشجر جمر فينتج قولنا هذا الشجر لا شجر اولكن هذا الشجر شجر فنتج قولنا هذا الشجر لاجمر (الفصل الخامس) اي الافاظ التي وقعت حصّة معينة من الرمال الشمسية كائنة (في) بيان (لواحق القياس وهي) اي لواحق القياس (اربعة) اي اربعة اقسام فالقسم (الاول) منها هو

(القياس المركب وهو) اي القياس المركب (تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها) اي من تلك النتيجة (ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى وهي) اي جمر (جراً الى ان يحصل المطلوب) كقولنا العالم متغير وكل متغير مالا يخلو عن الحركة والسكون فان هذا القياس ينتج قولنا العالم مالا يخلو عن الحركة والسكون ويلزم من هذا القول وهو نتيجة القياس المذكور ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى بان يقال العالم مالا يخلو عن الحركة والسكون وكل مالا يخلو عن الحركة والسكون فهو متغير فينتج قولنا العالم متغير ويلزم من النتيجة الثانية ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى بان يقال العالم متغير وكل متغير حادث فينتج قولنا العالم حادث وهو المطلوب فان قلت ان تعريف القياس المركب غير شامل الى مفصول النتائج لانه مركب من الصغرى ومن الكبريات المتعددة ولا يكون مركباً من مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى كقولنا العالم متغير وكل متغير مالا يخلو عن الحركة والسكون وكل مالا يخلو عن الحركة والسكون فهو متغير وكل متغير فهو حادث فالعالم حادث فلا يكون تعريف القياس المركب جامعاً لافراد العرف قلت ان مفصول النتائج وان كان مركباً من الصغرى ومن الكبريات المتعددة في الظاهر لكنه مركب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى بحسب الحقيقة فح يدخل مفصول النتائج في تعريف القياس المركب فيكون التعريف جامعاً لافراد العرف فافهم (وهو) اي القياس المركب (اما موصول النتائج) اذا صرح النتائج فيدواتها سمي بموصول النتائج لكون المقدمات واصلة الى نتائجها في الذكر (كقولنا كل ج ب) وهو موجه كلية صغرى (وكل ب د) وهو موجه كلية كبرى (فكل ج د) وهو نتيجة موجه كلية ثم يفرض هذه النتيجة صغرى ويضم اليها كبرى اخرى ويقال كل ج د وهو ايضا موجه كلية صغرى ثانية (وكل د ا) وهو موجه كلية كبرى ثانية (فكل ج ا) وهو نتيجة موجه كلية ثانية (ثم) يفرض هذه النتيجة الثانية صغرى ثالثة ويضم اليها كبرى ثالثة ويقال (كل ج ا) وهو

موجبة كلية صغرى ثالثة (وكل ا هـ) وهو موجبة كلية كبرى ثالثة (فكل ج هـ) وهو المطلوب (واما فصول النتائج) واما سمي بفصول النتائج لان المقدمات غير اصلية الى النتائج في الذكر (كقولنا كل ج ب) وهو موجبة كلية صغرى (وكل ب د) وهو موجبة كلية كبرى (وكل د ا) وهو ايضا موجبة كلية كبرى اخرى (وكل ا هـ) وهو موجبة كلية كبرى ثالثة (فكل ج هـ) وهو المطلوب وقد يكون القياس مركبا اذا كان بعض المقدمات نظرية محتاجة الى البيان بقياس آخر كذلك الى ان ينتهي هذا البيان الى البادئ البديهية فيكون ههنا قياسات مرتبة محصلة المطلوب كما قال القطب رحمه الله تعالى والقسم (الثاني) من لواحق القياس (قياس الخلف وهو) اى قياس الخلف (اثبات المطلوب بابطال نقيضه) اى نقيض المطلوب يعنى ان القياس الخلفى مركب من الاقتراني الشرطى ومن القياس الاستثنائى من الطريق الثانى منه كما يكون القياس الخلفى مركبا من الاقتراني الشرطى ومن الطريق الاول من القياس الاستثنائى مثال القياس الخلفى قولنا هذا الشج ليس بناتق لانه لو كان هذا الشج ناطقا لكان انسانا وكلما كان انسانا فهو حيوان فينتج قولنا لو كان هذا الشج ناطقا فهو حيوان ثم يستثنى نقيض التالى بلكن ويقال لكن هذا الشج ليس بحيوان فينتج قولنا هذا الشج ليس بناتق وهو المطلوب ومثال القياس الخلفى قولنا متى كان هذا الشج ناطقا فكان انسانا ومهما كان انسانا فهو حيوان فينتج قولنا متى كان هذا الشج ناطقا فهو حيوان ويستثنى بلكن عين مقدم هذه النتيجة ويقال لكن هذا الشج ناطق فينتج قولنا هذا الشج حيوان وهو المطلوب والاول يسمى قياسا خلفيا لانه ينتج الباطل على فرض عدم حقيقة المطلوب والثانى يسمى حقا لانه ينتج المطلوب على تقدير حقيقة المقدم والطريق الاول من القياس الاستثنائى يسمى استثنائيا مستقيما لانه لا يحتاج الى بيان على تقدير وضع المقدم وهو طريق مستقيم لا محالة والطريق الثانى منه يسمى قياسا استثنائيا غير مستقيم لانه لا يحتاج نقيض المقدم على تقدير رفع التالى وهو طريق غير مستقيم والطريق الثالث منه يسمى قياسا استثنائيا غير مستقيم ايضا لانه لا يحتاج نقيض احد الجزئين على

تقدير وضع عين الآخر وكذا يسمى الطريق الرابع منه قياسا استثنائيا غير مستقيم لانه لا يحتاج الى بيان على تقدير رفع الآخر فهما غير مستقيمان سمع هكذا من قول بعض العلماء الاعلام ومن لواحق القياس اثبات الملازمة بالطريق الثمانية الاول هو طريق التوسط وهو ان يفرض دليل الملازمة حدا اوسط بين المقدم والتالى وان يحصل قياس اقتراني شرطى وان ينتج عين الملازمة كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة لانه كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة فينتج قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ومثل قولنا كلما كان هذا الشج ناطقا فهو حيوان لانه كلما كان هذا الشج ناطقا فهو انسان وكل انسان حيوان فينتج قولنا كلما كان هذا الشج ناطقا فهو حيوان والثانى طريق التالى وهو ان يحصل دليل الملازمة مقدما وان يحصل الملازمة مع مقدمها وتاليها تاليا وان يحصل شرطية متصلة مركبة من الجملة ومن الشرطية المتصلة وان يستثنى عين المقدم فينتج من الطريق الاول من القياس الاستثنائى عين الملازمة كقولنا كلما كان هذا الشج انسانا فهو حيوان لانه كلما كان هذا الشج ناطقا فذا كان انسانا فهو حيوان لكن كان هذا الشج ناطقا فينتج قولنا كلما كان هذا الشج انسانا فهو حيوان فهذه النتيجة عين الملازمة التى يطلب اثباتها والثالث طريق الانتاج وهو ان يرتب قياس من الصغرى ومن الكبرى الواحدة ويسمى هذا القياس جفند صغرى فى لسان التركى فينتج هذا القياس نتيجة حالية ويفرض هذه النتيجة مقدما ويضم اليه شرطية الملازمة التى يطلب اثباتها تاليا ويحصل قضية شرطية متصلة ثم يستثنى عين المقدم وينتج من الطريق الاول من القياس الاستثنائى عين الملازمة التى يطلب اثباتها فتصور الاثبات بطريق الانتاج هكذا كلما تحقق التضمن تحقق المطابقة لان التضمن تابع والمطابقة متبوع وكل تابع لم يوجد بدون التبع فينتج قولنا التضمن لم يوجد بدون المطابقة ويجعل هذه النتيجة مقدما ويجعل شرطية الملازمة تاليا فح يحصل قضية شرطية متصلة مركبة من الجملة ومن المتصلة ويستثنى عين المقدم

فبنتظم قياس من الطريق الاول من القياس الاستثنائي بان يقال ومتى لم
يوجد التضمن بدون المطابقة فكلما تحقق التضمن تحقق المطابقة لكن لم
يوجد التضمن بدون المطابقة فينتج قولنا كلما تحقق التضمن تحقق المطابقة
وهو المطلوب ومن هذا القبيل قولنا كلما تحققت الضرورية المطلقة
تحققت الدائمة المطلقة لان الضرورية المطلقة هي امتناع انفكاك النسبة
والدائمة المطلقة هي شمول النسبة وامتناع انفكاك النسبة لم يوجد
بدون شمول النسبة فينتج من جهة صفراي قولنا الضرورية المطلقة
لم توجد بدون الدائمة المطلقة ويحمل هذه النتيجة مقدما والشرطية التي
يطلب اثبات ملازمتها تاليا فيحصل شرطية متصلة ويستثنى عين المقدم
بان يقال ومتى لم يوجد الضرورية المطلقة بدون الدائمة المطلقة فكلما
تحققت الضرورية المطلقة تحققت الدائمة المطلقة لكن لم يوجد
الضرورية المطلقة بدون الدائمة المطلقة فينتج قولنا كلما تحققت الضرورية
المطلقة تحققت الدائمة المطلقة وهو المطلوب هكذا سمع من شيوخ اولي
الالباب يسرنا الله تعالى شفاعتهم في يوم الجزاء والحساب والرابع طريق
التقييد وهو ان يجعل نقيض التالي مقدما وان يجعل عين المقدم قيداً له ثم
يحمل دليل الملازمة تاليا فيحصل شرطية متصلة ويستثنى نقيض التالي
فبنتظم قياس من الطريق الثاني من الاستثنائي فينتج عين التالي المقيد بعين
المقدم كما يقال في اثبات ملازمة قولنا كلما كان النهار موجودا كانت
الارض مضيئة لطلوع الشمس انه لو لم يكن الارض مضيئة على تقدير
وجود النهار لم يكن الشمس مضيئة لكن كانت الشمس مضيئة فينتج
من الطريق الثاني من القياس الاستثنائي قولنا صككت الارض
مضيئة على تقدير وجود النهار فظهر ان هذا الطريق مناسب لمذهب العلماء
العربية لان الحكم في الشرطية المتصلة هو في التالي والمقدم
قيد عندهم بخلاف المتصلة فان الحكم فيها بين المقدم وبين
التالي بالاتفاق كما قال الفاضل العصام حصص الله تعالى فافهم
والخامس طريق الخلف وهو ان يجعل نقيض التالي مقدما وعين
المقدم قيداً له وان يجعل دليل الملازمة تاليا فيحصل قضية شرطية متصلة

صغرى ويضم اليها كبرى متصلة كانت او منفصلة او حالية فينتظم قياس
افترائي شرطى فينتج شرطية متصلة ثم يستثنى نقيض تالي تلك النتيجة
المتصلة فيحصل قياس خلقي مركب من الافتراضي الشرطى ومن الطريق
الثاني من الاستثنائي فينتج عين التالي المقيد بعين المقدم كما يقال في اثبات
ملازمة قولنا كلما كان هذا الشيء ناعماً فكان حيواناً انه لو لم يكن حيواناً
على تقدير ناعمته لكان جواداً وكلما كان جواداً لم يكن انساناً فينتج قولنا
لو لم يكن هذا الشيء حيواناً على تقدير ناعمته لم يكن انساناً لكن هذا
الشيء انسان فينتج قولنا هذا الشيء حيوان على تقدير ناعمته فهذا
التصوير اثبات الملازمة بطريق الخلف وهو موافق لما ذهب اليه العلماء
العربية لما مر في الطريق الرابع فافهم والسادس طريق العكس وهو
ان يجعل نقيض التالي مقدماً وعين مقدم الشرطية التي يطلب اثبات
ملازمتها قيداً له وان يجعل نقيض العكس تاليا فيحصل شرطية متصلة
صغرى ويحصل عكس نقيض العكس كبرى فينتظم قياس من الافتراضي الشرطى
فينتج شرطية متصلة ثم يستثنى نقيض التالي ويحصل قياس مركب
من الافتراضي الشرطى ومن الطريق الثاني من الاستثنائي فينتج عين التالي
المقيد بعين المقدم كما يقال في اثبات ملازمة قولنا متى صدق قولنا لاشي
من الانسان بحجر يصدق قولنا لاشي من الحجر بانسان الكائن لبيسان
انعكاس السالبة الكلية الى سالبة كلية انه لو لم يصدق قولنا لاشي من الحجر
بانسان على تقدير صدق قولنا لاشي من الانسان بحجر لصدق نقيضه
وهو بعض الحجر انسان لئلا يلزم ارتفاع النقيضين وعكس هذا النقيض
قولنا بعض الانسان حجر مع انه نقيض الاصل فينتج قولنا لو لم يصدق
قولنا لاشي من الحجر بانسان على تقدير صدق قولنا لاشي من الانسان
بحجر لصدق نقيض الاصل مع انه مفروض الصدق لكن لم يصدق هذا
النقيض لانه خلاف المفروض فينتج قولنا يصدق قولنا لاشي من الحجر
بانسان على تقدير صدق قولنا لاشي من الانسان بحجر فثبت الملازمة
فظهر ان هذا الطريق مائل الى ما ذهب اليه العلماء العربية لما مر في الطريق الرابع
فاقهم والسابع طريق الافتراض وهو في باب العكس ان يجعل دليل
الملازمة حداً اوسطاً بين المقدم والثاني بطريق ان يفرض ذات موضوع

عبر القضية شخصا معينا موصوفا بوصفي الموضوع والمحمول فيحصل
 شخصيتان احدهما من عقد الوضع والاخرى من عقد الحمل ثم يجعل
 الشخصية الثانية صغرى ويجعل الشخصية الاولى كبرى فينتظم قياس
 افتراضى من الشكل الثالث فينتج عكس القضية التى اريد اثبات عكسها
 واذا فرض دليل الملازمة هكذا فيحصل قياس مركب من الافتراضيات
 الشرطيات فينتج عين الملازمة ويتولد من هذا القياس الافتراضى
 الشرطى المركب قياس افتراضى من الشكل الثالث ينتج العكس
 الذى اريد اثباته كما يقال فى اثبات ملازمة قولنا اذا قلنا كل انسان
 حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان الكائن لبيان انعكاس الموجبة
 الكلية الى موجبة جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان فنفرض ذات
 موضوع هذه القضية فردا معينا موصوفا بالانسانية والحيوانية ومتى
 فرضنا هكذا فيحصل شخصيتان احدهما زيد انسان والاخرى زيد حيوان
 ومتى حصلنا فيجعل الشخصية الثانية صغرى ويجعل الشخصية الاولى
 كبرى ومتى جعلناهما هكذا فينتظم قياس افتراضى من الضرب الاول
 من الشكل الثالث ومتى انتظم القياس الافتراضى فنقول زيد حيوان
 وزيد انسان ومتى قلنا هكذا فينتج قولنا بعض الحيوان انسان ومتى انتج
 القياس الافتراضى المنتظم هذه النتيجة فيصدق قولنا بعض الحيوان انسان
 فهذا القياس مركب من الافتراضيات الشرطيات الستة وينتج قولنا اذا
 قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان ثبت الملازمة
 وذلك التصوير اثبات الملازمة بطريق الافتراض فى باب العكوس واما
 اثبات الملازمة بطريق الافتراض فى باب رد الاشكال الثلاثة الى الشكل
 الاول فيحصل بالقياسين الافتراضيين كما مر غير مرة فى بحث الضروب
 المنتجة فانهم والثامن طريق التناقض وهو ان يستدل على صدق الملازمة
 بكذب نقيضها كما يقال فى اثبات ملازمة قولنا كلما كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجوداته لولم يصدق لصدق نقيضه الذى هو قولنا قد لا يكون
 اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما صدق هذا النقيض فيجعله
 صغرى ويجعل الشرطية كبرى وكلما جعلناهما هكذا فينتظم قياس افتراضى

شرطى من الضرب الرابع من الشكل الثانى ولو انتظم القياس المذکور
 فنقول قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود ومتى قلنا هكذا ينتج من زمز من الشكل
 الثانى قولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالشمس طالعة وهو سلب
 الشئ عن نفسه وهو محال فيصدق قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود وهو المطلوب واطلع على تصورات هذه الطرق الثمانية فاستعمل
 فى الافادة والاستفادة فان اجراءها عند المهرة لذيذ ومن راعى اليها
 فى المضامعات والمساورات فهو عند الكملة عزيز ومن لواحق القياس
 القياس المركب من الصغريين ومن الكبرى الواحدة ويسمى فى المنطق
 التركى بجنه صغرى كما مر غير مرة مثل قوله تعالى قال انا خير منه خلقتنى
 من نار وخلقته من طين فان اول من قاس ابلis فانه عارض بالقياس الى
 النص الذى هو قوله تعالى ثم قلنا لللائكة اسجدوا لادم الاية فقال ابلis
 انى خير واشرف وافضل من آدم لانى مخلوق من نار وادم مخلوق من طين
 وكل مخلوق من نار فهو خير واشرف وافضل من مخلوق من طين فهذا
 القياس مركب من الصغريين ومن الكبرى الواحدة فينتج انى خير واشرف
 وافضل من آدم فكان عليه الالمنة من المطرودين وانزل الله تعالى هذه الاية
 حكاية عن ابلis لبيان بانه لا يجوز المعارضة بالقياس على النص كما بيناه
 فيما سبق وقال هكذا بعض نحول المفسرين رجهم الله تعالى (كقولنا لو
 كذب ليس كل ج ب) اى لو كذب قولنا بعض ج ليس ب (لكان كل
 ج ب) اى صدق قولنا كل ج ب لئلا يلزم ارتضاع التقيضين هذا القول
 شرطية متصلة موجبة صغرى وضم اليها قوله (وكل ب ا) كبرى جملية
 (على انها) اى على ان هذه الكبرى الجملية (مقدمة صادقة ينتج) اى هذا
 القياس المركب من الصغرى المتصلة ومن الكبرى الجملية قولنا
 (لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج الكن ليس كل ج اعلى انه) اى
 على ان قولنا ليس كل ج ا (محال فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب)
 فافهم والتسم (الثالث) هو (الاستفراء وهو) اى الاستفراء (الحكم على كل
 لوجوده) اى لوجود ذلك الحكم (فى اكثر جزئياته) اى اكثر جزئيات هذا الحكم

وقد ذكر فى تفسير
 تاويلات منصور ما ترى
 ان اول من قاس ابلis
 بعد

(كقولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك) اي يحرك فكه الأسفل عند المضغ يعني لان كل حيوان اما انسان واما بهائم واما سباع وكل انسان يحرك فكه الأسفل عند المضغ وكل بهائم يحرك فكه الأسفل عند المضغ وكل سباع يحرك فكه الأسفل عند المضغ فينتج قولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ (وهو) اي الاستقراء (لا يفتد) اي الاستقراء (اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل) اي كل الانواع من الحيوان (بهذه الحالة) اي لاحتمال ان لا يكون كل الانواع من الحيوان ملتبسة بحالة تحريك الفك الأسفل (كالتساح) فانه يحرك فكه الاعلى عند المضغ فنظهر ان الاستقراء الغير النام ليس بقياس منطقي واما الاستقراء النام فهو قياس منطقي كقولنا لنصراما ارض واما ماء واما هواء واما نار والارض جوهر والماء جوهر والهواء جوهر والنار جوهر فينتج قولنا العنصر جوهر وذلك قياس منطقي مقصد النتيجة بل متحد المحمول ويسمى قياسا مقصدا وهو داخل في تعريف القياس المنطقي فافهم والقسم (الرابع) هو (التبديل وهو) اي التبديل (اثبات حكم في جزئي لوجوده) اي اوجود هذا الحكم (في جزئي آخر يعني مشترك بينهما) اي بين هذين الجزئين كما يقال ان نبيذ التمر مشابه الخمر في السكر وكل شيء شانه كذا فهو حرام فان السكر علة مشتركة بين الخمر وبين نبيذ التمر وذلك قياس فقهي لان الفقهاء يسمونه قياسا ويسمون الجزئي الاول فرعا والجزئي الثاني اصلا والمشارك علة وجائعا (كقولنا العالم) اي ماسوى الله تعالى من الموجودات (مؤلف فهو) اي هذا المؤلف (حادث كاليت) يعني ان العالم مشابه الى البيت في التأليف وكل مشابه اليه فيه فهو حادث واثبتوا عليه المعنى المشترك بوجوبين الاول اثباتهما بالدوران وهو اقتصران شيء لغيره وجودا وعندما كما يقال التأليف دائر بين الوجود والعدم كما يكون الحادث دائرا بين الوجود والعدم وكل شيء شانه كذا فهو علة الحادث فينتج قولنا التأليف علة الحادث اما دوران التأليف مع الحادث وجودا فهو في البيت لان البيت مؤلف وكل مؤلف حادث فاليست حادث فظهر ان التأليف مع الحادث موجودان

في البيت واما دورانهما عدما فهو في الواجب الوجود فان الواجب الوجود ليس بمؤلف وكل حادث مؤلف فالواجب الوجود ليس بحادث فتعين ان التأليف مع الحادث معدومان في الواجب الوجود (و) الثاني اثباتها (بالقسيم الغير المردد بين النفي والاثبات) وهو اراد اوصاف الاصل وابطال بعضها ليتبين الباقي للعلية وقد يسمى سببا وهو ادخال الميل الى الجراحات ليعلم غوره وبعلم بهذا التقسيم الاصل بطريق اراد اوصاف له وبطريق ابطال بعضها فلذا سمى سببا (كقولهم علة الحادث اما التأليف او كذا) اي الامكان (او كذا) اي الاحتياج فان علة الاحتياج والامكان حدوث في الخارج فيكون الاحتياج والامكان علة للحادث في الذهن فلا يلزم الدور (والاخير ان باطلان بالتخلف) لان صفات الله تعالى ممكنة قديمة عند بعض الشككيين بل محتاجة الى ذاته تعالى مع انها ليست بحادثة فيقال في التصور علة الحادث اما التأليف او الامكان والاحتياج لكن علة الحادث ليست امكانا ولا احتياجا لتختلفهما في صفات الله تعالى فينتج من الطريق الرابع من القياس الاستقرافي قولنا علة الحادث هي التأليف فلذا قال المص (فتعين الاول) يعني ظهرا ان علة الحادث هي التأليف (وهو) اي كل واحد من الوجهين (ضعيف اما) ضعف (الدوران فلان الجزء الاخير) وهو ههنا عدم التأليف في الواجب الوجود (وسائر الشرائط) المساوية كالبديهة فانها شرط للحادث مساوية (مدار للعلوم مع انها ليست) اي الشرائط المساوية مع الجزء الاخير كائنة (بعلة) فان عدم التأليف في الواجب الوجود ليس علة لحادثه والالكان الله تعالى حادثا لكن اللازم باطل والمزوم مثله (واما) ضعف السبب (التقسيم فلان الحصر) في الاوصاف المذكورة (ممنوع) لجواز علية غير المذكور لكون التقسيم غير مرددين النفي والاثبات كما يجوز علية حدوث العالم كون العالم اثر الفاعل المختار فافهم (وبتقدير علية المشترك) وهو التأليف ههنا (في القيس عليه) في الاصل وهو البيت ههنا (لا يلزم عليه) اي المشترك (في القيس) في الفرع وهو العالم ههنا عرفت من ان العالم مشابه لبيت في التأليف بل

متيسر على البيت فيه وكل شيء شانه كذا فهو حادث فتدبر (لجواز ان يكون خصوصية القيس عليه شرطا للمادة وخصوصية القيس مائمانها)
 اى من العلية ولو سلم صحة الحصر لانهم ان المشترك وهو التأليف ههنا اذا كان صلة للاصل وهو البيت ههنا يلزم ان يكون علة للفرع وهو العالم ههنا لانه يجوز ان يوجد في الاصل خاصة ويجوز ان تكون تلك الخاصة شرطا لعلية التأليف الى حدوث البيت ولا يوجد هذا الشرط في العالم الذى هو الفرع ههنا ويجوز ان لا يكون التأليف علة للعالم لعدم وجود شرط العلية فيه ويجوز ان يوجد خاصة للعالم الذى هو المثال المذكور ويجوز ان تكون تلك الخاصة مائمة عن علية التأليف الى حدوث العالم فيجوز ان لا يكون التأليف علة للعالم المذكور في المثال لوجود المانع فيه فتأمل ولما فرغ من بيان القياس بحسب الصورة اراد الشروع في بيان القياس بحسب المادة لانه يجب على المنطقين ان ينظروا في مواد الاقيسة كما يجب عليهم النظر في صورتها حتى يمكن الاحتراز عن الخطاء في الكفر من جهة الصورة والمادة فقال (اما الخاتمة)
 اى الالفاظ التى وقعت حصص معينة نوعية وجزأ معيناً نوعياً من الرسالة الشمسية (قهها) اى هذه الالفاظ التى ان الخاتمة عبارة عنها (بحثان)
 قطعان من الرسالة الشمسية فالتامة جزء بالنسبة الى الرسالة الشمسية وكل بالنسبة الى البحثين لانها جزأان من الخاتمة بالذات كما يكونان جزئين من الرسالة الشمسية بواسطة الخاتمة والجزء من الجزء من الشيء جزء من ذلك الشيء فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه لان ظرفية الخاتمة الى البحثين من قبيل ظرفية الكل الى الاجزاء فافهم فالبحث (الاول) منهما اى الالفاظ الواقعة حصص معينة نوعية من الرسالة الشمسية بواسطة الخاتمة كاشة (في مواد الاقيسة وهى) اى مواد الاقيسة وهى اجراءها كالصغرى والكبرى فى الاقتضى والمقدمة الشرطية والاستثنائية فى القياس الاستثنائى كما مر غير مرة (يقينيات) واليقين اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع (وغير يقينيات) وغير اليقين اعتقاد ليس بجازم ولا ثابت ولا مطابق للواقع (اما اليقينيات فست) قوله واما الخاتمة واما اليقينيات آه مع كلمة

اما شرطيتان متصلتان لزوميتان ادعائيتان موجبتان كليتان لانا ادعينا علية المقدم لئلا لنقص المبالغة فى وقوع التالى فيكونان اتفاقيتين عامتين لزوميتين ادعائيتين كما قال العصام عصمه الله تعالى فى بحث الشرطيات فالاولى منها (اوليات وهى) اى الاوليات (قضايا تصور طرفيها) اى تصور طرفي القضايا يعنى تصور المحكوم عليه والمحكوم به (كاف فى الجزم) اى فى جزم الذهن (بالنسبة) الحكيمية (بينهما) اى بين الطرفين قوله اوليات مفرد يعنى ما ليس بمركب كلى ذاتى نوع من اليقيني اكون اليقيني على ستة انواع وقوله قضايا جنس قريب وقوله تصور طرفيها آه فتأمل قريب فيكون تعريف الاولى حدائما فافهم (كقولنا الكل اعظم من الجزء) لان الكل ما يتركب من الاجزاء والجزء ما يتركب من اشياء منه ومن غيره وكل ما يتركب من الاجزاء فهو اعظم مما يتركب منه الشيء ومن غيره فينتج من القياس المركب من الصغرى ومن الكبرى الواحدة قولنا الكل اعظم من الجزء (و) الثانية (مشاهدات وهى) اى المشاهدات (قضايا يحكم) العقل (بها) اى بهذه القضايا (بقوى ظاهرة) اى بواسطة الحواس الخمس الظاهرة (او) بقوى (باطنة) اى بواسطة الحواس الخمس الباطنة القائمة بها الفلاسة فالاولى منها هى الخمس المشتركة والثانية هى الخيال والثالثة هى القوى الواهمة والرابعة هى القوى الحافظة والخامسة هى القوى الحافظة والخامسة هى القوى المتصرفة ~~كما ذكره~~ تيرالدين الابهرى فى هداية الحكمة (كالحكم بان الشمس مضيئة) مثال للمساعد بالبصر من الحواس الخمس الظاهرة (و) كالحكم (بان لنا خوفا وجوعا) هذا مثال للمساعد بالقوى الواهمة من الحواس الخمس الباطنة وان كان الحكم فى المشاهدات بواسطة الحواس الخمس الظاهرة فتسمى المشاهدات حسيات وان كان الحكم فيها بواسطة الحواس الخمس الباطنة فتسمى المشاهدات وجدائيات فتدبر (و) الثالثة (مجربات وهى) اى المجربات (قضايا يحكم) العقل (بها) اى بهذه القضايا (بمشاهدات متكررة مفيدة اليقين) هى كاشة (كالحكم بان شرب السموميات موجب للاسهال و) الرابعة منها (حدسيات وهى) اى الحدسيات (قضايا يحكم) العقل (بها) اى بهذه

القضايا (محدث قوي) أي محدس صفة (من النفس مفيد) ذلك الحدس (العلم) والفرق بين الحدس والفكر أن الحدس دفعي لأن الحدس انتقال انذهن من المبادئ إلى المطالب بالسرعة لا حركة ولا ترتيب فيه والفكر تدريجي لأن الفكر أمور معلومة تتأدى إلى مجهول فيكون فيه حركتان أحدهما انتقال الذهن من الأصغر إلى الأوسط والآخرى من الأوسط إلى الأكبر في الشكل الأول وقس عليه الاشكال الثالث والطرق الأربعة من القياس الاستثنائي فظهر أن الحدس دفعي والفكر تدريجي (كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس) فإن هذه المقدمة مع مبادئها أعني بها اختلاف تشكلات نور القمر بالزيادة والنقصان بحسب القرب والبعد إلى الشمس فهي سابقة بنفس دفعة من غير حركة ولا تدرج ويعبر عن هذا عند الصوفية بالمراقبة والطلوعات والسوحات والظهورات الإلهية كما ذكره التوفاني في الدر الناجي على مني إيسا غوجي عليه راحة الباري

(و) الخامسة (متواترات وهي) أي المتواترات (قضايا يحكم) العقل (بها) أي بهذه القضايا (لكثرة الشهادات بعدم امتناعها) أي بعدم امتناع هذه القضايا بل العلم بإمكانها (و) بعد (الامن) أي بعد الأمانة الحاصلة (من التواطؤ) أي من اتفاق قوم يمنع العقل اتفاقهم على الكذب (عليها) أي على أخبار مضمون هذه القضايا (كالحكم بوجود مكة وبغداد ولا ينصرف مبلغ الشهادات على عدد بل) حصول اليقين (هو) أي حصول اليقين (القاضي) أي الحاكم (بكمال العدد) ومن الناس من عين عدد التواتر فاختلفوا في أدناه قبل أدناه خمسة وقيل اثني عشر وقيل عشرون وقيل أربعون وقيل ستون وقيل ثمانون وقيل مائة وقيل غير ذلك ولكل مذهب دليل مذكور في علم الأصول وشرط التواتر أن يستند إلى الحس أو التواتر في العقليات بل التواتر منحصراً في الأمور الحسية (والعلم الحاصل بالتجربة والحدس والتواتر ليس نتيجة على الغير) لجواز أن لا يحصل له التجربة والحدس والتواتر المفيدة للعلم اليقين (و) السادسة (قضايا قياساتها) أي قياسات تلك القضايا (معاها) أي مع تلك القضايا في الذهن (وهي) أي القضايا التي قياساتها معها (التي) أي قضايا (يحكم) العقل

(بها) أي بهذه القضايا (بواسطة) أي بواسطة الحد الأوسط الحاضر في الذهن (لا تنيب) أي هذا الحد الأوسط (عن الذهن) وهو قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات والعقل قوة للنفس بها تستعد للعلوم والأدراكات (عند تصور حدودها) أي عند تصور أجزاء هذه القضايا من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكيمة (كالحكم بان الأربعة زوج لانقسامها بنسأ و بين) قوله الأربعة زوج كبرى والصغرى مطوية ههنا وتقرر القياس بان يقال هذا العدد أربعة والأربعة زوج فينتج قولنا هذا العدد زوج والكبرى نظرية محتاجة إلى الإثبات ودليل الكبرى وهو الانقسام بنسأ و بين ويعتبر الكبرى في الذهن مدعى ويستدل في العقل على هذه الكبرى بالانقسام بنسأ و بين ويقال لان الأربعة منقسم بنسأ و بين وكل منقسم بنسأ و بين فهو زوج فالأربعة زوج فظهر أن هذه الكبرى من قبيل قضايا قياساتها معها (والقياس المؤلف من هذه الستة يسمى) أي القياس المؤلف من هذه الستة (برهاناً وهو) أي البرهان (إمامي وهو) أي الإمام (الذي) أي برهان (يكون الحد الأوسط فيه) أي في هذا البرهان (علة بالنسبة) أي بالنسبة الحد الأكبر إلى الحد الأصغر (في الذهن و) في (العين) أي في الخارج والعلة ما يؤثر في الشيء أو ما يصدر عنه المعلول ويسمى هذا البرهان لياً لان السؤال منه غالباً بكلمة لم ويعطى الجيبة إلى المعلول في الذهن والخارج فلذا يسمى لياً (كقولنا هذا متعفن الاختلاط وكل متعفن الاختلاط يحموم فينتج) قولنا (هذا يحموم) فإن تعفن الاختلاط كما يكون علة لنبوت الحمى في الذهن كذلك يكون علة في الخارج له وقوله في العين احتراز عن البرهان الآتي وهذا التعريف حدتام لان قوله الذي عبارة عن مطلق البرهان فيكون جنساً قريباً لبرهان الملى وقوله في العين بمعنى في الخارج فصل قريب وكل تعريف هذا شأنه فهو حدتام فهذا التعريف حدتام (وأما) أي (وهو) أي البرهان الآتي (الذي) أي برهان (يكون الحد الأوسط فيه) في هذا البرهان (علة بالنسبة) أي بالنسبة الحد الأصغر (في الذهن فقط) دون الخارج واحتراز بقوله فقط عن البرهان الآتي وهذا التعريف أيضاً حدتام

والنسبة عبارة عن
الوقوع واللا وقوع
عند

فتأمل والنسبة عبارة عن الوقوع أو اللا وقوع ويسمى هذا البرهان اثباتاً
لأنه يفيد الاتية للعلول لكون كلمة ان بمعنى التحقيق وهو يعنى العلم بالبرهان
الاتي يفيد العلم الى العلول في الذهن دون الخارج فلذا سمى برهاناً اثباتاً
(كقولنا هذا محمول وكل محمول متضمن للاختلاط فهذا متضمن للاختلاط)
فان الحمى وان كان علة لثبوت تضمن الاختلاط في الذهن لكنه ليس بعللة
له في الخارج بل الامر بالعكس فظهر ان البرهان الالى من قبيل الاستدلال
من المؤثر الى الاثر والبرهان الاتي من قبيل الاستدلال من الاثر الى المؤثر
كما يستدل بوجود المصنوعات التي هي اثر الله تعالى على وجود الصانع
الذي هو الله تعالى المؤثر في الموجودات بذريق ان يقال العالم اثر وكل
اثر فله مؤثر فالحال له مؤثر والمؤثر هو الله تعالى فظن (واما غير
اليقينيات فستة) انواع لانها اما مشهورات واما مسلمات واما قبولات
واما متقنونات واما مخيلات واما وهميات وللمشهورات نوع والمسلمات
نوع والقبولات نوع والمقنونات نوع والمخيلات نوع والوهميات نوع
فيتبع من القياس المقسم المتحد المحمول قولنا غير اليقينيات نوع نوع نوع
نوع نوع نوع ويفرض هذه النتيجة صفري وبضم اليها كبرى ويقال
ونوع نوع نوع نوع نوع ستة انواع فيتبع غير اليقينيات ستة
انواع وهو المطلوب هذا سلك استاذي الحافظ الجلالى الاسكيشيرى
الاخذ بقول اعداد القن من عبدالرحمن الكلبي عليهما راحة الباري فالاولى
منها (مشهورات وهى) اى المشهورة اندلول عليه بقوله مشهورات ضمنا
فان الجمع يدل على مفردة ضمنا لان المفرد جزء الجمع والكل يدل
على الجزء ضمنا فظهر دلالة المشهورات على المشهورة ضمنا فلورجع
ضمير هي الى المشهورات لم يوافق تعريف المشهورات الى المعرفة لان الجموع
للافراد والتعريف للماهية والافراد لاتوافق الماهية لتباين بينهما فينبذ
لا يوافق التعريف الى المعرفة فالضمير راجع الى المشهورة ليوافق التعريف
الى المعرفة كما قال بعض المعاصرين هكذا لكن اقول قوله قضايا الاتي
في تعريف المشهورات جنس التعريف لكونه جمعا انواعيا فان المتافى
للجنسية انما هو الجموع الافرادية والجموع الانواعية لاتا في الجنسية

وقوله مشهورات ههنا انما هو من قبيل الجموع الانواعية سواء كانت
هذه المشهورات حليات او شرطيات او شخصيات او محصورات او مهملات
او غير ذلك وح قوله مشهورات صاخر للمعرفة فاذا رجع ضمير هي الى
المشهورات لم يلزم عدم موافقة التعريف الى المعرفة مع ان رجوع هذا
الضمير الى المشهورة المدلولة بقوله مشهورات مع ان قوله قضايا جمع فهو
مستلزم لخلاف الواقع لانه لو رجع اليه لكان المعنى هي اى القضية
الواحدة المشهورة قضايا يحكم اه فيلزم ان يكون القضية المشهورة
الواحدة هي قضايا مشهورات متعددة فيلزم ان يكون انفراد جمعا وهو
خلاف الواقع اعلم ان قوله مشهورات وقوله قضايا ههنا مفردان بمعنى
ماليس بمرتب وان كانا جمعين بمعنى ما يوجد فيه علامة الجمع فنبه فلا
تلفظ الى قول البعض بمعنى ان المشهورات هي (قضايا يحكم)
العقل (بها) اى تلك القضايا (لاعترا فجميع الناس بها) اى بهذه
القضايا (اما الصلحة عامة) من انتفاعهم ومن دفع المضرة عنهم ومن
اضرارهم (اورقة) اى اريقة الواقعة في خلقهم وفي طبيعتهم مثل الفاء
السرور الى اقدار الضعفاء بالرغبة والاكرام وهذا محمود محمود (اوجية)
اى للغيرة والامار والناموس والوقار او غير ذلك مثل قولنا كشف العورة
مذموم مدحور (اواقعات من عادات) اى لتاثرات الناشئة من عادات
العامة مثل بيع ذبح الحيوانات عند الجوسى وعند عبدة الكواكب مثل
اهل الصين واهل الصين ومثل عدم قبحه عند غيرهم (اوشرايع وآداب)
مثل الامور الشرعية العملية فان المتأخذ الدينية لا يكفي فيها الاالدلة
البرهانية المركبة من المقدمات اليقينية ومثل الامور العرفية والقواعد
السياسية الغير مخالفة لشرعية الالهية (والفرق بينها) اى بين
المشهورات (وبين الاوليات) واقع (لان الانسان لو خلى) اى او
جعل الانسان (ونفسه) اى مع طبعه خاليا (عما) كان (في وراه
عقله لم يحكم) اى الانسان (بها) اى بالمشهورات (بخلاف الاوليات)
كما مر (كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن) وهما متافيان لصلحة عامة
(و) كقولنا (كشف العورة مذمومة) وهو متافى للحمية (و) كقولنا

(مراعات الضعفاء) محدودة) وهو مثل لرفقة (ومن هذه القضايا) اي
 من المشهورات (ما يكون صادقا) اي القضايا الصادقة (وما يكون كاذبا)
 اي القضايا الكاذبة (ولكل قوم مشهورات) بحسب عاداتهم وآدابهم
 وعرفهم (ولاهل كل صناعة مشهورات بحسبها) اي بحسب صناعاتهم وقوله
 ولكل قوم آء وقوله ولاهل كل صناعة آء معلومان على قوله من هذه
 القضايا ما يكون صادقا وما يكون كاذبا بطريق عطف العلة على المعلوم
 يعني ان بعض القضايا الصادقة مشهورة وبعض القضايا الكاذبة ايضا
 مشهورة لان لكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم وآدابهم وعرفهم
 ولكل اهل صناعة مشهورات بحسب صناعاتهم والقضايا الكاذبة
 المشهورة كما يكون في صنعة الشبذة فتدبر (و) اثنائية من غير اليقنيات
 (مسائل وهي) اي المسائل (قضايا تسلم) اي هذه القضايا (من الخصم
 فينبى عليها) اي على هذه القضايا (الكلام لدفعه) اي لدفع الخصم
 (كنسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه) كاستدلال العالم الفقهي على
 وجوب الزكاة في حلي النساء بقوله عليه السلام في الحلي زكاة بطريق
 ان يقول العالم الفقهي الزكاة على حلي النساء واجبة لان الزكاة على
 حلي النساء مخبر بها بقوله عليه السلام في الحلي زكاة والمخبر به بهذا
 الحديث واجب فالزكاة على حلي النساء واجبة اوبان يقول العالم
 الفقهي لما قال عليه السلام في الحلي زكاة فالزكاة في حلي البالغة واجبة
 لكن المقدم حق والتالي مثله فثبت ان الزكاة في حلي البالغة واجبة
 فلو اعترض المانع بان يقول لانم ان هذا الحديث حجة كيف انه خبر
 واحد فليس بصاح للخصمية قول الفقيه وقد ثبت هذا في اصول الفقه فلا بد
 من ان نأخذ ههنا مسالا وحجة فتدبر (والقياس المؤلف من هذين)
 اي من المشهورات والمسائل (يسمى) اي القياس المركب منهما (جدلا
 والغرض منه) اي من القياس الجدلي (اقناع القاصرين عن ادراك)
 مقدمات (البرهان والزام الخصم) والجدل انما يكون مقبولا اذا كان المقام
 جدليا لانحة بقوله تعالى وجاداهم بالتي هي احسن فان المراد من المجادلة
 الحسنة هو الجدل اذا كان المقام جدليا فانهم (و) الثالثة منها (مقولات

وهي) اي المقولات (قضايا تؤخذ) اي هذه القضايا (بمن يعتقد فيه)
 اي بمن يعتمد عليه (اما الامر سخاوي) مثل معجزات الانبياء وكرامات الاولياء
 وهما من خوارق العادة فان خوارق العادة وهي ما يخالف الى جريان عادة الله
 تعالى اما معجزة باعتبار صدورها عن الانبياء عليهم السلام بعد البعثة واما
 اكرام باعتبار صدورها عن الانبياء عليهم السلام قبل البعثة واما كرامة
 باعتبار صدورها عن الاولياء الكرام واما مؤنة باعتبار صدورها عن
 المؤمن وهما معجزتان انبي صاحبهما واستدراج باعتبار صدورها
 عن الفاسق والفاجر موافقة لمرادها واما اهانة باعتبار صدورها عن
 الفاسق والكافر مخالفة لمرادها واما الحمر والشعبذة فهما ايتنا
 من خوارق العادة لانهما حاصلان بالآلات الصناعية كذا في الكتب
 الكلامية (اولزيد عقل ودين كمالا يؤخذ من اهل العلم والزهدي) من المواعظ
 الحسنة والمسائل المستحسنة (و) الرابعة منها (مظنونات وهي) اي
 المظنونات (قضايا يحكم) العقل (بها) اي بهذا القضايا (انبأ بالظن)
 يعني ان العقل يحكم حكما راجحا مع تجوز نقيضها انبأ بالظن (كفوانا
 فلان بطوف بالليل فهو سارق والقياس المؤلف من هذين) اي من
 المقولات والمظنونات (يسمى) اي القياس المركب من هذه المقدمات
 (خطابة والغرض منه) اي من القياس الخطابي (ترغيب السامع فما
 يتعده من تهذيب الاخلاق و) من (امر الدين) ومن امور معاشهم
 ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ (و) الخامس من غير اليقنيات (مخيلات
 وهي) اي المخيلات (قضايا اذا اوردت) اي هذه القضايا (على النفس
 اثر) اي هذه القضايا (فيها) اي في النفس (تأثيرا عجيبا من قبض) اي
 من انقباض النفس وتفرغها (و) من (بسط) اي من انبساط النفس
 ومخطوطيتها ورغبتها (كقولهم انخر يا قوتة سيالة) وكل يا قوتة سيالة
 تبسط منها النفس لان النفس اذا ادركت مضمون هذه القضية انبسطت
 ورغبت في شربها (و) كقولهم (الفصل مرة مهوعة) وكل مرة مهوعة
 تنقبض منها النفس فان مضمون هذه القضية اذا حصلت في الخيال بواسطة
 السمع انقبضت النفس وتفرغت عنها (والقياس المؤلف منها) اي من

الخيالات (يسمى) اى القياس المركب من الخيلات (شعرا) واما سمي شعرا فان بعض الشعراء ربما يرتب هذا القياس بالوزن (والفرض منه) اى من القياس الشعري (انفعال النفس بالترغيب) اليه (و) (ب) (التقير) والترهيب عنه (و يروجه) اى يزين هذا القياس الشعري (الوزن والصوت الضيق) السادسة من غير اليقينات (وهيات وهى) اى الوهيات (قضايا يحكم بها) اى بهذه القضايا (الوهم فى امور غير محسوسة) بواحدة من الخواس الخمس الظاهرة وانما قيد الامور بقوله غير محسوسة فان حكم الوهم فى المحسوسات لا يكون كاذبا بل يكون من قبل ادراكات الامور الجزئية فان الوهم تابع للحسن لكونه قوة جمالية للانسان بها يدرك الجزئيات المنزعة من المحسوسات فاذا حكمت النفس بالوهم على المحسوسات فالحكم صحيح كالحكم بصداقة فلان وبعدواة فلان وبعين حسناء وبيع شوهاء واذا حكمت النفس به على غير المحسوسات فهذا الحكم كاذب (كقولنا كل موجود فهو مثار اليه) بالاشارة الحسية سواء كان موجودا فى الخارج او فى الذهن فان الاشارة الحسية الى الوجود فى الذهن والعقل غير صحيح من حيث انه موجود فيهما فظهر ان الحكم فى هذا المثال كاذب فتدبر (و) كقولنا (ان وراء العالم فضاء) اى ساحة واسعة (لا يتناهى) اى هذا الفضاء غير متناه فان هذه المقدمة من قبيل مخترعات الوهم كآيات الاغوال فتدبر (ولولا) ثبت (دفع العقل و) تكذيب (الشرايع) احكام الوهم (لكانت) الوهيات (من الاوليات) بل بقي التباسها الى الاوليات لان الوهم والحس قد سبقا على النفس وقد يحدبان بها اليهما فان النفس تابعة لهما حتى لم يميز كذب الوهم عند النفس من الاوليات لكن العقل يدفع والشرايع الفراء تكذب احكام الوهم فيرتفع التباس الوهيات الى الاوليات (وعرف) اى الوهم (كذبه بموافقته) اى بموافقة الوهم (العقل فى مقدمات القياس الناتج لتقبض حكمه) اى لتقبض حكم الوهم (واتكارت نفسه) اى اتكاز حكم نفسه (عند الوصول الى النتيجة) كما يحكم الوهم بان الميت يخاف منه ثم يرجع الوهم عن حكم نفسه بعد الموافقة للعقل فان الوهم يساعد العقل

فيعارض العقل على حكم الوهم بان يثبت نقض حكم الوهم ويدعى العقل خلاف حكم الوهم مثل ان يقال الميت لا يخاف عنه لان الميت جاد وكل جاد لا يخاف عنه فثبت لا يخاف عنه ثم يوافق الوهم الى العقل فى هذا القياس المنتج لنقض حكمه فاذا وصل العقل والوهم الى هذه النتيجة فيرجع الوهم وانكر هذه النتيجة فينفذ يظهر كذب الوهم فتأمل حق التأمل (والقياس المؤلف منها) اى من الوهيات (يسمى) اى القياس المؤلف من المقدمات الوهمية (مفسطة) اى يسمى قياسا باطلا (والفرض منها) اى من المفسطة (الخام الخصم وتقليطه) اى تقليط الخصم واسكانه وتبكيته واعظم فائدتها الاحتراز عن الوقوع فيها (والغالطة قياس تقصد صورته) اى صورة هذا القياس (بان لا يكون) اى هذا القياس (على هيئة نتيجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية او الكيفية او الجهة) مثل كون الكبرى جزئية او الصغرى سالبة او الصغرى ممكنة فى الشكل الاول فان قد ان هذه الشرط الثلاثة من الشكل الاول فهو موجب انفساد صورة القياس عند الشيخ لانه اذا اثبت هذه الشروط منه فلم يوجد اندراج البين فى الصغرى والكبرى فيه لكون عقد الوضع فعلية عنده فلم يحصل النتيجة فيفسد صورة القياس عند الشيخ الرئيس فى الفن وعند الفارابى يلزم الاختلاف الموجب للعقم اذا اثبت هذه الشرط من الشكل الاول لكون عقد الوضع ممكنة عنده كما مر غير مرة فى شروط القياس وقس شروط القياس من الاشكال الثلاثة على شروط الشكل الاول وانما اعتبر المصنف الى مذهب الشيخ فلذا قال والمغالطة قياس نفسه صورته بان لا يكون على هيئة نتيجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية او الكيفية او الجهة وان امكن اتوفيق بين المذهبين كما مر غير مرة فتأمل حق التأمل (او) يفسد (مادته) اى يفسد مادة القياس (بان يكون المقدمة) اى بان يكون احدى المقدمتين (والمطلوب شيئا واحدا لكون الالفاظ مترادفة) حتى يلزم المصادرة على المطلوب (كقولنا كل انسان بشر) وهو موجه كلية صغرى (وكل بشر ضحك) وهى موجه كلية كبرى (ف) ينتج قولنا (كل انسان ضحك) لكن هذا القياس فاسد من جهة

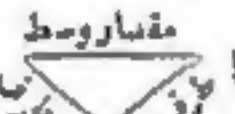
المادة لاستزاد المتبادرة على المطلوب (أو) بأن يكون بعض المقدمات
(كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ) ومن جهة الصورة (كقولنا
لصورة الفرس المنقوش على الخائط هذا فرس) وعلى شخصية كاذبة
صغرى (وكل فرس سهال) وهو موجبة كلية كبرى صادقة (ينتج)
هذا القياس قولنا (أن تلك الصورة سهالة) لكن صغرى هذا القياس
فاسدة لكونها كاذبة فتأمل (أو) كاذبة (من جهة المعنى لعدم مراعاة
وجود الموضوع في الموجبة) لأن الموجبة تقتضي وجود الموضوع لأن
وقوع المحمول على المعلوم لا يصح وان صح لا وقوعه عليه (كقولنا
كل إنسان وفرس فهو إنسان) وعلى موجبة كلية كاذبة صغرى (وكل
إنسان وفرس فهو فرس) وعلى موجبة كلية كاذبة كبرى (ينتج) قولنا
(بعض الإنسان فرس) واللفظ في هذا القياس هو أن موضوع الصغرى
والكبرى الموجبتين ليس بوجود مع أن الموجبة تقتضي وجود الموضوع
اذ ليس شيء يصدق عليه إنسان وفرس موجودا (أو) يكون المقدمة
كاذبة من جهة المعنى (لوضع الطبيعية مقام الكلية كقولنا الإنسان
حيوان) وهو موجبة كلية صغرى (والحيوان جنس) وعلى طبيعية
موجبة كبرى (ينتج) قولنا (أن الإنسان جنس) مع أن هذه النتيجة كاذبة
واللفظ في هذا القياس هو أن الكبرى ليست بكلية فحينئذ يكون وضع
الطبيعية مقام الكلية من قبيل فساد مادة القياس وكونه من قبيل فساد
المادة هو لانتفاء شرط الإنتاج الذي هو كلية الكبرى في الشكل الأول
فإن الطبيعية غير صالحة للكلية والجزئية لكون الحكم فيها على المفهوم
والقضية الصالحة للكلية والجزئية فهي أن يكون الحكم فيها على الأفراد
كما يكون الحكم في الماهية على الأفراد وإن لم يبين فيها كمية الأفراد كلا
أو بعضا لكنها تصلح للكلية والجزئية لكون الحكم فيها على الأفراد كما
مرفى فصل الحلية فافهم (أو) يكون مقدمة القياس كاذبة من جهة المعنى
(لاخذ) مرتب القياس (الأمور الذهبية مكان) الأمور (العينية) أي مكان
الأمور الخارجية كقولنا الامكان ممكن فكل ممكن فله امكان فينتج الامكان له امكان
وقولنا العنقاء طائر وكل طائر حيوان والحيوان موجود في اشخاصه وفي

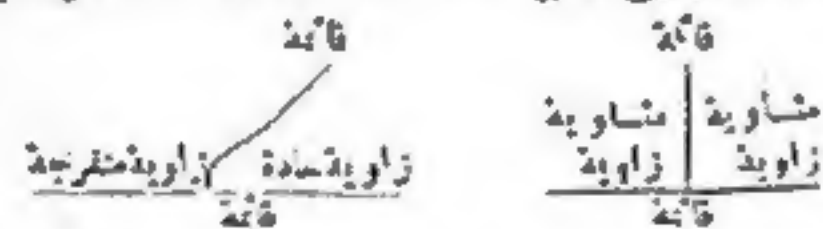
وفي افراده واشخاصه وافراده موجودة في الخارج فينتج أن
العنقاء موجودة في الخارج مع أن هذه النتيجة غلط بل فاسدة لأن المشهور
بل المقروض فهو أن العنقاء ليس بوجود في الخارج بل موجود في الذهن
فإنه طائر مفروض بطير في القاف المفروض كما عرفه البعض (أو بالعكس)
أي يكون مقدمة القياس كاذبة من جهة المعنى لاخذ مرتب القياس القضايا
الخارجيات مكان الذهنيات كقولنا الجواهر موجودة في الذهن وكل
موجود في الذهن فهو قائم بالذهن وكل قائم بالذهن فهو عرض فينتج
أن الجواهر عرض مع أن هذه النتيجة فاسدة لفساد مادة القياس لكن
كون اخذ القضية الذهنية في مكان القضية الخارجية واخذ القضية
الخارجية في مكان الذهنية من فساد مادة القياس فهو منظور فيه فتدبر
واذا عرفت هذه الأمور (فعليك) أي فالزم (بمراعات كل ذلك) أي
لا بد من مراعات كل واحد من تلك الأمور (لئلا تقع في الغلط) فتفطن
(والمستعمل للمغالطة سوفسطائي أن قابل بها) أي بالمغالطة إلى (الحكيم
ومشاغبي أن قابل) أي المستعمل (بها) أي المغالطة إلى (الجدلي)
قوله سوفسطائي من السفسطة وهي بمعنى الباطل وقوله مشاغبي بمعنى
المنازعي (والبحث الثاني) منهما أي الالفاظ التي وقعت حصة معينة
نوعية من الرسالة الشمسية كائنة (في) بيان (أجزاء العلوم وهي) أي
أجزاء العلوم ثلثة الأولى منها (موضوعات) مسائل العلوم فإن
موضوعات مسائل العلوم راجعة إلى موضوعات العلوم كما يرجع
محولات المسائل إلى الأعراض الذاتية الكائنة للموضوعات (وقد عرفت)
أي قد علمت في صدر الرسالة أن تعريف موضوع كل علم ما يبحث في العلم
عن أعراضه الذاتية فموضوع العلم إما امر واحد مثل بدن الإنسان لعلم
الطب لأن بدن الإنسان ما يبحث عن أعراضه الذاتية من حيث الصحة
والمرض في علم الطب فهو موضوع علم الطب فينتج أن بدن الإنسان
موضوع علم الطب وأما أمور متعددة وإن قال البعض أن تقليل موضوع
العلم واجب مهما أمكن ولا بد من اشتراك تلك الأمور المتعددة في امر

يلاحظ في سائر مباحث ذلك العلم مثل موضوعات علم المنطق فان موضوع مباحث التصورات فهو المعلومات التصورية الموصلة الى المجهول التصوري وموضوع مباحث التصديقات فهو المعلومات التصديقية الموصلة الى المجهول التصديقي فظهر انهما مشتركتان في الاتصال الى المجهولات كما عرفت في صدر الكتاب فلو اتفق ذلك الاشتراك لجاز ان يكون العلوم المتفرقة علما واحدا فانهم (و) الثانية منهما (مبادئ وهي) اي المبادئ التي توقفت عليها مسائل العلوم فهي اما تصورات واما تصديقات اما التصورات فهي (حدود الموضوعات) اي حدود موضوعات مسائل العلوم وهي مركبة من الذاتيات سواء كانت حدودا ثلثة او ناقصة (واجزاؤها) اي اجزاء الحدود كالجنس والفصل (واعراضها) اي اعراض تلك الموضوعات (الذاتية) التي تلحق الى تلك الموضوعات اما لذاتها او لما يساويها او لجزئها الاعم كما مر في صدر الكتاب (و) اما التصديقات فهي (اما المقدمات الغير البينة في انفسها المأخوذة على سبيل الوضع) فان كان استفادة التعلم بها بحسن الظن تسمى اصولا موضوعية (كقولنا ان نصل بين نقطتين بخط مستقيم) هكذا خط مستقيم (و) ان تلقى التعلم اليها بالانكار والشك تسمى مصادرات كقولنا (ان نعمل باي بعدكان) من الابعاد الثلاثة في الجسم التعليمي وهي الطول والعرض والعمق هذا مثال لانكار المتكلم (على اي نقطة شئت دائرة) هكذا دائرة في نقطة وفي نقطة اخرى وفي نقطة اخرى واي نقطة تقرض في مسافة سواء كانت هذه المسافة قريبة او بعيدة فان شئت ذلك ان تعمل دائرة من هذه النقطة المفروضة مثل تلك الدوائر الثلاثة المرسومة وهم جرافقوله على اي نقطة شئت دائرة مثال لشك التعلم لان اي محل من الامكنة يفرض فيه نقطة فيمكن ان تعمل دائرة عليها مثل الدوائر الثلاثة المرسومة فيكون مكان الدائرة غير معين كما يكون مكان النقطة غير معين فيحصل الشك في التعلم في اختيار نقطة من نقاط فرضت في مسافة لعمل الدائرة فيحتاج التعلم في ترجيح نقطة واحدة منها لعمل الدائرة الى مرجح فيكون هذا القول مثالا للمصادرات فيكون المثال مطابقا

للممثل له قائل حق التأمل (و) اما (المقدمات البينة بنفسها) وتسمى تلك المقدمات البينة علوما متعارفة فهي كقولنا في علم الهندسة (المقادير المتساوية لقدر واحد متساوية) لان المقادير المتساوية هي مثل ساقى المثلث وساقا المثلث متساويان الى قاعدة المثلث  وقاعدة المثلث مقدار واحد فانها خط واحد مستقيم والمثلث ما يحيط به خطوط ثلثة مستقيمة في القدار والذراع فظهر ان المقادير المتساوية لقدر واحد فهي متساوية وزال الخفاء عن هذه المسئلة الهندسية بعد تعيينها بقولنا لان المقادير المتساوية آه (و) الثالثة منها (مسائل العلوم) وهي (اي المسائل) القضايا التي تطلب نسبة محمولاتها (اي نسبة محمولات تلك القضايا الى موضوعاتها) اي الى موضوعات تلك القضايا (في ذلك العلم) المجهوت عنه اعلم ان المسئلة قضية حلية موجبة كلية يرهن عليها في العلوم ان كانت نظرية وان ذهب البعض الى كون المسئلة بدئية بعضها لكنها نظرية يرهن عليها في العلوم الحكيم وقد يكون المسئلة جزئية في العلوم العربية وفي العلوم التشريعية كما تكون المسئلة كلية فيهما فتدبر ولمسائل العلوم موضوعات ومحولات (وموضوعاتها) اي موضوعات مسائل العلوم (قد تكون) اي موضوعات مسائل العلوم عين (موضوع العلم) كقولنا كل مقدار اما مشترك للاخر او مباين له لان المقدار موضوع علم الهندسة فان المقدار ما يبحث في علم الهندسة عن عوارض الدائرية وكل ما يبحث في علم الهندسة عن عوارض الدائرية فهو موضوع علم الهندسة وجعل المقدار موضوع هذه المسئلة التي هي الحلية المرددة المحمول لكون التزديد بين المحمولين وانيس التزديد في هذه القضية بين المقدم والنالي حتى تكون منفصلة كيف وهذه القضية مسئلة من فن الهندسة حلية مرددة المحمول وهي نظرية يرهن عليها في علم الهندسة بطريق ان يقال كل مقدار اما سطح واما جسم تعليمي وكل خط اما مشترك لخط آخر او مباين له في الذراع وكل سطح اما مشترك لسطح آخر او مباين له في الذراع فيتبع

من القياس المقسم المتحد المحمول قولنا كل مقدار اما مشارك لمقدار آخر او مباين له في الذراع وهو المطلوب (وقد يكون) اى موضوعات مسائل العلم (هو) اى عين موضوع العلم (مع عرض ذاتي) كائن لذلك الموضوع (كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان) فان المقدار موضوع علم الهندسة كما عرفت وقد اخذ في هذه المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهذا الوسط عرض ذاتي لذلك المقدار وقد جعل المقدار على هذه الحالة موضوع هذه المسئلة التي هي نظرية يبرهن عليها في علم الهندسة بطريق ان يقال كل مقدار وسط في النسبة فهو مثل قاعدة المثلث ومثل قاعدة المثلث فهو ضلع ما يحيط به الطرفان مثل ساقى المثلث فينتج قولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان وهو

المطلوب رسمة هكذا  (وقد تكون) اى موضوعات مسائل العلم (نوعه) اى نوع موضوع العلم (كقولنا كل خط يمكن تنصيفه) لان كل خط نهاية السطح وكل نهاية السطح يمكن تنصيفه فينتج قولنا كل خط يمكن تنصيفه وهو المطلوب والخط نوع المقدار الذي هو موضوع علم الهندسة فظهر ان موضوع هذه المسئلة نوع موضوع العلم (وقد تكون) اى موضوعات مسائل العلم (نوعه) اى نوع موضوع العلم (مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط فان زاويتي جنبيه اما قائمتان او متساويتان) رسمة هكذا



فان الخط نوع من المقدار الذي هو موضوع الهندسة وقد اخذ في هذه المسئلة مع قيامه على خط آخر وهذا القيام عرض ذاتي له كما ذكره قطب الدين الرازي عليه راحة الباري فيثبت موضوع هذه المسئلة نوع موضوع العلم مع عرض ذاتي له (وقد تكون) اى موضوعات مسائل العلوم (عرضا

ذاتيا) اى لو موضوع العلم (كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين) لان كل مثلث ما يحيط به خطوط ثلثة مستقيمة وكل شئ شانه كذا فان زواياه مثل قائمتين فينتج قولنا كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين والثلث عرض ذاتي للمقدار الذي هو موضوع علم الهندسة كما عرفت فكان موضوع هذه المسئلة عرضا ذاتيا لموضوع العلم وقد يكون موضوع المسئلة نوع عرض ذاتي لموضوع العلم كقولنا كل مثلث متساوي الساقين فان زاويتي قاعدته متساويتان هذه موضوعات المسائل وبالجملة ان موضوعات مسائل العلوم فهي اما عين موضوعات العلوم او جزئياتها او اعراضها الذاتية او جزئياتها كما قال القطب و يسمى موضوعات المسائل رؤسا ثمانية لانها اما ان تكون هيون موضوعات العلوم واما ان تكون انواعها واما ان تكون انواع انواعها واما ان تكون جزئياتها واما ان تكون اعراضا ذاتية لموضوعات العلوم واما ان تكون انواع الاعراض الذاتية واما ان تكون انواع انواع الاعراض الذاتية واما ان تكون جزئيات الاعراض الذاتية وكل شئ شانه كذا يسمى رؤسا ثمانية فينتج قولنا موضوعات المسائل تسمى رؤسا ثمانية فتأمل حتى التأمل تل (واما محمولاتها) اى محمولات مسائل العلوم (فتخرج عن موضوعاتها) اى عن موضوعات المسائل التي ترجع الى موضوعات العلوم اما بالعينية او بالنسوية او بالجزئية كما يرجع محمولات مسائل العلوم الى الاعراض الذاتية لموضوعات العلوم اما بذاتها او بواسطة التأويل اذا كانت هذه الاعراض او انواعها او انواع انواعها او جزئياتها موضوعات المسائل وذلك لان المحمولات اعراض ذاتية للموضوعات معتبرة في ماهية موضوع العلم لكون موضوع كل علم ما يثبت فيه عن عوارض الذاتية كما مر في صدر الرسالة فظهر ان هذه الاعراض الذاتية جزء موضوع كل علم فيكون محمولات مسائل العلوم من قبيل الاجزاء وموضوعات العلوم من قبيل الكل ولا يطلب وقوع الجزء الى الكل بالدليل البرهاني (لا متناع ان يكون جزء الشيء مطلوبا ثبوته) اى ثبوت هذا الجزء له (بالبرهان) لان الاجزاء بديهية الثبوت

لشيء الذي هو عبارة ههنا عن الكل بقرينة اضافة الجزء الى هذا الشيء فان الجزء انما يضاف الى الكل واعلم انه وان كان ثبوت الجزء الى الكل بديهيا جليا بالنظر الى حال بعض الأشخاص مثل الاذ كقيام لكنه بديهى خفى بالنظر الى البعض مثل الاغبياء فينبذ يطلب التنبه على ثبوت الجزء للكل بالنسبة الى بعض الأشخاص لازالة الخفاء عنه بالقياس المركب من الصغيرين ومن الكبرى الواحدة في الظاهر وان كان مركبا من الصغيرين ومن الكبيرين في الحقيقة كما مر غير مرة بطريق ان يقال ان الجزء ما يتركب الشيء منه ومن غيره والكل ما يتركب من الاجزاء وكل ما يتركب الشيء منه ومن غيره فهو ثابت لما يتركب من الاجزاء فينتج قولنا ان الجزء ثابت للكل وهو المطلوب وهذا القياس وقع في الآية الكريمة ويسمى قياسا ثابتا بجهته صفرا الى في الانسان التركي كما مر غير مرة كما قال فحول بعض المفسرين في قوله تعالى * قال انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين ان هذه الآية قياس ثابت بجهته صفرا الى وان اول من قاس واول من تكبر فهو ابليس لعنة الله عليه وذلك لان الله تعالى امر للملائكة بالسجدة الى آدم عليه السلام وقال تعالى * وقلنا للملائكة اسجدوا لادم * ولما وجب سجدة الملائكة لادم عليه السلام بهذا النص * فسجدوا * تأدية لواجب وامثال الامر الله تعالى * الا ابليس لم يكن * اي ابليس * من الساجدين * قيل ان ابليس ليس بملاكين الملائكة وقيل ان ابليس كان ملكا في الاصل وابتلى من السجدة لآختم عليه السلام وغير الله تعالى جسمه واخرجه من الصورة الملكية وجعل جسم ابليس في صورة الخنزير لادم امتثاله الى الامر الالهى وسئل الله تعالى الى ابليس نوبحا * قال * اي الله تعالى * ما منعك ان تسجد * اي لم يوجد سبب من الاسباب الى ان لا تسجد يا ابليس فلم تسجد لآدم عليه السلام * اذ امرتك * اي وقت امرى اياك بالسجدة لآدم عليه السلام مع انك مكلف بقولي للملائكة اسجدوا لكونك ملكا فعارض ابليس على النص الذي هو قوله تعالى للملائكة اسجدوا بالقياس المركب من الصغيرين ومن الكبرى الواحدة

في الظاهر وان كان هذا القياس مركبا من القياسين في الحقيقة كما مر غير مرة وقال ابليس عليه اللعنة اني خير وافضل واشرف من آدم لاني مخلوق من نار وادم مخلوق من طين وكل مخلوق من نار فهو خير وافضل واشرف من مخلوق من طين فينتج من جهته صفرا الى قول ابليس اني خير وافضل واشرف من آدم فاقول معارضة ابليس باطلة لانها معارضة بالقياس على النص وكل معارضة بالقياس على النص باطلة فينتج قولنا معارضة ابليس عليه اللعنة ههنا فهي معارضة باطلة وهو المطلوب فلذلك كان ابليس لعنة الله تعالى عليه من المطرودين وانزل الله تعالى هذه الآية على طريق الحكاية من ابليس وقال الله تعالى (قال انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين) لبيان بعدم جواز المعارضة بالقياس على النص كما مر غير مرة فلو قوع امثال ذلك القياس في الآيات البينات يحتاج اهل العرفان في تفسير مدلولات القرآن وفي بيان منطوقات الفرقان الى المنطق وهو علم البرهان وليكن هذا آخر الكتاب * الذي تم بهون الله الملك الوهاب * جعله تعالى مرغوبا عند اولي الالباب * ونفعه الله تعالى به معاشر

الطلاب

٢



اشبه نظام الانتظام نام كتاب معارف نظارت جليله سنك
٤٤٨ نومرو و ١ ذى القعدة سنة ١٣٠٢ تاريخه
وخصنامه سيله مطبعة عامر ده طبع اولشدر
في ١٢ صفر الخير سنة ١٣٠٣

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Yeni

Eski Kavi